جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تاريخ قضاء الطفيلة
(1309هـ/1892م- 1365هـ/1946م)

إعداد الطالب
إسحق أحمد سالم عيال سلمان

إشراف
الدكتور محمد سالم الطراونة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في التاريخ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2005

الإهداء

أُهدي حروف هذا الجهد، تقديراً ووفاءً وعرفاناً إلـــى الأدمـــع التـــي انسكبت يوم كنتُ على ثرى العراق، وأشدها حرارة أدمع **والديَّ** العزيـــزين، وأدمع **اخوتي وأخواتي** . إلى ريحانة الفؤاد وعبيـــر الـــصَبا ... خطيبتـــي أريج . إلى كل ذرة من تراب الطفيلة، وكل قطرة من مائها .

إسحق عيال سلمان

شكر وتقدير

الشكر لله في البدء والختام، ثم إنّ هذا العمل جلله النصح والتوجيه والتشجيع من أُناس وجب على الباحث أن يُقدم لهم بطاقة شكرٍ حفظاً للجميل، ولعل الدكتور محمد سالم الطراونة أول من أتقدم إليه بالشكر الجزيل والثناء الحسن على ما قدمه لي من تشجيع وإرشاد ، زيادةً على تفضله بالإشراف على رسالتي هذه ، فما عرفته إلا ناصحاً أميناً محباً للمجتهدين .

وأُقدِّمُ شكري للأستاذ الدكتور أحمد الحسّو على حُسن توجيهه ونُصحه لي، والشكر أيضاً للجنة المناقشة الذين تفضلوا بإبداء ملحوظاتهم القيّمة على رسالتي، وهم الدكتور شكري التاجي، والدكتور عيسى أبو سليم، والدكتور خليل الحجاج .

كما أقدَّمُ شكري لموظفي مكتبة الجامعة الأردنية، وموظفي مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية وخاصة السيد عبد الله دمدوم، وموظفي مكتبة جامعة مؤتة ومنهم مريم النوايسة ومحمد الخرشة، ودائرة المكتبة الوطنية في عمان، ودائرة الأراضي والمساحة في عمان ومنهم علي العجوري لمساعدته لي بالإطلاع على سجلات الطابو، وأشكر السيد حازم العدينات مدير دائرة الأراضي في الطفيلة، كما أتقدم بالشكر إلى إدارة مدرسة أنس بن مالك الأساسية ومعلميها، ومدرسة الطفيلة الثانوية، ومدرسة صنفحة الأساسية للبنين، ومدرسة بصيرة الثانوية للبنين، ومدرسة عيمة الثانوية، ومحكمة الطفيلة الشرعية، وبلدية الطفيلة .

ووافر الشكر أُقدمه إلى الدكتور ماهر المبيضين، وإلى زملائي الكرام،

ومنهم عبد الهادي القعايدة، وجميل خليل عيال سلمان، وعيد إسماعيل الزيدانيين، وعزمي محمد السعودي، والقاضي خليل جبريل عيال سلمان، ولا أنسى شكر الأنامل التي طبعت هذه الرسالة على جهاز الحاسوب، وهي أنامل خطيبتي أريج إبراهيم جبريل السعودي .

إسحق عيال سلمان

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات

هـ : هجري

م : ميلادي

ص : صفحة

ح : حجة شرعية

ج : جزء

ق : قسم

م : مجلد

م : محرم

ص : صفر

را : ربيع الأول

ر : ربيع الثاني

جا : جمادى الأولى

ج : جمادى الثانية

ب : رجب

ش : شعبان

ن : رمضان

ل : شوال

ذا : ذو القعدة

ذ : ذو الحجة

مل : مليم فلسطيني

لف : ليرة فلسطينية

الملخَّص

تاريخ قضاء الطفيلة

(1309هـ/1892م – 1365هـ/ 1946م)

إسحق أحمد عيال سلمان

جامعة مؤتة ، 2005م

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب الحضارية لمنطقة الطفيلة في أواخر العهد العثماني وحتى نهاية فترة إمارة شرقي الأردن ، وذلك من خلال الإطلاع على الوثائق المعاصرة لتلك الفترة ، حيث تناولت هذه الدراسة لمحة عن الجغرافية التاريخية للمنطقة ، والتعرف على مراحل التقسيمات الإدارية والجهاز الإداري في الطفيلة ، ثم دراسة الحياة الاقتصادية مثل الزراعة والضرائب والنقود ، ودراسة الحياة الاجتماعية للمنطقة .

وزُودت الدراسة بملاحق تُظهر بعض الوثائق والصور عن الطفيلة أثناء فترة الدراسة ، كما وُضعت عدة جداول في ثنايا الرسالة لتوضيح بعض الإحصاءات .

Abstract

History of Taffilah Qadha
(1892 -1946 AD)

Isahaq Ahmed Eyyal Salman

Mutah University, 2005

This study aims at highlighting the cultural aspects of Taffilah in the late of Ottoman era until the end of Trans Jordan interval. Thereon, a thorough investigation was conducted all through the contemporary documents of the area in question. The study presents some information about the historical geography of the area; it aims at identifying the phases of the administrative partitions and systems there. Thereafter, the study handles the economical life regarding inhabitants, education and health.

The study is supplemented with indexes that present documents and photos taken to Taffilah during the period concerned. Many tables are enclosed, all through the pages, to illustrate relevant statistics.

الفصل الأول
جغرافية منطقة الطفيلة

1 . 1 المقدمة :

الحمد لله وكفى، وسلام على محمد المصطفى وبعد، فمذ سنوات سبقت حداني الأمل لأكتب عن مدينة نشأتُ فيها صغيراً، ولا زلت وفياً لها، وخلت أنني لا أتوصل إلى ما أرنو إليه، ذلك أنّ كثيراً من الناس أفهموا أنفسهم أن لا تاريخ يُذكر للطفيلة، وقالوا أفيها ما يوجب الكتابة عن تاريخها ؟!! وقلة من الأُناس قالوا : هناك تاريخ للطفيلة، ومنهم الدكتور محمد الطراونة، الذي أوصلني إلى أول نبع من الينابيع التي تفيض بتاريخ الطفيلة، ألا وهو السجلات الشرعية، فأنار لي ضالة دربي، وانطلقتُ بعدها لأرتوي من الينابيع الأُخر .

لا شك بأنّ مرحلة أواخر عهد الدولة العثمانية ثمَّ عهد الحكومة العربية الفيصلية حتى انتهاء عهد الإمارة، هي فترات زمنية مليئة بالأحداث الغامضة، والتي تحتاج إلى توضيح، ولعل أهم مهمة يقوم بها الباحث في هذا المقام هو إبراز ما للطفيلة من جوانب حضارية، والتي أدهشت الباحث نفسه بما ظهر لديه من ملامح إدارية واقتصادية واجتماعية .

لقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح جوانب كثير من الأحداث التي مرت بمنطقة الطفيلة، ومحاولة تصويب بعض الأخطاء التي كادت تكون حقيقة، كما هدف إلى إحياء بعض الوثائق، وهذا الأمر يجعل الدراسة تميل إلى جانب آخر وهو تحقيق نصوص بعض هذه الوثائق، وخاصة أنَّ كثير منها لم ينشر، ولا يعرف عنه إلا القليل .

ولعل الناظر في ثنايا هذه الدراسة يلمح أنها دراسة وثائقية تقوم في أساسها على سجلات المحاكم الشرعية، ووثائق غير منشورة، ومصادر عثمانية مثل السالنامات، وتقارير بعض الدوائر، والعديد من الجرائد المعاصرة لفترة الدراسة.

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتحليل لمصادر الدراسة وأربعة فصول وخاتمة وقائمة لمصادر ومراجع الدراسة وملاحق، وقد تم الحديث في الفصل الأول عن جغرافية قضاء الطفيلة، إذ ألقى الباحث أضواءً على موقع القضاء، وأهم الجبال والأودية الموجودة في القضاء، وكذلك الحديث عن المناخ وعيون المياه، وعن الطرق والمواصلات .

أما الفصل الثاني فاحتوى على توضيح للتقسيمات الإدارية التي مـرت بهـا منطقة الطفيلة، ثم معرفة مكونات الجهاز الإداري في القضاء، وكذلك مناقشة مهام المحكمة الشرعية والمحاكم النظامية، والمجالس المحلية والبلدية في القضاء.

وفي الفصل الثالث جرى الحديث عن الزراعة وأنواع الأراضي في الطفيلـة وكذلك عن أهم الحرف والمهن التي مارسها أهـالي المنطقـة، وعـن التجـارة والضرائب التي فرضت في المنطقة منذ العهد العثماني، وعـن النقـود والأوزان التي استخدمها الأهالي، وتم وضع جدول يبين أهم الأدوات والسلع فـي القـضاء وأسعارها، وعن مستوى المعيشة لدى أهالي المنطقة .

وكان الفصل الرابع عن أعداد السكان والعناصر السكانية المحلية والوافـدة، وعن الأحوال الشخصية من زواج ومهور ومخالعة، ثم دراسة الحالـة الـصحية وأهم الأمراض التي انتشرت في المنطقة، ثم دراسة بعض الملامح حول تـاريخ التعليم، وفي النهاية إبراز الدور الوطني والقومي الذي كان لأهالي الطفيلة .

لقد بذل الباحث كل جهده لوضع هذا العمل في أجمل صورة، فإن أحسن فمن الله الذي لا يضيع عمل المحسنين .

2.1 تحليل لمصادر الدراسة :

رجع الباحث في هذه الدراسة لمصادر متنوعة، نظـراً لتنـوع الجهـات والأمكنة التي تعود لها تلك المصادر، ولصعوبة تحليل جميع مصادر الدراسـة لعدم الإطالة والإطناب رأى الباحث أن يشير إلى بعضٍ منها، من مثل :

1 . **السجلات الشرعية** : وتتضمن سجلات محكمة الطفيلة الشرعية التي ترجع للفترة ما بين عامي 1923–1946م، وتتكون من سبع سجلات، وأقدم هـذه السجلات هو السجل الذي جعله الباحث رقم (6)، حيث يرجع إلى تاريخ 12 تشرين أول 1923م، ويبدأ بما يلي : ((بمجلس الشرع الشريف الأنور المنعقد لدينا بمحكمة شـرعية مقاطعـة الطفيلـة مـن أعمـال حكومـة الـشرق العربية ...)) .

وفيما يتعلق بصفحات السجلات الشرعية فإن السجل رقم (7) المـسمى دفتر الضبط ما بين 1923 – 1928م، عدد صفحاته 222 صفحة، والسجل رقم (2) يتألف من 280 صفحة، والسجل رقم (3) 197 صفحة، والـسجل

رقم (4) 198 صفحة، والسجل رقم (5) 182 صفحة ، وأصغر هذه السجلات هو السجل رقم (1) الذي بلغت عدد صفحاته 46 صفحة .

امتازت سجلات محكمة الطفيلة بوضوح الخط في كثير من صفحاتها، وأما عن حجم القضية أو الحجة فالمتوسط هو ما بين صفحة إلى صفحة ونصف، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود قضايا تتجاوز الثلاث صفحات، وقضايا أخرى لم تتجاوز النصف صفحة .

وهذه السجلات تُعد من أهم الوثائق التي استفاد منها الباحث وذلك لغزارة المعلومات الواردة فيها، وبخاصة ما يتعلق بالمحكمة الشرعية والملامح الإدارية الأخرى في المنطقة، وكذلك كثرت المعلومات حول الأحوال الشخصية لأهالي الطفيلة في هذه السجلات من مثل العلاقات الاجتماعية بين السكان، وعن الزواج والمهور والمخالعة .

وإضافة للسجلات الشرعية، فقد أفاد الباحث من سجلات عقود الزواج التي كانت تصدرها المحكمة الشرعية، وأول عقد زواج رجع له الباحث كان سنة 1926م، وتشتمل هذه السجلات على معلومات عن أعمار الأزواج وديانتهم ومهنهم وأسماء الشهود والمأذونين وتاريخ إجراء العقد . والسجلات التي أخذ منها الباحث معلومات والمحفوظة في محكمة الطفيلة الشرعية، ويوجد نسخة منها على الميكروفيلم في مركز وثائق ومخطوطات الجامعة الأردنية هي :

2 . **دفاتر الطابو :** وهي ثمانية سجلات كُتبت باللغة التركية، فالدفتر الأول يتألف من 49 صحيفة / صفحة، وقد كتب في نهاية هذا الدفتر ((جرى نقل ما احتواه هذا الدفتر عن الصور الفوتوغرافية المجلوبة من الأستانة والمحفوظة في مركز المديرية وتمت المقابلة بمعرفتنا ونشهد أنّ هذا الدفتر مطابق للأصل الفوتوغرافي، 1929/4/30م))، مما يعني أنّ هذه الدفاتر تم نقلها من الأستانة .

أم الدفتر الثاني فيقع في 49 صفحة، ويرجع إلى ما بين 1321-1323 مالية/ 1905 – 1907م، والدفتر الثالث يقع في 47 صفحة، والرابع يقع في 47 صفحة أيضاً، والدفتر الخامس يقع في 37 صفحة .

والدفتران السابع والثامن يرجعان لعهد الإمارة، وأكبر دفاتر طابو الطفيلة حجماً هو السجل الثامن الذي ينتهي في سنة 1950م .

أفاد الباحث من معلومات دفاتر الطابو في معرفة أنواع الأراضي، والملكيات المدونة في الدفاتر، وكذلك وردت معلومات حول أماكن وعمران كانت منتشرة في الطفيلة .

3 . **سجلات المدارس** : قام الباحث بجولة شملت مدارس عديدة في الطفيلة، وذلك بهدف الإطلاع على ما لديها من وثائق، وقد حصل على وثائق متنوعة أكثرها محفوظة في مدرسة صنفحة الأساسية المختلطة، ومدرسة الطفيلة الثانوية، ومدرسة ضانا الأميرية، كما وجد جداول للعلامات في مدرسة بصيرة الثانوية ومدرسة أنس بن مالك الأساسية، ولم يجد وثائق لمدرسة عيمة .

وأما نوعية هذه الوثائق فيمكن أن تقسم إلى :

جداول العلامات الفصلية والسنوية لطلبة المدارس، وأقدم هذه الجداول وجده الباحث في مدرسة صنفحة ويرجع لسنة 1936-1937م، والجداول الأخرى تتوزع في مدرسة الطفيلة الابتدائية 1939-1946م، ومدرسة ضانا الأميرية 1938-1946م، ومدرسة بصيرة الأميرية 1937-1938م .

وفيما يتعلق بالمعلومات التي توردها هذه الجداول فأهمها أسماء التلاميذ وأعدادهم في كل صف، وأسماء المواد التي تدّرس في كل صف، ومجموع العلامات، وعلامات الطلبة في كل مادة، وتقييم سلوك الطلبة، والنتيجة التي تكون إما ناجح أو راسب أو مكمل، كما توجد جداول تُبين نتيجة فحص الإكمال الذي يجري في نهاية السنة الدراسية .

سجلات الزيارات والتفتيشات : وهي دفاتر توضع في إدارة المدارس، حيث يقوم الزائرون للمدرسة بكتابة ملحوظاتهم فيها، وقد حصل الباحث على ثلاثة دفاتر منها، وهي سجل الزيارات في مدرسة الطفيلة الابتدائية من 1939م، وسجل الزيارات في مدرسة صنفحة الأميرية الذي يبدأ من سنة 1938م، وهناك سجل رابع يحوي ملحوظات مفتش المعارف وهو سجل التفتيش والتوجيه في مدرسة صنفحة الأميرية من سنة 1938م .

وهذه السجلات ذات أهمية كبيرة، إذ تعطي صورة دقيقة حول أوضاع المدارس في المنطقة وحال الطلبة فيها، ومدى التطور الذي يجري في المدارس .

سجلات اللوازم والأثاث : حصل الباحث على عدة سجلات ترجع لمدرسة صنفحة الأميرية ومدرسة ضانا الأميرية، وهذه السجلات تفيد في معرفة أهم اللوازم المستخدمة في المدارس، مما يعطي صورة حول الزيادة والتطور في أثاث المدارس من سنة لأخرى .

4. **سجل قرارات المجلس البلدي في الطفيلة :** عانى الباحث من قلة سجلات بلدية الطفيلة، فلم يجد إلا سجلاً واحداً، وذلك لتعرض البلدية للحريق الذي أدى لإتلاف كثير من أوراقها، وأما السجل اليتيم الوحيد الذي يرجع لأواخر فترة الدراسة، فهو يمتد لفترة عشرين سنة، ولكن يوجد انقطاع ما بين سنة 1942- 1955م، أي أنّ الباحث لم يأخذ إلا معلومات سنة 1940-1941م .

يتألف السجل من 225 صفحة، والصفحة بطول 41 سم وعرض 28سم، والصفحات التي ترجع لسنة 1940- 1941م عددها 72 صفحة، وكل صفحة منها تحوي ما يقرب من ست قرارات للمجلس البلدي، حيث يُكتب تاريخ القرار وموضوع القرار وخلاصة مقررات رئيس وأعضاء المجلس البلدي وتوقيعاتهم .

كان لهذا السجل أهمية كبيرة في تزويد الدراسة بمعلومات قد لا توجد في مصادر أخرى، مثل مهام المجلس البلدي ومكونات البلدية، والرسوم والغرامات التي تأخذها البلدية، وتنظيم الشوارع وبعض الأبنية في القصبة، وغير ذلك .

5. **السالنامات العثمانية :** السالنامة عبارة عن مقطعين هما سال وتعني السنة، ونامة تعني الكتاب، أي الكتاب السنوي، وبالتالي السالنامات هي الكتب أو التقارير التي صدرت في أواخر عهد الدولة العثمانية، وتحوي معلومات متنوعة حول الدولة العثمانية، مثل الحديث عن السلاطين العثمانيين، وعن التقسيمات الإدارية، وعن التقويمات المهمة في الدولة وغيرها .

إنّ أول سالنامة تم إصدارها هي (سالنامة دولت علية عثمانية) أي سالنامة الدولة العلية العثمانية، والتي صدرت سنة 1263هـ / 1847م زمن السلطان عبد المجيد، وقد صدر من هذه السالنامة 68 عدداً، وكان حجمها يزداد سنة بعد أخرى حتى وصلت عدد صفحاتها 1108 صفحات سنة 1324هـ / 1906م، وكان التاريخ الهجري هو المستخدم فيها حتى دفعة 65 سنة 1326هـ / 1910م، إذ أصبحت تصدر بالتاريخ الرومي المالي[1] .

كما أصدرت ولاية سورية سالنامة منذ سنة 1285هـ/1869م حتى سنة 1318هـ/1900م، وقد صدر منها 32 دفعة، وكان لهذه السالنامة أهمية، وذلك أنّ قضاء الطفيلة كان من ضمن تشكيلات ولاية سورية .

ولغة السالنامة سواءً سالنامة دولت علية عثمانية أم سالنامة ولاية سورية هي اللغة الرسمية أي العثمانية .

لقد انتقد عدد من الباحثين المعلومات التي ترد في السالنامات، بأنها غير دقيقة في بعضها، وذلك لوجود بعض التكرار والتشابه في المعلومة نفسها التي تكون مذكورة في الدفعات السابقة من السالنامة، ورغم ذلك فإنّ للسالنامة أهمية لا يمكن إغفالها، تتمثل هذه الأهمية بندرة المصادر التي تتزامن مع فترة السالنامة، وكذلك غزارة المعلومات التي ترد في السالنامة حول موضوعات التقسيمات الإدارية للولايات، وإدراج المناصب الإدارية وأسماء كثير من الموظفين، وذكر معلومات جغرافية وإدارية واقتصادية واجتماعية تهم الدارسين، فمن أمثلة ما ورد في السالنامة حول منطقة الطفيلة ذكر التقسيم الإداري للطفيلة بأنها أصبحت قضاءً، وذكر أسماء القائمقامين ونواب الشرع ومجلس الإدارة وشعبة المعارف والمحكمة الشرعية في الطفيلة وغيرها من المعلومات التي من النادر أن نجدها في مصدر آخر في تلك الفترة الزمنية .

---

(1) انظر : فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص204 – 210؛ عيسى أبو سليم، " سالنامة ولاية سورية مصدراً لدراسة تاريخ سورية "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م29، ع1، 1422هـ/ 2002م، ص100 – 102 .

6. **دفتر سجل المأمورين :** وهو يحمل (اسم كرك بداية محكمة سـي استنطاق دائرة سي)، يتألف هذا الدفتر من 59 ورقة، وهو مكتوب باللغة العربية، ويحوي هذا الدفتر التشكيلات الإدارية لمحكمة البداية في الكرك والسلط ومأدبا والطفيلة ومعان، وقد أفاد الباحث من معلوماته حول محكمة بداية الطفيلة وأسماء موظفيها ورتبهم .

7. **التقارير السنوية لدائرة الصحة :** وهي تمثل خلاصة أعمال دائرة الصحة في إمارة شرقي الأردن خلال سنة كاملة . وقد رجع الباحث إلى تسعة دفاتر منها، تمثل تسع سنوات هي 1927، 1928، 1929، 1930، 1931، 1932، 1937، 1938، 1939م، وفي الغالب فإن كل دفتر منها كان لا يتجاوز 50 صفحة، كما أنها تحوي العديد من الجداول التي تبين إحصاءات صحية في مناطق الإمارة مثل جدول إصابات ووفيات الأمراض السارية، وجدول معدل تضخم الطحال وجدول العيادات والمستشفيات التابعة لحكومة شرقي الأردن، وجدول التولدات في الإمارة .

لقد أفاد الباحث كثيراً من معلومات هذه التقارير وخاصةً فيما يتعلق بأمور الصحة العامة والأمراض السارية وأسماء الأطباء والعيادات، وإحصاءات المرضى والأسرة، ولم يقتصر الأمر على الصحة، بل وردت معلومات عن أحوال المدارس والتلاميذ، وعن موضوعات إدارية واقتصادية .

ولكن لاحظ الباحث أنّ بعض الإحصاءات التي توردها تقارير الصحة تكون عبارة عن تكرار لما جاء في التقارير السنوية السابقة، ومثال ذلك حول أعداد السكان إذ نلحظ أنه لم يتغير طوال السنوات ما بين 1927-1932م، وكذلك في السنوات ما بين 1936-1939م، وبالتالي حاول الباحث الحذر والتدقيق في معلومات هذه التقارير .

8. **التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م :** أفاد الباحث من هذا التقرير، والذي وردت فيه معلومات وإحصاءات حول المحاصيل الزراعية في مناطق شرقي الأردن، وعن المنتجات الزراعية والثروات الحيوانية وأسعار الحبوب والآفات الزراعية، وعن الحراج والغابات، ورغم غزارة معلومات هذا التقرير الذي تزيد صفحاته عن 70 صفحة فإن الباحث كان حذراً من بعض

الإحصاءات الواردة فيه، وذلك لأنها قد تكون مبالغ فيها أو أنها غير شاملة، ومثال ذلك أنّ أهالي الطفيلة أنتجوا سنة 1929م 58100 كيلو من السمن، و4200 كيلو من لبن الجميد، وفي الواقع أنّ إنتاج اللبن عادةً يفوق كثيراً نسبة إنتاج السمن .

9. **الجرائد المعاصرة لفترة الدراسة** : من بين المصادر التي أفادت الدراسة الجرائد التي كانت تصدر في أواخر الدولة العثمانية، وحتى نهاية عهد الإمارة، ومن هذه الجرائد :

جريدة البشير : وهي جريدة أسبوعية كاثوليكية إخبارية، تعنى بأخبار النصارى في مناطق بلاد الشام، تصدر في بيروت، وقد رجع الباحث إلى أعداد هذه الجريدة التي كانت ما بين سنة 1878 – 1920م، والمحفوظة على الميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية، حيث أوردت معلومات عن تشكل قضاء الطفيلة، وعن حالة الأمن في أواخر العهد العثماني، وعن غزو الجراد للمنطقة وغيرها من معلومات يندر ذكرها في مصادر أخرى .

جريدة المقتبس : أصدرها محمد وأحمد كرد علي في دمشق، وقد كثرت فيها الأخبار حول الطفيلة والمناطق المجاورة، مثل وصف العمران في الطفيلة، ومعلومات عن جغرافية المنطقة، وعن القائمقامية، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن مندوب هذه الجريدة، وهو خليل رفعت الحوراني كان على صلة بالمنطقة، وذلك من خلال وظيفته الإدارية، حيث تسلم قائمقاماً للطفيلة سنة 1911م، وأعدادها محفوظة على الميكروفيلم في الجامعة الأردنية، وأعداد أخرى حصل عليها الباحث من مكتبة جامعة دمشق .

جريدة الشرق العربي / الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن : أصدرها في البداية محمد الشريقي سنة 1923م، وبقيت تحت مسمى الشرق العربي حتى سنة 1929م، حيث أصبحت تسمى الجريدة الرسمية للإمارة، وقد استفاد الباحث استفادة كبيرة من أعداد هذه الجريدة، حيث رجع إلى ما يزيد عن (886) عدداً.

ومما يجعل هذه الجريدة ذات أهمية وفائدة للدراسة هو تنوع المعلومات التي ترد في ثناياها، فبالإضافة للمعلومات الإدارية فقد كثرت الأخبار الاقتصادية

والصحية والجغرافية فيها، ومعظم معلوماتها جاءت على هيئة قرارات يتم تعميمها على مناطق إمارة شرقي الأردن .

جريدة فلسطين : أصدرها عيسى داود العيسى في يافا منذ سنة 1329هـ/ 1911م، ثم عادت للصدور سنة 1923م بعد انقطاع دام طوال فترة الحرب العالمية الأولى، وقد أوردت معلومات لا نجدها في مصدر آخر مثل تحركات القبائل البدوية، وعن الحالة الصحية والأمنية في المنطقة .

جريدة العاصمة : وهي الجريدة الرسمية للحكومة العربية الفيصلية في سورية، فقد كانت تصدر في دمشق، وأعدادها ما بين سنة 1919 – 1921م، ونستطيع القول أنَّ هذه الجريدة هي أهم مصدر تاريخي للحكومة الفيصلية، وذلك لندرة المصادر المعاصرة لتلك الفترة، وكثرة المعلومات التي ترد فيها، والتي شملت معظم مناطق بلاد الشام، وقد أفادت هذه الجريدة الدراسة من خلال ذكر معلومات عن الطفيلة مثل تشكيلات محكمة البداية فيها، وحالة الزراعة والتعليم، وعن العملة السورية المتداولة .

جريدة الجزيرة : أصدرها محمد تيسير ظبيان في دمشق، وفي سنة 1939م انتقل بها إلى عمان، وقد رجع الباحث إلى أعداد الجريدة الصادرة في عمان ما بين 1939 – 1947م، حيث أوردت مقالات كثيرة حول منطقة الطفيلة، وخاصة المقالات التي تحمل عنوان (رسالة الطفيلة)، والتي تحوي معلومات شاملة لأحوال الطفيلة، وأهم الأحداث فيها .

10. **كتب الرحالة الأجانب** : ومنهم بيركهاردت الذي زار الطفيلة سنة 1812م، ووصف المنطقة وصفاً دقيقاً، وذكر معلومات عن تضاريس الطفيلة وجبال الشراة ووادي الحِسا، وعن القبائل البدوية المجاورة للمنطقة مثل الحجايا والحويطات، وعن مزروعات الطفيلة والثروة الحيوانية فيها، ومما يزيد هذا المؤَلف أهمية ندرة المصادر المعاصرة لفترة بداية القرن التاسع عشر .

وكذلك زار الرحالتان ليبي وهوسكن اللذان منطقة الطفيلة سنة 1895م، حيث ذكرا معلومات هامة عن بداية تشكل الإدارة العثمانية فيها سنة 1893م، على اعتبار أنهما معاصرين لتلك الفترة، كما زار الطفيلة الرحالة أنطون جوسان الذي مر بالمنطقة سنة 1902م، وذكر معلومات كثيرة تهم العادات

والتقاليد في المنطقة، وكذلك تحدث عن معيشة البدو، وعن الزراعة[1]، وقام الرحالة لويس موز يل بزيارة للمنطقة قرابة سنة 1901م، وقد أصدر عدة مؤلفات نشر فيها نتائج رحلاته .

11. **الوثائق غير المنشورة** : ومنها وثائق محفوظة في دائرة المكتبة الوطنية، وأرقامها هي :

وثيقة رقم 21 / 3 / 1 / 19 .

وثيقة رقم 21 / 3 / 1 / 30 .

وثيقة رقم 21 / 7 / 5 / 9 .

وثيقة رقم 21 / 7 / 5 / 31 .

وثيقة رقم 21 / 14 / 1 /11 .

وثيقة رقم 21 / 21 / 1 / 17 .

وثيقة رقم 21 / 21 / 1 / 1 .

وثيقة رقم 21 / 21 / 1 / 80 .

وثيقة رقم 21 / 21 / 1 / 81 .

وثيقة رقم 21 / 21 / 1 / 27 .

وثيقة رقم 21 / 21 / 1 / 36 .

وثيقة رقم 19 / 5 / 2 / 40 .

وثيقة رقم 19 / 5 / 2 / 95 .

وثيقة رقم 19 / 5 / 2 / 98 .

وثيقة رقم 19 / 5 / 2 / 128 .

وثيقة رقم 19 / 5 / 2 / 1934 .

وهناك وثائق في أمكنة أخرى منها :

وثيقة بعنوان " ثورة الكرك بقلم هزاع المجالي "، سجل بلدية الكرك رقم 36، سنة 1937 – 1938م، محفوظة في مكتبة جامعة مؤتة .

وثيقة (شهادة الطالب سليم أفندي القسوس في مدرسة الكرك الرشدية) .

---

(1) انظر : علي محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، ص208 – 214 .

وثيقة عثمانية مؤرخة في 14 مايس 1313هـ، سجل بلدية الكرك، رقم 36، محفوظة في مكتبة جامعة مؤتة .

12. **المراجع والدراسات الحديثة** : رجع الباحث إلى كثير من الدراسات الحديثة والتي أفادت الدراسة في سد بعض النقص الذي لم تستطع المصادر والوثائق المعاصرة إغلاقه، ولعل من أهم الدراسات الحديثة التي ذكرت منطقة الطفيلة رسالة محمد سالم الطراونة التي بعنوان تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك من 1864-1918م، والتي تم نشرها سنة 1990م ولكن النشر لم يغطي جميع صفحات الرسالة، مما جعل الباحث يرجع إلى الرسالة إضافةً للكتاب .

وكذلك أفادت الدراسة من مؤلفات مؤرخ الأردن سليمان موسى، وخاصة كتاب (إمارة شرقي الأردن)، كما كان لمؤلفات فاضل بيات أهمية في توضيح التقسيمات الإدارية لمنطقة الطفيلة، وبعض الجوانب الإدارية زمن الدولة العثمانية، ومن هذه المؤلفات كتاب (دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني) .

3.1 الموقع والحدود :

كثر الزائرون لقضاء الطفيلة عبر فترات مختلفة، وتركوا انطباعهم عن المنطقة في ثنايا كتبهم، ومما ورد في وصف سحر المنطقة وجمالها، ما ذكره خليل الحوراني سنة 1328هـ/1910م بأنّ قضاء الطفيلة ((ذو جبال شاهقة وأودية غائرة فلا يمشي السائح بضع خطوات إلا والمناظر تتبدل، ومع قلة بل عدم عمرانه لا تمل عين الناظر، فتارة ترى حراجاً واسعةً فيمشي الإنسان بظل لزّابها أو سنديانها، وتارةً ترى كروم العنب والتين والزيتون أو سهلاً ذا تربة زكية))[1] .

---

(1) خليل رفعت الحوراني، " عمران الطفيلة "، جريدة المقتبس، دمشق، السنة الثانية، عدد 546، 8 / ذ /1328هـ/ 10 / كانون الأول /1910م، ص1 . سيشار له (الحوراني، عمران الطفيلة، 1328هـ/1910م) .

وأضاف أيضاً حول قضاء الطفيلة بأنه يتميز بجودة التربة ولطافة المنظر وكثرة المياه واعتدال المناخ ووفرة المعادن، وأنّه من أحسن المحلات في ولاية سورية لو أُصلحت طرقه[1]، وهذا القول مشابه لوصف آخر وُصفت به الطفيلة عند النظر إليها من علٍ ((كأنها غوطة الشام))[2] .

تقع منطقة الطفيلة بين خطي طول $35,20^{o}$ و 36^{o} ' وخطي عرض $30,39^{o}$ و $30,59^{o}$ شمالاً، وتبلغ مساحتها حوالي 1900كيلو متر مربع، كما تمتد المنطقة من الشمال إلى الجنوب في حوالي 63كم، وأما من الشرق إلى الغرب فهي أطول، حيث تصل إلى 85كم[3] .

لقد حددت السالنامة حدود قضاء الطفيلة، بأنه يحده من الشرق قلعة الحسا ومن الغرب البحر الميت المسمى بحر لوط، ومن الشمال لواء الكرك، ومن الجنوب قضاء معان[4]، إذ يفصل وادي الحسا ما بين الطفيلة والكرك شمالاً، ويفصل وادي الغوير ما بين الطفيلة ومعان جنوباً، ويفصل وادي عربة ما بين الطفيلة والمناطق الغربية، ويفصل الخط الحديدي الحجازي ما بين الطفيلة والبادية الشرقية .

يتألف قضاء الطفيلة من القصبة وأربع قرى، فأما القصبة فتقع على سفح جبل تكثر في آخره أشجار الزيتون، ويتوزع أهالي القصبة في محلات متجاورة، وذكر الرحالة بيركهاردت أنّ كثرة الينابيع فيها يجعل المنطقة مبهجةً جداً[5] .

---

(1) الحوراني، عمران الطفيلة، 1328هـ/1910م .

(2) عبد الله رشيد، " مقدمة في سيرة الداعية الإسلامي احمد الدباغ "، أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، ج 2، ص733 .

(3) عامر خلف البلمان، التحليل المكاني لإنتاج الزيتون في محافظة الطفيلة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1991م، ص1 . سيشار له (البلمان، التحليل المكاني لإنتاج الزيتون) .

(4) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ/1898م، ص272 .

(5) بيركهاردت، رحلات بيركهاردت في سوريا الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، ج 2، ص120 . سيشار له (بيركهاردت، رحلات، ج2) .

وأما موقع القرى المجاورة للقصبة فأقربها قرية عيمة التي تبعد عن القصبة حوالي تسعة كيلو مترات إلى الشمال منها، وهي قرية تقع في سهل ضيق ويجاورها عدة ينابيع، وتشرف على وادي عيمة في الغرب منها، وتقع قرية صنفحة في الجهة الغربية من القصبة[1]، وتقوم القرية على ما يشبه الهضبة الممتدة، كما تنتشر الأشجار الحرجية في أراضيها، وتبعد قرية بصيرة عن القصبة حوالي 24 كيلومتراً، حيث تقع هذه القرية على هضبة تجاورها عدة أودية، مما جعل الناظر لها يعتقد أنها محصنة طبيعياً من الجوانب الثلاثة، وتعلو الهضبة قلعة قديمة مدمرة[2]، وتكثر الينابيع في المناطق المجاورة لبصيرة .

أما قرية ضانا فتبعد ما يزيد عن 30 كيلومتراً إلى الجنوب من القصبة، وتتميز القرية بوجود غابات واسعة إلى الغرب منها، وتكثر فيها أشجار البلوط واللزاب، وتنتشر الصخور ذات الشقوق مثل شق الريش بالقرب من ضانا[3] .

وفي الشرق من القضاء تقع الحسا بين محطتي القطرانة وعنيزة، والحسا هي المحطة التاسعة من محطات طريق الحج الشامي السبع والعشرين انطلاقاً من دمشق حتى المدينة المنورة[4] .

وقد مر بالحَسا رحالة كُثُر أمثال حجيج بن قاسم الوحيدي سنة 992هـ/1584م، وحسن البوريني سنة 1020هـ/1611م، ومحمد بن عبد الحسيني المعروف بابن كبريت سنة 1040هـ/1630م[5] وغيرهم من رحالة العرب، كما زارها من الرحالة الأجانب كل من (بيركهاردت) سنة 1812م، و(داوتي) سنة 1293هـ/1876م، و (فالين) الذي وصفها بأنها محطة في طريق الحج

---

(1) طلعت النوايسة، الطفيلة، ص33 .

(2) محمود العابدي، نحن والآثار، ص53 .

(3) Libbey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra, II, P24.

(4) سالنامة ولاية سورية ، 1308 - 1309هـ/ 1891م، ص140 .

(5) محمد عدنان البخيت، " معان وجوارها استعراض تاريخي "، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد 12، شعبان 1403هـ/1983م، ص49-51 .

وفيها بئر وحامية لا يتجاوز عددها بضعة رجال وأنّ ماءها رديء[1] .

وأما محطة جروف الدراويش القريبة من الحسا فهي حديثة الإنشاء، إذ يرجع تأسيسها إلى بداية القرن العشرين أثناء عمل الخط الحديدي الحجازي، وكان بها قوات تركية حتى سنة 1918م[2] .

4.1 التضاريس :

تتصف منطقة الطفيلة بالوعورة الشديدة، حتى أنّ اسمها قديماً كان (جبال)، وتتنوع تضاريس المنطقة من حيث انتشار الجبال في كافة أرجائها وكثرة الأودية التي في الغالب تصب في وادي عربة والبحر الميت، وكذلك وجود السهول ذات المساحات الصغيرة في المناطق الشرقية من القضاء.

وأهم الجبال الموجودة في قضاء الطفيلة هي :

جبل العطاعطة : وهو أعلى جبال القضاء، إذ يصل ارتفاعه 1641م فوق سطح البحر[3]، ويقع جنوب الطفيلة بالقرب من ضانا .

جبل العلمى : يقع جنوب شرق قرية بصيرة، ويبلغ ارتفاعه 1600 م فوق سطح البحر[4] .

---

(1) بني يونس، مأمون أصلان، قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن 1516-1918م، ص83 . سيشار له (بني يونس، قافلة الحاج الشامي) .

(2) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين (الخط الحديدي الحجازي)، م 8، ق 2، ص489 .

يرد اسم المنطقة بـ (الجروف) في كثير من الوثائق والمصادر، وجروف في اللغة جمع جرف، وأحياناً ترد (الجرف)، وقد أثبتها الباحث في هذه الدراسة بـ (جروف الدراويش).

(3) دائرة الأراضي والمساحة، فهرس الأسماء الجغرافية، ص17 . سيشار له (دائرة الأراضي، الأسماء الجغرافية) ؛ النوايسة، الطفيلة، ص12 ؛ محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك 1281-1337هـ/ 1864-1918م، ص24 . سيشار له (الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء) .

(4) النوايسة، الطفيلة، ص12 .

خـــــــــــــــريطة

جبل البكة / جبل الحلا : وهو جبل بركاني يقع شرق منطقـة العـين البيـضاء بالقرب من الحرير، وبجانبه الجنوبي تقع منطقة الرديـسية، ويبلـغ ارتفاعـه 1526م فوق سطح البحر[1] .

جبل أم سراب : يقع في منطقة أم سراب شرق قرية بصيرة، ويـصل ارتفاعـه 1440م[2] .

جبل بقيع الدم / زوبر : يقع شمال شرق العين البيضاء، وتقـوم علـى سـفحه الشمالي الغربي قريتي عابل والحنّانة، ويبلغ ارتفاعه 1430م[3] .

جبل قصر الدير : يقع جنوب غرب قرية صنفحة، وتقوم مناطق صنفحة وعرفه وإرويم على سفحه الشمالي الغربي، وارتفاعـه عـن سـطح البحـر حـوالي 1361م[4] .

جبل الصلمى : والذي تقوم على سـفوحه قـصبة الطفيلـة، ويبلـغ ارتفاعـه 1340م[5] .

جبل الدعجانية : يبلغ ارتفاعه حوالي 1243م[6] .

جبل الكولا : يقع غرب قرية بصيرة[7] .

---

(1) علي سليمان الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لأراضي حوض وادي الغوير الأعلى والأوسط في الطفيلة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية 1993م، ص26 سيشار له (الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لوادي الغوير) .

(2) دائرة الأراضي، الأسماء الجغرافية، ص16 ؛ حمود القطامين، العين البيضاء في سطور، ص5 . سيشار له (القطامين، العين البيضاء) .

(3) الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لوادي الغوير، ص31 .

(4) الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لوادي الغوير، ص31 ؛ حسن أبو سمور، " تدهور الغطاء النباتي في حوض وادي الطفيلة "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م23، عدد 2، ربيع الأول 1417هـ/ أب 1996م، ص301 . سيشار له (أبو سمور، تدهور الغطاء النباتي) .

(5) أبو سمور، تدهور الغطاء النباتي، ص301 .

(6) النوايسة، الطفيلة، ص12 .

(7) دائرة الأراضي، الأسماء الجغرافية، ص58 .

جبل الزريقات : المطل على قصبة الطفيلة، حيث تقوم عليه منطقة العيص، ويبلغ ارتفاعه 1230م[1] .

جبل شيحان : يقع جنوب شرق الحسا[2] .

وهناك جبال أخرى أقل ارتفاعاً في المنطقة مثل جبل الحمّة السمراء، وجبل أبو الشقف، ورجم أبو الشوك[3]، وجبل الأدهم، وجبل المناطير، وجبل المرسى بالقرب من عفرا[4] .

أما الأودية فقد كثر انتشارها في المنطقة، ومن هذه الأودية :

وادي الحِسا : ويسمى سيل الحسا وهو يمتد من قلعة الحسا شرقاً حتى يصب في جنوب البحر الميت غرباً، وهو الحد الطبيعي الفاصل بين الكرك والطفيلة، وضفافه كانت سنة 1812م مكسّوة بنبات الدُفلى، والصخور المحيطة به شديدة الانحدار والانزلاق، وفي نهايته يصبح اسم الوادي وادي فيفه[5] .

وادي اللعبان : وهو يتفرع من وادي الحسا، وفي معظم أيام السنة يكون جافاً[6] .

وادي الغوير في الطفيلة : يقع في الجهة الشمالية من القصبة، حيث يتجه نحو الشمال الغربي فينتهي في وادي الدواعرة، ويرفد هذا الوادي عدة أودية هي وادي عرفه، ووادي صافح، ووادي نويطيفة، ووادي علاقة، ووادي جريفة، ووادي السراق، ووادي الدليبات، ووادي إرويم، ووادي المياسر

---

(1) الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لوادي الغوير، ص31 .

(2) بني يونس، قافلة الحاج الشامي، ص84 .

(3) سليمان القوابعة، الطفيلة موجز في جغرافيتها التاريخية، ج1، ص25 ؛ أبو سمور، تدهور الغطاء النباتي، ص301 .

(4) إلياس سلامة وآخرون، دراسة مياه الاستشفاء في منطقة عفراء، مركز البحوث والدراسات المائية، ص6 .

(5) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص119 ؛ هـ . ب تريسترام، رحلات في شرق الأردن عام 1872م، ترجمة أحمد عويدي العبادي، ص60 ؛
Libbey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra, II, P7.

(6) لانكستر هاردنج، آثار الأردن، ص136 .

ووادي زيد، ووادي الغوير الأعلى[1] .

وادي الغوير في الشراة، وصفه بيركهاردت بأنه يفصل منطقة الجبال عن الشراة، أي أنه الحد الطبيعي بين معان والطفيلة، وهو عبارة عن حوض صخري واسع، ويتفرع عنه أودية كثيرة تنشأ من سيول الشتاء الجارفة، وهو مكان مناسب للرعي إذ تكثر حوله نباتات الدفلى والرتم وأشجار أخرى[2] .

وادي ملح / وادي الحمايدة : وهو الحد الذي يفصل مناطق المعطن والسلع عن قرية بصيرة، ويتميز بانخفاضه الشديد حيث ينتهي في غور فيفه[3] .

وادي ضانا : يقع في الجانب الشمالي لقرية ضانا، ويتصف بأنه سحيق وتنتشر على ضفافه أشجار البلوط[4] .

وادي الهدي : المسمى عند الأهالي وادي الجنّين، وهو يقابل وادي بصيرة المسمى وادي الشلالة، وهذان الواديان ينتهيان في وادي ملح[5] .

وادي الحلا : يبدأ من منطقة حلا الرديسية حتى ينتهي في وادي الغوير [6] .

وادي خيران : يقع في الرشادية جنوب غرب قرية بصيرة[7] .

وادي بِرقة/ وادي الجرف : يمتد من الحسا إلى ما دون جروف الدراويش[8]

وهناك أسماء أودية أخرى في مناطق القضاء مثـل وادي جـاعس ووادي عفرا، ووادي الناطوف، ووادي البـريص، ووادي اللـصب، ووادي صـنفحة،

---

(1) الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لوادي الغوير، ص26–33 ؛ أبو سـمور، تـدهور الغطاء النباتي، ص301 .

(2) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص127 .

(3) سجل بلدية الكرك (28)، " غرامات وسرقة الحيوانات الضالة "، 1936م ؛ القطامين، العين البيضاء، ص2 .

(4) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص127 .

(5) سجل طابو الطفيلة يوقلمه (3)، نيسان 1323 مالية، ص13 .

(6) الشباطات، تقييم جيوموفورلوجي لوادي الغوير، ص33 .

(7) سجل طابو الطفيلة (7)، حزيران 1923م، ص1 .

(8) المهدي عيد الرواضية، الأردن في موروث الجغرافيين والرحالة العرب، ص96 .

ووادي عابل، ووادي قرقور، ووادي غرندل[1] .

وأما السهول في القضاء فهي ذات مساحات قليلة، وتنتشر فـي المنـاطق الشرقية، وأكبر هذه السهول سهل بِقعة المنّاعين بالقرب من التوانة، وسهل بِقعة العطاعطة في جنوب شرق الطفيلة، وسهل الذراع شمال شرق الطفيلة[2] .

5.1 المناخ :

وردت عدة إشارات في كتب الرحالة والتقارير السنوية إضـافة للـصحف المعاصرة لفترة الدراسة تحوي وصفاً للمناخ في قضاء الطفيلـة، ففـي سـنة 1812م وصف الرحالة بيركهاردت منطقة الطفيلة بأنَّ مناخها مقبـول للغايـة فالهواء نقي رغم ارتفاع الحرارة في الصيف، ويزيدها ارتفاعا انعكـاس أشـعة الشمس من جوانب الجبال الصخرية، وذلك بسبب النسيم المنعش الـذي يـسود المنطقة[3]، ومن وصف بيركهاردت للمناخ أيضاً قوله ((والـشتاء بـارد جـداً، وتسقط الثلوج بكثرة ويستمر الجليد أحياناً إلى منتصف شهر آذار، ويتـضاعف

شعور الأهالي بهذا الطقس القاسي، حيث أنّ لباسهم قلما يكون مناسباً لوقـايتهم منه، وأثناء إقامتي في الشَّراة كان عندنا في كل صباح ضباب لا يتبدد إلا في منتصف النهار))[4] .

ومن أخبار الصحف حول مناخ المنطقة ما ورد في جريدة البشير سنة 1880م أنّ تساقط الثلوج على منطقة الكرك والطفيلة أدى إلى وفاة 31 شخصاً وأعداداً كثيرةً من الماشية، إضافة لتخريب البيوت[5]، وفي ذلك إشارة إلى تعرض المنطقة لثلوج وأمطار غزيرة في بعض المواسم .

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 541، 2 / ن /1355هـ/1936م، ص399 ؛ دائرة الأراضي، الأسماء الجغرافية، ص72 ؛ أبو سمور، تدهور الغطاء النباتي، ص301 .

(2) القوابعة، الطفيلة موجز في جغرافيتها التاريخية، ج1، ص23-25 ؛ أبو سمور، تدهور الغطاء النباتي، ص301 .

(3) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص120 .

(4) المصدر نفسه .

(5) جريدة البشير، بيروت، عدد 492، 13 شباط 1880م، ص2 .

أما عهد الإمارة فيظهر ازدياد المعلومات التي تفيد في معرفة حالة المناخ في المنطقة، ففي سنة 1930م وصفت دائرة الزراعة والحراج الأحوال الجوية في شهر كانون الثاني بأنّ السماء أمطرت عشرة أيام، وكانت متلبدة بالغيوم في أكثر أيام الشهر، وسقط الثلج على جبال الطفيلة ومعان[1] .

كما ورد في تقارير أخرى عن الأحوال الجوية في شهر شباط عام 1934م أنّ الكرك والطفيلة تعرضتا لهطول أمطار استمر ثمانية أيام، وفي شهر آذار هطل المطر في الطفيلة، وفي شهر حزيران هطل رذاذاً مدة يوم واحد[2]، وفي سنة 1935م شهدت المنطقة أمطاراً غزيرة عمت جميع مناطق الإمارة، وتسببت الفيضانات في جرف الجسور و العبّارات[3] .

للمناخ دور فعّال في التأثير على الحالة الزراعية للمنطقة، خاصة إذا أُخذ بعين الاعتبار وجود مساحات زراعية بعلية تعتمد مياه الأمطار أساساً في ريها، ونستطيع القول أنّ قضاء الطفيلة يسوده نوعان من الأقاليم الجغرافية، ففي

المناطق الواقعة غربي القضاء ذات التجمعات السكانية الأكثر في المنطقة يسود مناخ البحر المتوسط شبه الجاف، والذي يتميز بسقوط الأمطار في فصل الشتاء بمعدل يتراوح بين 150-350 ملم سنوياً[4]، والإقليم الثاني يسمى المناخ الصحراوي الذي يسود مناطق شرقي القضاء مثل الحسا وجروف الدراويش، ويتميز هذا المناخ بندرة الأمطار وهبوب الرياح الخماسينية في فصول الربيع والصيف .

وأما الرياح فهي غربية مطيرة، ومنها الرياح الشرقية الصحراوية، التي تؤثر على المزروعات حين تكون في طور الإزهار[5]، ويظهر من وصف

---

(1) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص4 .

(2) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، إعداد محمد خريسات، ص71-84 .

(3) تقارير بريطانية عن شرق الأردن (الأشغال) 1932 - 1942م، إعداد محمد خريسات وجورج طريف، ص12 . سيشار له (تقارير بريطانية عن شرق الأردن)

(4) صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، ص64 - 78 ؛ البلمان، التحليل المكاني لإنتاج الزيتون، ص48 .

(5) القوابعة، الطفيلة موجز في جغرافيتها التاريخية، ج1، ص27 .

بيركهاردت لمناخ المنطقة وجود نسائم من الهواء التي تعمل على تلطيف درجة الحرارة صيفاً، مما يجعل المنطقة ذات مناخ معتدل في حرارته .

ذكرت أعداد الجريدة الرسمية الصادرة ما بين عامي 1934-1942م معدلات هطول الأمطار في مناطق إمارة شرقي الأردن، وذلك استناداً إلى محطات الرصد الجوي الموضوعة في حدائق المدارس، والتي ترسل في نهاية كل شهر إلى دائرة الزراعة والحراج والمعادن في عمان لتقوم بنشرها وإجراء الدراسات اللازمة .

وكان في المنطقة أربع محطات للرصد : الأولى في قصبة الطفيلة، والثانية في حديقة مدرسة قرية بصيرة، والثالثة أنشئ لها مقياس للرصد بتاريخ 1938/1/3م وهي محطة قلعة الحسا، والرابعة أنشئت في التاريخ نفسه وهي محطة جروف الدراويش[1].

والجدول الآتي يبين مقدار هطول الأمطار ما بين شهري تشرين الأول وأيار من كل سنة :

جدول رقم (1)

معدل هطول الأمطار في قضاء الطفيلة موسم سنة 1935م

الشهر(2)	محطة الطفيلة	محطة بصيرة
كانون الأول سنة 1934	87,00 م.م	87,00 م.م
كانون الثاني سنة 1935م	31,5	30,0
شباط 1935م	75,47	68
آذار 1935م	7,5	6
نيسان 1935م	5,00	10,50
أيار 1935م (3)	–	–
المجموع لغاية 15 مايس 1935م	**= 120,75** م .م	**= 146,5** م . م

(1) الجريدة الرسمية، عدد 597، 30 / ص /1357هـ/1938م، ص262 .

(2) الجريدة الرسمية، الأعداد 470، 473، 477، 481 ، 483 .

(3) لم يؤخذ مقياس الأمطار بسبب إغلاق المدارس

جدول رقم (2)

معدل هطول الأمطار سنة 1936م

الشهر(1)	محطة الطفيلة	محطة بصيرة
تشرين الأول 1935م	6,5 م.م	7,5م.م
تشرين الثاني 1935م	7,75	10
كانون الأول 1935م	6	11
كانون الثاني 1936م	8,25	17
شباط 1936م	64	75
آذار 1936م	24,75	22
نيسان 1936م	3,5	4

مايس /أيار 1936م	00	00
المجموع لغاية 15 مايس 1936م	**= 184,75م.م**	**= 201,5م.م**

جدول رقم (3)

معدل هطول الأمطار سنة 1937م

الشهر[2]	محطة الطفيلة	محطة بصيرة
تشرين الأول 1936م	00	00
تشرين الثاني 1936م	9 م.م	38 م.م
كانون الأول 1936م	76,5	129
كانون الثاني 1936م	45	79
شباط 1937م	47,5	62
آذار 1937م	8,5	6,5
نيسان 1937م	39,5	54
مجموع الهطول حتى نيسان 1937م	**= 226 م.م**	**= 368,5 م.م**

---

(1) الجريدة الرسمية، الأعداد 502، 516، 520، 522، 524، 526 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 545، 547، 549، 552، 555، 559، 563 .

جدول رقم (4)

معدل هطول الأمطار سنة 1939م

الشهر[1]	محطة الطفيلة	محطة بصيرة
تشرين الأول 1938م	00	00
تشرين الثاني 1938م	67,5 م.م	70م.م
كانون الأول 1938م	35	39
كانون الثاني 1939م	32,5	39
شباط 1939م	80	69
آذار1939م	71,5	85
نيسان 1939م	38,5	26

مجموع المطر بالميليمترات حتى نيسان1939م	= 325م . م		= 328 م .م	

جدول رقم (5)

معدل هطول الأمطار سنة 1940م

الشهر[2]	محطة الطفيلة	عدد الأيام الممطرة	محطة بصيرة	عدد الأيام الممطرة
تشرين الأول 1939م	00	00	00	00
تشرين الثاني 1939م	136م. م	7	137,9م.م	6
كانون الأول 1939م	17	2	14	2
كانون الثاني 1940م	69,0	7	80,2	7
شباط 1940م	18,0	3	27,5	3
آذار 1940م	37,0	5	44,0	6
نيسان 1940م	50,0	2	54,3	2
مجموع كمية المطر حتى نيسان1940م	= 327م . م		= 357,9م . م	

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 561، 597، 656 ، 659 .

(2) الجريدة الرسمية : الأعداد 663، 665 ، 670، 673 ، 696، 698، 727 .

جدول رقم (6)

معدل هطول الأمطار سنة 1941م

الشهر[1]	محطة الطفيلة	عدد الأيام الممطرة	محطة بصيرة	عدد الأيام الممطرة
تشرين أول1940م	1,1م. م	1	2م.م	1
تشرين ثاني 1940م	19	3	13,5	4
كانون أول 1940م	44	3	57,3	2
كانون الثاني 1941م	12	2	9	4
شباط 1941م	20	6	28,5	7

آذار 1941م	111,5	1	120	00
نيسان 1941م	1		00	
مجموع كمية المطر حتى نيسان	= **208,6**م . م		= **230,3**م . م	

جدول رقم (7)

معدل هطول الأمطار بداية موسم سنة 1941 – 1942م

الشهر	**محطة الطفيلة**	**عدد الأيام الممطرة**	**محطة بصيرة**	**عدد الأيام الممطرة**
تشرين الأول 1941م	136,5م.م	13	182,5م.م	12
تشرين الثاني 1941م	رذاذ	00	00	00
كانون الأول 1941م	رذاذ	00	00	00
مجموع الهطول حتى كانون الأول 1941م	= **136,5** م . م		= **182,5**م.م	

جدول رقم (8)

معدل هطول الأمطار في مناطق شرقي الطفيلة سنة 1938م

الشهر	**محطة قلعة الحسا**	**عدد الأيام الممطرة**	**محطة جروف الدراويش**	**عدد الأيام الممطرة**
آذار 1938م	18,8م .م	7	17,7م . م	5
المجموع الهطول في موسم سنة 1938 م	= **46,45**م . م		مجموع الهطول في شباط وآذار فقط = **27,7**م . م	

(1) الجريدة الرسمية : الأعداد 701، 702،، 705، 709، 729، 730، 597 .

يظهر من الجداول السابقة أنّ موسم الأمطار في قضاء الطفيلة يبدأ في شهر تشرين الأول من كل عام، وينتهي في شهر نيسان، وذلك لا يمنع من وجود رذاذ في شهري أيار وحزيران أحياناً، وقد كان أعلى معدل هطول للأمطار حول شهر تشرين الأول سنة 1935م وصل في الطفيلة 6,5 ملم، وأدنى معدل لشهر تشرين الأول سنة 1936م، 1938م، 1939م، 1941م، حيث كانت معدلات الهطول صفراً، مما يشير إلى أنّ شهر تشرين الأول غالباً ما يكون دون أمطار باستثناء وجود رذاذ في أواخر ذلك الشهر .

وأما شهر تشرين الثاني فكان أعلى معدل هطول فيه سنة 1939م وصل الهطول في قصبة الطفيلة 136,0 ملم، وفي بصيرة 137,9ملم، وأدنى هطول وصل إلى لا شيء في شهر تشرين الثاني لسنة 1941م، ولكن يظهر وجود معدلات للهطول في هذا الشهر تمثل تحسناً في الهطول للموسم كامل .

وفي شهر كانون الأول سنة 1941م وصل أعلى هطول 136,5 ملم في قصبة الطفيلة، و182,5 ملم في قرية بصيرة، وفي سنة 1935م أدنى هطول وصل في الطفيلة 6 ملم، وفي بصيرة 11 ملم .

ومن الملاحظ وجود تشابه بين معدلات الهطول في شهر تشرين الثاني وكانون الأول وإن كان الثاني أكثر هطولاً من الأول في الغالب، وكانت سنة 1940م تمثل أعلى هطول في شهر كانون الثاني وصل في الطفيلة إلى 69,0 ملم وفي بصيرة 80,2 ملم، وأدنى هطول في الطفيلة كان سنة 1936م بمعدل 8,25 ملم، وفي بصيرة كانت سنة 1941م أدنى معدل هطول وصل 9,0 ملم .

وفيما يتعلق بشهر شباط فكان أعلى هطول سنة 1939م وصل في الطفيلة 80,0 ملم وفي بصيرة 69,0 ملم، وأدنى هطول كان سنة 1940م بلغ في الطفيلة 18,0 ملم، وفي بصيرة 27,5 ملم، أما عن شهر آذار فبلغ أعلى هطول سنة 1941م في الطفيلة 111,5 ملم، وفي بصيرة 120,0 ملم، وأدنى هطول سنة 1935م في الطفيلة 7,5 ملم، وفي بصيرة 6 ملم .

وفي شهر نيسان كانت سنة 1940م تمثل أعلى درجة هطول وصلت في الطفيلة 50,0 ملم، وفي بصيرة 54,3 ملم، وأدنى هطول كان سنة 1941م وصل في الطفيلة 1,0 ملم، وفي بصيرة لا شيء، مما يشير إلى أنّ شهر نيسان يتميز بتذبذب معدلات الهطول فيه إذ يمثل مرحلة انتقال بين فصلي الشتاء والربيع .

أما مجموع الهطول في الموسم الواحد ، والذي يتم حسابه من خلال جمع معدلات هطول سبعة أو ثمانية أشهر هي تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول وكانون الثاني وشباط وآذار ونيسان ، وأحياناً يتم جمع أيار معها، فنلحظ أنّ أعلى مجموع للهطول كان في قرية بصيرة بلغ 368,5 ملم سنة 1937م، وأعلى هطول في الطفيلة كان سنة 1940م بلغ 327,0 ملم، بينما أدنى هطول

كان سنة 1935م وصل في الطفيلة إلى 120,75 ملم، وفي قرية بصيرة 146,5 ملم .

ويلحظ تدرج معدلات الهطول وازديادها في كل سنة بدءاً من 1935م حتى 1940م ثم الانخفاض المفاجئ سنة 1941م ليعود إلى مـــا كـــان عليـــه معـــدل الهطول سنة 1935م .

وحول معدلات الهطول في المناطق الشرقية لقضاء الطفيلة المتمثلة بمحطة الحسا وجروف الدراويش فهي أقل بكثير من الهطول في المناطق الغربية، إذ إنَّ المناطق الشرقية هي صحراء، ونلحظ أنّ معدلات الهطول فيها تكـــون مرتفعـــة فقط في شهر آذار من كل موسم .

أما عدد الأيام التي يكون فيها هطول في كل شهر فهي متفاوتة بـــين ســـنة وأخرى، ففي شهر كانون الأول سنة 1940م هطل المطر فقط في ثلاثـــة أيـــام منه، بينما سنة 1941م هطل المطر في ثلاثة عشر يوماً من ذلك الشهر، وفـــي العادة تقل أيام الهطول في الموسم، فيصل متوسطها إلى حـــوالي 3 أيـــام فـــي الطفيلة سنة 1940م، وفي بصيرة حوالي 3,8 أيام سنة 1940م، بينما متوســـط أيام الهطول سنة 1941م وصل حوالي 4,2 أيام .

مما سبق نستنتج ما يلي :

1- أنّ موسم هطول الأمطار يبدأ في الطفيلة من شهر تشرين الأول وينتهي فـــي شهر نيسان، ويكون الهطول الفعلي ما بين شهري تشرين الثاني وآذار .
2- أنّ معدلات الهطول بين الأشهر متذبذبة جداً، بينما يتميز مجمـــوع معـــدلات الهطول بين سنة وأخرى بالتدرج للأعلى ثم الانخفاض المفاجئ وإعـــادة دورة الهطول مرة أخرى في مدة تصل ثمان سنوات .
3- وجود سنة نستطيع وصفها بأنها سنة الذروة أو السنة الماطرة والتي ترتفع فيها معدلات الهطول، بينما تميل للانخفاض في السنوات التي تليها .
4- ارتفاع نسبة الهطول في مناطق جنوب غرب قضاء الطفيلـــة عـــن منـــاطق القصبة وما يجاورها، ولكن بفروقات قليلة نسبياً .
5- أنّ متوسط الهطول في المناطق الشرقية للقضاء تصل إلـــى 37 ملـــم، وهـــي مناطق بادية .

6.1 عيون المياه :

لقد اشتهرت الطفيلة بكثرة ينابيع المياه فيها، وانتشار عيون الماء في أنحائها، ومن هذه العيون التي يكون بعضها على شكل ينابيع :

1- عين الجهير : في قصبة الطفيلة، وكان الأهالي يعتمدون عليها كمورد لماء الشرب، وفي سنة 1935جرت إصلاحات لهذه العين بإقامة جدران وأحواض[1] .

2- عين الجفوت : في القصبة

3- عين دوارة : في القصبة

4- عين الأيدة :في القصبة

5- عين علي : في القصبة

6- عين السبيل : في القصبة

7- عين العبيدية : في القصبة

8- عين البصة : في القصبة

9- عين السعودي : في قصبة الطفيلة[2]

---

(1) تقارير عن شرق الأردن عام 1935م، جمع وإعداد محمد خريسات، ص55 .

(2) موسى سليم الطراونة، العوامل المؤثرة في صياغة النسيج العمراني وإبراز الهوية المعمارية في الطفيلة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية 1997م، ص73 .

10- عين العيص : شمال شرق الطفيلة في منطقة العيص

11- عين شلحا/شلحة : في القصبة، وقد أقامت البلدية حوضاً للحيوانات أمامها سنة 1934م[1]

12- عين العنصر : في القصبة

13- عين أم كيس : في القصبة

14- عين أم قرية : في قصبة الطفيلة

15- عين حاصدة : جنوب قصبة الطفيلة

16- عين الموردة : في قصبة الطفيلة

17- عين الغويرية : في قصبة الطفيلة

18- عين عوجان : في القصبة[2]

19- عين البيضة : شرق القصبة[3]

20- عين الزرقة / الزرقا : في القصبة[4]

21- عين العاصي / أم قري : في القصبة[5]

22- عين حد : في الجهة الشمالية الشرقية من القصبة

23- عين حوار : في أرض بطينة

24- عين عفرا : في عفرا[6]

25- عين الذريح : قرب سيل اللعبان، وتستخدم في تدوير طاحونة بالقرب منها[7] .

26- عين الغزلان : بالقرب من وادي الحسا، شمال غرب عفرا[8]

---

(1) تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1934م، ص62

(2) النوايسة، الطفيلة، ص22 .

(3) سجل طابو الطفيلة دائمى (6)، شباط 1325 مالية، ص12 .

(4) سجل طابو الطفيلة يوقلمه (5)، نيسان 1324 مالية، ص32 ؛ سجل طابو الطفيلة دائمى (6)، اغستوس 1325 مالية، ص1 .

(5) سجل طابو الطفيلة (8)، حزيران 1947م .

(6) سجل طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون الأول 1325 مالية، ص9 .

(7) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص39 .

(8) سجل طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون الأول 1325 مالية، ص3 .

27- عين اليابوس : في قرية صنفحة[1]

28- عين صنفحة : في قرية صنفحة، وقد بُني حوض لسقي الحيوانات قرب العين سنة 1927م[2]

29- عين إرتامه : في الشمال الغربي لقرية صنفحة

30- عين العبد : في قرية صنفحة

31- عين الهوده : في أرض العالية من أراضي قرية صنفحة[3]

32- عين الحنانة : في الحنانة جنوب شرق قرية صنفحة

33- بئر ماء الحرير : في أراضي الحرير جنوب شرق قصبة الطفيلة[4]

34- عين المور : في النمته[5]

35-عين السلع : في السلع جنوب غرب قرية صـــنفحة، وتـــستخدم فـــي ري بساتين السلع .

36-عين البيضاء : في منطقة العين البيضاء جنوب قصبة الطفيلة

37-عين سعوات / سعوة : جنوب العين البيـــضاء، وتـــستخدم للـــشرب وري المزروعات الواقعة أسفله(6)

38-عين الجنين : شرق قرية بصيرة

39-عين لحظة : جنوب قرية بصيرة بالقرب من الرشادية

40-عين البريج : في قرية بصيرة

41-عين أم سراب : شرق بصيرة في أم سراب(7)

---

(1) الشباطات، تقييم جيومورفولوجي لوادي الغوير، ص34 .

(2) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص45 .

(3) سجل طابو الطفيلة يوقلمه (3)، نيسان 1323 مالية، ص16 .

(4) سجل طابو الطفيلة دائمى (6)، كانون الأول 1325 مالية، ص10 .

(5) النوايسة، الطفيلة، ص15 .

(6) القطامين، العين البيضاء، ص19 .

(7) دائرة الأراضي، الأسماء الجغرافية، ص46-50 .

42-عين العبر: في الشرق من قرية بصيرة، وقـــد أنـــشئ لهـــا خـــزان ســـنة 1934م(1)

43-عين رواث : في جنوب قرية بصيرة قرب الرشادية(2)

44-عين ملح : في وادي ملح شرق قرية بصيرة(3)

45-عين عدّينا : في قرية بصيرة

46-عين قرقور : شمال غرب بصيرة

47-عين الربص : في بصيرة

48-عين اللبون : شمال شرق بصيرة

49-عين غرندل : جنوب بصيرة(4)

50-عين أم زعرورة : جنوب قرية بصيرة[5]

51-عين الفطاط : في الجنوب الغربي من بصيرة

52-عين السيل : في بصيرة

53-عين الكذابة : شرق بصيرة

54-عين الرشادية : في الرشادية قرب المخفر

55-عين صافح : في الجنوب الشرقي لقرية عيمة

56-عين أم حماة : في ضباع من أراضي عيمة[6]

57-عين المقير : في المقير شمال الطفيلة[7]

58-عين الكرمة : في قرية عيمة

59-عين مروان : في عيمة[8] .

---

(1) تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1934م، ص66 .

(2) سجل طابو الطفيلة (7)، حزيران 1923م، ص1 .

(3) القطامين، العين البيضاء، ص2، 19 .

(4) النوايسة، الطفيلة، ص14 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (4)، 30 / را /1361هـ/1942م، ص43 ح16 .

(6) البلمان، التحليل المكاني لإنتاج الزيتون، ص67 .

(7) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص40 .

(8) النوايسة، الطفيلة، ص14 .

60-عين ضانا : في قرية ضانا[1]

61-عين خالد : في ضانا

62-عين الزبيدية : في ضانا[2]

وما يميز قضاء الطفيلة من أماكن سياحية وجود حمامات عفرا التي ذكرها محمد كرد علي بأنّ السُياح يقصدونها للاستجمام، والتي تسمى حمام النبي داود في وادي الحِسا[3]، ويجاورها حمامات البربيطة، ومياه عفرا تبعد عن قصبة القضاء حوالي 26كم شمالاً، وتبلغ نسبة تصريف نبع عفرا حوالي 500 لتر في الثانية، وتكون درجة حرارة الماء (45^5 – 47^5م) وهي ثابتة عبر فصول السنة، وفي بعض الينابيع تصل الحرارة إلى 50م[4] .

تحوي مياه عفرا عناصر مثل الحديد والبروميد وغاز الرادون، مما يجعلها مياه معدنية حارة ذات قدرة على علاج أمراض عدة مثل الروماتيزم وشد العضلات والكسور وغيرها[5] .

7.1 الطرق والمواصلات :

تعددت وسائل النقل في قضاء الطفيلة، ولعل أكثرها أهمية لأهالي المنطقة الحيوانات مثل الخيول والبغال والحمير، إضافة لوسائل أخرى مثل السيارات التي وصلت المنطقة في نهاية عقد العشرينات من القرن العشرين .

أما القطار فكان وسيلة نقل الأهالي الواصلين إلى محطة جروف الدراويش، حيث يتم وصلهم بمناطق الحسا وعمان شمالاً، ومعان جنوباً في رحلة تبدأ من درعا ثم عمان حتى الوصول لمحطة معان[6]، وهذا الخط هو امتداد للخط

(1) سجل طابو الطفيلة يوقلمه (4)، كانون الثاني 1322 مالية، ص20 .
(2) البلمان، التحليل المكاني لإنتاج الزيتون، ص67 .
(3) محمد كرد علي، خطط الشام، ج3، ص166 .
(4) إلياس سلامة وآخرون، مياه الاستشفاء في منطقة عفراء، ص13 .
(5) إلياس سلامة، " مياه الاستشفاء في الأردن "، مركز البحوث والدراسات المائية في الجامعة الأردنية، عدد 7، تموز 1986م، ص14-15 ؛ إلياس سلامة، مياه الاستشفاء في منطقة عفراء، ص55-60 .
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 216 ، 11 كانون ثاني 1926م، ص14 .

الحديدي الحجازي الذي قامت الدولة العثمانية بإنشائه ما بين دمشق والمدينة المنورة، لأسباب ظاهرة هي نقل الحجيج إلى بيت الله الحرام، وأسباب خفية مثل القبض بزمام الأمور في مناطق جنوب بلاد الشام التي شاعت الفوضى فيها بسبب تعديات القبائل المتكررة على قافلة الحج[1]، وقد تم تجهيز هذا الخط بدءاً من سنة 1900م حتى وصوله المدينة المنورة سنة 1908م، ودون شك فقد استفاد أهالي المنطقة من الخط الحجازي وخاصةً في نقل البضائع والمؤن وكذلك تنقلات الأهالي[2] .

وإضافة للقطار ظهرت السيارات في المنطقة بصورة نادرة جداً، حيث كان بعض الأهالي يقومون باستئجارها لنقلهم من عمان إلى جروف الدراويش

بأجرة تصل ما بين 750 مليماً إلى جنيه واحد عن كل راكب[3]، وفي سنة 1930م كان الراكب الواحد يدفع 920 مليماً[4] .

تقع منطقة الطفيلة بالقرب من طريق الحج الشامي الذي يمر بمحطتي الحسا وجروف الدراويش، كما يقسم طريق تراجان أو المسمى (الطريق الملوكي) قضاء الطفيلة نصفين، وفي فترة الدراسة أضيفت طرق أخرى لهذين الطريقين، ومن هذه الطرق :

1 . **طريق الطفيلة – الكرك** : كانت هذه الطريق صعبة المسلك وتتصف بالوعورة وخاصةً في وادي الحسا شديد الانخفاض، حتى أنّ الراكب على دابته يسير فيها مدة تزيد عن الأربع ساعات[5]، وبقيت الطريق كذلك حتى صدور قرار سنة 1933م جاء فيه :((صدرت الإرادة السنية بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي

---

(1) محمد كرد علي، " سكة الحجاز "، مجلة المقتطف، م 29، 1321هـ/1904م، ص970-977 .

(2) يوسف مصطفى صيام، تطور وسائط النقل في الأردن 1900-1988م، ص13 .

(3) جريدة الشرق العربي، عدد 117، 15 تشرين ثاني 1925م، ص16 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 272، 22 / را /1349هـ/1930م، ص476 .

(5) عمر عناني، ضرب المكانس، من يوميات معلم في البادية، ص25 . سيشار له (عناني، ضرب المكانس) .

المتضمن معاملة فتح طريق الطفيلة – الكرك مشروعاً للنفع العام))[1]، حيث وضعت تخطيطات هذا الطريق بدءاً من الكرك ثم يمر في المزار ثم وادي الحسا، ثم اللعبان، حتى الطفيلة[2] .

ويظهر أنّ أعمال الإسعاف / النافعة بدأت من طرفي الطريق، حيث استمر العمل في بداية سنة 1934م من جانب طريق (الطفيلة – اللعبان – وادي الحِسا)، وخلال مدة شهرين تم فتح ثلاثة كيلو مترات من هذا الجانب، وأما الجانب الآخر وهو طريق (الكرك – المزار – العينة – وادي الحِسا)، فقد فُتح منه ستة كيلو مترات، وبلغ عدد المشتغلين من عمال الإسعاف في الشهر الأول

180 عاملاً وفي الشهر الثاني 200 عاملاً، منهم 100 من بني حسن للمساعدة في تحسين أحوالهم[3]، واستمر العمل لوصل الطفيلة بالكرك طوال سنة 1934م، إذ تم إنجاز خمسين كيلو متراً من هذا الطريق أصبحت جاهزة لمرور السيارات عليها[4] .

بقي من هذه الطريق تسعة كيلو مترات في منطقة اللعبان تم إنجازها سنة 1935م[5]، وفُرضت لها من الميزانية 900 ليرة فلسطينية لإكمال الطريق[6] الذي أصبح من اليسير سير السيارات عليها دون عوائق بدءاً من شهر أيار سنة 1935م[7]، وفي سنة 1936م صرفت دائرة المالية في الإمارة مبلغ 4100 ليرة

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 414، 29 / ش /1352هـ/1933م، ص467 .
(2) تقارير بريطانية عن شرق الأردن (الأشغال)، ص90 .
(3) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص147 . كانت الحكومة تقوم بتشغيل أفراد من بعض العشائر في أعمال مثل شق الطرق، وذلك لكسب ولائها، كما أنَّ هذه العشائر في طور الانتقال من البداوة إلى الاستقرار، فيكون دافعاً من الحكومة نحو تمدن هؤلاء، وزيادة تمسكهم بالأرض بدلاُ من التنقل المستمر طلباً للمرعى .
(4) جريدة الدفاع، يافا، عدد 18، 26 / م /1353هـ/1934م، ص7 .
(5) تقارير عن شرقي الأردن عام 1935م، ص136 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 472، 28 / ذا /1353هـ/1935م، ص159 .
(7) محمد أحمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن 1921 – 1946م، ص307 . سيشار له (الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن) .

فلسطينية لأعمال الإسعاف في طريق وادي الحسا[1]، مما يعني اكتمال إصلاح هذا الطريق الذي تم الإعلان عن افتتاحه في آب 1936م[2]، وامتد من الكرك مروراً بالعمقة ورجم الصخري ثمَّ ذات رأس، ثمَّ مطل الحسا، ثمَّ العينا، ومقطع سيل الحسا، والمخفر التركي، ثمَّ مقطع وادي اللعبان، ثمَّ دار رزق السبول حتى الطفيلة، بطول حوالي 76 كيلو متر[3] .

2 . **طريق الطفيلة – معان** : كانت طرق المواصلات بين الطفيلة ومعان تتم إما بالوصول من معان إلى محطة جروف الدراويش عبر سكة الحديد، ثم من جروف الدراويش إلى الطفيلة عبر الدواب[4]، أو عبر طريق يصل ما بين ضانا

إلى الشوبك، وفي سنة 1932م خصصت المالية من ميزانية عام 1932-1933م مبلغ 800 ليرة فلسطينية لإنشاء طريق الطفيلة – الشوبك – معان[5] ليكون صالحاً لسير السيارات، بعد أن كان لسير الدواب فقط .

في سنة 1934م أصبح الطريق بين الطفيلة ومعان جاهزاً لسير السيارات[6] وقد حددت دائرة النافعة القرى والمناطق التي تمر بها هذه الطريق بدءاً من : (قصبة الطفيلة – العين البيضاء التي تبعد عن الطفيلة 11 كيلو متر– مقام سيدنا حذيفة الذي يبعد 17 كيلو متراً – مقطع وادي ريعا 20 كيلو متراً – الرشادية 25 كيلو متراً الخربة السمراء 39 كيلومتراً – مفرق معان 50 كيلومتراً – مفرق وادي موسى 53 كيلومتراً – الشوبك 55 كيلومتراً – معان 96 كيلو متراً)[7] .

وبالتالي أدى هذا الطريق إلى ربط مناطق معان بالطفيلة التي ارتبطت أيضاً بطريق أخرى ذات أهمية بالغة، وهي طريق (معان ثم الطفيلة مروراً

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 530، 8 / جا /1355هـ/1936م، ص292 .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 532، 29 / جا /1355هـ/1936م، ص310 .
(3) الجريدة الرسمية، عدد 524، 1 / را /1355هـ/1936م، ص226 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 230، 9 / م /1348هـ/1929م، ص12 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 370، 25 / ب / 1351هـ/1932م، ص486 .
(6) جريدة الدفاع، يافا، عدد 18، 26 / م /1353هـ/1934م، ص7 .
(7) الجريدة الرسمية، عدد 524، 1 / را /1355هـ/1936م، ص226-228 .

بالكرك حتى عمان)، مما ساهم في ربط الطفيلة بالعاصمة من خلال طريق مختلف عن الطريق الحجازي الصحراوي .

3 . **طريق الطفيلة – جروف الدراويش** : كانت الدواب وأشهرها الخيول هي وسيلة المواصلات بين الطفيلة ومحطة الجروف[1]، ويظهر أنّ الطريق تم تعديله في الثلاثينات ليكون صالحاً لسير السيارات عليه، يمتد هذا الطريق من الطفيلة نحو خربة عابور التي تبعد ستة عشر كيلو متراً، حتى جروف الدراويش ومفرق معان، بطول واحد وأربعون كيلو متراً[2] .

وفي سنة 1946م خصصت الحكومة باصاً لنقل أهالي قضاء الطفيلة ما بين الطفيلة وجروف الدراويش، ولكن تم تحويل سير هذا الباص ليعمل ما بين السلط وعمان[3] .

4 . **طرق تربط قضاء الطفيلة ببعض مدن فلسطين** : وهما طريقان : الأول يمتد ما بين (الطفيلة – قرية صنفحة – الغور الصافي – جنوب البحر الميت – مدينة خليل الرحمن والقرى التابعة لها في فلسطين)، وهذه الطريق قديمة، حيث ورد أنَّ إبراهيم باشا مر بجيشه في هذه الطريق، للوصول إلى الكرك أثناء الحملة المصرية على بلاد الشام[4]، والطريق الثاني يبدأ من (قرية بصيرة – الضحل – وادي عربة – نخبار الأصفر – مدينة الخليل)[5]، وهذان الطريقان يوصفان بشدة الوعورة، وانتشار قاطعي الطرق بقربه، وخاصةً من أفراد قبيلة بني عطية .

---

(1) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 13 / ب /1334هـ، ح31 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 524، 11 / را /1355هـ/1936م، ص227 .

(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1162، 22 / م /1366هـ/1946م، ص2 .

(4) عوده القسوس، مذكرات عودة القسوس وثورة الكرك 1910م، ص9 . سيشار له (القسوس، مذكرات) .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 358، 29 / را /1351هـ/1932م، ص341-343 . والطريق الثاني مشابه لطريق الشوبك – نقب الأصفر – مدينة الخليل، الذي كان يمر منه أهالي الشوبك الذاهبين للعمل في فلسطين .

بقيت الوسيلة الوحيدة لنقل الأهالي عبر الطريقين الواصلين مدينة الخليل هي الحيوانات، ولم يتم إصلاحهما لسير السيارات، وذلك لعدة أسباب من أهمها : إصلاح الطرق الواصلة بين قضاء الطفيلة وكل من الكرك ومعان وجروف الدراويش حتى عمان، وكذلك التقسيمات الحدودية بين إمارة شرقي الأردن وفلسطين مما أدى إلى انقطاع علاقات أهالي المنطقة بمدن فلسطين .

إضافة إلى الطرق الخارجية فقد ارتبطت قرى ومناطق قضاء الطفيلة ببعضها من خلال شبكة من الطرق التي بقيت الحيوانات هي وسيلة نقل الأهالي من قرية لأخرى حتى نهاية عهد الإمارة، ومن هذه الطرق ؛ طريق عيمة – الطفيلة الذي جرى إصلاحه عام 1940م لجعله يصلح لسير السيارات عليه[1] .

وعندما جرى فتح طريق الطفيلة – الشوبك – معان سنة 1934م أصبحت هذه الطريق تمر من قرى جنوب قضاء الطفيلة مثل عابل والعين البيضاء وقرية بصيرة ثم قرية ضانا، وهذه الطريق مشابهة في خط سيرها لطريق تراجان القديم المار بقرب قضاء الطفيلة من شمالها لجنوبها .

كما وُجدت شوارع تصل محلات كل قرية ببعضها، ومن ذلك وجود شارع في القصبة يمر من أمام دائرة الصحة تسير عليه السيارات سنة 1941م، ويسمى الشارع الجنوبي[2]، وكذلك ذكرت سجلات طابو الطفيلة أسماء شوارع في القصبة مثل شارع الملك الحسين بن علي، وشارع البلدية[3]، وشارع السعادة، وشارع الميدان الجنوبي[4] .

---

(1) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1002، 30 / ب /1359هـ/1940م، ص4 .

(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 30، 25 / 9 /1941م، ص28 .

(3) سجل طابو الطفيلة (8)، 1946م، ص21 .

(4) سجل طابو الطفيلة (8)، 1946م، ص23 .

الفصل الثاني

الإدارة في قضاء الطفيلة

1.2 التقسيمات الإدارية

كانت معركة مرج دابق سنة 1516م بداية دخول العثمانيين إلى بلاد الشام حتى وصولهم إلى مصر، وبدأت التقسيمات الإدارية العثمانية تظهر ولكن ببطء وقد ذكر فاضل بيات أنّ أول إشارة للتقسيمات الإدارية في الأردن كانت سنة 932هـ/1525م، حيث ذكر مسمى إداري هو (لواء الصلت وعجلون) ويتبعه ناحية الغور[1] .

ثم في سنة 1550-1551م ورد اسم لواء (صلت عجلون مع كرك وشوبك)، ثم في سنة 1568-1574م ظهر لواء(كرك وشوبك) مستقلاً عن لواء عجلون[2]، وبما أن منطقة الطفيلة واقعة في المنتصف بين الكرك والشوبك، فمن غير المنطقي أن تكون خالية من سيطرة إدارية عثمانية عليها، وإن لم تشر السجلات إلى ذلك .

إنّ أول إشارة حول الإدارة العثمانية في الطفيلة وردت فيما بين أيدينا من وثائق، كانت في دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970، والذي يبدو أنّه يعود لفترة تقرب من سنة 983هـ/1574م، حيث تم ذكر الطفيلة تحت مسمى (جبل حميدة) وهي ناحية تتبع لواء عجلون، وقد ضمت هذه الناحية ثمان قرى هي ((نمته، طفيل، صنفحة، غتم، عفر، عوبر، إرحاب، علان))[3] .

وقد اتبعّت الدولة العثمانية في إدارة البلاد تقسيم متسلسل يبدأ بالإيالة ثم يتبعها السنجق أو اللواء، والسنجق ينقسم إلى أقضية، والقضاء ينقسم إلى

(1) فاضل بيّات، " شرقي الأردن في النظام الإداري العثماني في ضوء الوثائق العثمانية "، ملتقى عمان الثقافي العاشر، ج 2، ص11 . سيشار له (بيّات، شرقي الأردن) .

(2) بيّات، شرقي الأردن، ص11 ؛ السوارية والطراونة، " منطقة الكرك والشوبك (934هـ- 1033هـ / 1527-1625م) " مجلة دراسات، الجامعة الأردنية م29 ،عدد1، ذو القعدة 1422هـ / شباط 2002م، ص141 .

(3) دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري رقم 970، ترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، ورقة 35، 41 . هناك أسماء كثيرة لمناطق جرى لها تغيير مثل: الصلت: السلط، طفيل: الطفيلة، صنفجة: صنفحة، عوبر: عابور، عفر: عفرا .

نواحٍ، والناحية تضم عدة قرى يديرها المختار، ويتبع القرى عدة مزارع[1]، وانطلاقاً من هذا التقسيم فقد كانت ناحية جبل حميدة يتبعها قرى ومزارع، فمن المزارع التي ذكرت في الدفتر ؛ أربع مزارع هي مزرعة أوراحة ومزرعة قلعة السلع، ومزرعة بوجه، ومزرعة لعبان[2] .

وأما دفتر مفصل لواء عجلون رقم 185 والذي يرجع لعام 1596م، فقد أورد مسماً آخر للمنطقة وهو (ناحية جبال كرك) تتبع لواء عجلون، ويتبع هذه الناحية سبع قرى هي ((نمته، صنفجة (صنفحة)، علمة (عيمة)، خنيزيرة عين شبل، تماي، قنية))[3] وتبعت قرية طفيلة إلى ناحية كرك .

كما ظهرت عدة مزارع، حيث تبع قرية طفيلة ست مزارع هي ((بوديه، صنفوح، مجيدلين / مجيدل وتسمى الآن مجادل، وادي حمّاد، بصيرة، ومزرعة غور))[4]، وتبع قرية نمته مزرعة قرقور، وكانت مزرعة مقطل (معطن) ومزرعة قلعة سلع، وبعناتا تتبع قرية صنفحة، وأما مزرعة العتر (العبر) فقد تبعت ناحية كرك[5] .

لا نلمح إشارات حول التقسيمات الإدارية للمنطقة في الفترة اللاحقة حتى حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام، سوى إشارة حول سيطرة أحمد بن قانصوه من أسرة الغزاوي الحاكمة للواء عجلون– لواء كرك وشوبك فيما بين (1579–1585م)، وكذلك دخول المنطقة تحت سيطرة الأمير علي بن فخر الدين المعني خلال الفترة (1632–1641م)[6]، وبعد تلك السنين ترد إشارة إلى مرور

---

(1) الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، م1، ص397 ؛ بيّات، شرقي الأردن، ص 16 .

(2) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970، ورقة 39 .

(3) دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري رقم 185، ترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، ورقة 80 .

(4) المصدر نفسه، ورقة 74 .

(5) المصدر نفسه، ورقة 76، 307 .

(6) فاضل بيّات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص147–160 . سيشار له (بيّات، دراسات في تاريخ العرب) ؛ بيّات، شرقي الأردن، ص13، 24

إبراهيم باشا بالطفيلة في طريقه من غور البحر الميت إلى الكرك أثناء تعقبه قاسم الأحمد والثائرين معه[1]، وذلك قرابة سنة 1250هـ/ 1834م، حيث مكث الجند المصري في الطفيلة ثلاثة أيام، وفي أثنائها أعطوا الأمان للعربان والأهلين، كما جرت بينهم وبين أهالي قرية بصيرة مناوشات وإطلاق للذخيرة، أدت إلى هزيمة أهالي بصيرة وتخريب ديارهم[2] .

على ما يبدو أنّ المنطقة شهدت في فترة القرن السابع عشر والثامن عشر عدم سيطرة إدارية من قبل الدولة العثمانية، وقد بقي الأمر كذلك حتى صدور قانون تشكيل الولايات العثمانية سنة 1281هـ/1864م، والذي تم فيه تقسيم الدولة إلى27 ولاية، كل ولاية يتبعها ألوية وأقضية ونواحٍ وقرى ومزارع[3] .

وطبقاً لقانون الولايات العثمانية فقد تشكلت ناحية الطفيلة سنة 1285هـ/1868م، وأصبحت هذه الناحية تتبع لواء البلقاء، إذ تذكر سالنامة دولت عليه عثمانية أن لواء البلقاء الذي مركزه مدينة نابلس ضم الأقضية والنواحي التالية ((نابلس مع ناحية بني صعب، والكرك مع ناحية الطفيلة، والسلط مع ناحية الغور))[4]، وبقي هذا التقسيم الإداري حتى سنة 1871م[5]، حيث اختفى ذكر ناحية الطفيلة من السالنامات العثمانية ما بين (1872-1892م) .

---

(1) رؤوف سعد أبو جابر، تطور الزراعة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1984م، ص52 . سيشار له (أبو جابر، تطور الزراعة) .

(2) القسوس، مذكرات، ص22 . أورد عودة القسوس وثيقة حول مرور إبراهيم باشا بالطفيلة جاء فيها ((... إلى أن وصلنا قرية شمس (الطفيلة) فأقمنا فيها مع الجنود يومين، واسترحنا وأمرنا باطعام الجنود))انظر : القسوس، مذكرات، ص12 .

(3) أحمد صدقي شقيرات، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن، ص43 . سيشار له (شقيرات، الإدارة العثماني) .

(4) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1285هـ / 1868م، ص189 .

(5) بيّات، دراسات في تاريخ العرب، ص194 .

وفي بداية سنة 1310هـ-1311هـ/1893م تم تشكيل سنجق (متصرفية) لواء معان، ولأول مرة ترد الطفيلة في التقسيمات الإدارية العثمانية على أنها قضاء، إذ كان يتبع لواء معان التابع لولاية سورية[1] .

دون شك إنّ ما ورد في السالنامات العثمانية وفي الجرائد المعاصرة، وما أوردته الكتب الحديثة فيه من الاختلاف والتشويش الشيء الكثير سواءً ما ورد فيها حول السنوات أو التقسيمات الإدارية، فقد أوردت سالنامة دولت علية عثمانية سنة 1311هـ/1893م أنّ قضاء الطفيلة يتبع متصرفية لواء معان[2]، وبقي هذا التقسيم مستمراً سنة 1312هـ/1894م[3]، وكذلك سنة 1313هـ/1895-1896م[4]، كما ورد أنه قد صدرت إرادة السلطان عبد الحميد الثاني بتشكيل لواء معان في 25/محرم/1310هـ- 18/آب /1892م[5].

أما جريدة البشير فقد أوردت أول إشارة إلى أنّ مركز لواء معان هو الكرك وذلك في حزيران سنة 1894م[6]، وأول إشارة حول تسمية المتصرفية بلواء الكرك أوردتها البشير في كانون الأول سنة 1895م[7] .

كما أوردت البشير خبرين فيهما غموض كبير، حيث ورد في الخبر الأول ما نصه: ((من متصرفية لواء معان وقومندانيتها إلى مقام ولاية سورية بتاريخ 8 نيسان سنة 1310هـ، ومآله أنّه قد تيسر وصول العساكر بدون وقائع ولا

---

(1) سالنامة ولاية سورية، 1310 - 1311هـ /1893م، ص240 ؛ جريدة البشير، بيروت، عدد 1091، 20 أيلول 1893م، ص2 .

(2) سالنامة دولت علية عثمانية، 1311هـ /1893م، ص558 ؛ سالنامة ولاية سورية، 1310-1311هـ/ 1893م، ص214 .

(3) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1312هـ/ 1894م، ص573-574 .

(4) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1313هـ / 1895م، ص605-606 .

(5) سعد أبو دية، " العلاقات العربية العثمانية، ثورة الكرك 1910م " مجلة دراسات تاريخية، عدد37 - 38، أيلول – كانون أول 1990م، ص128 . سيشار له (أبو دية، ثورة الكرك) .

(6) جريدة البشير، بيروت، عدد 1128، 6 حزيران 1894م، ص3 .

(7) جريدة البشير، بيروت، عدد 1209، 24 كانون الأول 1895م، ص3 .

مشاكل ووضع مائتا نفر من الجنود الشاهانية في القلعة وأسكن مأمور القضاء في محل أُعد لهم، وقد هرع أهالي الطفيلة لاستقبالهم بمزيد من الفرح والاستبشار داعين بازدياد شوكة الحضرة العلية السلطانية نظراً لما حصل بتشكيل اللواء من استقرار الأمن والراحة))[1] .

وأما الخبر الثاني فقد ورد تحت عنوان لواء معان ((يستفاد من الأنباء البرقية الواردة إلى متصرفية سورية الجليلة انّه تمت تشكيلات قضاء معان ورتبت فيه التكاليف الأميرية وبعد إنهاء ذلك كله عاد حضرة المتصرف إلى مركز اللواء في الطفيلة))[2] .

ومما سبق ذكره من نصوص يبدو للباحث أنّ نهاية سنة 1892م كانت تاريخ صدور قرار تشكيل لواء معان، وأنّ بداية سنة 1893م تمت فيها التجهيزات العسكرية والإدارية التي وصلت إلى المنطقة نهاية تلك السنة، ولعل أول منطقة وصلت لها العساكر العثمانية ومأمورو الإدارة المرافقة لها هي الطفيلة، حيث تم استقبالهم من قبل أهالي الطفيلة، وقد أيد خبر جريدة البشير الوارد ذكره ما ذكره الرحالتان ليبي وهوسكن (Libbey and Hoskins) حيث زارا المنطقة في تلك الفترة، وذكرا وجود 200 جندي عثماني في قلعة الطفيلة[3]، ويبدو أنّ وصول العساكر والمأمورين للطفيلة جعل مندوب جريدة البشير يعتقد أنّ الطفيلة هي مركز لواء معان .

والراجح أنّه في بداية سنة 1894م انتقل مركز لواء معان إلى الكرك، وفي نهاية سنة 1895م أصبح اللواء يسمى لواء الكرك[4]، بدلاً من تسمية لواء معان .

بقيت الطفيلة تشكل قضاءً (قائمقامية) تتبع لواء الكرك التابع لولاية سورية في نهاية الحكم العثماني للبلاد حتى سنة 1335هـ/1918م، وقد كانت

---

(1) جريدة البشير، بيروت، عدد 1124، 9 أيار 1894م، ص2 .

(2) جريدة البشير، بيروت، عدد 1127، 30 أيار 1894م، ص3 .

(3) Libbey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra, II, P19.

(4) بيّات، دراسات في تاريخ العرب، ص197 ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص166 .

سنة 1314هـ/1896م قائمقامية من الصنف الأول[1]، وكذلك سنة 1318هـ/1900م[2]، ثم أصبحت قائمقامية من الصنف الثاني في السنوات 1322هـ/1904م[3]، وسنة 1323هـ/1905م[4]، وسنة 1326هـ/1908م[5]، وسنة 1328مالية /1912م[6] .

وقد تألف القضاء من قصبة الطفيلة مركز القائمقامية التي فيها دار الحكومة وتبعها أربع قرى هي : قرية بصيرة التي تبعد عن القصبة 16 ساعة، وقرية ضانا التي أشارت لها سالنامة ولاية سورية خطأ باسم (حنانا)، وهي تبعد عن القصبة 18 ساعة، وقرية صنفحة التي تبعد 13 ساعة، وقرية عيمة وتبعد عن القصبة مسافة 11 ساعة[7] .

بدأ العهد الفيصلي في سورية بعد وصول القوات العربية إلى دمشق سنة 1918م، بعد انطلاقها من مكة المكرمة، وإعلان الثورة العربية الكبرى، وقد تم تقسيم سورية إلى ثمانية ألوية، كان منها لواء الكرك الذي ضم قضاء الطفيلة وقضاء معان والعقبة[8]، وبالتالي لم يتم إجراء تغيرات إدارية على الطفيلة، فبقيت كما هي زمن الدولة العثمانية .

---

(1) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1314هـ / 1896م، ص618 .

(2) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1318هـ /1900م، ص479 .

(3) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1322هـ / 1904م، ص616 .

(4) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1323هـ / 1905م، ص685 .

(5) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1326هـ / 1908م، ص748 .

(6) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1328مالية / 1912م، ص701 . ذكرت جريدة البشير أنه تم جعل قضاء الطفيلة من الصنف الثاني بعد أن كان من الصنف الثالث ما بين سنة (1892 – 1900م)، وهذا يناقض ما أوردته سالنامة دولت علية عثمانية . أنظر : البشير، عدد 1445، 16 تموز 1900م، ص3 ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص202 .

(7) سالنامة ولاية سورية، 1310- 1311هـ / 1893م، ص408 ؛ الحوراني، عمران الطفيلة، 1328هـ /1910م .

(8) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900– 1959م، ج، ص85. سيشار له (الماضي وموسى، تاريخ الأردن)؛ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها، ص63 . سيشار له (موسى، إمارة شرقي الأردن) .

ثم دخلت البلاد سنة 1920م في حكومات محلية متفرقة، كان منها حكومة مؤاب، التي ضمت الكرك ويتبعها قضاء الطفيلة وقراها[1]، باستثناء الرشادية التي استقل بها الشيخ حمد بن جازي[2] مع مناطق جنوب شرق الطفيلة .

بقي الأمر كذلك حتى قدوم الأمير عبد الله، حيث تم تأسيس إمارة شرقي الأردن سنة 1921م، وأصبحت الإمارة تتألف من ثلاث مقاطعات هي مقاطعة السلط ومقاطعة عجلون، ومقاطعة الكرك[3]، وقد تبعت قائمقامية الطفيلة إلى مقاطعة الكرك، واستمرت التقسيمات الإدارية في المنطقة على ذلك حتى1923م

وفي 25 حزيران 1923م صدر قرار بتقسيم الإمارة إلى ست مقاطعات، وهي عمان والكرك ومأدبا والسلط وجرش واربد، وأصبح يطلق عليها حاكميات من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وأصبح القائمقام يلقب بـــ(الحاكم الإداري)[4]، وقد أصبحت الطفيلة حاكمية من الدرجة الثانية حتى سنة 1927م[5] .

في 1كانون الأول سنة 1927م، أصدرت الحكومة (النظام الجديد للتشكيلات الإدارية في حكومة شرق الأردن)، والذي قضى بالرجوع للتقسيمات التي سبقت سنة 1923م، وقد تم تقسيم المنطقة إلى أربعة ألوية، ومنها لواء الكرك ويضم قضاءين هما قضاء الكرك وقضاء الطفيلة[6] ، وأصبح حاكم القضاء يسمى قائمقاماً .

ومنذ سنة 1927م لم يتم إحداث تغيرات على الطفيلة حتى نهاية عهد الإمارة ونستطيع القول أن الطفيلة بقيت قضاءً منذ سنة 1892م، واستمرت كذلك طوال فترة الإمارة حتى سنة 1946م .

---

(1) أليك سيث كركبرايد، خشخشة الأشواك، مذكرات المعتمد البريطاني بشرق الأردن 1917–1951م، ترجمة أحمد العبادي، ص32. سيشار له(كركبرايد، خشخشة الأشواك)

(2) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص65 .

(3) الصلاح، الإدارة في شرقي الأردن، ص78 .

(4) المرجع نفسه، ص79 .

(5) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص298 .
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 172، 1 كانون أول 1927م، ص5-7 ؛ مجموعة القوانين والأنظمة (1918 – 1946م)، تحرير محمد البخيت وآخرون، ج1، ص60 .

2.2 الجهاز الإداري

1.2.2 القائمقام :

وهي رتبة في الجيش العثماني تعدل (المقدم)، أما في الوظائف المدنية فقد أُطلقت على رئيس مجلس الإدارة في القضاء، فتكون بمعنى قائم مقام الرئيس الإداري، وأحياناً يُطلق على القائمقام مدير القضاء، وقديماً أطلق عليه الأهالي المتسلم[1]، وفي العهد الفيصلي سُمي قائمقاماً، وأما في عهد الإمارة فكان يُسمى ما بين سنة 1923-1927م باسم (الحاكم الإداري) ثم أصبح يُسمى القائمقام[2] .

يشكل القائمقام قمة الهرم الإداري في قضاء الطفيلة، ويكون مسؤولاً عن الجهاز الإداري المدني في القضاء، ومرجعه المتصرف، وكانت للقائمقام درجة أولى أو ثانية أو ثالثة، ويتبعه في القائمقامية موظفان اثنان أو أكثر[3] ومن هؤلاء الموظفين في العهد الفيصلي (وكيل القائمقام)، حيث تم تعيين السيد حقي وكيلاً لقائمقام قضاء الطفيلة مكان الوكيل السابق السيد توفيق سنة 1919م[4] .

كان القائمقام في العهد العثماني يتم تعيينه بعد انتخابه بطريقة الاقتراع السري من قبل لجنة تُعينها الدولة، ومن شروط القائمقام أن يكون قادراً على القراءة والكتابة، ويتحدث اللسان العربي إذا كان في الولايات العربية، والاتصاف بالصفات والأخلاق الحميدة، وكان يكلف بالنظر في أمور الإدارة والمال والضابطة وتحصيل ضرائب الدولة ورئاسة مجلس القضاء[5] .

---

(1) يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص50 . سيشار له (الحكيم، سورية ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص108 .
(2) جريدة الشرق العربي، عدد 129، 1 حزيران 1926م، ص15 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 618، 23 / ن / 1357هـ/1938م، ص541 .
(3) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص17؛ النوايسة، الطفيلة، ص7 ؛ الصلاح، الإدارة في شرق الأردن، ص317.
(4) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 28، 22 / ش /1337هـ/1919م، ص5 .

(5) زياد المدني، " التنظيمات العثمانية في ولاية سوريا "، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، ص23 . سيشار له (المدني، التنظيمات العثمانية) .

لقد كثرت المهام والأعمال الموكلة للقائمقام، ومن هذه الأعمال :

1-النظر في شكاوى الأهالي المقدمة إليه، حيث يستعرضها ويتحقق منها ثم يُجري المناسب[1] .

2-إجراء التفتيشات المستمرة لقرى وأهالي القضاء، ومما ورد من أمثلة على تفتيشات القائمقام ما ذُكر في وثيقة تتضمن جدول يحوي القرى التي زارها قائمقام الطفيلة خلال شهر نيسان وشهر أيار سنة 1933م، وسبب الجولة كان من أجل التفتيش على المزروعات، حيث قام بزيارة مناطق بصيرة وضانا وصنفحة وعرب العطيوي في الجولة الأولى[2]، وفي نيسان من سنة 1933م قام القائمقام نجيب الحمود بجولة تفتيشية ثانية إلى مواقع عابور واللعبان وعفرا وذلك للتفتيش على الحالة الزراعية في المنطقة[3]، كما ذكرت جريدة الجزيرة أنّ ((سعادة قائمقام القضاء في الطفيلة قام بعدة جولات تفتيشية بين الأحواض المزروعة فاتضح له رداءة الموسم الزراعي))[4] وذلك سنة 1946م .

وكانت هذه التفتيشات الزراعية التي يقوم بها القائمقام تتم لمعرفة مقدار ضريبة الأراضي التي سيتم فرضها على المزروعات، وكذلك لمعرفة مقدار الإعفاء من الضرائب في حالة رداءة الموسم طبقاً لقانون ضريبة الأراضي[5] .

3-كان القائمقام يشكل حلقة وصل بين دائرة الداخلية أو وزارة الداخلية والدوائر الرسمية في القضاء، ومثال ذلك ما ورد في سجلات البلدية أنّه وصل من وزير الداخلية قرار بشأن علاوة وغلاء المعيشة، حيث نقل من القائمقام إلى البلدية[6] .

4-حفظ الأمن داخل القضاء، حيث ارتبط مع قيادة الدرك في المنطقة من أجل المحافظة على الأمن، فقد ورد في سجلات بلدية الكرك حول بعض السرقات على لسان قائد منطقة الكرك قوله ((أعلمني قائمقام الطفيلة أنّ دورية المركز

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 172، 1 كانون أول 1927م، ص5 .

(2) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 21 / 21 / 1 /17 .

(3) دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 21 / 21 / 1 /1.

(4) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1133، 12 / ش /1365هـ/1946م، ص3 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 517، 8 / ذ /1354هـ/1936م، ص114 .

(6) سجل بلدية الطفيلة، قرار 33، 9 / 10 /1941م، ص28 .

عثرت على بهيم بموقع وادي ملح قرب قرية السلع وعليه حلس فلسطيني ومحّمل ببندقيتين الأولى إنكليزية طويلة رقم 98863، والثانية أم حديدتين رقمها 8926 وكان برفقة البهيم [شخصيين مجهولين]))[1] .

كذلك ورد في وثيقة بعنوان فخامة رئيس الوزراء من وزير الداخلية، ووثيقة أخرى تحت عنوان معالي وزير الداخلية من قائمقام الطفيلة موضوعها النوادي، أنّ القائمقام في الطفيلة قام بالتحقيق مع أعضاء نادي الأنصار الثقافي في الطفيلة وعلى رأسهم سكرتير النادي السيد محمد الزغايبة، حول اتهام النادي لبعض الدوائر الرسمية في الطفيلة، ثم رفع نتيجة التحقيق إلى معالي وزير الداخلية[2]، الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بتاريخ 22 / 9 /1946م[3] .

5- حسم النزاع وإصلاح ذات البين بين الأهالي، فقد أوردت الجزيرة تحت عنوان تسوية خلاف، أنَّ سعادة قائمقام الطفيلة جلال بك القطب تمكن من حسم النزاع المتأصل منذ 12 عاماً بين إحدى عشائر قضاء الطفيلة وعشيرة المحازيز من عربان الحويطات، وقد تم الصلح في مضارب حمد باشا بن جازي شيخ مشايخ الحويطات[4] .

6- تبليغ الدعوات المقدمة من قبل أحد الخصوم في المحاكم الشرعية والنظامية، فقد أرسل القاضي الشرعي في الطفيلة إلى الحاكم الإداري كتاباً يطلب فيه تبليغ المدعى عليه الغائب وهو ضيف الله بن صالح أبو السقور من عشيرة الحويطات من خلال قيادة الدرك[5] .

7- الإشراف على جباية الضرائب، فقد ورد في الجريدة الرسمية أنّ جباة الضرائب يرتبطون بالقائمقام، وأنّه ((يعتبر القائمقام مكلفاً بإدارة وجباية الأموال الأميرية وبقاياها ومسؤولاً عن أي تقصير أو تأخير في استيفائها عن

---

(1)سجل بلدية الكرك (28) " سجل غرامات وسرقة الحيوانات الضالة "، 27 / 7 /1936م . والصواب (شخصان مجهولان) .

(2)دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 21 / 21 / 1 /80 .

(3)دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 21 / 21 / 1 /81 .
(4)جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1000، 14 / ب /1359هـ/1940م، ص7 .
(5)سجل شرعي الطفيلة (6)، 12 / ل /1342هـ/1924م، ص43 ح39 .

أوقاتها ...، والمادة الرابعة أنّه يبين المتصرفون وقائمو المقام عدد القوة المسلحة اللازمة لمساعدة الجباة))[1] .

كما أوردت السجلات الشرعية أنّ أحد الأفراد أبرز استدعاء مؤرخاً محمولاً إلى القاضي من قائمقام الطفيلة مبيناً فيه الضرائب المدفوعة من ذلك الفرد إلى الجابي[2] .

8- كان القائمقام يرأس جميع المجالس في القضاء، مثل مجلس الإدارة والمجلس البلدي[3] .

9- الإشراف على إجراء انتخابات المجلس التشريعي في القضاء، حيث تم تعيين قائمقام الطفيلة عبد المهدي بك الشمايلة مأمور تسجيل سنة 1928م في منطقة انتخاب الطفيلة ضمن الدائرة الانتخابية الثالثة[4]، وعُين عمر بك خليل المعاني مأمور مراجعة وتسجيل سنة 1937م، حيث كانت مهنتهم تحضير سجلات الناخبين، ووضع ترتيب معين لتقسيم المناطق الانتخابية[5] .

10- استقبال الزائرين الرسميين للمنطقة، وخاصةً أثناء الجولات التفتيشية، ومن ذلك استقبال أهالي الطفيلة لسمو الأمير عبد الله أثناء زيارته للطفيلة والمناطق الجنوبية الأخرى في نيسان سنة 1946م حيث كان على رأس المستقبلين قائمقام الطفيلة صالح بك المجالي بالإضافة لوجهاء المنطقة[6]، وكذلك استقبال فخامة وكيل رئيس الوزراء رشيد باشا المدفعي الذي حلّ ضيفاً في دار القائمقامية لدى سعادة القائمقام جلال بك القطب سنة 1940م[7] .

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 385، 21 / ذ / 1351هـ/1933م، ص121 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (2)، 17 / جا /1359هـ/1940م، ص258 .
(3) عزمي أبو عليان، التقسيمات الإدارية في الأردن، ص145- 155 . سيشار له (أبو عليان، التقسيمات الإدارية) .
(4) جريدة الشرق العربي، عدد 200، 1 أيلول 1928م، ص7 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 567، 22 / ر /1356هـ/1937م، ص424 .
(6) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1114، 14 / جا /1365هـ/1946م، ص2 .

(7) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1002، 30 / ب / 1359هـ/1940م، ص4 .

لقد بذل كثير من الذين تسلموا وظيفة القائمقامية في قضاء الطفيلة جهوداً وجدوا مقابلها الشكر الجزيل من الأهالي، ولعل خليل رفعت الحوراني كان مثالاً يُحتذى في العمل وتقديم النصح، يظهر ذلك من خلال بيان قدمه إلى أهالي قضاء الطفيلة عام 1329هـ/1911م عندما كان قائمقاماً للقضاء، جاء فيه قوله ((يا أيها الناس، اعلموا أنّ يومنا هذا يوم عدل وحق وشورى فإن كنتم تحبون العدل والحق لأنفسكم ولإخوانكم، فعليكم باحترام حقوق بعضكم بعضاً ولا تتعدوا حدودكم فتكونوا من الخاسرين . يا أيها الناس، اقرعوا باب عدل حكومتكم الشورية إذا آنستم ظلماً وتجنبوا الزور والبهتان لأنه إثم مبين ... أيها الناس لا تقبلوا الظلم من أحد فإذا حلّ بأحدكم ظلم من شيخ أو مختار أو من أحد أو من درك أو من جندي أو من مأمور أو من آمر أو من دائرة فعليكم أن لا تقابلوا العمل بمثله، ارفعوا الأمر إلى الحكومة لتعاقب الفاعل بما يقضي القانون ... أيها الناس قوموا من سباتكم فاسعوا لزراعتكم وتربية أنعامكم وحدائقكم وبساتينكم لأن السعي يوجب الغنى والنوم وعدم العمل يورث الفقر وما الله بغافل عما يفعل الظالمون))[1] .

وفي سنة 1934م ورد كتاب من رئيس الوزراء يشكر فيه قائمقام الطفيلة على قيامه بأعماله على أكمل وجه ومنها مراقبة أعمال البلدية[2]، وكذلك أثنى نادي الأنصار الثقافي في الطفيلة على سعادة قائمقام الطفيلة صالح بك المجالي لما يقوم به من أعمال مثل إتمام بناء الجامع الجديد في القصبة، وإصلاح الطرق ورصفها وحل بعض القضايا العشائرية[3]، كما أعرب مندوب جريدة الجزيرة عن سروره تجاه ما يقوم به القائمقام صالح بك المجالي من نشاط وهمة وسهر على مصالح الأهالي[4] .

---

(1) خليل الحوراني، ماضي الكرك وحاضره، تحقيق محمد الطراونة، ص44 .
(2) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 21 / 21 /1/ 27 .
(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1163، 26 / م / 1366هـ / 1946م، ص3 .
(4) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1163، 26 / م / 1366هـ / 1946م، ص2 .

جدول رقم (9)

أسماء الذين شغلوا وظيفة قائمقام في قضاء الطفيلة[1]

اسم القائمقام	سنة الخدمة
محمود أفندي الغزي[2]	1311-1313هـ/1893-1896م
عبد الغني بك القباني[3]	1314-1321هـ/1897-1903م
جميل بك[4]	1321هـ /1903م
مصطفى رفعت بك	1322هـ /1904م
عبد الحليم أفندي [5]	1323هـ-1324هـ/1905-1906م
توفيق أفندي	1324-1326هـ/1906-1908م
فؤاد أفندي	1328هـ/1910م
أحمد مدحت أفندي	1329هـ /1911م

(1) أُخذت معلومات هذا الجدول من سالنامة دولت علية عثمانية ما بين سنة 1311ـ 133هـ، وسالنامة ولاية سورية ما بين سنة 1311هـ-1318هـ، وجريدة البشير، ومحمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص614 .

(2) كان قبل ذلك يشغل قائمقاماً في قضاء البقاع . انظر : جريدة البشير، عدد 1074، 24 أيار 1893م، ص3.

(3) وهو من بيروت، وقد شغل منصب وكيل قائمقام قضاء حمص، ثم أصبح قائمقاماً لقضاء الطفيلة حيث وجهت له الرتبة الرابعة سنة 1895م، كما أوردت البشير انه قد ((تعطفت الحضرة السلطانية بتوجيه رتبة مير ميران على صاحب السعادة عبد الغني باشا قائمقام قضاء الطفيلة))، ثم نُقل إلى قائمقامية قضاء القنيطرة في لواء حوران . انظر جريدة البشير، عدد 1327، 28 آذار 1898م، ص2-3 ؛ البشير، عدد 1162 30تشرين الثاني 1895م، ص3 ؛ البشير، عدد 1469، 30 كانون أول 1900م، ص2 ؛ البشير، عدد 1598، 15 حزيران 1903، ص3 .

(4) تم نقله من لواء حوران، حيث كان قائمقام قضاء القنيطرة، ويبدو أنه لم يمكث في قضاء الطفيلة إلا بضعة أشهر. انظر : جريدة البشير، عدد 1598، 5 حزيران 1903م، ص3 .

(5) تم نقله إلى قضاء سلمية وكان القائمقام توفيق أفندي . انظر : أحمد شقيرات، الإدارة العثمانية في شرق الأردن، ص205 .

اسم القائمقام[1]	سنة الخدمة
خليل رفعت أفندي الحوراني[2]	1330هـ /1911م
سعيد أفندي أحمد	1330هـ /1912م
أحمد مدحت بك (للمرة الثانية)	1330هـ-1331هـ/1912-1913م
سليم بك رزق الله	1331-1332هـ-1913-1915م
عبد السلام أفندي	1334-1335 /1916-1928م
السيد محمد شريف الزعبي[3]	1337هـ /1919م
الشيخ صالح باشا العوران[4]	1920م
سالم بك المظلوم[5]	17 أيلول 1923م
محمود الحمود	17 أيلول 1923 -19 تشرين الثاني 1923م
علي باشا الكايد[6]	19 تشرين الثاني 1923-14 نيسان 1924م
السيد مصطفى الرفاعي	1 حزيران 1926م

(1) تم الاعتماد في هذه القائمة على الصحف التالية : جريدة الشرق العربي (192-1929م)، والجريدة الرسمية (1929-1946)، وجريدة الجزيرة (1940-1946م) .

(2) خليل رفعت الحوراني الزنيقة، أديب وصحفي ومحامي، ولد سنة 1876م، وحصل على إجازة في الحقوق، عُين مفتشاً للمعارف في لواء حوران سنة 1911م، وكان مراسلاً لجريدة المقتبس، وقد عمل قائمقاماً لقضاء العلا، وقضاء السلط سنة 1327هـ/1909م، وكذلك قضاء الطفيلة، ثم أصبح عضواً في مجلس ولاية سورية عن لواء حوران، توفي في دمشق سنة 1953م . انظر : جريدة المقتبس، عدد 587، 29/م/1329هـ/1911م، ص3؛ السوارية والطراونة، إضاءات جديدة على ثورة الكرك، ص15 ؛ محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص613 .

(3) تم نقله إلى معان . انظر : جريدة العاصمة، عدد 12، 24 / ج /1337هـ/1919م ص7 ؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1 ص85 .

(4) كان شيخ مشايخ الطفيلة، وقد تولى إدارة القضاء في فترة الحكومات المحلية لبضعة شهور حتى تأسيس إمارة شرقي الأردن. انظر : موسى إمارة شرقي الأردن، ص63

(5) تم تعيينه رئيساً لمحكمة بداية الكرك في 17 أيلول 1923م . انظر : جريدة الشرق العربي، عدد 17، 6 / ص /1923/1342م، ص3 .

(6) تم نقله في 14 نيسان 1924 ليصبح حاكماً إدارياً في مأدبا . انظر : الشرق العربي، عدد 50، 10 / ن /1342هـ/1924م، ص2 .

اسم القائمقام	سنة الخدمة
عبد المهدي بك الشمايلة(1)	15 تشرين الثاني 1927-11 أيلول 1928م
سامح بك الحجازي(2)	من 11 أيلول 1928م
نجيب بك الحمود(3)	1929 - 1934م
عمر بك خليل المعاني(4)	1934م - 25 أيلول 1935م
عمر بك المعاني(5)	25 أيلول 1935م - 10 شباط 1937م
عمر بك خليل المعاني للمرة الثانية	10 شباط 1937- 16تشرين الثاني 1938م
محمد علي بك الكردي(6)	16تشرين الثاني 1938- 16 أيلول 1939م
السيد جلال بك القطب	من 16 أيلول 1939م
عمر بك خليل للمرة الثالثة	حتى 1 حزيران 1942م
صالح بك المجالي	1946 - 1947م

(1) تم نقله إلى قائمقامية جرش، وقد شغل وظائف عديدة كان أهمها تعيينه مديراً للداخلية من الدرجة الثانية سنة 1939م . انظر : الجريدة الرسمية، عدد 642، 1 / ب /1358هـ/1939م، ص493 .

(2) كان يشغل وظيفة قائمقام مأدبا قبل ذلك . انظر : الشرق العربي، عدد 202، 30 / را /1347هـ/1928م، ص18 .

(3) وردت إشارات أنه شغل وظيفة قائمقام الطفيلة سنة 1929 وسنة 1930م وسنة 1933م . انظر : وثيقة رقم 21 / 21 / 1 /1، دائرة المكتبة الوطنية ؛ عناني، ضرب المكانس، ص29، 35

(4) تولى قضاء الطفيلة ثلاث مرات، وفي الأولى نقل إلى قائمقامية السلط، ثم عاد منها إلى الطفيلة مرة ثانية، ثم عاد لقضاء السلط، وقد أُحيل على التقاعد سنة 1942م . انظر : الجريدة الرسمية، عدد 547، 3 / ذا /1355هـ/1937م، ص27 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 741، 17 / جا /1361هـ/1942م، ص174 .

(5) شغل وظيفة قائمقام في السلط، وفي مأدبا، ثم في الطفيلة وبعدها في السلط ثم جرش، وقد أوردت الجريدة الرسمية أنه ((صدرت الإرادة السنية بما يلي : الإنعام على السيد عمر خليل المعاني قائمقام الطفيلة بوسام الاستقلال العالي الشأن من الدرجة

الثالثة))انظر : الجريدة الرسمية، عدد 495، 18 / ج /1354هـ/1935م، ص430 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 608، 22 / ب /1357هـ/1938م، ص447 .

(6) كان قائمقاماً لقضاء جرش، وقد تم ترفيعه إلى الدرجة السادسة ونُقل إلى دائرة الأراضي . انظر : الجريدة الرسمية، عدد 648، 12 / ش /1358هـ/1939م، ص579 ؛ تقارير حكومة الانتداب عام 1939م، ص46 .

2.2.2 مدير المال :

ذكرت سالنامة ولاية سورية وجود مدير للمالية (مال مديري)[1]، من مهامه الإشراف على أموال الدولة وتطبيق القوانين المالية العثمانية، وهو عضو في مجلس إدارة القضاء وشعبة المعارف، ويرافقه مأمور الصندوق المسؤول عن الأموال التي يتم جبايتها في القضاء، كما يوجد كاتب في المالية .

ومن الذين تولوا وظيفة مدير مالية في العهد العثماني : سليم ثابت أفندي الذي كانت درجته ثالثة وتم نقله من مديرية مال معان إلى الطفيلة سنة 1894م[2]، وفي سنة 1316هـ/1899م كان مدير المال محمد سعيد أفندي[3] .

أما في العهد الفيصلي فكان الشيخ إبراهيم يشغل وظيفة مدير أموال الطفيلة، ثم أصبح قائمقاماً للعقبة[4]، وكذلك تم تعيين توفيق أفندي مديراً لمالية الطفيلة، ولكنه أبى الشخوص لمقر وظيفته[5]، ولعل سبب ذلك يرجع إلى بعد القضاء عن الشام، ثم تم نقل آمر جباة الكرك حسين أفندي بدلاً من توفيق أفندي[6] .

وفي عهد الإمارة كانت دائرة مالية الطفيلة تتألف من مدير المال ومأمور أو أمين الصندوق، وجابي المالية، وكاتب، ومن الذين مثّلوا هذه الوظائف محمود أفندي جودة كاتب المالية[7]، الذي تم الاستغناء عن خدماته في شباط 1940م[8]، وكان السيد مصطفى باشا مأمور عقود الأنكحة في القضاء

---

(1) سالنامة ولاية سورية، 1312-1313هـ/1895م، ص226 .

(2) سالنامة ولاية سورية، 1311-1312هـ/ 1894م، ص213 ؛ جريدة البشير، بيروت، عدد 1121، 18 نيسان 1894م، ص2 .

(3) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ / 1898م، ص226 .

(4) جريدة القبلة، مكة المكرمة، عدد 158، 14 / جا /1336هـ / 1918م، ص2 .

(5) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 4، 27 / جا /1337هـ /1919م، ص6 .

(6) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 7، 8 / ج /1337هـ/1919م، ص7 .
(7) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 936، 7 / ذا /1358هـ/1939م، ص2
(8) الجريدة الرسمية، عدد 670، 24 / را /1359هـ/1940م، ص233 .

يشغل وظيفة جابي مالية الطفيلة، ومن الجباة أيضاً السيد عودة القرعان[1] .

3.2.2 كاتب التحريرات :

وهي من الوظائف التي وردت في سالنامة ولاية سورية، ومهمة كاتب التحريرات إدارة جميع الأمور الكتابية في القضاء فيما يتعلق بالسجلات ودفاتر التحريرات[2]، وكان أحياناً يسمى (كاتب أمين صندوق التحريرات)، حيث ورد في سالنامة عام 1895م أنّ إبراهيم صدقي أفندي كان يشغل هذه الوظيفة[3]، وكان كاتب التحريرات عضواً في مجلس إدارة القضاء وكذلك عضواً في شعبة المعارف[4] .

ويبدو أنّ كاتب التحريرات في العهد العثماني أصبح يُطلق عليه في عهد الإمارة (كاتب الرسائل)، ولكن أصبح يرتبط بالحاكم الإداري أو القائمقام مباشرةً، حيث كان تعيينه ونقله يتم بقرار من وزير الداخلية ومثال ذلك ((قرر معالي وزير الداخلية نقل كاتب رسائل جبل عجلون السيد صلاح الدين السحيمات إلى كتابة رسائل الطفيلة، ونقل كاتب رسائل الطفيلة السيد هاشم العبد الله إلى كتابة رسائل جبل عجلون))[5] ، وكثير من كتّاب الرسائل أصبحوا بعد مدة من خدمتهم مديرو نواحي أو قائمقامين .

وممن شغل وظيفة كاتب للرسائل السيد جمعة أفندي الكردي سنة 1923م[6]، والسيد محمد الفالح سنة 1930[7]، والسيد إبراهيم خورشيد الذي جاء بدلاً منه السيد مفلح السعد سنة 1936م[8]، والسيد شفيق الخزاعي الذي نقل من كتابة

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 132، 27 / 3 /1940م، ص1 .
(2) الدستور، م1، ص406 .
(3) سالنامة ولاية سورية، 1312- 1313هـ / 1895م، ص227 .
(4) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ / 1898م، ص227 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 669، 9 / را /1359هــ/1940م، ص223 .

(6) سجل شرعي الطفيلة (7)، 29 / را /1343هــ/1924م، ص70 ح118 ؛ جريدة الشرق العربي، عدد 17، 6 / ص /1342هــ/1923م، ص3 .

(7) الجريدة الرسمية، عدد 259، 18 / ذا /1348هــ/1930م، ص212 .

(8) الجريدة الرسمية، عدد 517، 8 / ذ /1354هــ/1936م، ص116 .

رسائل مأدبا إلى الطفيلة[1]، والسيد عصر المجالي سنة 1941م[2]، والسيد إبراهيم المبيضين سنة 1943م[3] .

4.2.2 دائرة الطابو/ مأمورية تسجيل الأراضي :

كانت زمن الدولة العثمانية واستمرت في العهد الفيصلي وعهد الإمارة، وأهم أعمال المأمورية هي تسجيل أملاك الأراضي في دفاتر الطابو لمعرفة أصحابها، وقد ورد أنّ إبراهيم أفندي كان يتولى وظيفة كاتب طابو في قضاء الطفيلة سنة 1327هــ/1909م، وكان مرتبه الشهري 500 قرشاً، ومعاونه محمد حمدي أفندي مرتبه 200 قرشاً[4] .

وفي عهد الحكومة العربية الفيصلية تم تعيين السيد عبد الرحيم غنيم مأموراً لطابو الطفيلة في تموز 1919م[5]، ثم عُين عبد الرحمن أفندي في نهاية سنة 1919م مأموراً لطابو القضاء، ولكن يبدو أنه لم يتسلم وظيفته لأمور إدارية غامضة[6]، وفي عهد الإمارة كان مأمور تسجيل الأراضي مسؤولاً عن حاصلات رسوم الأراضي مثل رسوم إخراج القيد[7] .

5.2.2 المصرف الزراعي :

تأسس فرع للمصرف الزراعي في قضاء الطفيلة سنة 1332هــ/1914م[8]، والذي يقوم بمساعدة المزارعين في المنطقة من خلال القروض والمساعدات المالية وخاصةً في السنوات الممحلة، ويبدو أنّ هذا الفرع قد أُلغي فيما بعد، مما جعل أهالي القضاء يذهبون إلى المصرف الزراعي في الكرك .

6.2.2 دائرة تحرير النفوس : لم يجد الباحث معلومات تدل على وجود دائرة نفوس في قضاء الطفيلة في العهد العثماني، ولكن الدولة العثمانية أصدرت

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 608، 22 / ب /1357هــ/1938م، ص449 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 744، 16 / تموز /1942م، ص234 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 764، 25 / را /1362هــ/1943م، ص79 .

(4) جريدة العصر الجديد، الشام، عدد 98، 10 / ذا /1327هـ/1909م، ص3 .

(5) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 39، 6 / ل /1337هـ/1919م، ص5 .

(6) سجل شرعي الكرك (3)، 11 أغسطس 1919م، ص88 .

(7) سجل طابو الطفيلة (8)، كانون أول 1929م، ص1 .

(8) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص145 .

قانون تحرير النفوس، الذي نص على تعيين مأمور نفوس وبمعيته كاتب واحد في كل قضاء تكون مهمتهم إصدار تذاكر مطبوعة ومختومة للأفراد[1] .

كان مرتب مأمور النفوس في القضاء 250 قرشاً عثمانياً، ومرتب الكاتب 125 قرشاً[2]، وأما في عهد الإمارة، فقد كانت عيادة الصحة تصدر شهادات ولادة لكل مولود في القضاء، تضم هذه الشهادة كامل المعلومات عن المولود[3] .

7.2.2 شعبة المعارف : أشارت سالنامة ولاية سورية العائدة إلى سنة 1317هـ/ 1899م إلى وجود شعبة معارف في مركز قضاء الطفيلة، والتي كانت تتألف من نائب الشرع رئيساً وأربعة أعضاء : هم مدير المالية وكاتب التحريرات وكاتب المحكمة الشرعية ومعلم المدرسة الابتدائية في الطفيلة[4]

ذكرت سالنامة ولاية سورية سنة 1316هـ/1898م أنّ نائب القاضي الشرعي كان رئيساً لشعبة المعارف، بينما كان مدير المالية محمد سعيد أفندي عضواً، وكذلك إبراهيم صدقي أفندي كاتب التحريرات، ومحمد خالد أفندي كاتب المحكمة الشرعية، والعضو الرابع كان إسماعيل أفندي معلم المكتب الابتدائي[5]

كما ورد في عهد الإمارة أنّ السيد سعيد اليوسف كان مأمور لوازم في معارف قضاء الطفيلة[6]، مما يعني وجود فرع لمديرية المعارف في الطفيلة، وكانت شعبة المعارف تشرف على المدارس والكتاتيب في القضاء .

8.2.2 مديرية البرق والبريد / بوسته خانه : يبدو أنّ الدولة العثمانية اهتمت بالتلغراف والبريد في نهاية عهدها، وذلك للإسراع في وصول المعلومات الإدارية والعسكرية بين المناطق والمركز، إذ تذكر سالنامة ولاية سورية سنة

---

(1) جريدة سورية، 25 / را /1301هـ، نومرو 946 .

(2) جريدة سورية، 2 / ج /1301هـ، نومرو 951 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (2)، 3 / م / 1354هـ/1935م، ص150 ح5 .

(4) سالنامة ولاية سورية، 1317هـ/1899م، ص233 .

(5) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ /1898م، ص227 .

(6) الجريدة الرسمية، عدد 263، 20 / م /1349هـ/1930م، ص348 .

1316هـ / 1898م وجود البريد في قضاء الطفيلة تحت مسمى (بوسته خانه)[1]، كما أنشأت مديرية للتلغراف والبريد (تلغراف وبوسته مديري) سنة 1333هـ/1915م[2] . أما في العهد الفيصلي فتم إنشاء خط للبرق والهاتف ما بين الطفيلة وجروف الدراويش[3] .

يبدو أنّ القول بأنه تم تأسيس مكتب للبريد في الطفيلة سنة 1924م[4] فيه عدم دقة، فقد أُسست مديرية للبريد في العهد العثماني لحاجة الدولة الماسة لهذه الوسيلة .

وفي مطلع عهد الإمارة اهتمت حكومة شرقي الأردن بالبرق والبريد والهاتف، فانتشرت مكاتب البريد في كثير من مناطق الإمارة، حيث ارتبطت تلك المكاتب بمصلحة البريد والبرق العام التي أُلحقت بوزارة المالية ثم أُلحقت بوزارة المواصلات سنة 1939م[5]، وفي سنة 1928م كان يوجد في قضاء الطفيلة مركزاً للبريد[6] .

ولمعرفة كيفية تطور أعمال البريد، ومدى اهتمام الحكومة به فإن ذلك يتطلب التسلسل فيما أنجزته الحكومة من إنشاء لخطوط برق وهاتف عبر سنوات الإمارة، ففي سنة 1923م تم وبتوجيه من سمو الأمير عبد الله مد خط برقي للطفيلة[7]، وقد كان البريد يُنقل بين الطفيلة والكرك، والطفيلة وعمان، وكان يُنقل بين الطفيلة ومعان كل يوم، ثم أصبح ينقل كل يومين في الأسبوع منذ عام 1933م[8]، وقد زاد نشاط سير البريد بين عمان والطفيلة لحاجة

---

(1) سالنامة ولاية سورية، 1317هـ / 1899م، ص366 .

(2) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1333-1334 مالية / 1915 – 1916م، ص639 .

(3) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 17، 13 / ب /1337هـ /1919م، ص3

(4) النوايسة، الطفيلة، ص47 .

(5) سعد أبو دية، البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن، ص9، 18

(6) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص314 .
(7) جريدة الشرق العربي، عدد 31، 23 / جا /1342هـ/1923م .
(8) محمد محافظة، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن، ص295 . سيشار له (محمد محافظة، إمارة شرق الأردن) .

الأهالي إلى استخدامه، فأصبح يسير إلى الطفيلة ويصدر منها إلى عمان في الأسبوع مرتين سنة 1934م[1]، وفي سنة 1935م تم إنفاق مبلغ 700 ليرة فلسطينية لإنشاء خط الكرك – الطفيلة البرقي[2] .

أما عن الهاتف ففي بداية الثلاثينيات كان يوجد أعمدة أو ما يسمى عوارض الخطوط لوصل خطوط الهاتف بين الطفيلة وجرف الدراويش[3]، وقد كثر الاعتداء على أعمدة وأسلاك الهواتف في تلك الفترة، حتى أنه قد أصدرت الحكومة سنة 1936م (قانون صيانة أسلاك البرق والهاتف)[4] لمنع تلك الاعتداءات، وفي تلك السنة نشرت مديرية البرق والبريد إعلاناً قالت فيه:((يعلن للعموم بأنه قد تم تحديد خط البرق والهاتف بين الكرك والطفيلة، وبوشر تعاطي المكالمات والبرقيات على هذا الخط اعتباراً من يوم الاثنين الواقع في 23 /3 /1936م، وقد أصبح في الإمكان أيضاً التكلم مع معان بصورة حسنة وواضحة))[5] .

وقد ورد في قانون شعب البريد لسنة 1925م، وفي تعديله لسنة 1937م أن تفتح شعب بريد في النواحي والقرى والأماكن التي يرى مدير البريد من المستحسن فتح شعب فيها[6] .

حددت مديرية البرق والبريد رسوم الاشتراك وأجور المكالمات في عمان وخارجها، ومن ذلك ؛ دفع 6 جنيهات عن كل سلك أصلي يصل محل المشترك بالمقسم العام[7]، كما يتم استيفاء 10مِلات عن كل مكالمة لا يزيد مداها عن 10

---

(1) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص118 .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 494، 3 / ج /1354هـ /1935م، 423 .
(3) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص124 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 543، 5 / ل /1355هـ /1936م، ص430 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 520، 9 / م /1355هـ/1936م، ص139 .

(6) الجريدة الرسمية، عدد 577، 11 / ش /1356هـ/1937م، ص644 .
(7) الجريدة الرسمية، عدد 581، 28 / ن /1356هـ/1937م، ص686 .

كيلو مترات . أما الهواتف داخل قضاء الطفيلة فقد تم تأسيس شبكة خطوط جديدة سنة 1939م[1] .

كما أعلنت مديرية البريد العامة ما يلي ((تعلن مديرية البريد العامة أنها أتمت بتاريخ 1938/8/2م إنشاء الخطوط الهاتفية بين الطفيلة ومعان ماراً بمخفر الشوبك، وبعد أن افتتح صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم الخط بمكالمة مع وكيل المتصرف ووجوه معان أصبحت المكالمات الآن تتعاطى بسهولة ووضوح))[2] حيث مدت الخطوط على أعمدة خشبية .

تعددت وسائط نقل البريد في المنطقة، ففي سنة 1925م كان البريد يُنقل في القطار الذي ينطلق من عمان إلى معان مروراً بمحطتي الحسا وجروف الدراويش، حيث كانت أوقات وصوله من عمان إلى جروف الدراويش كل يوم خميس من كل أسبوع[3]، ثم يتم نقل البريد من محطة جروف الدراويش إلى الطفيلة بوساطة الدواب[4] حتى افتتاح طريق الطفيلة – جروف الدراويش .

وأما البريد ما بين الكرك والطفيلة فقد استمر نقله بوساطة الدواب حتى تم افتتاح طريق الكرك – الطفيلة سنة 1936م[5]، حيث أصبح ينقل بسيارة البريد التي تسير من عمان إلى الكرك ثم إلى الطفيلة حتى معان، فكانت تنطلق من عمان صباح يوم الاثنين، وتعود إليها مساء الأربعاء من كل أسبوع[6]، كما وردت إشارة إلى وجود متعهد لنقل البريد في قضاء الطفيلة، ففي سنة 1940م كان السيد عبد المجيد جويحان يقوم بهذه المهمة[7] .

---

(1) تقارير حكومة الانتداب البريطاني عن شرق الأردن (من 1939/4/1 – 1939/9/30م)، جمع وإعداد محمد سالم الطراونة، ص19 . سيشار له (تقارير حكومة الانتداب عام 1939م) .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 606، 19 / ج /1357هـ/1938م، ص389 .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 130، 11 حزيران 1926م، ص12 .
(4) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص329 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 532، 29 / جا /1355هـ/1936م، ص310 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 560، 20 / ص /1356هـ/1937م، ص310 .
(7) سجل بلدية الطفيلة، قرار 132، 27 / 3 /1940م، ص1 .

لا شك أن للبريد أهمية كبرى، سواء للحكومة أم لأهالي القضاء في إصدار الطوابع وبيعها ونقل مراسلات البريد الرسمي والشخصي، وكذلك نقل البرقيات والحوالات والآذونات والطرود والرزم البريدية المسجلة[1]، بالإضافة للاهتمام بتمديد خطوط الهواتف وما يتطلب ذلك من توافر الأسلاك والأعمدة .

وأما أهمية البريد للجهات الرسمية فيكمن في نقل أحوال كل منطقة من الدوائر الرسمية في القضاء إلى المراكز الحكومية في العاصمة، فمن المهام الرسمية للبريد التي وردت، قيام مديرية البريد بتبليغ زيارة فخامة رئيس الوزراء التفتيشية إلى المقاطعات الجنوبية التي كانت في 1934/4/18م[2] .

امتدت أوقات عمل الموظفين في مركز البريد في قضاء الطفيلة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر، ثم من الساعة الرابعة حتى السادسة مساءً، وذلك سنة 1933م، كما كان استقبال البرقيات مستمراً طوال الأيام حتى الساعة العاشرة مساءً باستثناء يوم الجمعة الذي يتوقف فيه الاستقبال الساعة الثانية عشرة ظهراً[3]، وذلك بإشراف مدير البرق والبريد الذي كان منهم في عهد الإمارة السيد أحمد المحمود سنة 1942م[4] .

وهناك وظائف استحدثت في المنطقة في عهد الإمارة مثل :

9.2.2 مأمورية الصحة : ويبدو أن تأسيسها كان مطلع عهد الإمارة، وقد أورد طلعت النوايسة أنها تأسست سنة 1921م[5]، وكانت تتبع مديرية الصحة العامة، وكان فيها طبيب واحد، ومأمور صحة، حيث توزعت أعمال مأمور الصحة بين دائرة الصحة والبلدية .

---

(1) سعد أبو دية، تطور أعمال البريد في الأردن، ص18 .
(2) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 17/1/21/21 .
(3) الجريدة الرسمية، عدد 374، 4 / ن /1351هـ/1933م، ص520 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 743، 17 / ج /1361هـ/1942م، ص211 .

(5) النوايسة، الطفيلة، ص22 .

كما تم تعيين مرافق لمأمور الصحة بأُجرة خمسمائة ملاً عن كل شهر من قبل البلدية[1]، وكان السيد محمود الرواجفة مأموراً للصحة في القضاء سنة 1945م[2] .

10.2.2 محافظ راجل يتبع مديرية المكوس العامة : ولم يرد معلومات عن هذه الوظيفة سوى إعلان مديرية المكوس عن حاجتها لمحافظ راجل في الطفيلة براتب شهري 500 قرشٍ على أن يتجول في القرى[3] .

11.2.2 صندوق أيتام الطفيلة : وقد أشارت له سجلات المحكمة الشرعية في نهاية عهد الإمارة[4]، حيث كان يشرف على أموال الأيتام التي يتم وضعها في الصندوق حتى يبلغ اليتيم سن البلوغ والرشد، ومثال ذلك أنّ ((صالح وفالح ولدي مسلم الخلفات كان يوجد لهما أمانة في صندوق أيتام الطفيلة وقدرها 250 مليماً، 13 ليرة فلسطينية))[5] .

12.2.2 فرع لمديرية النافعة : ولم يرد عن هذا الفرع أية معلومات في السجلات والجرائد باستثناء الجريدة الرسمية التي أوردت أنه تم ترفيع الكاتب السيد حمد العطيوي إلى وظيفة مأمور لوازم النافعة من الدرجة التاسعة[6]، مما يدل على وجود كاتب ومأمور لوازم في فرع نافعة الطفيلة، والتي أصبحت فيما بعد مديرية أشغال .

13.2.2 مأمور الزراعة والحراج : حيث وردت إشارات حول وجود مأمور للزراعة في الطفيلة سنة 1928م، وكذلك وجود طوّاف حراج في نفس السنة[7]، وقد ذكرت دائرة الزراعة في تقريرها سنة 1930م وجود مأمور زراعة وحراج

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 16، 13 / 7 /1941م، ص24 .
(2) سجل عقود الزواج رقم 30، 8 / ش /1364هـ/1945م .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 50، 14 نيسان 1924م، ص4 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (4)، 20 / ل /1362هـ/1943م، ص109 ح67 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (4)، 6 / م /1363هـ/1944م، ص116 ح2 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 712، 21 / ج /1360هـ/1941م، ص186 .
(7) جريدة الشرق العربي، عدد 181، 24 / ش /1346هـ/1928م، ص5 .

في الطفيلة ضمن تشكيلاتها الإدارية[1]، كما ورد أن السيد عبد الرزاق العزب أصبح وكيلاً لوظيفة مأمور زراعة وحراج الطفيلة من بداية 5 / 9 / 1928م، وحتى يوم 20 / 9 / 1929م [2] .

كانت مهام مديرية الزراعة تتعلق بالإشراف على المحاصيل الزراعية في القضاء، وتقديم الإرشاد الزراعي للمواطنين، وكذلك المحافظة على المغروسات والأشجار الحرجية في المنطقة .

وإضافة لذلك فقد شارك مأمور الزراعة في الإشراف على أمور أخرى مثل الإشراف على انتخابات المجلس التشريعي، فقد كان السيد لطفي العبد مأمور زراعة الطفيلة مأمور تسجيل قصبة الطفيلة سنة 1931م، يقوم بتسجيل أسماء الناخبين في القصبة[3]، كما شارك في مكافحة الجراد الذي غزا المنطقة سنة 1928م، وكذلك كان مأمور الزراعة عضواً في لجنة مكافحة الجراد سنة 1930م[4] .

3.2 الجهاز القضائي والأمني والجيش :

1.3.2 المحكمة الشرعية :

أشارت سالنامة ولاية سورية سنة 1316هـ / 1898م إلى وجود محكمة شرعية في الطفيلة، ولعلها كانت منذ تشكيل القضاء، وكان ينوب عن القاضي في هذه المحكمة وكيله المسمى (النائب الشرعي)، وإضافة له فقد ذكرت السالنامة وجود كاتب للمحكمة الشرعية في الطفيلة[5].

وفي بداية الحكومة الفيصلية سنة 1918م، وُجد قاضٍ شرعي في محكمة الطفيلة، كما أوردت جريدة العاصمة سنة 1920م أنه قد : ((صادق سمو الأمير فيصل المعظم على ما إرتآه فضيلة قاضي دمشق من تعيين السيد عمر

---

(1) دائرة الزراعة والحراج والمعادن، التقرير السنوي لعام 1930م، وضعه علي طبارة مدير الزراعة، ص46 . سيشار له (دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م) .

(2) جريدة الشرق العربي، عدد236، 27 / را / 1348هـ / 1929م، ص4 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 298، 14 / ذا /1349هـ/1931م، ص129 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 263، 20 / م /1349هـ/1930م، ص348 .

(5) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ / 1898م، ص226-227 .

لطفي مفتي قضاء حاصبيا السابق قاضياً لقضاء الطفيلة))[1] .

وفي سنة 1923م تم تعيين قاض شرعي في محكمة الطفيلة، وموظفين آخرين مثل الكاتب والمأذون وغيرهما .

كانت المحكمة الشرعية تنظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأهالي مثل قضايا الزواج والطلاق والنفقة والوصاية والوكالة وحصر الإرث والمخالعة والحضانة والتركات ودعاوى الأوقاف[2]، ومن خلال فهرس السجل الرابع من سجلات محكمة الطفيلة الشرعية الذي يسمى (دفتر ضبط محكمة الطفيلة الشرعية من 1939-1947) فقد وجد أنّ المحكمة قد نظرت في 32 قضية طلاق و33 قضية حصر إرث و 16 قضية وصاية، و16 قضية إسقاط نفقة و10 حالات مخالعة وحالة واحدة إرجاع زوجة، وذلك خلال سنة 1944-194م فقط[3] .

أما عن مقدمة الحجج التي تظهر في بداية كل قضية من قضايا السجلات الشرعية، فقد بدأت الحجج بما يلي : ((بمجلس الشرع الشريف الأنور المنعقد لدينا بمحكمة شرعية مقاطعة الطفيلة من أعمال حكومة الشرق العربية))[4]، ومن الملاحظ أنّ انعقاد الدعوات قد يتم أحياناً خارج المحكمة، وذلك بحسب تحقق العذر الشرعي، فقد توجه القاضي الشرعي إلى دار عبد الحميد مسودة الخليلي في محلة القطيفات في قصبة الطفيلة حيث عقد مجلساً شرعياً هناك [5]، وكذلك عقد مجلساً شرعياً في قرية عيمة[6]، وتم عقد مجلس شرعي في بيت

---

(1) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 96، 6 / جا /1338هـ/1920م، ص3 .
(2) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 14، 2 / ب / 1337هـ/1919م، ص ؛علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ص95 . سيشار له (محافظة، تاريخ الأردن المعاصر) .
(3) انظر : السجل الشرعي الرابع لمحكمة الطفيلة، الفهرس .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 11 / را /1342هـ/1923م، ص1 ح1 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 12 / ج /1342هـ/1924م، ص31 ح28 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (3)، 2 / ب /1358هـ/1939م، ص193 ح29 .

عبد القادر بن عيد السعودي في أم زعرورة من أراضي بصيرة[1] .

ومن الملاحظ أنّ الدعاوى تقل في السجلات الشرعية في شهري حزيران وتموز[2]، ولعل ذلك يرجع إلى موسم الحصاد الذي ينشغل فيه الناس .

يتألف الجهاز القضائي في المحكمة الشرعية من :

1 . **القاضي** : تبوأ القاضي الشرعي مكانة جليلة في العهد العثماني، يظهر ذلك من خلال الألقاب والنعوت التي كان يخاطب بها مثل (مولانا الهمام ذو الفضيلة والاحترام)[3]، وكان يتقاضى مرتباً شهرياً عالياً يصل إلى (2000) قرشٍ تركياً[4] .

وفي عهد الإمارة كان يتم تعيين القاضي الشرعي بإرادة تصدر من سمو الأمير، وذلك بعد إجراء فحص القاضي من قبل هيئة منتخبة[5]، وفي فترة الثلاثينيات أصبح القاضي ملحقاً بدائرة قاضي القضاة، حيث يتم الإشراف عليه من قبل مجلس التدقيقات الشرعية[6] الذي أُلحق بوزارة العدلية فيما بعد .

لم تقتصر مهام القاضي بالنظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأهالي فحسب، بل كانت له مهام أخرى كتعيين أئمة المساجد وعزلهم، والإشراف على المساجد وما فيها من أثاث والأوقاف التابعة له[7]، وبالنظر في سجلات عقود الزواج يظهر أنّ القاضي الشرعي كثيراً ما يقوم بإجراء عقود الزواج بنفسه[8] .

وكانت للقاضي الشرعي علاقات مع الجهات الرسمية الأخرى مثل القائمقام

(1) سجل شرعي الطفيلة (4)، 14 / جا /1361هـ/1942م، ص43 ح16 .
(2) انظر مثلاً : سجل شرعي الطفيلة (3) حول سنة 1934م .
(3) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 5 / ر /1334هـ/1915م، ص19 .
(4) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص109 .
(5) جريدة الشرق العربي، عدد 20، 27 / تشرين أول 1923م، ص2 .
(6) دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 36/1/21/21 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (4)، 1 / جا /1362هـ/1943م، ص88 ح22 .

(8) سجل عقود الزواج (1)، عدد 3، 16 / را /1346هـ/1927م، ص1 .

وطبيب الحكومة وقائد الدرك، وذلك في أمور تتعلق بإقامة الدعوات[1]، كما كان القاضي يرجع في أحكامه وقراراته إلى مصادر وقوانين شرعية أهمها مجلة الأحكام العدلية التي تعود للعهد العثماني[2]، وكذلك كثيراً ما كان القاضي يحكم وفقاً لمواد قانون حقوق العائلة الصادر سنة 1927م[3]، ومن المؤلفات التي رجع لها القاضي الشرعي كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية[4] .

ومن قضاة محكمة شرعية الطفيلة :

1- محمد النقشبندي : كان في العهد الفيصلي، ما بين سنة 1918 – 1920م[5].

2- عمر لطفي : سنة 1920م[6] .

3- الشيخ مصطفى المحيسن : كان زمن الحكومة العربية المؤآبية[7].

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 4 / را /1343هـ/1924م، ص74 ح61 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 1 / ر /1342هـ/1923م، ص7 ح9 .
صدرت الإرادة السنية العثمانية بالعمل بموجب مجلة الأحكام العدلية سنة 1876م، والمجلة عبارة عن قانون مدني وضعته لجنة مؤلفة من فقهاء وعلماء سنة 1868م .
انظر : الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص29 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (2)، 19 / ر /1351هـ/1932م، ص93 ح22 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 27 / جا /1352هـ/1933م، ص340 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (5)، 6 / ش /1362هـ/1943م، ص66 ح40 .

(5) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص85 .

(6) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 96، 1338هـ/1920م، ص3 .

(7) يعد مصطفى باشا المحيسن من وجهاء الطفيلة، وشيخ حمولة الكلالدة، وقد عمل في عدة وضائف، ومنها القضاء الشرعي والقضاء العشائري، وغيرها، توفي في 1946/3/25م، حيث كتبت جريدة الجزيرة مقالاً تحت عنوان (فقيد الطفيلة الكبير)، وصفت فيه تشييع جنازته من عمان إلى الطفيلة، كما قام سمو الأمير عبد الله بزيارة إلى الطفيلة قدّم من خلالها عزاءه إلى أنجال الشيخ مصطفى . انظر : سجل شرعي الطفيلة (4)، 12/ش/1365هـ/ 1946م، ص169 ح14 ؛ جريدة الجزيرة، عدد 1109، 2/جا/1365هـ/ 1946م، ص3 ؛ جريدة الجزيرة، عدد 1114، 15 نيسان 1946، ص3 .

4- الشيخ عبد المجيد أفندي مهيار : تولى القضاء مرتين، كانت الأولى ما بين (1923/10/27م – 1925/8/15م)، نُقل بعدها إلى معان ثم الكرك، والثانية كانت سنة 1939م، وقد نال وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة سنة 1938م[(1)] .

5- الشيخ محمد المحمود السُبكي : تولى القضاء ما بين (1925/10/19م-1927/12/15م)[(2)] .

6- الشيخ عقيل أفندي دملج :1930/5/31م[(3)] .

7- طه بن محمد البردويل :وهو من مدينة غزة، وقد كان وكيلاً للقاضي الشرعي في الطفيلة، ثم أصبح قاضياً ما بين 1930/9/23-1935/10/12م[(4)] .

8- عثمان أفندي الشنقيطي: كان في الفترة بين 1935/10/12م-1939/7/1م[(5)]

9- محمد فال البيضاوي الشنقيطي : تولى القضاء ما بين 1941/12/20-1946م[(6)] .

2 . **النائب الشرعي/ وكيل القاضي الشرعي** : لقد كانت محكمة شرعية الطفيلة في العهد العثماني برئاسة النائب الشرعي، الذي كان ينظر في القضايا الشرعية وجميع الأعمال التي يقوم بها القاضي وكانت له مكانة متميزة، وكان يتلقى مرتباً شهرياً يصل إلى (1100) غرشٍ عثمانياً[(7)]، وقد أصبح النائب الشرعي

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 20، 1923م، ص2 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 618، 23/ن/1357هـ/ 1938م، ص540 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 637، 1939م، ص415 .

(2) جريدة الشرق العربي، عدد173، 1927م، ص7 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 262، 1930م، ص308 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (3)، 1354هـ/1935م، ص133 ح26 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 251، 1/ش/1348هـ/ 1930م، ص88 .

(5) نال وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة أثناء خدمته في محكمة الطفيلة سنة 1938م، ثم نُقل إلى محكمة الكرك سنة 1939م . انظر : الجريدة الرسمية، عدد 497، 1935م، ص44 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 618، 23/ ن/1357هـ/1938م، ص540 .

(6) سجل شرعي الطفيلة (4)، 1360هـ/1941م، ص38 ح47 .

(7) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص111 ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص203 .

يسمى وكيل القاضي الشرعي وذلك في عهد الإمارة، حيث كان ينوب عن القاضي أثناء غيابه .

وفي العهد العثماني كان تعيين النائب الشرعي وعزله منوطاً بالمشيخة الإسلامية في استنبول، فقد ذكرت جريدة فلسطين خبراً سنة 1911م قالت فيه : ((عزلت المشيخة الإسلامية نواب عجلون وبُصرى الحرير والسويداء وصرخد والطفيلة لسوء تصرفهم))(1) .

تعاقب على وظيفة النائب الشرعي في أواخر العهد العثماني أكثر من اثني عشر نائباً، ولم تزد مدة أحدهم عن سنتين، وأما في فترة الإمارة فيظهر وجود وكيل القاضي الشرعي فقط عندما يتم نقل القاضي أو تغيبه .

وقد ظهر وكيلان في سجلات الطفيلة هما محمد الخماش الذي تم نقله سنة 1929م إلى محكمة اربد فكتب في الحجة الأخيرة له في محكمة الطفيلة : ((إلى هنا انتهت مدة وكالتي بالقضاء والحمد لله في البدء والختام))(2) .

ثم نقل الشيخ طه البرديل كاتباً من محكمة شرعية عجلون إلى وكالة شرعية الطفيلة، وبقي كذلك حتى صدر تعيينه قاضياً لمحكمة الطفيلة حيث كتب : ((إلى هنا انتهت أعمال وكالتي في قضاء الطفيلة الشرعي فالحمد لله على حسن توفيقه وأسأله حسن الختام))(3) .

ومن الذين تسلموا نيابة الشرع في محكمة الطفيلة :

1- عبد الرزاق أفندي الأسطواني : 1311-1313هـ/1893-1895م
2- محمد أبو السعود أفندي : 1314-1315هـ/1896-1897م
3- عبد المعطي أفندي الدجاني :1316-1317هـ/1898-1899م
4- علي محمد رضا أفندي : 1318-1320هـ/1900-1902م
5- عبد الله طهبوب أفندي : 1321-1323هـ/1903-1904م
6- حسن فهمي أفندي : 1323هـ/1905م

---

(1) جريدة فلسطين، يافا، عدد 65، 9 / ن /1329هـ/1911م، ص3 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (2)، 28 / جا /1348هـ/1929م، ص40 ح18 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (3)، 2 / م /1349هـ/1930م، ص37 .

7- محمد محاسن أفندي :1324هـ/1906م

8- محمد ضياء الدين أفندي : 1325هـ/1907م

9- صالح أفندي :1326هـ/1908م

10- محمد حسن أفندي :1328هـ/1910م

11- حسن نصري أفندي :1329هـ/1911م

12- محمد عطا الله أفندي دردري :1329-1330هـ/1911- 1912م

13- محمد آصف الخماش : 1/6/ 1928- 1929/10/31م

14- طه محمد البردويل : 1929/11/1م - 1930/5/31م[1] .

3 . **كاتب المحكمة** : وله مهام كثيرة، أهمها كتابة الحجج الشرعية وإجراء عقود الزواج، وكان الكاتب ينوب عن القاضي في حال غيابه أو نقله[2]، وكذلك أوردت السجلات الشرعية أنّ القاضي الشرعي كان يأذن لكاتب المحكمة بالذهاب إلى أماكن خارج المحكمة الشرعية مثل المحلات والقرى لعقد مجلس شرعي فيها في حال تعذر مجيء صاحب القضية[3]، ومن مهامه أيضاً الإشراف على بيع الأشياء المنقولة من التركات[4]، وكذلك الكشف على البيوت التي يتم استئجارها للمطلقات، ومن ذلك قول القاضي الشرعي ((وقد عينّا الملازم في القلم الشيخ عبد العزيز العوران نائباً عنّا للكشف على البيت المذكور))[5] .

تولى وظيفة الكاتب في محكمة الطفيلة أواخر العهد العثماني كل من السيد عبد الهادي أفندي سنة (1312-1313هـ/1894-1896م)[6]، والسيد مصطفى

---

(1) تم الاعتماد في إعداد هذه القائمة على : سالنامة دولت علية عثمانية ؛ سالنامة ولاية سورية ؛ سجل شرعي الطفيلة رقم 2، 3 ؛ جريدة البشير ؛ الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن ؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص380 .

(2) جريدة الشرق العربي ،عدد 198، 13 / ن /1346هـ/1928م، ص8 .

(3) سجل شرعي الكرك (2)، 17 / ج /1338هـ، ص25 ح5 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 26 / ص /1343هـ/1924م، ص71 ح59 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 27 / ر /1342هـ/1923م، ص19 ح18 .

(6) سالنامة ولاية سورية ، 1312 - 1313هـ/1895م، ص227 .

كامل أفندي نيازي سنة (1316-1317هـ/1899-1900)، وقد كان كاتب المحكمة عضواً في شعبة المعارف[1]، أي من الذين يشرفون على أمور التعليم.

ومن كتّاب المحكمة في عهد الإمارة الشيخ عبد العزيز أفندي العوران الذي شغل هذه الوظيفة منذ سنة 1923م إلى ما يقرب من سنة 1927م[2]، وكذلك الكاتب محمد آصف الخماش الذي أصبح سنة 1928م وكيلاً للقاضي الشرعي[3]

4 . **المحضر** : ومهمته تبليغ قرارات المحكمة الشرعية إلى أصحاب الدعوات، وذلك في حال وجودهم في القضاء، إذ كانت هذه الوظيفة من مهام قيادة الدرك في بعض الأحيان، وقد ورد أنّ عبد المهدي الخريصات كان محضراً في محكمة شرعية الطفيلة سنة 1940م[4] .

5 . **المأذون الشرعي** : وهي من الوظائف التي لم تتحصر بموظف معين في المحكمة الشرعية، فنجد أنّ المأذون قد يكون القاضي الشرعي نفسه في أحيان، أو كاتب المحكمة، أو محضر المحكمة أو إمام المسجد أو وكيل القاضي .

أما عمل المأذون الشرعي فهو إجراء عقود الزواج بين الخاطبين سواءً داخل المحكمة أو خارجها في محلات القضاء وقراه، وتسجيل هذا العقد في دفتر عقود الزواج، حيث تحتوي كل وثيقة من وثائق عقود الزواج على اسم الخاطب وعمره ومحل إقامته وصنعته وديانته واسم الزوجة وعمرها ومحل إقامتها وصنعتها وديانتها، والشهود واسم المأذون ومقدار المهر المعجل منه والمؤجل وتاريخ إجراء العقد والإيجاب والقبول بين الطرفين[5] .

ويُلاحظ أنه أحياناً يوجد مأذون لإجراء عقود الزواج في القصبة، ومأذون آخر لإجراء عقود الزواج في القرى، فقد ذُكر أنّ محمود العوران كان مأذوناً في قرى عيمة وصنفحة[6] .

---

(1) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ / 1898م، ص227 ؛ سالنامة ولاية سورية، 1317هـ / 1899م، ص233 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 25 / ر /1342هـ/1923م، ص16 ح16 .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 193، 13 / ذ /1346هـ/1928م، ص8 .
(4) سجل عقود الزواج (19)، 10 / م /1359هـ/1940م .
(5) سجل عقود الزواج (1)، 16 / را /1346هـ/1927م، ص1 .
(6) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 40/2/5/19 .

جدول رقم (10)

أسماء المأذونين الشرعيين في قضاء الطفيلة

اسم المأذون	وظيفته	السنة	المصدر
الشيخ عيسى القطاطشة	إمام مسجد الطفيلة الكبير	1923م	سجل شرعي (7)، 1342هـ، ص1 ح1
الشيخ عبد العزيز أفندي العوران	كاتب المحكمة	1923-1927م	سجل شرعي (7)، 1342هـ، ص5 ح5
الشيخ مصطفى باشا المحيسن	جابي مالية الطفيلة	1926-1940م	سجل عقود زواج (1)، 1345هـ
الشيخ محمد المحمود السبكي	قاضي المحكمة	1927م	سجل رقم 1، 1345هـ
محمود العوران		1931-1933م	وثيقة رقم 40/2/5/19
حمود بن سالم العوران		1934-1945م	سجل شرعي (3)، 1353هـ، ص115 ح35
صالح النوباني		1936م	سجل عقود زواج (30)1355هـ
محمد آصف الخماش	وكيل القاضي الشرعي	1928م	سجل عقود زواج (2)، 1347هـ
السيد عبد العزيز الحناقطة		1929-1945م	سجل عقود زواج(3)، 1347هـ
الشيخ طه البردويل	القاضي الشرعي	1930-1931م	سجل عقود زواج (4) 1349هـ
عبد المهدي الخريصات	محضر المحكمة	1932-1940م	سجل عقود الزواج(5) 1351هـ
حسن القواسمة		1940م	سجل عقود الزواج(19)1359هـ
الشيخ محمد حافظ المصري		1940م	سجل عقود الزواج (19)، 1361هـ
محمد المحادين		1942-1946م	سجل عقود الزواج (19)، (28)
محمد فال البيضاوي الشنقيطي	القاضي الشرعي	1942م	سجل عقود الزواج (21)
علي بن محمود عبد العال	موظف في الشرعية	1942م	سجل عقود الزواج (21)
السيد موسى الكريري	إمام جامع الطفيلة	1945م	سجل عقود الزواج(30)
حمد الخريصات	محضر المحكمة	1946م	سجل عقود الزواج(28)

وهناك وظائف دينية وُجدت في قضاء الطفيلة كان لها علاقة بالمحكمة الشرعية، ولكن لا تُعد من الجهاز الإداري في المحكمة، ومن هذه الوظائف :

6 . **المفتي** : كانت هذه الوظيفة موجودة أثناء العهد العثماني في قضاء الطفيلة، فقد ذكرت سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1334مالية/1915م أنّ مفتي الطفيلة هو محمد فائق أفندي(1)، حيث كانت مهامه الإفتاء في المسائل الفقهية لأهالي المنطقة، وذلك على المذهب الحنفي .

وفي بداية عهد الإمارة لم نلحظ وجود هذه الوظيفة في المنطقة، ولكن في سنة 1940م طالب أهالي الكرك والطفيلة ومعان بتعيين مفتٍ لهم، وذلك من خلال استدعاء تم تقديمه إلى سماحة قاضي القضاة ثم إلى مجلس الوزراء العالي، فتم تعيين الشيخ عبد الله بن محمد العزب مفتياً في لواء معان(2)، فكان بعض أهالي الطفيلة يذهبون إلى معان طلباً للفتوى، ومثال ذلك قول أحدهم أمام قاضي الطفيلة : ((أفتاني مفتي معان الشرعي بأنّ طلاقي هذا لزوجتي غير صحيح وأبرز من يده فتوى من الشيخ عبد الله العزب ملخصها أنّ شاتم الدين والعزة الإلهية مرتد وأنّ السائل اعتاد الشتم))(3) .

تمت الموافقة على إحداث وظيفة مفتي ومرشد في عمان والسلط وإربد والكرك ومعان سنة 1946م(4)، ونتيجة ذلك بعث أهالي قضاء الطفيلة في تلك السنة عريضة إلى جلالة الملك عبد الله موقعة من شيخ مشايخ الطفيلة صالح باشا العوران والشيخ شاهر المحيسن والشيخ الحاج عبد الله الشبيلات، وتوقيع أربعة مخاتير وستة وجهاء لم يستطع الباحث معرفة أصحابها باستثناء توقيع الوجيه إبراهيم المرافي، ونصت الوثيقة على ما يلي : ((إننا إذ نتقدم نحن شيوخ

---

(1) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1333هـ-1334مالية /1915 - 1916م، ص638 .

(2) دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 95/2/5/19 ؛ دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 98/2/5/19 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (5)، 19 / ر /1362هـ/1943م، ص51 ح9 .

(4) دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 128/2/5/19 .

ومخاتير ووجوه بلدة الطفيلة بعريضتنا هذه إنما نلتمس من عطفكم الهاشمي النظر في تعيين [مفتي] لنا، حيث أنه نمى إلى مسامعنا بأن جلالتكم أصدرتم إرادتكم بتعيين مفاتٍ وأنّ بلادنا تحتاج إلى [مفتي] يقوم بالإفتاء والتدريس والوعظ الديني، وبما أنّ السيد أحمد الدبّاغ الذي تكفي دراية جلالتكم عن التوضيح عنه والذي أفاد اللواء الجنوبي لا يزال قائماً بإصلاح ما فسد وإرشاد من جحد لهذا نستعطف جلالتكم بإصدار أمركم السامي بتعيينه مفتياً لنا . لا زلتم لشعبكم الأمين المخلص الذي يضحي في سبيل عرشكم النفس والنفيس ظلاً يتفيؤن به وسنداً وذخراً للشعوب العربية ودالاً وفاعلاً للخير للأمة الإسلامية مولانا المعظم))[1]، وقد كتب عليها الملك عبد الله ((سماحة قاضي القضاة يجري طلبهم)) .

7 . **إمام المسجد** : وهي من الوظائف التي ارتبطت بالقاضي الشرعي، وكان تعيين إمام المسجد يتم من قبل لجنة الأوقاف التي يشرف عليها قاضي القضاء، وأما رواتب الأئمة فكانت إما من ريع الأوقاف في القضاء، أو من الأهالي، وقد بلغت مرتبات الأئمة في عهد الإمارة 3 جنيهات و400 مليماً في الشهر[2] .

وقد ذُكر أنّ الشيخ عيسى القطاطشة كان إمام المسجد الكبير في الطفيلة سنة 1923م[3]، كما كان السيد موسى بن سعيد إماماً لمسجد قرية عيمة سنة 1943م[4]، والسيد موسى الكريري إمام جامع الطفيلة سنة 1945م[5] .

8. **متولي الأوقاف** : ومهمته الإشراف على الأوقاف التي يتم وقفها على المساجد في القضاء، وهذا الوقف يسمى الوقف الخيري، ويشمل هذا الوقف الأراضي والساحات والمقابر والمُغر وخاصة القريبة من المسجد .

---

(1) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 1934/2/5/19 . والصواب (مفتٍ) .
(2) الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص229 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (7)، 14 / ص /1343هـ/1924م، ص40 ح61
(4) سجل شرعي الطفيلة (4)، 1 / جا /1362هـ/1943م، ص88 ح22 .
(5) سجل عقود الزواج (30)، 28 / ش /1364هـ/1945م .

ومن الذين تولوا الأوقاف في الطفيلة الحاج عبد العزيز الحناقطة[1]، كما ورد أنّ القاضي الشرعي قام بتعيين السيد موسى بن سعيد من قرية عيمة ليكون قيماً على مسجد عيمة ومتولياً لأوقافه، وقد أوصاه القاضي برعاية الأوقاف والمحافظة على المسجد وما فيه من أثاث، ولكن بعد فترة قصيرة قام القاضي بعزله نتيجة عدم إقامته دعوى على المعتدين على أرض الوقف في عيمة[2] .

2.3.2 محكمة البداية :

وُجدت في قضاء الطفيلة محكمة بداية في العهد العثماني والعهد الفيصلي وعهد الإمارة، حيث ورد في قانون أصول المحاكمات الحقوقية زمن الحكومة الفيصلية بأنه يتم تشكيل محكمة بداية مؤلفة من الحاكم المنفرد ومعاونه والمدعي العام وكُتّاب ومحضرين على قدر اللزوم، وذلك في كل قضاء ولواء[3] .

ومهمة هذه المحكمة النظر في الدعاوي الحقوقية، كما ورد في قانون تشكيلات المحاكم لسنة 1929م أنّ محكمة البداية تتألف من قاضيين على الأقل يتم تعيينهم من قبل ناظر العدلية، وفي المادة الخامسة ورد أنه لكل قاضٍ من قضاة المحاكم البدائية صلاحية قاضي الصلح[4] .

كانت محكمة بداية قضاء الطفيلة تتبع محكمة بداية الكرك التي تأسست سنة 1902م، وأما موظفو المحكمة فقد ورد في سالنامة دولت عليه عثمانية أنّ القاضي عطا الله أفندي كان رئيساً للمحكمة التي تسمى (بدايت محكمة سي) سنة 1334مالية/1916م[5]، وفي زمن الحكومة الفيصلية ذُكر الجهاز الإداري كاملاً لمحكمة البداية في الطفيلة في دفتر سجل المأمورين، حيث تقلد وظيفة الحاكم المنفرد في المحكمة محمود أفندي العوران في 8/ شباط / 1919م براتب 15 جنيه، ثم نُقل محمد ماهر الأفغاني في 1 حزيران 1919م حاكماً منفرداً في

(1) سجل شرعي الطفيلة (5)، 16 / ن /1362هـ/1943م، ص67 ح42 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (4)، 1 / جا /1362هـ/1943م، ص88 ح22 .
(3) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 14، 2 / ب /1337هـ/1919م، ص6-7 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 223، 21 / ل /1347هـ/1929م، ص20 .
(5) سالنامة دولت عليه عثمانية، 1333 – 1334مالية/ 1915 – 1916م، ص638 .

الطفيلة[1]، وقد ورد في قانون أصول المحاكمات الحقوقية أنّ ((الحاكم المنفرد مأمور برؤية الدعاوى التي كانت تراها محاكم الصلح وفقاً لأصول المحاكم))[2] .

يلي الحاكم المنفرد وظيفة معاون الحاكم، ودرجته تكون رابعة، ومن الذين شغلوا هذه الوظيفة سنة 1919م عبد المهدي أفندي خضير، وحسن توفيق أفندي[3] .

أما كتّاب المحكمة فهم صنفان، أحدهما رئيس الكتّاب، وقد شغله سنة 1919م عبد الله أفندي العطيوي، الذي كان موظفاً من الصنف الثاني ومرتبه6 جنيهات مصرية[4]، وتمثلت وظيفة رئيس الكتاب قيامه بوظيفة المدعي العام في حال غيابه، وكذلك ينوب عن معاون الحاكم عند غيابه[5] .

ويلي رئيس الكتّاب كاتب آخر فأكثر، ومن هؤلاء عطا الله أفندي البدور وهو كاتب من الصنف الرابع ومرتبه 4 جنيهات مصرية، وقد أُلغيت وظيفته بناءاً على أوامر وزارة العدلية في 17 تموز 1920م[6]، وكان سلامة أفندي بن سالم كاتب ضبط صنف رابع ومرتبه 4 جنيهات[7] .

كما وجدت وظيفة أخرى في الجهاز الإداري لمحكمة البداية وهي وظيفة المدعي العام للاستئناف، وهو بمقام كاتب من الصنف الرابع بمرتب 4 جنيهات، ومن الذين شغلوه رشيد أفندي بن حسن القدسي[8]، وكذلك كان حمود أفندي

(1) دفتر سجل المأمورين، ص45 ؛ جريدة العاصمة، دمشق، عدد 31، 4 / ن /1337هـ/1919م، ص4 .

(2) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 14، 2 / ب /1337هـ/1919م، ص7 .

(3) دفتر سجل المأمورين، ص46 .

(4) دفتر سجل المأمورين، ص46 ؛ جريدة العاصمة، دمشق، عدد 25، 12 / ش /1337هـ/1919م، ص2 .

(5) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 14، 2 / ب /1337هـ/1919م، ص7 .

(6) دفتر سجل المأمورين، ص47 .

(7) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 25، 12 / ش /1337هـ/1919م، ص6 .

(8) دفتر سجل المأمورين، ص49 .

العوران محضر خيال بمرتب 5 جنيهات، وقد ألغيت وظيفته بموجب ميزانية عام 1920م، وكان علي أفندي جواد العطيوي محضر راجل بمرتب 3 جنيهات مصري سنة 1919م[1]، وتم تعيين عبد ربه الغبابشة بوظيفة آذن بمرتب جنيهين مصري وقد قام وكيل الحاكم المنفرد في الطفيلة بتعيين عبد المهدي الخريصات بدلاً منه في 1 نيسان 1919م بنفس المرتب[2] .

وفي عهد الإمارة نلحظ انه لم تكن توجد محكمة بداية في الطفيلة، وإنما وجد فرع عن محكمة بداية الكرك، وهذا الفرع ضم عدداً من الموظفين ؛ مثل الكاتب الذي نلحظ توسع مهامه عما كان سابقاً، ومن ذلك إصدار سندات محررة[3] وكذلك تم تعيين كاتب محكمة البداية في الطفيلة عبد الرحمن القاسم مأموراً لمكافحة الجراد سنة 1930م[4]، ومن موظفي محكمة البداية أيضاً مأمور الإجراء في المحكمة[5] .

3.3.2 محكمة الصلح :

ورد في قانون تشكيلات المحاكم لسنة 1929م في المادة الثامنة أنّ للمدعي العام الملحق بمحكمة الصلح وظيفة قاضي صلح، و أنّ قاضي صلح المحكمة له وظيفة المدعي العام، وكذلك ورد أنّ مراقبة المحاكم النظامية العامة وإدارتها منوطة بناظر العدلية[6] .

كما ورد في قانون حكام الصلح رقم 32 لسنة 1946م بأن قاضي الصلح ينظر في جميع دعاوى الجنحة، والدعاوى المتعلقة بالذمة والأموال المنقولة[7]

---

(1) دفتر سجل المأمورين، 49 ؛ جريدة العاصمة، دمشق، عدد 25، 12 / ش /1337هـ/1919م، ص6 .

(2) دفتر سجل المأمورين، 49 ؛ جريدة العاصمة، دمشق، عدد 25، 12 / ش /1337هـ/1919م، ص6 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (3) ، 13 / ر /1348هـ/1929م، ص24 ح11 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 259، 18 / ذا /1348هـ/1930م، ص212 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (4)، 29 / ر /1359هـ/1940م، ص7 ح9 .

(6) الجريدة الرسمية، عدد 223، 21 / ل /1347هـ/1929م، ص21 .

(7) مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص366 .

وبالتالي يظهر أنّ لمحكمة الصلح مهام تتعلق بالنظر في القضايا الجنائية، وأُلحقت بها مهام أخرى كالنظر في قضايا الحق العام، ومن ذلك أنّ محكمة الصلح في الطفيلة حكمت على عدة أشخاص من الطفيلة بغرامات صحية تم دفعها لصندوق المالية وذلك سنة 1930م[1]، وكذلك ورد أنّ قاضي صلح الطفيلة وصلت إليه ورقة ضبط بخصوص كاتب مالية الطفيلة وذلك ليقوم بالتحقيق معه[2] .

كما كان من مهام قاضي الصلح أحياناً النظر في قضايا المحكمة الشرعية، فقد نُقل السيد رشيد مدعي عام إربد قاضياً صلحياً للطفيلة إضافة إلى النظر في الأمور الشرعية في محكمة شرعية الطفيلة علاوة على وظيفته[3] .

ومن أمثلة ما ورد من محاكمات لدى قاضي الصلح أنه ((بتاريخ 1939/5/31م قرر قاضي صلح الطفيلة لزوم محاكمة الظنين المدعو سليمان العبد الحميد أبو العوام قائد المسلحين بالجناية وفقاً للمادة 62 من قانون الجزاء وذلك لهجومه مع أشخاص لم يظهرهم التحقيق على جنود مخفر الرشادية وسلبهم تجهيزاتهم العسكرية))[4] .

(1) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 31/5/7/21 .
(2) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 936، 7 / ذا /1358هـ/1939م، ص2 .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 173، 20 / ج /1345هـ/1927م، ص7 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 642، 1 / ب 1358هـ/1939م، ص498 .

جدول رقم (11)

أسماء قضاة محكمة الصلح في الطفيلة

اسم قاضي الصلح	سنة الخدمة	ملحوظات
رشيد أفندي الحسن	1929م	تم نقله إلى محكمة صلح جبل عجلون[1]
عبد الرحمن أفندي الرشيدات	1929/4/16م-1930/6/1م	كان عضواً في محكمة بداية الكرك[2]
السيد علي مسمار	1938/12/17-1938/3/16م	كان رئيساً لكتاب محكمة الاستئناف[3]
السيد أحمد الظاهر	1938/3/16م	أصبح عام 1940م رئيساً لمحكمة بداية اربد
السيد إبراهيم الشرايري[4]	1938/12/17م- 1940م	تم نقله مساعداً للنائب العام
السيد صلاح طوقان	1940/12/20م-1942م	تم ترفيعه إلى الدرجة السابعة ليصبح قاضياً تحت التدريب[5]
السيد جمال الحسن	1942/6/1-1942/3/1م	كان مدعي عام السلط[6]
السيد محمد طوقان	1942-1942/6/1م	
السيد أحمد الطراونة[7]	1946-1942/12/1م	
السيد ناصر الغرايبة[8]	1946/1/15م	

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 225، 7 / ذا /1345هـ/1929م، ص7 .

(2) وقد نُقل إلى الكرك بوظيفة مدعي عام . الجريدة الرسمية، عدد 262، 5 / م /1349هـ/1930م، ص308 ؛ عمر عناني، ضرب المكانس، ص35

(3) تم نقله إلى وظيفة مدعي عام في الكرك بدرجة سابعة . الجريدة الرسمية، عدد 592، 14 / م /1357هـ/1938م، ص183 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد620، 25 / ل /1357هـ/1938م، ص584 .

(5) أصبح مدعي عام اربد . الجريدة الرسمية، عدد 696، 2 / ن /1359هـ/1941م، ص2 .

(6) الجريدة الرسمية، عدد 733، 14 / ص /1361هـ/1942م، ص69 .

(7) سجل شرعي الطفيلة (5)، 5 / را /1362هـ/1943م، ص49 ح5 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 756، 23 / ذا /1361هـ/1942م، ص370 .

(8) الجريدة الرسمية، عدد 846، 13 / ص /1365هـ/1946م، ص17 ؛ جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1094، 8 / ص /1365هـ/1946م، ص8 .

ومن الملاحظ لدى استعراض أسماء قضاة محكمة الصلح في الطفيلة أنهم جميعاً من خارج أهالي القضاء، والغالبية العظمى منهم تكون درجتهم سابعة ويُنقلون إلى محكمة الطفيلة تحت التدريب، وكذلك فإن مدة خدمة كل قاضٍ منهم لم تطل حتى وصلت خدمة بعضهم إلى ثلاثة أشهر أو أقل .

أما موظفو محكمة صلح الطفيلة، فقد ورد أنّ زعل القسوس كان كاتباً فيها سنة 1923م[1]، وأنَّ موسى أفندي بن سليمان بن مقبل المحيسن كان كاتب ضبط في محكمة الصلح وذلك سنة 1925م، وكذلك كان عبد القادر الربابعة من موظفي هذه المحكمة[2] .

4.3.2 محكمة العشائر :

أُنشئت هذه المحكمة خلال فترة الإمارة لتكون عوناً للمحاكم الأخرى في إقامة الحقوق والفصل في المنازعات، خاصةً أنّ أهالي المنطقة كانوا قد تعودوا خلال الحكم العثماني الذهاب إلى أحد قضاة العشائر إما داخل منطقة الطفيلة أو قضاة القبائل البدوية المجاورة، أو حتى مناطق أخرى مثل الكرك .

ولكن نتيجة توسع أعمال المحاكم القضائية والنظامية في القضاء وتحسن عملها أدى ذلك إلى تراجع دور محكمة العشائر، حتى أنه ورد هذه المحكمة من القضايا ما بين كانون الثاني إلى آذار سنة 1935م فقط أربع قضايا[3]، فأصبحت أعمالها طفيفة جداً، إذ اقترح المفتش الإداري على الحكومة في تلك السنة بإغلاق هذه المحكمة .

عرفت المنطقة أسماء عديدة كانوا قضاة عشائر، ومن هؤلاء الشيخ حسن ابن الحاج سالم العطيوي قاضياً عشائرياً منذ سنة 1941م[4]، كما قام الرئيس

شاهر المحيسن بتقديم استقالته من خدمة الجيش العربي سنة 1946م ليحل في

(1) القسوس، مذكرات، ص130 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 16 / ش /1343هـ/1925م، ص106 ح87 .

(3) الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص307 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 723، 12 / ل /1360هـ/1941م، ص338 .

مكان والده المتوفى مصطفى باشا المحيسن، وقد صدرت الإرادة السنية بالموافقة على تعيين الشيخ شاهر المحيسن قاضياً عشائرياً[1]، ومن قضاة العشائر في مناطق البدو الذين صدرت إرادة سنية من قبل الأمير عبد الله بالموافقة على تعيينهم ؛ الشيخ راشد التويجر من بني عطية، والشيخ سليمان أبو جفين من عشيرة الحجايا[2]، والشيخ قريفان الصوا من الحجايا[3] .

من أمثلة القضايا التي كانت محكمة العشائر تنظر فيها ؛ أنه ورد إعلان صادر من محكمة عشائر الطفيلة إلى ((سعيد بن جراد العمايرة وعبد الرحمن ابن عبد المنعم من أهالي الطفيلة المجهولان محل الإقامة، يقتضي حضوركما لمحكمة عشائر الطفيلة للنظر في الدعوى المقامة عليكما باسم الحق العام بمادة جرم قطع الأسلاك البرقية))[4] .

ومما يدل على تفضيل أفراد العشائر البدوية التحاكم لدى قضاء العشائر أنّ عطا الله بن مقبل من عشيرة المنّاعين التابعة لقضاء الطفيلة قال : ((إننا قوم من البدو الرُّحل ولا يمكن أن نُعامل معاملة أهل المدن والقرى فأطلب رد دعوى المدعية وتحويلها إلى المجالس العشائرية))[5] .

كما أُحيلت قضايا شائكة لدى قضاة العشائر كقضية موت ذياب بن إبراهيم السعودي التي أُحيلت لقاضي العشائر صالح باشا العوران، واستمرت فترة زمنية طويلة حتى تم حلها[6] .

(1) الجريدة الرسمية، عدد 870، 5 / ل /1365هـ/1946م، ص337 ؛ وانظر أيضاً : الجريدة الرسمية، عدد 860 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 860، 15 / ج /1365هـ/1946م، ص188 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد865، 16 / ب /1365هـ/1946م، ص239 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 243، 14 / ج /1348هـ/1929م، ص9 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (5)، 26 / ج /1362هـ/1943م، ص59 ح25 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (5)، 15 / را /1360هـ/1941م، ص5 ح9 .

5.3.2 . الجهاز الأمني والجيش :

1 . الدرك/الضابطية :

لقد ذكرت سالنامة ولاية سورية وجود مأمورية الضابطة في الطفيلة، والتي كان يرأسها ضابط برتبة ملازم ثانٍ أو ملازم أول، ففي سنة 1317هـ/1899م كان زكريا آغا مأمور الضابطية في الطفيلة برتبة ملازم أول[1]، كما ورد ذكر وظيفة وكيل مأمور الضابطية واسمه أحمد أفندي[2]، وكانت مهمة الضابطية حفظ الأمن والنظام في المنطقة .

كان محل إقامة الضابطية داخل القصبة، وينقسمون إلى مشاة وخيالة الذي يسمى (سواري)، فقد ذكرت سجلات العقبة أنّ محمد بن ديب بن علي كان شرطة سواري في الطفيلة، وقد أُعطي فرساً ملكاً له ولكنها سُرقت منه أثناء وجوده في سراي الحكومة في القصبة، وذلك حين دخول الجيوش العربية للطفيلة سنة 1918م، ثم أصبح محمد المذكور في صفوف رهط الطفيلة أثناء الحكومة الفيصلية[3]، وكذلك ورد أنّ نوري الشاوش كان يعمل في سراي الحكومة التركية في الطفيلة حتى سقوطها بيد جيوش الثورة العربية[4]، وكان أمين بك مأمور للضابطية في الطفيلة سنة 1337هـ[5] .

أوردت جريدة المقتبس عن أحوال الدرك/الضابطية في الطفيلة، بأن مهمتهم هي تعقب الأشقياء ومرافقة جباة الضرائب، ولكن هؤلاء الدرك وخاصةً الخيالة منهم كانوا يستبشرون بوقوع الجرم أو جباية الأموال كأنما بُشروا بغنيمة، وكانوا إذا حلوا بقرية طلبوا إطعام خيولهم من الأهالي بالإضافة إلى تقديم الخراف المطبوخة بالسمن لهم، حتى وصل الأمر أنّ أهالي قرية صنفحة

فضلوا بقاء الأشقياء يسلبون وينهبون على مجيء الدرك إلى قريتهم، وذلك لعلمهم أنّ الدرك أشد وطأة عليهم من هؤلاء اللصوص[6] .

---

(1) سالنامة ولاية سورية، 1317هـ/1899م، ص233 .

(2) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ/1898م، ص227 .

(3) سجل شرعي العقبة، 11 / م /1337هـ، ص14 ح66 .

(4) سجل شرعي العقبة، 11 / م /1337هـ، ص14 ح66 .

(5) سجل شرعي العقبة، 13 / م /1337هـ، ص14 ح68 .

(6) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 688، 1329هـ/1911م .

استمر وجود الدرك في عهد الإمارة، حيث كان يشار له باسم قيادة الدرك، أو قيادة المقاطعة[1]، والتي كان قائدها يتصف بصفتين عسكرية وإدارية، وهو مرتبط إدارياً بالحاكم الإداري[2]، وقد كان للدرك منذ بداية تأسيس الإمارة دور في حفظ الأمن، كما أضيفت لهم مهام أخرى مثل تبليغ دعوات المحاكم إلى الغائبين عن الحضور[3]، وكذلك كان قائد الدرك عضواً في بعض اللجان التي يتم تشكيلها في القضاء مثل لجنة مكافحة الجراد[4] .

ومن الذين تسلَّموا قيادة درك الطفيلة في عهد الإمارة السيد ناصر الفواز الذي كان ينتمي لحزب ضباط شرقي الأردن[5]، والرئيس عبد الهادي بك بن محمد العرب من أهالي بيروت الذي كان قائد درك مقاطعة الطفيلة في الفترة بين 1929-1931م[6]، والملازم الثاني صالح العقرباوي الذي جاء بدلاً منه الملازم الأول مصطفى بك حكمت سنة 1940م، حيث أصبح فيما بعد قائد منطقة الكرك[7]، وفي سنة 1946م كان قائد الدرك في الطفيلة الرئيس يوسف بك الفياض[8]، كما ورد أنّ مصطفى اليوسف من الجند السيار رقم 639 كان في سرايا الطفيلة[9] .

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 149، 1 شباط 1927م، ص10 ؛ جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1133، 12 / ش /1365هـ/1946م، ص3 .

(2) الصلاح، الإدارة في شرق الأردن، ص81 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (2)، 6 / ش /1349هـ/1930م، ص53 ح16 .

(4) جريدة الشرق العربي، عدد 181، 24 / ش /1346هـ/1928م، ص5 .
(5) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية (1918-1939م)، ص87 . سيشار له (خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية) .
(6) سجل شرعي الطفيلة (3)، 25 / ذا /1349هـ/1931م، ص52 ح7 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 250، 18 / ن /1348هـ/1930م، ص59 ؛ عناني، ضرب المكانس، ص35 .
(7) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1000، 14 / ب /1359هـ/1940م، ص7 .
(8) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1162، 22 / م /1366هـ/1946م، ص2 .
(9) جريدة الشرق العربي، عدد 68، 2 / ص /1343هـ/1924م، ص3 .

انضم أفراد من أهالي الطفيلة إلى العمل في صفوف قيادة الدرك في الإمارة، ومن هؤلاء موسى بن عيسى الغبابشة الذي كان مستخدماً في درك الحكومة الوطنية[1] .

2 . الجيش :

في نهاية الوجود العثماني في المنطقة كان يوجد في ولاية سورية الجيش الخامس السلطاني المسمى (بشنجي أردو همايون دائرة سي)، ثم أصبح مكانه سنة 1909م الجيش الهمايوني الرابع الذي ينقسم إلى فرق وألوية والآلي[2]، الذي منه الآلى النظامية السادس والثلاثين في لواء معان سنة 1893م[3]، والآلي يتألف من طوابير[4]، فقد ذُكر أنه تم توجيه طابورين من العسكر إلى الطفيلة سنة 1328هـ/1910م لمساعدة الحامية والموظفين المحاصرين داخل قلعة الطفيلة أثناء ثورة الكرك[5] .

وعندما تم تشكيل لواء معان سنة 1893م قامت الدولة العثمانية بتوزيع أعداد من جنودها على مناطق اللواء للسيطرة على الأمن فيها، فكان في قضاء الطفيلة مائتا جندي أقاموا في قلعة الطفيلة، لتكون ثكنة عسكرية لهم[6]، وقد بقي هؤلاء الجنود في القضاء حتى خروج العثمانيين من المنطقة سنة 1918م .

ولما دخلت المنطقة تحت الحكم الفيصلي سنة 1918م، تشكل في لواء الكرك فوج تم توزيعه على الأقضية، فكان في كل قضاء رهط، حيث كان الفوج يمثل كتيبة، والرهط سرية تضم مائة دركي، ومن ذلك كان رهط الطفيلة[7]، ثم

تم تشكيل اللواء الثالث في الكرك الذي كان علي خلقي الشرايري

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 1 / ر/1342هـ/1923م، ص6 ح7 .
(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص120 .
(3) جريدة البشير، بيروت، عدد 1082، 19 / تموز /1893م، ص3 .
(4) وثيقة عثمانية مؤرخة في 14 / مايس/1313هـ، سجل بلدية الكرك (36) .
(5) السوارية والطراونة، إضاءات جديدة على ثورة الكرك، ص49 .
(6) Libbey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra, II, P19.
(7) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1 ص96 ؛ محمد الكردي، شرقي الأردن والعهد الفيصلي، ص144 .

حاكماً عسكرياً له، وضم هذا اللواء مَعان والطفيلة والعقبة[1] .

وبعد تأسيس الإمارة تم تشكيل الجيش العربي الأردني الذي انضم أهالي القضاء إلى صفوفه وتدرجوا في رتبه، ومن هؤلاء مريحيل بن عواد بن سليمان العطيوي الذي كان جندياً في الجيش العربي ومكان خدمته عمان [2]، والملازم شاهر مصطفى المحيسن[3]، والملازم أول طارق العوران الذي حصل على رتبة رئيس[4]، والملازم الثاني محمد سليمان السبايلة[5]، والجندي مهاوش بن رجا العطيوي[6]، وكان حمد بن خليل الجرابعة متطوعاً في الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية[7]، وقد حصل هؤلاء على (وسام ذكرى حرب 1939-1945) أو ما يسمى (كوكب الحرب)[8] .

3. المخافر والسجون :

لقد وردت إشارات إلى وجود عدة مخافر بُنيت في المنطقة في فترات زمنية مختلفة، فكان مخفر وادي الحسا قد أنشئ في العهد العثماني سنة 1316هـ/1898م[9] للتخفيف من سطوة قاطعي الطرق ما بين الكرك والطفيلة، واستمر مخفر درك الحسا في عهد الإمارة، وقد تمت له إصلاحات مثل صيانة بنائه بالدهان وتركيب شبك حديد[10]، ويبدو أنه كان يتكون من غرفة واحدة[11] .

---

(1) سعد أبو دية، " قراءة في أوراق علي خلقي الشرايري "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م 14، ع 10، 1987م، ص283 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (2)، 4 / ش /1358هـ/1939م، ص236 ح24 .
(3) الجريدة الرسمية، عدد 719، 24 / ش /1360هـ/1941م، ص299 .
(4) الجريدة الرسمية، عدد 779، 3 / ذا /1362هـ/1943م، ص196 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 793، 9 / جا /1363هـ/1944م، ص94 .
(6) سجل عقود الزواج (30) 28 / ش /1364هـ/1945م .
(7) سجل شرعي الطفيلة (4)، 28 / ج /1361هـ/1942م، ص46 ح22 .
(8) الجريدة الرسمية، عدد 826، 6 / ب /1364هـ/1945م، ص226 .
(9) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 558، 25 / ذ /1328هـ/1910م ؛ جريدة فلسطين، يافا، عدد 109، 19 / ص /1330هـ/1912م، ص2 .
(10) تقارير بريطانية عن شرق الأردن (الأشغال)، ص10 .
(11) المصدر نفسه، ص97 .

وفي سنة 1936م تم إنشاء مخفر اللعبان ما بين الطفيلة والكرك، ورُبط بخط هاتف[1]، كما وردت إشارات إلى وجود (مخفر الطفيلة) الذي تعرضت القوات البريطانية فيه إلى هجوم من قبل حركة قيادة الثورة العربية الكبرى سنة 1939م[2] .

كذلك أنشي مخفر الرشادية الذي يقع في جنوب الطفيلة، وقد تعرض لمهاجمة رجال إحدى العصابات الذين تمكنوا من أسر ثلاثة جنود كانوا في المخفر سنة 1939م[3] .

أما السجون فقد ورد وجود سجن في الطفيلة في العهد العثماني[4]، وعلى ما يبدو أنّ ذلك السجن أُغلق في بداية تأسيس الإمارة، إذ نلحظ أنّ الذين يتم الحكم عليهم بالسجن من أهالي القضاء يتم سجنهم في سجن عمان المركزي أو في سجن الكرك[5]، ثم ما يقرب من سنة 1927م أصبح في المنطقة سجن يتبع قيادة الدرك[6]، وكان بناؤه من غرفة واحدة، فأضيف إليه غرفة أخرى سنة 1929م[7]، وفي سنة 1946م تم بناء ثلاث غرف للسجن ومستودع وغرفة دفاع، وذلك بإشراف قائد درك الطفيلة الرئيس يوسف بك الفياض، حيث قام بهذه الأعمال كل من المساجين الذين كان لا يزيد عددهم عن العشرة وبعض الجنود في الدرك[8] .

(1) الجريدة الرسمية، عدد 520، 9 / م /1355هـ/1936م، ص139 ؛ مجموعة القوانين والأنظمة، ج2، ص275 .
(2) خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية، ص200 .
(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1002، 30 / ب /1359هـ/1940م، ص4 ؛ موسى، إمارة شرقي الأردن، ص342 .
(4) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص363 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (5)، 15 / ذ /1365هـ/1946م، ص177 ح64 .
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 187، 26 / ل /1346هـ/1928م، ص16 .
(7) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1929م، ص4 .
(8) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1162، 22 / م /1366هـ/1946م، ص2 .

في سنة 1930م كان عدد المساجين في سجن الطفيلة خمسة عشر سجيناً، وقد تم طرح عطاء من قبل قيادة الجيش العربي لتقديم أرزاق للمساجين في سجون الإمارة[1]، فتم إحالة العطاء سنة 1932م إلى السيد نمر عبد القادر بأن يقدم لكل محكوم في سجن الطفيلة أرزاق بسعر 12 مليماً يومياً، وتقديم أرزاق بقيمة 9 مليمات لكل موقوف يومياً[2] .

كما كان المسجونون في سجن الطفيلة يتلقون المعالجة في عيادات الطفيلة التابعة للحكومة، فبلغ عدد الحضور من المساجين 41 سجيناً سنة 1927م[3]، وفي سنة 1930م أُدخل العيادة 69 سجيناً كان منهم حالتان ذات إصابة بمرض السفلس[4] .

4 . حالة الأمن في قضاء الطفيلة :

تعرضت المنطقة لحالة من الفوضى العارمة طوال عهد الدولة العثمانية، وخاصة قبيل تأسيس متصرفية معان ودخول الإدارة العثمانية قضاء الطفيلة، وتتمثل هذه الفوضى في غزوات القبائل البدوية، وكذلك في التحالفات التي حدثت بين أهالي المنطقة مع المناطق المجاورة، يذكر بيركهاردت بأنه كثيراً ما تنشب الحروب بين أهالي الجبال – أي الطفيلة – وأهالي الكرك[5]، كما ذكر جوسان بأنه في عام 1874م انفجرت حرب طاحنة بين سكان الكرك وأهالي الطفيلة، وحصلت

عدة لقاءات بين الفِرق الداخلة في أحلافٍ، ومنها معركة في منطقة البقيعة بقرب البتراء، والتي انتهت بخسارة أهالي الكرك ثلاثين من فرسانهم من بينهم الشيخ مصلح المجالي[6] .

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 254، 16 / ل /1348هـ/1930م، ص126 .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 347، 11 / م /1351هـ/1932م، ص223 .
(3) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص41 .
(4) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص41 .
(5) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص121 .
(6) أنطون جوسان، العادات العربية في بلاد مؤاب، ترجمة سامي النحّاس، ص252 . سيشار له (جوسان، العادات العربية) .

وذكرت جريدة البشير وقوع حرب دموية بين أهالي الكرك ومعهم أفراد من بني عطية، وبين عرب الطفيلة والحويطات الذين دخل في نجدتهم عرب الترابين في غزة الذين وصل عددهم إلى ستمائة مقاتل، حيث جرت المعركة الأولى قرب الطفيلة، وظفر فيها حلف الكرك بقيادة ابن مجلي، وفي المعركة الأخيرة ظفر عرب الطفيلة والحويطات[1]، وقد تكبد العربان كثيراً من القتلى والجرحى نتيجة انعدام الأمن في المنطقة وذلك سنة 1877م، كما أشار لذلك عوده القسوس في مذكراته التي وصف بها حالة الأمن بقوله أنَّ العداء ظل مستحكماً بين الأحلاف على شكل غزوات متقطعة حتى تم عقد صلح سنة 1890م بين بني صخر وأهالي الكرك من جانب، والحلف الآخر المتكون من الحويطات وأهالي الطفيلة وغيرهم[2] .

بالرغم من دخول المنطقة تحت السيطرة العثمانية منذ سنة 1892م إلا أنّ الفوضى وفقدان الأمن بقي حائلاً أمام ازدهار المنطقة وخاصةً في مجال الزراعة، وعجز الجيش العثماني عن حفظ النظام، فبقيت مناطق واسعة في بلاد الشام في تمرد دائم وخاصةً مناطق تنقلات البدو[3] .

كان جل اهتمام الحكومات التي يتم تشكيلها في بداية تأسيس الإمارة يتمثل في إقرار الأمن في مناطق الإمارة، ورغم ذلك فقد كثر اللصوص وانتشر العصاة وعمت الفوضى في مناطق مثل الطفيلة[4] التي أرسل لها عدد من أفراد الجيش العربي لنشر الأمن والسكينة فيها، ثم تم وضع 60 جندياً في الكرك لمقاومة اللصوص وذلك سنة 1922م[5] .

---

(1) جريدة البشير، بيروت، عدد 410، 19 تموز 1878م، ص2 ؛ جريدة البشير، عدد 418، 3 أيلول 1878م، ص2 .

(2) القسوس، مذكرات، ص29 .

(3) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر 1840 – 1876م، ص69 . سيشار له (غرايبة، سورية ؛ أبو جابر، تطور الزراعة في شرقي الأردن، ص57 .

(4) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، ص281 . سيشار له (فردريك، تاريخ شرقي الأردن) .

(5) فردريك، تاريخ شرقي الأردن، ص 282 ؛ موسى، إمارة شرقي الأردن، ص143 .

أكثرت جريدة الشرق العربي من ذكر الحوادث التي كانت محكمة جناية الكرك تنظر فيها، والتي تتعلق بأفراد من أهالي المنطقة ونلحظ ذلك بكثرة في السنوات من (1924–1929)، مما يدل على سوء الحالة الأمنية في القضاء، ومن أمثلة ما أوردته جريدة الشرق العربي أنّ أفراداً من عشيرة الحويطات قاموا بقتل محمد بن إبراهيم السعودي من قرية بصيرة سنة 1924م وسلبوا منه رؤوساً من الماعز كانت في أرض البريج[1] .

كما كثرت أيضاً اعتداءات القبائل البدوية مثل قبيلة الحويطات وبني عطية والحجايا على أفراد من أهالي القضاء من أجل السلب والنهب، فقد تعرض سعود بن خليل العكايلة للسلب في غور الصافي من قبل أفراد من بني عطية، وقُتلَ حمد بن صعنون، وخليل بن قاسم السعودي في موقع (نخبار الأصفر) أثناء ذهابهما إلى الخليل[2]، وكثرت حوادث القتل والسلب بين أهالي القضاء أنفسهم[3] .

أما سنوات الثلاثينيات فيلاحظ أن المنطقة دخلت في حالة من الاستقرار والرخاء الأمني لم يشهد له مثيل من قبل، فقد وصف المفتش الإداري الحالة الأمنية في الطفيلة سنة 1934م بأنها حسنة[4]، وذكرت جريدة الدفاع حول الأمن في تلك السنة بأن البلاد تتفيأ ظلال الأمن بأوسع درجة يبرهن على ذلك قلة عدد الجرائم[5] .

4.2 المجالس المحلية والوطنية

1.4.2 المجلس الإداري :

ذكرت سالنامة ولاية سورية وجود مجلس إداري في قضاء الطفيلة والذي يظهر أنه تشكل منذ دخول الإدارة العثمانية للقضاء، وكان هذا المجلس برئاسة القائمقام وثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من الجهاز الإداري

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 75، 20 / تشرين أول /1924م، ص4 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 358، 25 / را /1351هـ/1932م، ص341 .

(3) جريدة الشرق العربي، عدد 178، 10 / ش /1346هـ/1928م، ص11 .

(4) الصلاح، الإدارة في شرق الأردن، ص302 .

(5) جريدة الدفاع، يافا، عدد 18، 26 / م /1353هـ/1934م، ص7.

يُطلق عليهم (أعضاء طبيعيين) وهم النائب الشرعي ومدير المالية وكاتب التحريرات، كما يتم انتخاب أعضاء من أهالي القضاء بلغ عددهم ثلاثة أعضاء سنة 1311هـ/1893م، وسنة 1312هـ/1894، وهم الشيخ ذياب أفندي العوران، والشيخ محمود أفندي العوران، والشيخ محمود أفندي خضير[1] .

ثم تُظهر السالنامة أنّ الأعضاء المنتخبين زاد عددهم إلى أربعة سنة 1316هـ/1898م وهم سالم أفندي العطيوي، وعبد ربه أفندي العوران، وعبد الله أفندي العوران، وعبد العزيز أفندي الجرابعة[2]، وتم انتخابهم مرة أخرى سنة 1317هـ/1899م[3]، ويبدو أنّ مجلس إدارة قضاء الطفيلة استمر تشكيله حتى خروج العثمانيين من البلاد[4] .

بقي مجلس الإدارة قائماً في ألوية وأقضية إمارة شرقي الأردن، حيث ورد في (تعديل قانون إدارة الولايات العمومية لسنة 1927م) أن ((يُؤلف في كل قضاء مجلس إداري برئاسة القائمقام وكل من القاضي الشرعي والمحاسب

وعضوين منتخبين من الأهالي))[5]، ثم تم تعديل هذا القانون سنة 1930م، فأصبح عدد الأعضاء المنتخبين من الأهالي أربعة[6]، ولم يجد الباحث من أسماء هؤلاء الأعضاء المنتخبين إلا الشيخ محمد بن سويلم عضو مجلس إدارة الطفيلة سنة 1924م[7] .

أما عن انتخاب عضو مجلس الإدارة، فقد ورد في تعديل قانون إدارة الولايات العمومية لسنة 1928م بأنّ من شروط المرشح للعضوية أن يكون عمره يزيد على الثلاثين سنة، وأن تُؤلف لجنة انتخابية برئاسة القائمقام في

---

(1) سالنامة ولاية سورية، 1311- 1312هـ/ 1894م، ص227 .
(2) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ / 1898م، ص227 .
(3) سالنامة ولاية سورية، 1317هـ/1899م، ص233 .
(4) سجل طابو الطفيلة دائمي (6)، 8 / كانون أول /1325هـ، ص5 .
(5) جريدة الشرق العربي، عدد 172، 1 / 12 /1927م، ص4 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 251، 1 / ل /1348هـ/1930م، ص70 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (6)، 13 / ج /1342هـ/1924م، ص33 ح30 .

القضاء، وأن لا يكون العضو قد حُكم عليه بجنحة، كما أنّ مدة انتخاب العضو سنتان[1] .

ويظهر وجود كاتب لمجلس الإدارة تتمثل مهمته في كتابة قرارات المجلس وتنظيم جدول أعماله[2]، وفيما يتعلق بمهام المجلس الإداري في القضاء فهي عديدة أهمها النظر في تقدير النفوس أو ما يسمى (تقدير الأعمار)[3]، ومثال ذلك ما ورد في المحكمة الشرعية ((فبناءً على ما تحقق لدينا من قرار مجلس إدارة قضاء الطفيلة المذكور، بأنه تقدر سن المدعية شفيقة بخمس عشرة سنة))[4] .

كما ورد من مهام مجلس الإدارة التحقق من ملكية بعض الأراضي مثل الأراضي العائدة للخزينة[5]، وهناك مهام أخرى مثل تدقيق واردات القضاء ونفقاته، والإشراف على الطرق والنظر في صرفيات الحكومة وغير ذلك[6] .

2.4.2 المجلس البلدي :

كانت بداية تأسيس المجالس البلدية في عهد السلطان عبد العزيز[7]، حيث أصدرت الدولة نظام إدارة الولايات العمومية 1287هـ/1871م، تمت من خلاله تشكيلات مجلس البلدية المكون من رئيس ومعاون له وستة أعضاء، إضافة إلى وظائف أخرى مثل الكاتب وأمين الصندوق[8] .

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 209، 18 / ج /1347هـ/1928م، ص6 .
(2) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، ص155.
(3) مجموعة القوانين والأنظمة، ج 1، ص230 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (2)، 14 / ب /1358هـ/1939م، ص233 ح21 .
(5) سجل طابو الطفيلة (7)، 31 / نيسان /1927م، ص1 .
(6) المدني، التنظيمات العثمانية في ولاية سورية، ص28 .
(7) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص50 .
(8) نوفان السوارية، " سجلات قرارات المجالس البلدية " . دراسات في مصادر تأريخ العرب الحديث، ص264 ؛ المدني، التنظيمات العثمانية في ولاية سورية، ص29 .

وفيما يتعلق بمجلس بلدية قضاء الطفيلة فقد ذكرت كثير من المراجع الحديثة خطأً وهو أنّ بلدية الطفيلة تأسست سنة 1914م[1]، وهذا ينافي ما أوردته جريدة المقتبس حول وجود بلدية الطفيلة بأنّ واردات هذه البلدية بلغت سنة 1327هـ/1909م سبعة آلاف غرشٍ[2]، مما يعني تأسيس البلدية قبل عام 1909م .

استمرت أعمال المجلس البلدي خلال فترة الإمارة، ويلحظ ازدياد مهامه، ومن خلال القوانين التي أصدرتها حكومة الإمارة يظهر أن المجلس البلدي يتم انتخاب أعضائه من قبل الأهالي، فقد نص قانون نظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي لسنة 1938م على أن يتم إجراء الانتخابات البلدية كل أربع سنوات، وأن

يتحمل صندوق البلدية نفقات الانتخابات التي تتم بطريقة الاقتراع السري بإشراف لجنة يترأسها القائمقام[3] .

كما ورد حول تنظيم أعمال المجلس بأنَّ المجلس يجتمع مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، حيث يؤلف النصاب القانوني من نصف عدد الأعضاء على الأقل[4] ، ففي أيلول سنة 1941م بلغ عدد جلسات المجلس البلدي ست جلسات[5].

لقد جرت انتخابات في بلدية الطفيلة سنة 1925م، وممن حاز أكثرية الأصوات السادة محمود العوران الذي تم تعيينه رئيساً للبلدية، وسلامة القطيفات وسلمان الهريشات وصالح بن عودة المحيسن وسالم الغبابشة[6]، كما ورد أنَّ حمود العوران وصالح الحوامدة كانا من أعضاء المجلس البلدي سنة 1940م[7]

---

(1) انظر مثلاً : سلامة النعيمات وإنعام متعة، المجالس البلدية، ص408 .

(2) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 586، 30 / ذا /1356هـ/1938م، ص54-63 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 588، 15 / ذ /1356هـ/1938م، ص115-116 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 579، 25 / ش /1356هـ/1937م، ص646 .

(5) سجل بلدية الطفيلة، 9 / 10 /1941م .

(6) جريدة الشرق العربي، عدد 116، 15/ ر /1344هـ/1925م، ص14 .

(7) سجل بلدية الطفيلة، قرار 136، 22 / 4 /1940م، ص3 .

وكان عايش السبول وإسماعيل العمايرة عضوي المجلس البلدي سنة 1941[1]، وفي سنة 1945م كان من أعضاء المجلس البلدي في الطفيلة سلمان الهريشات[2]

من الملاحظ أنّ قرارات المجلس البلدي في سجل القرارات تكون مذيلة بتوقيع رئيس البلدية ونائب الرئيس وأربعة تواقيع للأعضاء وفي أحيان ستة تواقيع[3]، مما يدل على أنّ عدد الأعضاء قد ازداد عمًّا كان عليه في بداية عهد الإمارة .

ومن تشكيلات الجهاز الإداري للبلدية :

أ – **رئيس المجلس البلدي** : وهو بحكم القانون موظف حكـومي ذو مرتـب، وعليه واجبات تتمثل في تعيين موظفي البلدية غير الفنيين، كما أنَّه مسؤول عن صندوق البلدية[4]، ويرأس جلسات المجلس البلدي، وقد ورد أنّ طبيب الحكومة كان رئيساً لبلدية الطفيلة بالوكالة سنة 1934م[5] وسنة 1935م[6] .

ب – **محاسب البلدية** : وهو المسؤول عن الصندوق المـالي للبلديـة، وكـذلك الإشراف على سير جباية الأموال فيما يتعلق بالغرامات التي يتم فرضها من قبل البلدية[7] .

ج – **كاتب البلدية** : وأهم أعماله تدوين قرارات المجلس البلدي، وممن تسلم هذه الوظيفة فلاح بن سالم البدور سنة 1924م[8]، وأصدرت البلدية قـرارات سـنة 1946م بتعيين السيد عبد الداودية كاتباً للبلديـة[9]، كمـا ورد أنّ الـسيد عبـد

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 30، 25 / 9 /1941م، ص28 .

(2) سجل عقود الزواج (31)، 29 / جا /1364هـ/1945م .

(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 129، ص1 ؛ قرار 131، ص1 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 579، 25 / ش /1356هـ/1937م، ص642-646 .

(5) تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1934م، ص68 .

(6) تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1935م، ص56 .

(7) الجريدة الرسمية، عدد 683، 29 / ب /1359هـ/1940م، ص371 .

(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 13 / ج /1342هـ/1924م، ص33 ح30 .

(9) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1133، 12 / ش /1365هـ/1946م، ص3 .

الحميد الخطيب عُين كاتباً بالوكالة بدلاً من محمد سمور[1] .

د – **جلواز البلدية / المفتش** : ومهمته القيـام بتفتيـشات للـشوارع والأزقـة والحارات والمخازن والدكاكين وموارد المياه، واشترط عليه معرفـة القـراءة والكتابة، وكذلك عدم وقوفه في نقطة معينـة، بـل الاسـتمرار فـي التفتـيش والمراقبة[2]، وممن تسلّم وظيفة جلوازاً لبلدية الطفيلة السيد طه المهايرة[3] .

هـ– **قلم التنويرات** : ووظيفته الإشراف على مـصابيح الـشوارع، إذ قامـت البلدية بوضع ثمانية مصابيح للإنارة سنة 1940م، وهذه المصابيح تعمل على

الكاز[4]، وفي سنة 1941م زادت البلدية مصباحاً تاسعاً[5]، وكان راشد أبو محيسن متعهد التنويرات يقوم بتعبئة هذه المصابيح بالكاز، وإنارتها عند الغروب وإطفائها عند الصباح[6] .

و- **قلم الذبحية وقلم بيع الحيوانات** : ويبدو أنّ هذه الوظيفة تختص بالإشراف على اللحّامين وأصحاب المواشي داخل حدود البلدية، وكذلك كانت البلدية تقوم ببيع بعض الحيوانات بالمزاد العلني وخاصةً في حال عدم العثور على مالك لها، وممن تولى قلم الذِبحية عطية الله الرشيد، كما أحيل قلم بيع الحيوانات إلى سلامة بن محمد[7] .

ز- **المسحّر لشهر رمضان** : حيث كانت البلدية تقوم بتعيين موظف بمرتب جنيه ونصف شهرياً، ويشترط أن يمتلك بارودة لكي يطلق منها عياراً نارياً عند غروب الشمس لإفطار الصائمين، وأخرى للإمساك في آخر الليل، كما كان المسحّر يقوم بالتطبيل في الشوارع والحارات ويردد عبارات معينة من أجل

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 148، 23 / 5 /1940م، ص5 .
(2) جريدة الشرق العربي، عدد 129، 1 / حزيران /1926م، ص10 .
(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1133، 12 / ش /1365هـ/1946م، ص3 .
(4) سجل بلدية الطفيلة، قرار 162، 17 / 8 /1940م، ص8 .
(5) سجل بلدية الطفيلة، قرار 23، 1 / 9 /1941م، ص26.
(6) سجل بلدية الطفيلة، قرار280، 15 / 3 / 1941م، ص20 .
(7) سجل بلدية الطفيلة، قرار 209، 12 / 3 /1941م، ص21 .

إيقاظ الناس للسحور، ولذلك سُمي (مسحّراً)، ومن الذين عملوا في هذه الوظيفة محمد بن سالم[1]، وجدعان البدارين[2] .

ح . **قلم الدلالة / دلّال البلدية**[3] : ومهمته الترويج للسلع المراد طرحها للبيع بالمزاد العلني من قبل البلدية، ومن دلالين البلدية سليم الداودية[4] .

ط . **حارس السوق** : ومهمته حراسة السوق التجاري بعد إغلاقه، وقد كان محمد بن سليمان الحوامدة حارساً للسوق، ويأخذ مرتبه من البلدية[5] .

ي . **ملتزم التنظيفات** : ومهمته القيام بتنظيف البلدة[6] .

تعددت مهام البلدية نتيجة ارتباطها بالدوائر الرسمية الأخرى، مثل مجلس الإدارة ودائرة الصحة وغيرها، وأهم أعمال البلدية :

1- مراقبة الحالة الصحية داخل حدود البلدية : حيث كان يتم تعيين مأمور للصحة يتقاضى مرتبه من البلدية، وتعيين مرافق له، وذلك من أجل مراقبة موارد المياه وإجراء التنظيفات المستمرة لعيون المياه، خوفاً من انتشار بعض الأمراض نتيجة ركود الماء أو تلوثه، وأشهر هذه الأمراض الملاريا(7)، ومن أعمال البلدية التي قامت بها بخصوص إصلاح عيون المياه، القيام بإصلاح عين العبر في قرية بصيرة بإشراف القائمقام والطبيب، حيث تم بناء خزان على رأس النبع، ومجاري من الإسمنت وبناء خزان لسقي الحيوانات(8) .

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 169، 7 / 10 /1940م، ص10 .
(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 30، 25 / 9 /1941م، ص28 .
(3) سجل قرارات بلدية الطفيلة، قرار 212، 12 / 3 /1941م، ص21 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 15 / ج /1343هـ/1925م، ص92 ح76 .
(5) سجل بلدية الطفيلة، 29 / 11 / 1940م، ص47 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (2)، 23 / ب /1354هـ/1935م، ص164 ح32 ؛ سجل بلدية الطفيلة، 28 / 4 /1940م، ص2 .
(7) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1928م، ص3 ؛ سجل بلدية الطفيلة، قرار 16، 13 / 7 /1941م، ص24 .
(8) تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1934م، ص66 .

كما قامت البلدية بإصلاح عين الجهير الواقعة ضمن قصبة الطفيلة، وقد شارك الأهالي بالعمل تطوعاً منهم، حيث تم إنشاء أقنية من الإسمنت، وأقيمت جدران حول العين(1)، وفي عام 1941م قامت البلدية بترميم وتحسين شبكات المياه في القصر وعين الجهير وعين شلحة(2)، وكذلك كانت البلدية تفرض غرامات صحية على الذين يخالفون قوانين الصحة العامة، وتوضع هذه الغرامات في صندوق البلدية(3) .

2- إعطاء تراخيص لأصحاب المحلات مثل البقالون والباعة ومعاصر الزيت والأفران(4)، أو تراخيص البناء وتخطيط الشوارع(5) .

3- تحديد أسعار الحاجيات ومراقبة الأسعار داخل السوق، وقد ورد أنّ رئيس بلدية الطفيلة شارك في مؤتمر البلديات في السلط وفي عمان سنة 1931م من أجل تحديد الأسعار[6]، كما ورد قرار من مجلس البلدية بإلزام القصابين بيع اللحوم بسعر محدد[7] .

4- مراقبة صلاحية الأبنية، حتى أنه يحق للبلدية هدم أي بناء يسبب ضرراً للعامة[8] وكذلك مراقبة الأسواق وما فيها من أفران ومطاعم ومحلات أخرى[9].

5- إجراء معاملات عقود الإيجار، الذي كان يتم بين الطرفين بإشراف البلدية، ويتم حفظ نسخة من العقد في البلدية، ومن ذلك عقد إيجار باسم عبد الله الجرابعة الذي قام بتأجير إسطبل خيول للجنود المقيمين في قصبة القضاء

---

(1) تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1935م، ص55 .

(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 24، 8 / 9 /1941م، ص26 .

(3) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 31/5/7/21 .

(4) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1929م، ص31 .

(5) جريدة الشرق العربي، عدد 212، 30 / را /1347هـ/1928م، ص2 .

(6) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 11/1/14/21 .

(7) سجل بلدية الطفيلة، قرار 202، 11 / 2 /1941م، ص18 .

(8) جريدة الشرق العربي، عدد 202، 30 / را /1347هـ/1928م، ص6 .

(9) جريدة الشرق العربي، عدد 129، 1 / حزيران /1926م، ص12 .

وقيمة التأجير عشرة جنيهات[1]، وكذلك إجراء معاملة الكفالات، مثل قبول كفالة عطية بن خميس الرواشدة من قرية صنفحة[2] .

6- تعيين لجان للقيام بأعمال معينة، ومن هذه اللجان لجنة الإنشاءات التي تكونت من عضوين من أعضاء البلدية إضافة لموظفين آخرين، وقد صُرف لكل واحد من الأعضاء جنيه و830 ملاً لاشتراكهما في اللجنة[3]، وكذلك لجنة تقدير أجور عمل الشارع الجنوبي[4] وغيرها من اللجان .

7- الإشراف على المصارفات والمقبوضات المالية، وفرض الغرامات على كل من يخالف قوانين البلدية التي تصل ما بين خمسين مليماً إلى جنيه فلسطيني[5]، ومن الرسوم الأخرى التي تأخذها البلدية رسوم التنظيفات[6]، وكذلك رسوم الحيوانات

التي تُخصص للذبح عند القصابين[7]، وبعض مخصصات الضرائب مثل ضريبة التمتع[8] .

ومن المصارفات التي تصرفها البلدية؛ صرف أربعمائة وستين ملاً أجور برقيات تهاني سمو الأمير[9]، ومن أمثلة المصارفات لموظفين قاموا بأعمال معينة؛ صرف مبلغ 870 ملاً إلى النجار صالح لقاء تصليحه أبواب البلدية[10] .

يظهر أنّ بلدية الطفيلة كانت في عهد الإمارة تقوم بواجبها خير قيام، يتبين ذلك من خلال تقارير المفتش الإداري التي ورد منها سنة 1934م ما يلي :

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 192، 3 / 12 /1940م، ص17 .
(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 137، 25 / 4 /1940م، ص3 .
(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 136، 22 / 4 /1940م، ص3 .
(4) سجل بلدية الطفيلة، قرار 31، 25 / 9 /1941م، ص28 .
(5) الجريد الرسمية، عدد 343، 25 / ذا /1350هـ/1932م، ص146 .
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 162، 2 / ص /1345هـ/1927م، ص6 .
(7) الجريدة الرسمية، عدد 579، 25 / ش /1359هـ/1937م، ص648 .
(8) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 9/5/7/21 .
(9) سجل بلدية الطفيلة، قرار170، 7 / 10 /1940م، ص10 .
(10) سجل بلدية الطفيلة، قرار 203، 28 / 1 /1941م، ص18 .

((تعتبر بلدية الطفيلة من أكثر البلديات إتقاناً في المعاملات وضبط الحسابات، كما أن نسبة التحصيلات جيدة))[1] . كذلك ورد كتاب من رئيس الوزراء إلى قائمقام الطفيلة مؤرخ في 15 / 9 / 1934م جاء فيه ((إن ما شاهده المفتش الإداري عند زيارته الأخيرة لمركز الطفيلة من الإتقان في المعاملات وضبط الحسابات في بلدية الطفيلة يدعوني لأن أشكركم على قيامكم والمحاسب بمراقبة أمور البلدية فيها بصورة حسنة، آملاً أن تستمروا على جهودكم في هذا السبيل))[2] .

3.4.2 الهيئة الاختيارية :

كان المختار منذ التقسيمات الإدارية الأولى للدولة العثمانية يقوم بإدارة شؤون القرية التي تأتي في السلم الإداري بعد الناحية[3]، وقد أطلق على المختار

عدة أسماء مثل الناطور، وهو لقب أطلقه إبراهيم محمد باشا على المخاتير في بلاد الشام أثناء الحملة المصرية ويعني الحراس، ثم أُطلق عليهم مخاتير في بلاد الشام وعمدة في مصر(4)، وفي الغالب رافق المختار لقب (شيخ)، والذي أُطلق على رؤساء العشائر العربية، ورديف ذلك عند الأكراد والأتراك لقب (آغا)(5) .

اشترط على المختار زمن الدولة العثمانية أن يكون عثمانياً أي من رعايا الدولة، وأن يكون ممن يدفعون الضرائب، وأن لا يقل عمره عن 30 سنة(6)، وفي فترة الإمارة كان من شروط المختار الذي يتقدم لترشيح نفسه أن يكون ممن يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة قرشٍ(7) .

---

(1) الصلاح، الإدارة في إمارة شرقي الأردن، ص303 .

(2) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 27/1/21/21 .

(3) بيَّات، شرقي الأردن في النظام الإداري العثماني، ص 16 .

(4) عبد الكريم رافق، " فلسطين في عهد العثمانيين –1– "، الموسوعة الفلسطينية، ق2، م2، ص860 .

(5) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص48 .

(6) المدني، التنظيمات العثمانية في ولاية سوريا، ص28 .

(7) جريدة الشرق العربي، عدد 125، 15 / ن /1344هـ/1926م، ص1 .

نص القانون في عهد الإمارة على أنّ المختار يعد موظفاً رسمياً وذلك في إعلان للحكومة نُشر في جريدة الشرق العربي جاء فيه ((أرجو أن تُفهموا المخاتير في مقاطعاتهم أنهم يُعتبرون موظفين رسميين بحكم القانون، وأنّ القانون يحظر عليهم الاشتغال بالسياسة وبما لا يعنيهم))(1)، وبالتالي أصبح المختار يعد أصغر موظف إداري في القضاء حيث يتم انتخابه في كل سنة من قبل الأهالي ممن تزيد أعمارهم عن 18 سنة، وممن يدفعون ضريبة تزيد عن خمسين قرشاً(2)، ويبدو أنه في نهاية فترة الإمارة أصبح الأهالي يتقدمون بعرائض في كل سنة تعطى للقائم مقام ليُعين المختار المناسب(3) .

أما عن أجور المخاتير فقد كانت تُجمع من قبل الأهالي أثناء العهد العثماني، وفي زمن الحكومة الفيصلية أصدر مجلس المديرين قراراً جاء فيه : ((أنَّ المصلحة تقضي بتخصيص راتب معين لمختاري القرى والمحلات كي يبذلوا الجهد في سبيل إجراء وظائفهم))(4)، ويتم تحديد مقدار الأجرة على حسب أحوال القرية وسعتها وعدد نفوسها، وبدأ تطبيق ذلك في بداية سنة 1920م، وأما في بداية عهد الإمارة فقد تقاضى المخاتير أجورهم من الأهالي بالرضا والاختيار، وكان من يتخلف من الأهالي عن دفع ما عليه يحول إلى المحكمة والمجلس الإداري(5)، ولكن هذا الأمر أدى إلى إحداث مشكلات في الغالب، مما جعل الحكومة تنظر في أمر أجور المخاتير وذلك بتخصيص أجور زهيدة لهم مقابل الخدمات والمهام الموكلة للمخاتير في قراهم ومحلاتهم(6) .

لقد تعددت المهام الموكلة للمختار، ومن ذلك ما ورد بشأن الأمن الداخلي بأنَّ ((مختارو القرى وشيوخها وهيآتها الاختيارية وشيوخ العشائر مسؤولون

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 206، 1 / جا /1347هـ/1928م، ص8 .
(2) الصلاح، الإدارة في شرق الأردن، ص335 .
(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1166، 11 / ص /1366هـ/1947م، ص5 .
(4) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 98، 13 / جا / 1338هـ / 1920م، ص5 .
(5) الصلاح، الإدارة في شرق الأردن، ص335 .
(6) دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 21 / 3 / 1 / 19 .

عن الأمن ضمن دائرة نفوذهم، وعما يقع من الجرائم والجنايات))(1)، وفيما يتعلق بالأمور الصحية فقد نص قانون الصحة على أنَّ مختار القرية ورئيس العشيرة إضافة إلى الإمام والطبيب مسؤولون عن تبليغ المواليد الجدد، وعن تبليغ حالات الوفاة داخل القرية(2)، وكانت دائرة الصحة تعطي المخاتير دفاتر ليتم تسجيل المواليد والوفيات فيها(3) مما كان يساهم في إحصاء النفوس في القرى، وكان الإخبار عن انتشار الأمراض السارية من أهم واجبات المختار(4)، وكذلك الإخبار عن غزو الجراد وتحركاته في المنطقة، حتى أنه يتم فرض غرامات مالية على كل مختار يتهاون في الإبلاغ عن وجود الجراد(5)، ومن

مهام المختار أيضاً المحافظة على الأملاك العامة مثل المحافظة على أسلاك البرق والهاتف[6] .

كما ورد أنَّ المختار مسؤول عن إخبار الأهالي بقرارات الحكومة مثل بدء تحرير الأراضي، وكذلك معاونة لجان الضرائب مثل ضريبة الأراضي[7]، وكذلك كان المختار يقوم بتسلم الأموال التي لا يُعرف مالكها، فقد تسلم المختار عبد الرحمن الزرقان ثوراً لعدم ظهور صاحبه[8] .

وكان يرد إلى المحاكم عرائض تحمل توقيع الهيئة الاختيارية في قرى القضاء يتم فيها الإقرار بدعوى حاملها أمام المحكمة، ومثال ذلك أن محمد العمور من المعطن أبرز مضبطة موقعة من هيئة اختيارية عشيرة العمور تؤيد

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 72، 1 / را / 1343هـ/ 1924م، ص2 .

(2) مجموعة القوانين والأنظمة، ج3 ، ص1–2 .

(3) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص7 .

(4) دائرة المكتبة الوطنية ، وثيقة رقم 21 / 3 / 1 / 30 .

(5) جريدة الشرق العربي، عدد181، 24/ ش / 1346هـ/ 1928م، ص5 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 246، 30/ ب/ 1348هـ/ 1929م، ص24 .

(6) جريدة الشرق العربي، عدد112، 1أيلول 1925م، ص9 .

(7) جريدة الشرق العربي، عدد27 ،24/ ر/1342هـ/1923م، ص3 .

(8) سجل بلدية الطفيلة، قرار61، 1941/12/25م، ص39 .

انحصار الإرث الشرعي[1]، كما ورد أن حمدة الفريجات أبرزت مضبطة موقعة من هيئة اختيارية عشيرة القطيطات من المختار عبد الرحمن بن زايد والعضوين عبد ربه بن قاسم الخريصات وعبد الرحمن بن عيسى الغبابشة تؤيد طلب إثبات رشدها ورفع الوصاية عنها[2] .

أما أسماء المخاتير في قضاء الطفيلة فكان في القصبة : هملان بن علي الشحاحدة مختار حمولة العبيديين[3]، والشيخ أحمد بن حميد مختار عشيرة الحوامدة[4]، وعبد ربه بن الحاج علي المحاسنة مختار حمولة العبيديين، وهليل بن حسين العميلات مختار حمولة العبيديين أيضاً[5]، وعودة بن إسماعيل القطاطشة[6]، والشيخ محمود العوران[7]، والمختار حرب بن إبراهيم

الحداريس[8]، ومحمد بن الحاج عيد بن سلامة الحوامدة مختار عشيرة الحميدات[9]، وموسى بن سليم الفريجات[10]، وإسماعيل بن سالم العمايرة[11]، وعبد الرحمن الزرقان مختار حمولة العبيديين[12]، وعبد الرحمن بن زايد مختار عشيرة القطيطات[13]، وسليمان بن عواد الحجوج[14]، والمختار

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (3)، 9/ ص/1357هـ/1938م، ص166 ح4 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (3)، 8/ ب/1357هـ/1938م، ص175 ح28 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 26/ جا/1342هـ/1924م، ص23 ح22 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 13/ ج/1342هـ/1924م، ص33 ح30 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 24/ ذا/1342هـ/1924م، ص48 ح42 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (6)، 5/ ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (6)، 26/ ص/1343هـ/1924م، ص71 ح59 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 9/ ذ/1344هـ/1926م، ص167 ح21 .
(9) سجل شرعي الطفيلة (6)، 8/ ص/1345هـ/1926م، ص179 ح28 .
(10) سجل شرعي الطفيلة (2)، 20/ را/1351هـ/1932م، ص91 ح20 .
(11) سجل شرعي الطفيلة (2)، 12/ ش/1352هـ/1933م، ص126ح38 .
(12) سجل بلدية الطفيلة، قرار61، 1941/12/25م، ص39 .
(13) سجل شرعي الطفيلة (3)، 8/ ب/1357هـ/1938م، ص175 ح28 .
(14) سجل عقود الزواج (30)، 5/ ج/1364هـ/1945م .

سلامة القطيطات[1]، وحماد بن إبراهيم الزرقان مختار حمولة العبيديين[2] .

ومن أسماء الهيئة الاختيارية في قرية عيمة المختار عبد الرحمن الحراسيس[3]، والشيخ حمود بن علي اللتايمة مختار حمولة السعود[4]، وحماد بن بخيت مختار فرقة الحراسيس[5]، وعبد الرحمن بن عبيد مختار فرقة الرعود[6]، والمختار عبد المطلب بن سالم[7] .

وفي قرية بصيرة كان المختار مطلق بن علي السعودي[8]، وسالم بن عبيد الله مختار فرقة الرفوع[9]، والمختار علي أبو دية[10]، والشيخ مبارك بن خليل العوضي، والشيخ مطلق بن سلامة بن غنوم[11]، ومحمد بن سليمان بن سعيد،

وناجي بن مطلق بن غنيم[12]، والشيخ مقبل مختار عشيرة المسيعدين، والشيخ عودة بن سالم مختار فرقة الرفوع[13]، والشيخ فلاح الشراري مختار عشيرة عيال سلمان[14]، والمختار جخيدم بن حرب بن مسيعد[15] .

---

(1) سجل عقود الزواج (30)، 16/ ل/1364هـ/1945م .
(2) سجل شرعي الطفيلة (5)، 17/ ب/1362هـ/1943م، ص59 ح26 .
(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد935، 14/ ذا/1358هـ/1939م، ص3 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (4)، 26/ جا/1359هـ/1940م، ص10 ح13 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (4)، 14/ ب/1359هـ/1940م، ص12 ح18 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (4)، 14/ ب/1359هـ/1940م، ص12 ح18 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (7)، 15/ ج/1342هـ/1923م، ص9 ح12 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 26/ ص/1345هـ/1926م، ص187 ح37 ؛ عناني، ضرب المكانس، ص26 .
(9) سجل شرعي الطفيلة (7)، 14/ م/1345هـ/1926م، ص160 ح22 .
(10) سجل شرعي الطفيلة (2)، 10 / ب /1352هـ/1933م، ص123 ح33 .
(11) سجل شرعي الطفيلة (2)، 28 / را /1354هـ/1935م، ص153 ح11 .
(12) سجل شرعي الطفيلة (2)، 8 / ص /1359هـ/1940م، ص250 ح13 .
(13) سجل شرعي الطفيلة (5)، 12 / م /1360هـ/1941م، ص4 ح6 .
(14) سجل شرعي الطفيلة (5)، 17/ ب/1362هـ/1943م، ص59 ح26 .
(15) سجل شرعي الطفيلة (6)، 13 / ر /1343هـ/1924م، ص84 ح68 .

ومن مخاتير قرية صنفحة مضيان بن علي الجرايشة[1]، والشيخ سالم بن مفلح مختار عشيرة السوالقة[2]، وسليمان بن مطلق البداينة مختار حمولة الشتيات[3]، والمختار محمد بن عباس[4] .

كما وردت أسماء مخاتير العشائر البدوية المجاورة للقضاء، مثل جراد العقار مختار فرقة المناعين[5] .

كذلك يظهر أنّ الهيئة الاختيارية كانت تتألف من المختار واثنين من الأعضاء يكونون من الحمولة أو العشيرة نفسها التي يكون المختار منها، ومن

ذلك أنّ هليل بن صبحي وإبراهيم بن فلاح كانا عضوين لمختار فرقة الحراسيس[6]، كما كان كل مختار أو عضو في الهيئة الاختيارية يحمل ختماً مطرزاً يُكتب عليه اسمه والسنة التي يكون فيها مختاراً[7] .

4.4.2 تمثيل قضاء الطفيلة في المجلس العمومي لولاية سورية :

وهذا المجلس يتشكل برئاسة الوالي ويتم انتخاب أربعة أعضاء عن كل لواء[8]، يجتمع هذا المجلس مرة في السنة في مدة لا تزيد عن أربعين يوماً يناقشون أموراً عديدة تهم الولاية ودوائرها، والزراعة والضرائب وغيرها من أمور[9] .

وفي قضاء الطفيلة كان يتم انتخاب عضوٍ واحدٍ من قبل مجلس إدارة القضاء ثم يجتمع هذا العضو مع أعضاء أقضية لواء الكرك الآخرين في مركز اللواء، فيتم إجراء انتخابات أخرى لاختيار أربعة أعضاء للمجلس العمومي

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 4 / ب /1342هـ/1924م، ص36 ح24 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 16 / ن /1344هـ/1926م، 154 ح11 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (7)، 12 / جا /1342هـ/1923م، ص5 ح5 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (7)، 1 / ذ /1342هـ/1924م، ص23 ح26 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (3)، 7 / ر /1355هـ/1936م، ص142 ح12

(6) سجل شرعي الطفيلة (4)، 14 / ب /1359هـ/1940م، ص12 ح18 .

(7) حصل الباحث على بعض من هذه الأختام، والتي تكون في الغالب قطعة دائرية صغيرة مصنوعة من النحاس .

(8) القسوس، مذكرات، ص54 .

(9) شقيرات، الإدارة العثمانية، ص55 .

ويظهر أنّ الانتخابات قد جرت ثلاث مرات كانت الأولى سنة 1328هـ/1910م، حيث مثّل قضاء الطفيلة في المجلس محمود أفندي العوران رغم أنّه لم ينل أكثرية الأصوات أثناء إجراء الانتخابات في لواء الكرك، إلا أنّ الحكومة العثمانية جعلته عضواً وكذلك حال يوسف أفندي السكر في السلط[1] .

يبدو أنّ عملية إجراء الانتخابات قد طرأ عليها بعض التغيير، وهو أنّ كل قضاء في لواء الكرك أصبح له عضوٌ واحد، حيث انتخب عبد المهدي محمود

المرافي عضواً عن الطفيلة سنة 1333هـ/1914م[2]، وانتخب بعده حسن العطيوي عن الطفيلة[3] .

5.4.2 تمثيل قضاء الطفيلة في المجلس العالي للحكومة المؤآبية :

جرى الاتفاق بين الأهالي في الكرك والطفيلة على تأليف حكومة محلية تسمى (الحكومة العربية المؤآبية)، أو حكومة مؤاب الوطنية، وذلك بعد هزيمة العرب في معركة ميسلون في تموز 1920م ، وتم تشكيل مجلس منتخب يسمى المجلس العالي يترأسه مندوب عن الحكومة البريطانية،حيث تم تعيين الميجر كلنفيك في مقاطعة الكرك، وهو الذي أسس المجلس العالي فيها[4]، ثمَّ نُقل السير أليك كركبرايد مكانه، إذ اختاره اثنا عشر شيخاً من الكرك والطفيلة ليترأس المجلس العالي، وذلك لإرضاء جميع الأطراف[5] .

جرت انتخابات في 19 أيلول 1920م أُنتخب فيها ستة أعضاء من الكرك واثنان من الطفيلة هما : موسى المحيسن وعبد الله العطيوي[6] .

---

(1) جريدة العصر الجديد، الشام، عدد 141، 10 / م /1328هـ/1910م، ص1 .

(2) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص10 ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص56 . تم انتخاب عودة القسوس عضواً عن الكرك، ويوسف السكر عن السلط، وعبد النبي النسعة عن معان، وعبد المهدي المرافي عن الطفيلة . انظر : القسوس، مذكرات، ص54

(3) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص10 .

(4) القسوس، مذكرات، ص114 .

(5) كركبرايد، خشخشة الأشواك، ص31 .

(6) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1 ص117 – 119؛ موسى، إمارة شرقي الأردن، ص63 .

استمرت الحكومة المؤآبية قرابة التسعة أشهر، في ظروف صعبة لعدم وجود مخصصات مالية، ولا يوجد لها ميزانية، وذلك لرفض شيوخ العشائر أخذ الضرائب من الرعية، ورغم ذلك فقد أصدرت هذه الحكومة دستوراً، وطوابع خاصة بها، وحاولت الحد من سوء الحالة الأمنية، من خلال وجود خمسين جندياً تحت قيادة السير كركبرايد . انتهت هذه الحكومة المحلية في آذار سنة

1921م عندما وصل الأمير عبد الله بن الحسين إلى القطرانة قادماً من معان، حيث استقبله أعضاء المجلس العالي[1] .

6.4.2 تمثيل قضاء الطفيلة في المجلس التشريعي :

جاء في قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الصادر في حزيران 1928م أنه يتم تأليف المجلس التشريعي من ستة عشر عضواً منتخباً، وأن تقسّم الإمارة إلى أربع دوائر انتخابية هي : البلقاء وعجلون والكرك ومعان، وأن تنتخب مقاطعة الكرك عضوين مسلمين وعضواً مسيحياً، وأن يتم إجراء انتخابات أولية ثم من خلال الناخبين الأولين يتم إجراء الانتخابات الثانوية، وأن يوجد مأمور للتسجيل في كل دائرة يقوم بتسجيل أسماء الناخبين[2] .

ومن خلال ما ورد في قانون الانتخابات فقد أصبحت الطفيلة ضمن مناطق انتخاب الدائرة الثالثة التي تنقسم إلى ثلاث مناطق هي : قصبة الكرك، والمزار، والطفيلة، حيث بلغ عدد الذين تقدموا لتسجيل أسمائهم بقصد الدخول في الانتخابات حتى 1928/9/22م في منطقة انتخاب الطفيلة (1267 ناخباً)[3] .

ونتيجة مقاطعة أهالي معان للانتخابات سنة 1928م فقد تم حذف الدائرة الانتخابية الرابعة وأُلحقت بدائرة الكرك، فأصبحت فرصة أبناء الطفيلة أقوى في الحصول على مقعد في المجلس التشريعي الأول .

بعد أن جرت الانتخابات الأولية تم الإعلان عن أسماء المنتَخبين الثانويين الذين سوف يختارون واحداً من بينهم، وهم صالح باشا العوران وحسن

---

(1) القسوس، مذكرات، ص114 – 118 ؛ كركبرايد، خشخشة الأشواك، ص32 – 35 .
(2) مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص263 – 268 .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 203، 10/ ر/1347هـ/1928م، ص3 .

العطيوي ويحيى الشبيلات ومحمود عبد الرحمن العوران وعيد العويضات من ضانا وجخيدم بن حرب من عرب السعودي في بصيرة ، ومحمود الشباطات من صنفحة وذلك في 1929/1/22م[1]، ثم تم اختيار صالح باشا العوران ممثلاً للطفيلة في أول دورة للمجلس التشريعي سنة 1929م[2].

وفي انتخابات الدورة الثانية للمجلس التشريعي تم انتخاب تسعة عشر منتخباً ثانوياً من أصل 93 ثانوياً كانوا في الدائرة الثالثة التي تضم مناطق الكرك ومعان أيضاً(3)، وشهدت هذه الدورة منافسات شديدة بين العشائر، وفي النهاية أُعلن في حزيران سنة 1931م فوز حسين باشا الطراونة ورفيفان باشا المجالي ومتري باشا الزريقات عن الكرك، وصالح باشا العوران عن الطفيلة، وقاطعت معان الانتخابات(4) .

وفي الدورة الثالثة للمجلس التشريعي التي كانت في تشرين الأول سنة 1934م، مثَّل الطفيلة صالح باشا العوران(5) .

أما الدورة الرابعة التي كانت سنة 1937م فقد أُنتُخب أعضاء ثانويين عددهم 42 ثانوياً يمثلون القصبة وأربع قرى والأعضاء هم : من قرية ضانا عليَّان محمد الخوالدة، وإبراهيم حمد الكريمين، وسليمان رحيل الخوالدة، وعيد محمد العويضات، ومبارك ثلجي الخوالدة . ومن قرية بصيرة أُنتخب علي سليمان أبو دية، وبشير محمد الرفوع، وعواد صياح المزايدة، وعودة الله بن أحمد المسيعديين، ودليع بن عيد العريني . وفي قرية عيمة أُنتخب مسعود بن سلمان الرعود، وعبد الرحمن بن عبد الله الحراسيس، وهارون بن سليمان المهيدات، وسالم مسعد الربيحات، وعبد المطلب العكايلة .

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 216، 17/ ش/1347هـ/1929م، ص16 .

(2) جريدة فلسطين، يافا، عدد 1160، 22 شباط 1929م، ص4 .

(3) جريدة فلسطين، يافا، عدد 1713، 10 أيار 1931م، ص3 .

(4) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1 ص 340؛ الصلاح، الإدارة في شرق الأردن، ص260 .

(5) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص11 .

وفي قرية صنفحة انُتخب عطية بن خميس الرواشدة، ومحمود خليل الشباطات، ومحمد عباس القطامين، وخليف محمد الهواملة، وعودة الله عزارة السوالقة .

وفي قصبة الطفيلة انتخب حسن سالم العطيوي، وسلامة إسماعيل المرايات، وموسى سليم الفريجات، وفلاح البدور، وصالح بن إبراهيم الحوامدة، وحمود سالم العوران، ومحمد يحيى العوران، وسلمان محمد الهريشات، وإبراهيم سالم العمايرة، وعلي العتايقة، وصالح بن عودة المحيسن، ومصطفى باشا المحيسن، وعبيد السبايلة، وحمد بن حسن الشتيوي، ومحمد صالح المحاسنة، وعبد الرحمن علي الزرقان، وسالم بن محمد الشبيلات، وعودة الله محمد السقرات، وإبراهيم محمود المرافي، وعبد الرحمن علي الغبابشة، وخلف بن عبد الله الداودية، وسالم سلامة الربابعة(1) .

ثمَّ تم انتخاب صالح باشا العوران ضمن دائرة لواء الكرك ولواء معان في 19 تشرين الأول 1937م(2)، وقد أصبحت مدة المجلس خمس سنوات بعد أن كانت ثلاثاً(3) .

وفي 20 تشرين أول 1942م جرت انتخابات المجلس التشريعي الخامس، وقد تم انتخاب 23 منتخباً ثانويا عن أحياء قصبة الطفيلة، وخمسة عن قرية عيمة وعشائرها، وستة عن قرية صنفحة وعشائرها، وثلاثة عن قرية بصيرة وعشائرها، وثلاثة عن قرية ضانا وعشائرها، وذلك لانتخاب من يمثل الدائرة الانتخابية الثالثة التي تضم لواء الكرك دون لواء معان الذي أصبح في دائرة انتخابية مستقلة(4)، وهذا الأمر أدى إلى عدم فوز ممثل عن الطفيلة في هذه الدورة(5)، بسبب كثرة عدد الناخبين في منطقة الكرك بالمقارنة مع سكان الطفيلة.

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 575، 21 / ب /1356هـ/1937م، ص572-573 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 578، 15 / ش /1356هـ/1937م، ص618 .

(3) الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص262 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 748، 5 / ش /1361هـ/1942م، ص292 .

(5) ميسون عبيدات، التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ص227.

الفصل الثالث

الحيـــــاة الاقتصاديــــة

1.3 الزراعة

لعل من أهم الموضوعات التي يجب البحث عنها باهتمام هي الملامح الزراعية لأهالي المنطقة، وذلك أنهم اعتمدوا بشكل أساسي في معيشتهم على الزراعة سواء باهتمامهم بتربية المواشي والحيوانات الداجنة، أو بزراعة أراضيهم بما يناسب تضاريس المنطقة من أشجار وحبوب وخضراوات .

1.1.3 الأراضي وأنواعها :

لقد ورد في دفاتر طابو الطفيلة أنواع عديدة من الأراضي، والتي تم ذكر بعضها في سجلات المحكمة الشرعية، ويمكن تقسيم هذه الأراضي إلى :

1. **الأراضي المملوكة** : وهي التي يحق لسكان المنطقة التصرف بها في تملك وبيع وشراء ورهن ووقف، ولهم حق التورث لها من خلال الوارثين بعد وفاة المالك، ويمكن لصاحبها البناء وزرع الأشجار فيها كيف شاء[1]، وأما موقع هذه الأراضي فيكون عادةً داخل القرى على شكل كروم وبساتين وحواكير ومغاور وكهوف وأشجار وآبار[2] .

وقد قُسمت الأراضي المملوكة في عهد الإمارة إلى أقسام أربعة هي : أراضي السكن داخل القرى والمدن، والأراضي التي كانت أميرية فأصبحت ملكاً شخصياً، والأراضي العشرية، وأراضي الخراج لغير المسلمين[3] .

لقد تردد ذكر كلمة (صرف ملك) في دفاتر طابو الطفيلة، والتي تعني أراضي مملوكة، ومن أمثلة ذلك ((محل مذكورة شرقاً سالم بن إبراهيم غرباً

(1) Samuel Bergheim, ((Land Tenure In Palestine)),P. E. F, July 1894, P 191.

(2) دفتر مفصل ضرائب نواحي جبل عجلون في العهد العثماني لعام 1312هـ/1892م، دراسة أيمن الشريدة، ص ق . سيشار له (دفتر مفصل نواحي جبل عجلون) .

(3) محمد الصلاح، " تطور نظام ضريبة الأراضي "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية م23، عدد 1، رمضان 1416هـ / شباط 1996م، ص 92 .

خضر بن خضير شمالاً طريق، جنوباً عبد الهادي بن حسين صرف ملك الحدود))[1]، وهذه إحدى أراضي قرية صنفحة، وقد توزعت الأراضي المملوكة في الطفيلة، وخاصة في عهد الإمارة وما بعد ذلك في مناطق : قصبة الطفيلة والبِقعة قرب بئر العطاعطة، والتوانة، وعيمة والرشادية، وصنفحة وضانا،

وبصيرة، والعالية وغيرها، وقد بلغت مساحتها(410,733) دونم[2]، أي بنسبة عالية مقارنة بأنواع الأراضي الأخرى .

2 . **الأراضي الأميرية** : وهي تلك الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الدولة، وتسمى اختصاراً (الأراضي الميرية)، وهي أراضي مشاع ولا تخضع لنظام الوصية والإرث والوقف[3]، وكانت الدولة العثمانية تعطي حق التصرف بهذه الأراضي لأفراد متنفذين في الغالب بحسب نظام (الالتزام)[4]، حيث يقوم الملتزم بتحصيل الضرائب من الفلاحين .

أوضحت حكومة إمارة شرقي الأردن المقصود بالأراضي الأميرية من خلال (قانون تقرير مصير الأراضي الأميرية لسنة 1929م) وتعديله سنة 1931م؛ بأنها جميع الأراضي التي تخص الحكومة مهما كان نوعها[5]، وكذلك ورد لفظ (ملك الحكومة) في دفاتر الطابو[6]، وكذلك لفظة (أرض جرى)[7]

---

(1) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (1)، أيلول 1321م، ص7 .

(2) النوايسة، الطفيلة، ص21 .

(3) عبد الكريم رافق، " فلسطين في عهد العثمانيين –2– "، الموسوعة الفلسطينية ق2، م2، ص946 ؛ عبد العزيز عوض، " نظام ملكية الأرض في بلاد الشام 1839–1914م"، مجلة دراسات تاريخية، عدد35 – 36، آذار– حزيران 1990م، ص53 .

(4) الالتزام : كانت الدولة العثمانية تقوم ببيع ضرائب أراضي ما لبعض الموظفين الكبار لديها، وقد ظهر ذلك في القرن 17م كبديل للإقطاع الحربي . انظر: ناصر الدين سعيدوني، " نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام "، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام، جامعة دمشق، ص376 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 295، 17/ شوال / 1349هـ / 1931م، ص70 .

(6) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (1)، تشرين أول 1321هـ، ص12 .

(7) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (1)، تشربن أول 1321هـ، ص38 .

لتدل على الأراضي الأميرية، ومن أمثلة الأراضي الأميرية في قضاء الطفيلة؛ أرض أم غزالة بمساحة (560 ذراع 13 دونم) وأرض الهليلي وهما من الأراضي البعلية، وأرض العوران، وأرض ضلع زريق، وأرض أم أبوير[1]، كما توجد أراضي أميرية في صنفحة وفي التوانة والرشادية وضانا[2] .

3 . **الأراضي المحلولة** : وهي التي تؤول ملكيتها للدولة إما بوفاة أصحابها دون وارث شرعي، وإما نتيجة تركها من قبل أصحابها مدة تزيد عن ثلاث سنوات دون استغلال لها، فتقوم الدولة بتأجيرها للأهالي(3)، ومن ذلك أراضي في قرية بصيرة التي بلغت واردات الخزينة من تأجيرها (191 لف و 970مل)، وكذلك قطعة أرض في قرية الرشادية تبلغ مساحتها(500) متر مربع، ومعدل واردها بلغ (207 لف و135 مل)(4) وذلك سنة 1934م .

كما صدرت إرادة من سمو الأمير عبد الله بتفويض أراضي أميرية محلولة في الرشادية إلى الشيخ حمد باشا الجازي، والبالغة (7000)آلاف دونم عتيق، مقابل دفع (70000) قرش مصري لخزينة الدولة(5)، أي قيام الدولة بتأجير هذه الأرض بأجرة سنوية .

4 . **الأراضي الموقوفة** : والوقف نوعان ؛ فإما أن يكون وقفاً خيرياً ينفق من ريعه على وجوه الخير والنفع العام، كالإنفاق على المساجد والمدارس والمقامات، وإمّا وقفاً ذرياً، وهو أن يوقف شخص من أملاكه على أبنائه وذريته من بعده(6)، والأراضي الموقوفة لا يمكن بيعها، وإنما تخضع للتأجير

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 576، 19/ ش/ 1937م، ص592 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 614، 21 شعبان 1357هـ /1938م، ص501-503 .

(2) النوايسة، الطفيلة، ص21 .

(3) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص226 .

(4) تقارير عن شرقي الأردن 1934م، ص133 .

(5) دفتر طابو الطفيلة (7)، 5 حزيران 1923م، ص1 .

(6) نوفان الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص226-228؛ عبد الكريم رافق، " الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام "، مجلة دراسات تاريخية، عدد35 - 36، آذار- حزيران 1990م، ص115 .

من قبل متولي الوقف إلى أحد الراغبين بالاستئجار(1) .

ومن أمثلة الوقف التي وردت في سجلات المحكمة الشرعية في الطفيلة، أنه قد ((حضر كل من السيد عبد العزيز الحناقطة بصفته متولياً على أوقاف جامع

الطفيلة والسيد طارق بك الجندي قائد منطقة لواء الكرك بالوكالة عن قائد الجيش العربي بإمارة شرق الأردن وقرر المذكور بأنه قد أجر بطريق الحكم الشرعي إلى المؤجر إليه السيد طارق قطعة أرض الوقف المعروفة بخزين الحاج الكائنة بالطفيلة ....لمدة ثلاث وثلاثين سنة، لغاية آذار 1973، بأجرة قدرها خمس جنيهات فلسطينية تدفع من قبل الجيش العربي بأول كل سنة، على أن تكون للجيش الحرية التامة بإقامة جميع الأبنية والأماكن التي يحتاجها))[2] .

كما كانت دائرة المحكمة الشرعية في الطفيلة مكونة من بيت إيجار وقف، مقابل 15 جنيهاً سنوياً[3]، ومن أماكن الوقف كذلك المقابر، حيث ورد أن أرض المقبرة المندرسة الواقعة في وسط قرية عيمة تعود إلى الوقف الذي كان يتولاه متولي أوقاف الطفيلة الحاج عبد العزيز الحناقطة[4]، وكانت الأولوية في استئجار أراضي الوقف لمن كان مجاوراً لها، فقد قُبل استئجار الحاج أحمد بن قبلان المطرمي للمغارة الواقعة في أرض الوقف المجاورة لبيته في قصبة الطفيلة لمدة ثلاثين سنة بأجرة عَشرة قروش سنوياً، (كل متر بقرش)[5]، وكذلك استأجر عثمان بن محمد الربيحات من أهالي عيمة قطعة الأرض الكائنة بجوار بيته ومقدارها خمسة وعشرين متراً مربعاً، وذلك من أجل البناء عليها بأجرة قدرها (300) مليماً سنوياً [6] .

---

(1) عبد العزيز عوض، " نظام ملكية الأرض في بلاد الشام، ص54 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (4)، 13/ ص/1360هـ/1941م، ص24 ح4 .
(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 217، 1941/3/15، ص20.
(4) سجل شرعي الطفيلة (5)، 16/ ن/1362هـ/1943م، ص67 ح42.
(5) سجل شرعي الطفيلة (4)، 29/ ج/1364هـ/1945م، ص146 ح16.
(6) سجل شرعي الطفيلة (4)، 15/ ص/1363هـ/1944م، ص119 ح9.

وهناك أنواع أُخرى من الأراضي كالمراعي وأراضي الحراج والغابات وأراضي الموات، وأراضي الطرق، والأراضي الوعرة التي لا يمكن

استصلاحها، وهذه الأنواع هي ملك مشاع للجميع ما لم يرد قانون يحدد استخدامها مثل قانون رخص الحراج والغابات[1]، ويبدو أن هذه الأنواع من الأراضي كانت تكثر في المنطقة، وذلك لاشتهار المنطقة بالجبال والوعورة ووجود الغابات .

لقد أصدرت إمارة شرقي الأردن سنة 1930م قانون تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها[2] والذي من خلاله عملت دائرة الأراضي على تحديد ملكية الأراضي ومساحة كل قطعة من الأرض، وفي النهاية معرفة مقدار الضريبة التي يجب أن تستوفى من الأرض، وقبل ذلك كانت الحكومة تعتمد على قانون الأراضي العثماني الصادر سنة 1274هـ /1858م، وعلى نظام الطابو الصادر سنة 1278هـ / 1861م الذي نص على إصدار سندات الطابو العثمانية[3] التي يتم فيها تحديد نوع الأراضي وملكيتها ومساحتها .

ثم صدر قانون تسوية الأراضي لسنة 1937م[4]، وأهم ما جاء فيه توزيع الأراضي بحسب نوعها مع تحديد عمل لجان التسوية من خلال القيام بما يسمى (أمر التسوية) في ناحية أو قرية معينة . ومن كل ما سبق ذكره من قوانين نخلص الى أنه في نهاية عهد الإمارة شارفت فوضى الأراضي وعدم تحديدها على الانقضاء، حيث خضعت قرى ومناطق قضاء الطفيلة لأمور التسوية تحت إشراف دائرة الأراضي .

ومن الملاحظ لدى بعض الوثائق الشرعية العائدة لفترة الدراسة قيامها بتحديد دقيق للأراضي التي يتم ذكرها، ومثال ذلك ما جاء في إحدى سجلات المحكمة الشرعية حول مقدار مهر إحدى النساء ومنه ((خمس قطع أراضي إحداهن أرض نوخة والقطعة الثانية أرض أم الصلافيح التي يحدها جنوباً

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد161، 15/ م /1346هـ/1927م، ص6-7.

(2) الجريدة الرسمية، عدد 287، 26/ ب/1349م/1930م، ص646 .

(3) الصلاح، تطور نظام ضريبة الأراضي، ص91-92 .

(4) الجريدة الرسمية، عدد 553، 18/ ذ /1355هـ/1937م، ص140-159 .

ملك أحمد بن خليل وشرقاً جبل وشمالاً إبراهيم السعايدة، وغرباً جبل ...))[1]، وكذلك ورد تحديد أرض الهليلي وهي من الأراضي الأميرية في قصبة الطفيلة،

وهي أرض بعل بمساحة (600 ذراع، 6 دونم) وقيمتها (9 ليرات و600مـــلاً) وهي من أملاك حسن الشبيلات وحدودها : ((شرقاً جبل عطل وشـــمالاً أرض خليل بن سلامه السبايلة وغرباً وادي مسيل ماء وجنوباً جبل عطل كاملة))[2] .

وكان الأهالي يطلقون على مجموعة صغيرة من الأراضي اســم معــين ومحدد لديهم، يتعرفون من خلاله على حدود أراضيهم، فمن أسماء الأراضي في القصبة والمناطق المجاورة لها : أرض الزريقي، وأرض بطينـــة[3]، وأرض أم الصلافيح، وأرض نوخة، وأرض قرة، وأرض العوجا[4]، ونويجعـــه[5]، وأرض البرنيس[6]، وأرض مروان، وأرض إبليق، وأرض بهلول[7]، وأرض المزاريب، وأرض الحماط، وأرض جاعس، وأرض الزريقـــات[8]، وأرض وادي النخيلـــة، وأرض أبو الشوك[9]، وأرض العشرية، وأرض شلحة[10]، وأرض أم الأرانب، وأرض خانق اللوز، وأرض تلعة حسين في الظهرة العليـــا، وأرض المحطـــة، وأرض النصيبات في الظهرة السفلى، وأرض الخضرة قرب القلعة في القصبة، وأرض المياسر[11]، وأرض البير، وأرض ضلع إزريـــق، وأرض أم أبـــوير، وأرض أم غزالـــــــة، وأرض الهليلـــــــــي، وأرض الـــــــــضوارة،

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (1)، 18/ ر/1345هـ/1926م، ص2 ح51 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد614، 21/ ش/1357هـ/1938م، ص503 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (6) 20/ ذا /1343هـ / 1925م ، ص115 ح97.

(4) سجل شرعي الطفيلة (1) 18/ ر/ 1345هـ / 1926م ، ص1-3 ح51 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (1)، 26/ ر/ 1345هـ / 1926م، ص3 ح 53.

(6) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 24/ ذا / 1329هـ /1911م، ص16 ح18.

(7) سجل شرعي الطفيلة (3)، 6 / ذ /1352هـ /1934م، ص104 ح13.

(8) سجل شرعي الطفيلة (3)، 26/ جا / 1354هـ /1935م، ص124 ح8 .

(9) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص6 .

(10) سجل شرعي الطفيلة (3)، 28/ جا / 1354هـ /1935م، ص125 ح9 .

(11) سجل شرعي الطفيلة (2)، 27/ ر/1347هـ /1928م، ص24 ح32 .

وأم أويبد، وأرض الفوارة[1]، وأرض أم العرايس، والبريص، وأرض القطـين، وأبو أرويص[2]، وأرض الصلمه[3]، وأرض شـيظم[4]، وأرض أبـو دحـابير، وخانق الحميدية، والقويعانية[5]، وأرض التين، والسدر، وأرض القصير[6] .

ومن أراضي قرية عيمة وجوارها : أرض الخربة[7]، وأراضـي عفـرة التي تشتهر بالبساتين، وأراضي مهاوش، وأراضي الظهوراني، وأرض العونية، وأرض المفخر، وخانق إسماعيل، وأرض الظهـور، وأرض العمـري، وأرض الهجيج[8]، واللعبان، وأرض تلعة الغثيان، وأرض القـصرين، وأرض ملـيح، وأرض البقعان وهي من أراضي عيمة التي تكثر فيها أشجار التـين[9]، وأرض وادي الجوف، وأرض منطار العبيسي .

ومن أراضي قرية ضانا : أرض الخنق[10]، وأرض ذراع يد صالح[11]، وأرض السدور، وأرض حابول الحماط[12]، وأرض الحنو، وأرض المِـسكة[13]، وأرض عطل، وأبو فطيمة[14]، وأرض الفجيج وأرض الزبيدي[15] والخور[16].

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 614، 21 / ش /1357هـ /1938م، ص501 – 503 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (3)، 5/ را / 1354هـ /1935م، ص126 ح 11.
(3) سجل شرعي الطفيلة (2)، 6/ ج /1347هـ /1928م، ص20 ح22 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (2)، 23/ ج/1351هـ /1932م، ص98 ح31 .
(5) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص46 .
(6) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص45 – 46 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (3)، 11/ جا /1353هـ /1934م، ص109 ح23 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (7)، 1 / ش / 1344هـ / 1926م، ص150 ح7 .
(9) سجل شرعي الطفيلة (7)، 1 / ش / 1344هـ / 1926م، ص150 ح7 .
(10) سجل شرعي الطفيلة (3)، 18/ ش/1350هـ /1931م، ص63 ح30 .
(11) سجل شرعي الطفيلة (2)، 15/ ر/1353هـ /1934م، ص 143 ح28 .
(12) سجل شرعي الطفيلة (3)، 29/ ج/ 1351هـ /1932م، ص73 ح24.
(13) سجل شرعي الطفيلة (3)، 24/ ذا / 1351 هـ /1933م، ص82 ح6 .
(14) سجل شرعي الطفيلة (3)، 16/ ر/1352هـ /1933م، ص92 ح31 .
(15) سجل شرعي الطفيلة (3)، 22/ ر/1350هـ /1931م، ص60 ح24 .
(16) سجل شرعي الطفيلة (2)، 15/ ج /1352هـ /1933م، ص114 ح19.

ومن أراضي قرية صنفحة وجوارها : أرض طرة الحبس[1]، وأراضي عابل[2]، وأرض سعوه[3]، وأرض الشعبان، والذراع، وعين العبد، وتلعة الهوده، وأرض أبو الطوابين، وأم الشعير[4] .

وفي قرية بصيرة توجد أرض البريج، وأرض خيران، وأرض الضحل، وأرض وادي الدم، والنصرانية[5] .

وأرض أم الضرمان من أراضي الحرير التي تكثر فيها زراعة القمح، وكانت أرض أم قرى تحتوي على بساتين الزيتون والتين، كما كانت أرض أم الحمام، وأرض سواقعة الحرير من المناطق التي تصلح للرعي[6] .

ومن الأراضي أيضاً؛ أرض تلعة صباح، وأرض الصير، وأرض مصال، وأرض أم اصبيح، وأرض المشميل، وأرض زمعة، والصريط[7] .

2.1.3 المحاصيل الزراعية :

لا شك أنَّ مصدر العيش الأساسي لأهالي المنطقة اعتمد على الزراعة، وإن كان ينقصهم تعلم أساليب الزراعة الحديثة، فقد صنف مندوب جريدة المقتبس سنة 1329هـ/1911م عرب الكرك وأهل الطفيلة ومعان وقراها في الدرجة الرابعة[8] بعد الجراكسة وعرب البلقاء الذين يحسنون الزراعة .

لقد شكل القمح أهم مصدر من المحاصيل الزراعية التي اهتم أهالي قضاء الطفيلة بزراعتها، فأكثروا من زراعته في المناطق البعلية التي تعتمد مياه الأمطار مصدراً، ولعل ذكر مادة (الحنطة) في بداية كل حجة يتم فيها فرض

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 15/ ل/1325هـ /1927م، ص26 ح 27.
(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 24/ ش/1342هـ / 1924م، ص39 ح37.
(3) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (3)، نيسان 1323مالية، ص17 .
(4) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص46-47 .
(5) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص45 – 46 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (4)، 13/ ل/1365هـ /1946م، ص172 ح21
(7) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص32 – 37 .

(8) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 570، 9/ م /1329هـ /1911م، ص1.

نفقة أو مهر في سجلات المحكمة الشرعية، لهو دليل على أنَّ القمح هو المادة الأساسية في عيش أهالي الطفيلة[1]، وكان الأهالي يصنعون من الحنطة الطحين والبرغل الذي يُصنع منه بعض الأطعمة .

ويظهر اهتمام أهالي المنطقة بزراعة الحنطة قديماً، فقد ورد في دفتر مفصل لواء عجلون سنة 1596م أن الأهالي كانوا يدفعون ضرائب عن الحاصلات الزراعية وأهمها الحنطة التي زرعت في طفيلة، نمته، صنفحة، علمه/ عيمة، خنيزيرة، عين شبل، تماي، قنية، عفرير/عفرا[2]، إرحاب، عوبر/ عابور[3]، وهي مناطق كانت تتبع ناحية جبال كرك (الطفيلة) أو ناحية جبل حميدة في القرن السادس عشر الميلادي .

تعددت أنواع القمح الذي زُرع في المنطقة ومنه : القمح المغربي، والقمح الجلجولي، والقمح النورسي، والقمح الفارسي الأحمر، والقمح البلدي[4]، وقد بلغ انتاج أهالي المنطقة من مادة الحنطة سنة 1930م (792530) كيلو، حيث قام الأهالي بتصدير كميات منه إلى لواء معان عن طريق محطة الجرف[5]، كما كان البدو المجاورون يقومون بشراء كميات من دقيق الحنطة من سكان القضاء.

ومن أنواع الحبوب التي اشتهرت زراعتها في القضاء الشعير[6]، الذي كان يزرع في القرن السادس عشر الميلادي بكميات تعادل الحنطة في مناطق ناحية جبال الكرك (الطفيلة)، حيث كانت قرية صنفحة أكثر منطقة زرع فيها الشعير[7] .

يعد الشعير من الحبوب الشتوية البعلية في الطفيلة[8]، ومن أنواعه :

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (1)، 15/ ذا /1345هـ /1927م، ص27 ح29 .

(2) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 185، ورقة 50-58 .

(3) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970، ورقة 35 .

(4) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص53.

(5) المصدر نفسه، ص19 .

(6) سجل شرعي الطفيلة (2)، 8/ ج /1347هـ / 1928م، ص18 ح20.

(7) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 185، ورقة 59 .
(8) النوايسة، الطفيلة، ص41 .

الشعير المريوطي، والشعير الهراوي، والشعير البلدي، وشعير كاب، وقد بلغ انتاج أهالي قضاء الطفيلة منه سنة 1930م (435340) كيلو[1]، وكان لدائرة الزراعة إسهام في تشجيع المواطنين على زراعة الحبوب ومنها الشعير، حيث قامت بتوزيع (202) كيلو من الشعير في قضاء الطفيلة لتتم زراعته[2] .

ومن الحبوب الأخرى التي كانت تزرع في قضاء الطفيلة : العدس[3] الذي بلغ انتاج الأهالي منه سنة 1930م (121340) كيلو[4]، وقد كان من أنواعه: العدس البلدي، والعدس الأنطاكي[5]، كما زرع الأهالي الحمص الذي بلغ إنتاجه في الطفيلة سنة 1930م (21430) كيلو[6] .

وكذلك كانت الذرة من الحبوب التي زرعت في المنطقة، فقد ذكر الرحالة بيركهاردت سنة 1812م أن الذرة والشعير كانت تزرع حول قلعة الحسا[7]، ويبدو أن سبب زراعتها هو أن العشائر البدوية المجاورة للمنطقة استعملت الذرة والشعير قوتاً للحيوانات التي يتم تأجيرها على قافلة الحج الشامي مثل الجمال والخيول، والسبب الأهم هو بيع هذه الحبوب للقافلة ومن يرافقها ذهاباً وإياباً .

زرع أهالي المنطقة الذرة البيضاء التي بلغت حاصلاتها سنة 1930م (251440) كيلو، وكذلك الذرة الصفراء التي بلغت حاصلاتها في تلك السنة (1520) كيلو[8]، مما يشير إلى أن زراعة الذرة البيضاء كانت تلقى اهتماماً من سكان الطفيلة أكثر من الذرة الصفراء، وقد زادت المساحات المزروعة بالذرة البيضاء عام 1934م[9] .

---

(1) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص33-53 .
(2) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص76 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (1)، 2 / جا /1345هـ /1926م، ص7 ح59 .
(4) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص53 .
(5) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص36 .
(6) المصدر نفسه، ص55 .
(7) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص176 .

(8) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص54 .

(9) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص76 .

وهناك حبوب كانت تزرع بنسب أقل، مثل الكرسنة التي تستخدم علف للحيوانات، ومن أنواعها : الكرسنة البلدية، والكرسنة النابلسية، حيث أنتج الأهالي منها سنة 1930م(14330) كيلو[1]، وكذلك تمت زراعة الفول الذي بلغ إنتاجه في القضاء سنة 1930م (5340) الذي من أنواعه : فول مصري، وفول قبرصي[2]، وزادت زراعة الأهالي للجلبانه حتى وصلت سنة 1930م (23445) كيلو، وأشهر أنواعها ؛ الجلبانه الشاميه[3]، كما زُرع في الطفيلة السمسم ولكن بنسبة قليلة بلغت عام 1930م (1220) كيلو[4] .

أما زراعة الأشجار وخاصة المثمرة منها، فقد كان لزراعة الزيتون أثر أكسب المنطقة شهرة واسعة، فما من مكان في القضاء إلا وفيه أشجار زيتون، فقد ذكرت سجلات المحكمة الشرعية وجود بساتين احتوت على أشجار زيتون في القصبة وفي قرى عيمة وصنفحة وبصيرة وضانا[5]، ومن الأمثلة على ذلك أنَّ سالم القرارعة كان له بستان ((في موقع طرة الحبس من أراضي صنفحة يحتوي على ثمان شجرات تين، وخمس شجرات زيتون))[6]، وكان هذا البستان يسقى سيحاً أي يعتمد في ريه على مياه العيون التي تنتشر في المنطقة، حيث يتم جريان المياه من عين الماء إلى الحقول من خلال مسيل أو مجرى مائي غالباً ما يكون على شكل خندق ترابي ضيق .

تكمن أهمية زراعة الزيتون لأهالي المنطقة في استخراج زيت الزيتون الذي كان يشكل مورداً غذائياً أساسياً لسكان القضاء، ومما يدل على أنَّه مادة رئيسة للأهالي، أنه لا تكاد تخلو أي حجة شرعية من ذكر مادة الزيت كنفقة

---

(1) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص53 .

(2) المصدر نفسه، ص36-54 .

(3) المصدر نفسه، ص36-54 .

(4) المصدر نفسه، ص55.

(5) سجل شرعي الطفيلة (2)، 3/ جا /1347هـ /1928م، ص13 ح10 ؛ سجل شرعي الطفيلة (3)، 18 / ش/1350هـ /1931م، ص63 ح30 .

(6) سجل شرعي الطفيلة (1)، 15/ ل/1345هـ / 1927م، ص26 ح27.

شرعية تُفرض في المحكمة[1]، وقد تعددت استعمالات مادة الزيت عند الأهالي، فاستخدموه في وجوه عدة، أبرزها استعماله في الغذاء والدواء، واستخدم في إضاءة المصابيح ذات الفتيل .

اهتم أهالي الطفيلة بزراعة الزيتون باستمرار، ففي سنة 1934م بلغت نسبة التشجير في قضاء الطفيلة (6984) شجرة زيتون[2]، وكان حاصله في تلك السنة جيداً، حيث بلغت أعداد غراس الزيتون المزروعة ما بين سنة 1927-1930م بما مجموعه (13080) غرسة[3] .

أدت كثرة زراعة أشجار الزيتون في المنطقة إلى الاهتمام بإنشاء معاصر الزيتون[4]، التي بلغت 25 معصرة سنة 1930م، كان منها 21 معصرة حجرية، ومعصرتان إفرنجيتان، إحداهما تدار باليد والأخرى تدار بالموتور ذي قوة 25 حصان[5]، كما كان الأهالي يقومون بقطف جزء من ثمر الزيتون قبل نضجه، أي عندما يكون ذو لون أخضر والذي يتم قطفه في شهر آب[6] .

وأهم أنواع الزيتون في المنطقة ما يسمى بالزيتون الروماني[7]، ويبدو أن سبب تسميته بذلك لأنه من الأشجار المعمّرة لمئات السنين، ومن الملفت للنظر في السجلات الشرعية أنها دائماً ما تذكر الزيتون وأشجار التين معاً، حيث كان يسمى (الحماط)، ومما ورد في السجلات حول مقدار المهر المفروض ومنه ((خمس عشرة شجرة حماط أي تين وست شجرات زيتون))[8]، وكذلك كثرت زراعة التين في قرى القضاء مثل قرية ضانا، فقد ذكرت السجلات الشرعية

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (1)، 15 / ل / 1325هـ / 1927م، ص26 ح27 .
(2) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص90 .
(3) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص64.
(4) النوايسة، الطفيلة، ص6 .
(5) دائرة الزراعة، التقرير السنوي 1930م ، ص65 .
(6) تقارير حكومة الانتداب عام 1939م، ص59 .
(7) القطامين، العين البيضاء، ص3 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (2)، 3/ جا /1347هـ /1928م، ص13 ح10 .

((قطعة أرض سقي مغروسة بشجر التين تسمى الزبيدي))[1] .

إضافة للزيتون والتين فقد اهتم السكان بزراعة الرمان والمشمش والعنب[2]، وكان في المنطقة مَزارع من أشجار التفاح والدراق والخوخ[3]، كما ورد في دفتر لواء عجلون في القرن السادس عشر الميلادي وجود حاصلات زراعية مثل الزيتون وكروم العنب والتين، وخروب، وعناب ومشمش، وتوت ورمان، ونارنج [4]، حيث تم تشجير 231 شجرة عنب سنة 1934م[5]، وكان يتم قطف العنب في شهر أيلول حتى تشرين أول[6]، بينما يتم قطف الزيتون في شهري تشرين أول وتشرين ثاني من السنة .

وذكر مندوب جريدة المقتبس سنة 1327هـ/1909م، أنَّ أهالي الطفيلة كانوا يصدّرون من القمح والشعير والحمص والزيتون والعنب بثلاثة آلاف ليرة[7] .

ومن الخضار التي زرعت في المنطقة ؛ البندورة والبصل[8]، وفي سنة 1934م قامت دائرة الزراعة وبالتعاون مع أهالي قضاء الطفيلة بزراعة البطاطا بصفة تجارب، وقد وجدوا نجاحاً في ذلك[9] مما جعل الأهالي يقدمون على زراعتها في المواسم الأخرى .

لقد احتوت المنطقة على أشجار حرجية متنوعة مثل الصنوبر الحلبي، والبلوط والأكاسيا والعرعر والبطم، والزعرور واللوز البري[10]، وانتشر وجود

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (3)، 22/ ر/1350هـ /1931م، ص60 ح24 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (1)، 3/ ص/1346هـ /1928م، ص32 ح36 .

(3) بيركهاردت، رحلات، ج2 ص121 .

(4) دفتر مفصل لواء عجلون، رقم 970، ورقة 35 .

(5) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص90 .

(6) المصدر نفسه، ص99 .

(7) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ /1910م .

(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 14/ ر/1342هـ /1923م، ص12 ح12 ؛ سجل شرعي الطفيلة (1)، 23/ ش/1344هـ /1926م، ص152 ح9 ،
(9) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص76.
(10) القطامين، العين البيضاء، ص15 ؛ أبو سمور، تدهور الغطاء النباتي، ص304.

شجرة العرعر/عرار، في مناطق الشراة، حيث كان البدو يستخرجون من ثمرتها عصارة مغذية، وانتشرت أشجار السدر في المنطقة[1]، وعلى ضفاف الأودية كان ينتشر نبات الدفلى، كما في ضفاف وادي الحسا، وكذلك نبات القصب[2]، وقد بلغت مساحات الحراج التقريبية في مقاطعة الطفيلة سنة 1930م(300000) دونم، كان أكثرها انتشاراً في المنطقة حسب إحصائيات دائرة الزراعة أشجار العرعر والبلوط والبطم[3] .

أفاد أهالي المنطقة من الأشجار الحرجية كثيراً، بالإضافة لدور تلك الأشجار في منع انجراف التربة والحد من التصحر، فقد كان لها أهمية في عمليات التحطيب لأهالي قرى القضاء، حتى اضطرت حكومة الإمارة إلى فرض العقوبات، ووضع قوانين ترخيص التحطيب للمحافظة على تلك الأشجار[4]، وقد بلغت قضايا التعدي على الحراج سنة 1930م في مقاطعة الطفيلة 17 قضية، منها 11 حالة حكم إدانة، حيث كانت نتيجة هذه القضايا الغرامة أو الحبس، أو الغرامة مع الحبس[5] .

أفادت الأشجار الحرجية الأهالي في الحصول على الخشب، وكذلك أخذ مادة الدباغة من قشور بعض أنواع الأشجار الحرجية مثل البطم، كما شكلت أماكن رعي مناسبة، وكانت أسقف البيوت تعتمد على جذوع الأشجار البرية مثل (اللزاب)، حيث سمح للأهالي بأخذ ما يحتاجونه لبناء بيوتهم بعد أن يتقدموا بطلب إلى القائمقام بذلك[6] .

أما الأعشاب البرية والشجيرات الصغيرة ، فقد انتشرت في أماكن واسعة في المنطقة ، فكان من تلك الأعشاب : الزقنان، والشوك الأصفر، والبصيلة، والمرار، والبلان، والأقحوان الأصفر، ونبات سنارية، والشيح، واللفيتة،

---

(1) بيركهاردت، رحلات ، ج2، ص114 .
(2) المصدر نفسه، ص119 .

(3) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص67 .

(4) جريدة الشرق العربي، عدد 74، 15/ را /1343هـ /1924م، ص4.

(5) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 11930م، ص70 .

(6) جريدة الشرق العربي، عدد 161، 15/ م /1346هـ /1927م، ص7 .

والشعير البري، والصمغة /الركيبة، والسنسيلة، والحرشاف، والأقحوان الفلسطيني[1]، والطرفاء[2] وغيرها .

وانطلاقاً من المحافظة على الغابات والمحيط البيئي ، فقد ورد قرار من رئاسة الوزراء سنة 1946م بما نصه :

((عملاً بالسلطة المخولة إليّ بمقتضى المادة 38 من قانون الحراج والغابات لسنة 1927م وبالنظر لما أبانه مدير الأراضي والمساحة من ضرورة وضع الحراج والغابات الخصوصية في قضاء الطفيلة تحت إشراف دائرة الحراج أو بما يلي : توضع تحت إشراف دائرة الحراج جميع الحراج والغابات الخصوصية في قضاء الطفيلة .

رئيس الوزراء إبراهيم هاشم))[3] .

كما كان مقرراً أن تنشئ دائرة الزراعة مستنبتاً في الطفيلة سنة 1930م ولكن عدلت عن ذلك لقلة المخصصات ، وعدم إقدام الأهالي على غرس عددٍ كافٍ من المغروسات[4] .

3.1.3 الثروة الحيوانية :

أهتم سكان المنطقة بتربية المواشي وخاصة الماعز[5]، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الطفيلة منطقة جبلية، والماعز تتميز عن الغنم البيضاء بخفة الحركة والاتزان في المناطق الوعرة، ومما يدل على الاهتمام بتربية الماعز في الطفيلة أنّ الدولة العثمانية كانت تأخذ ضرائب على الثروة الحيوانية في ناحية جبال كرك، ومن هذه الضرائب (معزة ونحل) في الطفيلة والنمته وإرحاب وعفرا وخنيزيرة[6]، وهذا يدل على كثرة وجود الماعز إضافة لتربية النحل في المنطقة .

---

(1) أبو سمور، " تدهور الغطاء النباتي "، مجلة دراسات، ص306 .

(2) القطامين، العين البيضاء، ص15 .

(3) مجموعة القوانين والأنظمة، ج2، ص114 .
(4) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص16 .
(5) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 16/ ب/1329هـ /1911م، ص7 ح6 ؛ سجل شرعي الطفيلة (6)، 24/ ذا / 1342هـ /1924م، ص48 ح42
(6) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 185، ورقة 80 .

كما كان سكان المنطقة يهتمون بتربية الضأن التي تسمى الغنم البيضاء[1]، وكذلك اهتمت بتربية الأبقار ولكن بأعداد قليلة، والتي كانت تستخدم في الغالب من أجل الحراثة، ومن أمثلة ذلك أن جميل الفراهيد كان يملك رأسين من البقر[2] .

وأما تربية الإبل فقد كانت مقتصرة على القبائل البدوية المجاورة للمنطقة، خاصة في المناطق الشرقية المجاورة لطريق قافلة الحج الشامي، مثل عرب المناعين والحجايا، وكذلك الحويطات في الجنوب الشرقي للمنطقة، وقد كانت هذه الجمال تصل في أثناء رعيها حتى حدود مزروعات السكان في المنطقة مثل الحرير والجبال الشرقية للطفيلة[3]، يقول الرحالة بيركهاردت : ((يملك فلاحو الطفيلة بضعة جمال فقط، وهم يحرثون الأرض بالثيران والبقر، ويستخدمون البغال في نقل مؤنهم))[4] .

وكثر في المنطقة تربية أعداد من الخيول والبغال والحمير، والتي كانت الوسيلة الوحيدة لدى الأهالي في الزراعة ونقل أحمالهم، وقد وردت أمثلة كثيرة على هذه الدواب، ومن ذلك أن محمد الدمشقي كان يمتلك فرساً زرقاء مائلة للبياض يبلغ سنها إحدى عشرة سنة جاء بها من الشام إلى الطفيلة[5]، وكذلك ورد لدى سجلات البلدية ((وجود كديشة زرقاء في أراضي اللعبان بلا صاحب))[6] .

كان لضريبة المواشي أهمية في معرفة أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة، فقد جاء في قانون ضريبة المواشي لسنة 1929م حول التعداد أنه يتم تشكيل

---

(1) سجل بلدية الطفيلة، قرار 181، 1940/10/27م، ص15 .
(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 47، 1941/11/9م، ص34 .
(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 14، 1941/6/25م، ص24 .

(4) بيركهاردت، رحلات، ج2 ص123 .
(5) سجل شرعي العقبة، 13/ م/1337هـ /1918م، ص14 ح66 ؛ سجل شرعي العقبة، 13/ م/1337هـ /1918م، ص14 ح68 .
(6) سجل بلدية الطفيلة، قرار 174، 1940/8/26م، ص13 .

لجنة لإحصاء الحيوانات في المنطقة[1] كما ورد في التقارير أعداد بعض المواشي، والجدول الآتي يبين أعداد الثروة الحيوانية في الطفيلة :

جدول رقم (12)

الثروة الحيوانية في قضاء الطفيلة سنة 1929-1930م[2]

النوع	السنة	العدد	السنة	العدد
ضأن	1929م	10527	1930م	10819
ماعز	1929م	16583	1930م	16873
إبل	1929م	718	1930م	569
أبقار	1929م	1850	1930م	1160
خيول	1929م	140	1930م	150
بغال	1929م	320	1930م	285
حمير	1929م	2100	1930م	1190
طيور داجنة	1929م	9300	1930م	25715

يظهر من الجدول السابق أن الماعز تشكل أكبر نسبة مواشي لدى أهالي الطفيلة، ويليها الضأن (النعاج)، كما يظهر أن أعداد الأبقار في المنطقة كانت تشكل نسبة من أعداد المواشي إلى الحد الذي نستطيع أن نقول فيه أن كل أسرة في قضاء الطفيلة في الغالب تملك رأس أو رأسين من الأبقار .

وفيما يتعلق بدواب النقل فقد كان الاهتمام الأكبر بالحمير، ولعل ذلك يرجع لانخفاض ثمنها نسبة إلى الخيول، فقد بلغ ثمن الحمار سنة 1930م (800 مل 1 لف)، بينما كان ثمن حصان الركوب (11 ليرة فلسطينية)، وثمن فرس الركوب

(18 ليرة فلسطينية)[3]، ولذلك كانت الخيول أقل عدداً في الجدول نسبة لغيرها من المواشي .

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 216، 17/ ش/1347هـ /1929م، ص2-3 ؛ مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص581 .
(2) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص71-72 .
(3) المصدر نفسه، ص81 .

وفي فترة الثلاثينات شكلت أعداد الماعز النسبة الكبرى مقارنة بالمواشي الأخرى، والجدول الآتي بين ذلك :

جدول رقم (13)

أعداد المواشي في قضاء الطفيلة سنة 1933-1939م

السنة	ماعز	ضأن	إبل	المجموع
1933م	17927	6553	208	25688
1934م[1]	21187	9468	95	30750
1935م[2]	20244	8022	2	28268
1938م	18175	5071	-	23246
1939م[3]	25472	6669	-	32141

يشير الجدول السابق إلى أن أعداد المواشي كانت في اختلاف بين سنة وأخرى، ويبدو أنَّ هذا له عدة أسباب أهمها تخوف الأهالي من التعداد الذي ينجم عنه في الغالب ضرائب مثل ضريبة المواشي، وكذلك فإن إحصائيات هذه التقارير قد ينقص منها أحد أرباع السنة نظراً لأنها تقسم السنة إلى أربعة أرباع، وأما أعداد الإبل فإن السنوات التي تقل أو تعدم فيها إحصائيات الإبل تكون بسبب عدم مجيء العربان إلى الطفيلة لأجل تعداد المواشي، وذلك أن تربية الإبل تنحصر لدى عربان البادية فقط .

لقد شكلت الثروة الحيوانية لأهالي الطفيلة مورداً اقتصادياً جيداً، حيث أنتجوا الصوف والشعر والسمن واللبن والجلود واللحوم، فقد تم إنتاج (21000) كيلو من الصوف سنة 1929م، وزاد هذا العدد سنة 1930م حتى بلغ(30260) كيلو[4]، وتم إنتاج (10140) كيلو من شعر الماعز سنة 1929م، وانتج من اللبن

سنة 1929م (4200) كيلو، كما كان إنتاج الجلود في سنة 1929م (2800)

---

(1) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص34 .

(2) تقارير عن شرقي الأردن عام 1935م، ص27 .

(3) تقارير حكومة الانتداب عام 1939م، ص37 .

(4) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص81-83 .

كيلو تم تصدير 56 كيلو منها إلى مناطق أخرى، وأما سنة 1930م فبلغ إنتاج الجلود (2760) كيلو[1]، أما إنتاج اللحوم فقد ذُبح في سنة 1930م 15 رأس من البقر، و214 رأس من الضأن و114 رأس ماعز، كما تم تصدير 645 رأس ضأن سنة 1929، وأما سنة 1930م فقد صُدر من الضأن 419 رأس إلى سورية وفلسطين، وصُدر من الماعز 685 رأساً[2] .

وإضافة لذلك فقد كان يوجد في نواحي وحقول الطفيلة أعداداً كبيرة من الغربان ونسور الرخم والخنازير البرية التي توجد في الأودية الوعرة وخاصة في جنوب الموجب ووادي الحسا، وكذلك يوجد في المنطقة من الطيور القطا، التي تطير بأسراب كبيرة، ويقوم الأهالي بالبحث عن بيضها الذي تضعه في أرض صخرية[3] .

ومما شاهده الرحالة بيركهاردت في المنطقة ؛ الماعز الجبلية التي تسمى لدى أهالي المنطقة (البدن)، والتي تعيش في مجموعات تسمى قطعان، وكل قطيع يصل ما بين أربعين إلى خمسين عنزاً[4] .

4.1.3 المشكلات الزراعية :

رغم أنَّ الزراعة كانت تشكل المورد الاقتصادي الرئيسي لدى أهالي الطفيلة، إلا أن هناك مشكلات وآفات كانت تُضعف هذا المورد، وأهم هذه المشكلات :

1- **الجراد** : لقد وصف الرحالة أنطون جوسان ما يفعله الجراد من أهوال بالمزروعات، فقال أن الجراد أنواع ؛ فمنه ذو لون أسود، فيتحول إلى اللون الرمادي عندما يكبر، وهو ((يأتي من الشرق تدفعه الرياح الشرقية فينزل

الأرياف كغيم كثيف، ولا يطير قبل طلوع الشمس، وهو يتلف المزروعات فيأكل

(1) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص87 .
(2) المصدر نفسه، ص76 .
(3) بيركهاردت، رحلات، ج2 ص122 .
(4) المصدر نفسه، ج2 ص123 .

كل شيء في طريقه، ولا يترك شيئاً من حقل القمح وحتى ساق القمح فهو قادر على قطعه بفكيه القويين))[1] .

وهناك الجراد النجدي الأحمر الطيار، والذي يذكر أنه زحف على بلاد الإمارة في 1929/10/28م انطلاقاً من معان ثم وصل الطفيلة والكرك وغيرها من المناطق[2]، كما يوجد الجراد الأصفر ذو الحجم الكبير، وهو ذو ضرر أقل، ويظهر في كل فصول السنة، ويعيقه وزنه عن القيام بالرحلات الطويلة[3] .

لقد كان للجراد غزوات تجاه المنطقة في أواخر العهد العثماني، واستمرت غزواته كذلك في عهد الإمارة، وأما أهم السنوات التي غزا فيها الجراد قضاء الطفيلة؛ فمنها ما ظهر في سنة 1919م[4]، وكذلك في سنة 1926م وذلك حين وصل مناطق وادي موسى والشوبك ثم اجتاح الطفيلة في أسراب ضخمة حتى قفل راجعاً إلى سيناء[5]، وفي سنة 1930م ألقى الجراد بذوره في مناطق جنوب الإمارة ومنها الطفيلة[6]، وعام 1932م غزت أسراب الجراد مناطق واسعة من الإمارة، وقد أهلك مزروعات واسعة في قصبة القضاء وفي بصيرة، ومناطق مثل الحسا وغيرها[7] .

وأما عن كيفية مكافحة الجراد فقد كانت في زمن الدولة العثمانية ترسل جنوداً لمكافحته، فيقومون بجمعه في حفر، وكذلك رشه بالمحروقات وحرقه[8]، ويكون حجم الحفر بعرض لا يقل عن 25سم، وعمق 30سم وطول

(1) جوسان، العادات العربية، ص225 .
(2) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص9 .
(3) جوسان، العادات العربية، ص226 .
(4) جريدة العاصمة، دمشق، عدد9، 16/ ج /1337هـ /1919م، ص7

(5) أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين، جمع وإعداد زهير غنايم وجورج طريف، ج1، ص118 .

(6) الجريدة الرسمية، عدد 254، 16/ ل/1348هـ /1930م، ص123 ؛ أخبار ووثائق أردنية، ج1، ص 222 .

(7) جريدة الجامعة العربية، القدس، عدد 795، 3/30 /1932م/1351هـ، ص3 .

(8) جوسان، العادات العربية، ص226 .

مترين، فإذا ما وقع الجراد بها طمرت الحفرة أو أحرقت[1]، ويساعد في ذلك سكون الجراد أثناء الليل وخاصة في أوقات البرد القارص .

وفي عهد الإمارة كان يتم تشكيل لجان لمكافحة الجراد، والتي كانت تشكل عبئاً مالياً ثقيلاً على الدولة حتى أن مصروفات هذه اللجان تصرف من الميزانية مباشرةً، ومن هذه اللجان لجنة موجودة في الطفيلة كانت تتهيأ للعمل حين يسمع الأهالي بمجيء الجراد، وتكون هذه اللجنة في الغالب برئاسة القائمقام أو مدير الزراعة أو طبيب الحكومة، ويشترك بها المختار وعدد من العاملين، وفي سنة 1928م كان في الطفيلة لجنتان لمكافحة الجراد[2] .

كانت أسراب الجراد التي يتم إتلافها تجمع في أكياس، حيث تم جمع 7655 كيس من الجراد سنة 1930م في الطفيلة، وكذلك جُمع (31229) كيلو من البيض المجموع بالأيدي، وتم استخدام (44340) كيلو من السموم التي يباد بها الجراد[3]، وقد وُزعت على قرى القضاء، فقد استخدم في قرية عيمة 4100 كيلو من السم، أما بصيرة فاستخدم 12445 كيلو، وفي صنفحة استخدم 13495 كيلو، وأكثر الكميات المستخدمة من السموم لإتلاف زحاف الجراد كانت في ضانا حيث بلغت 14300 كيلو[4]، وكانت المساحة التي تم فيها إبادة الجراد قد وصلت في تلك السنة حوالي 894 دونم .

وعوضاً عما تنفقه الحكومة من أموال لشراء قاذفات اللهب والوقود مثل الكاز وألواح الزنك[5]، والعمال الذين وصل عددهم سنة 1930م ما بين 25-30 ألف عامل يعملون في المكافحة يومياً في الإمارة[6]، فقد كانت الحكومة تضطر إلى إعفاء الأهالي من الضرائب نظراً للمحل الذي يصيب المزروعات نتيجة

---

(1) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 9، 16/ ج/1337هـ /1919م، ص7 .

(2) جريدة الشرق العربي، عدد 191، 12/ ذا /1346هـ /1928م، ص10 .

(3) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص11 .

(4) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص13 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 254، 16/ ل/1348هـ /1930م، ص123 ؛ أخبار ووثائق أردنية، ج1، ص119 .

(6) جريدة فلسطين، يافا، عدد 1417، 1930/4/13م، ص2 .

الجراد، ومن ذلك ما ورد حول أهالي عيمة : ((ورأت الحكومة أن لا تحرم أهالي قرية عيمة من أعمال الطفيلة من هذه المنحة فأعطتهم (2649) كيلو من القمح ناتج مزرعة الحمّر لتزيل عنهم الضنك الذي حاق بهم من جراء محل أراضيهم المتواصل وكثرة الديون التي تراكمت عليهم))[1] .

2- **الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات :** أشارت التقارير إلى جملة من الأمراض التي تصيب النبات، ومنها الداء الذي يصيب القمح نتيجة حشرة تسمى (اللجاة) وهي ذبابة أكبر من النحلة، تأكل ساق القمح وتمتص النسغ فتموت السنبلة، وهذه الحشرة تأتي في الغالب من جنوب الكرك[2] .

كما ورد من الأمراض أيضاً (مَنّ العنب أو الكرمة)[3]، ومرض دبق الزيتون المسمى (السنبة) الذي انتشر في بعض أشجار الزيتون في قضاء الطفيلة سنة 1934م[4]، وفأر الحقل والذي سبّب كارثة للموسم الزراعي عام 1905 م[5]، وكذلك مرض الراهوب أو السويد المسمى أيضاً (الطابون) والذي يصيب القمح، وكذلك المرض الفطري الذي يصيب الشعير وتتم معالجته عن طريق الكبريت الأصفر[6] .

أما الأمراض التي تصيب المواشي فأهمها : جدري الماعز وذات الرئة ومرض الأنتانية الذي يصيب الماعز، وداء القراد بالماعز، وجرب الماعز، والحمى القلاعية بالبقر، وداء الكلب، وديفتوى بالدجاج، والتهاب الأوعية اللمفاوية بالخيل وكوليرا الطيور[7]، ومن الأمثلة على انتشار هذه الأمراض في المنطقة أنَّ رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى أعلن سنة 1939م : ((أنَّ مقاطعة الطفيلة ومعان موبوءتان بمرض الحمى المالطية في المواعز))[8]، وفي

(1) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص7 .

(2) جوسان، العادات العربية، ص227 .
(3) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص15 .
(4) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص100 .
(5) جوسان، العادات العربية، ص226 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 539، 17/ ش/1355هـ /1936م، ص380 .
(7) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص89-90 .
(8) الجريدة الرسمية، عدد 638، 29/ جا/1358هـ /1939م، ص446 .

سنة 1940م أُصيبت الماشية في القضاء بمرض ذات الرئة في الماعز، وكذلك مرض الحمى الفحمية الذي أصاب حيوانات قرية ضانا[1] .

3- **انجراف التربة وقلة الأمطار**: وهي عوامل طبيعية ساعدتها تضاريس المنطقة الجبلية، وكذلك المناخ[2]، ويرافق هذه العوامل الرياح، مثل رياح الجماد التي تهب أحياناً في فصل الربيع، فتؤدي إلى موت السنبلة بسبب البرد[3] .

وأما الأمطار فيغلب عليها أن تكون متذبذبة من سنة إلى أخرى في المنطقة، مما يسبب أضراراً بالمزروعات كما في سنة 1932م[4]، وإذا ما سقطت الأمطار على المنطقة فإن سفوح الجبال تشكل أقنية تسبب انجرافاً في تربة الأراضي[5]، مما يدفع الأهالي إلى بناء سلاسل من الحجارة تقلل من الانجراف.

4- **عوامل متفرقة** : وأبرزها غزوات العربان المتكررة للمنطقة[6] فيصبح الأهالي بين غزوتين : فإما غزو من قبل أسراب الجراد، أو غزو من قبل عربان البدو وخاصةً المجاورين للمنطقة مثل الحجايا، ومما جعل سكان المنطقة يقسمون جهدهم ما بين جهد الزراعة وجهد الدفاع عن مزروعاتهم[7] فيقل الإنتاج الزراعي، ومن العوامل أيضاً جهل الأهالي بالطرق الزراعية الحديثة[8]، وساهم الجفاف في تدني الجدوى الاقتصادية لمحاصيل المنطقة، وكذلك تفتيت الملكيات الزراعية إلى قطع صغيرة بحسب نظام التوريث، مما يؤدي إلى انعدام الجدوى الاقتصادية لهذه الأراضي[9] .

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 682، 14/ ب/1359هـ /1940م، ص358 .
(2) أسامة البلبيسي، " العوامل الاجتماعية والطبيعية وأثرها على الأراضي الزراعية في الأردن "، مجلة الزراعة في الأردن، السنة الثالثة، عدد 13، 1969م، ص23 .
(3) جوسان، العادات العربية، ص227 .

(4) جريدة الجامعة العربية، القدس، عدد 792، 18/ ذا/1350هـ /1932م، ص3 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 555، 4/ م/1356هـ /1937م، ص179 .
(6) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس 1328هـ /1910م .
(7) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص176؛ أسامة البليبيسي، الزراعة في الأردن، ص24.
(8) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ /1910م .
(9) أُسامة البلبيسي، الزراعة في الأردن، ص25 .

2.3 الحِرف والمهن :

عمل أهالي الطفيلة في أعمالٍ ومهن كثيرة، ولكن أهم تلك الأعمال لديهم كانت الفلاحة، حيث أشارت سجلات عقود الزواج إلى أنّ الغالبية العظمى من أهالي القضاء كانت مهنتهم الفلاحة[1]، ومن ذلك أنّ ((عيسى بن سلامة كان فلاح زرّاع من أهالي قصبة الطفيلة))[2]، وكانت مهنة الفلاحة تقوم على تربية المواشي وزراعة الأراضي بالمحاصيل الزراعية، كما رافق الفلاحة صناعات يدوية، أهمها غزل بيوت الشعر، وصناعة الأروقة وشقق البيت، وكذلك إنتاج السمن ولبن الجميد من ألبان الماعز، وكانت نساء أهالي قضاء الطفيلة يصنعن العدول والخروج والحبال والفرشات من الصوف[3] .

أما الحِرف الأخرى التي وُجدت في المنطقة فأهمها :

أ- **صناعة الخزف أو الأدوات الفخارية** : والذي يقوم على عجن الطين المخلوط بقليل من الرمل ومسحوق الفخار[4] ويّصنع منه أدوات مختلفة مثل الأواني الفخارية والصحون والجرار[5] وغيرها، وقد وصف الرحالة بيركهاردت الطفيلة بأنها مدينة الخزف[6]، مما يدل على شهرتها بصناعة الفخار .

ب- **النجارة** : أشارت سجلات المحكمة الشرعية إلى هذه المهنة سنة 1924م، حيث ورد أنّ يوسف بن بطرس بن حنا المسيحي من أهالي بيروت كان مقيم في الطفيلة لأجل العمل بمهنة النجارة، وقد كان لديه عامل أجير من أهالي القضاء هو نوح بن محمد الكردي من سكان الطفيلة، الذي يعمل بأُجرة شهرية تبلغ

---

(1) سجل عقود الزواج (1)، عدد 64، 6/ ب/1345هـ/ 1927م .

(2) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 13/ ب/1334هـ، ح31 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 5/ ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
(4) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص16 .
(5) القطامين، العين البيضاء، ص45 .
(6) بيركهاردت، رحلات، ج2 ص17 .

ثلاثين ريالاً مجيدياً[1]، وكذلك ورد في سجلات البلدية أنّ النجار صالح قام بتصليح أثاث وأبواب البلدية سنة 1941م[2]، ومن أدوات النجارة التي ذُكرت أبواب وغالات ونوافذ وجارور[3] .

ج- القصَّابون / اللحامون : حيث أوردت عقود الزواج في محكمة الطفيلة عدداً من الأفراد كانت صنعتهم القصابة، ومن ذلك أن طلال بن صالح من مدينة خليل الرحمن والمقيم مؤقتاً بالطفيلة كان قصَّاباً مع والده [4]، وقد وصل عدد القصابين الذين حصلوا على تراخيص من بلدية الطفيلة سنة 1927م ثلاثة قصابين[5]، وقد ازداد عددهم سنة 1928م حتى وصلوا سبعة قصابين[6]، وفي سنة 1931م كانوا أربعة قصابين[7]، وسنة 1937م كانوا خمسة[8]، وقد كانت البلدية تحدد لهم أسعار اللحوم، وتشرف على نظافة محلاتهم[9] .

د- مهنة الطحن بالبابور : لقد أشارت السجلات الشرعية إلى وجود ثلاثة بوابير لطحن الحبوب في المنطقة، فقد كان يوجد بابور إخليف الهواملة في قصبة الطفيلة ويعمل فيه سالم القمول، وبابور آخر في القصبة لمحمود بن علي أبو هلاله وأخوته[10]، وأما البابور الثالث فهو في منطقة الرشادية، ويسمى (بابور الرشادية)، حيث كان أهالي قرية بصيرة وقرية ضانا يطحنون فيه ما لديهم من حبوب، وكذلك كثر قدوم أفراد من عشيرة الحويطات إليه[11]، وقد

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 7 / ج/ 1342هـ / 1924م، ص30 ح27 .
(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 204، 28 / 1/ 1941م، ص18 .
(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 204، 28 / 1/ 1941م، ص18 .
(4) سجل عقود الزواج (3)، 6 / ل / 1347هـ / 1929م .
(5) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص48 .
(6) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1928م، ص25 .
(7) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1931م، ص50 .

(8) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1937م، ص44 .
(9) سجل بلدية الطفيلة، قرار 202، 11 / 2 / 1941م، ص18 .
(10) سجل شرعي الطفيلة (2)، 5 / ج / 1358هـ / 1939م، ص231 ح19 .
(11) سجل شرعي الطفيلة (6)، 12 / ل / 1342هـ / 1924م، ص43 ح39 .

اعتمد عمل البابور على غلة البيادر في المواسم الخصبة، ويقل عمله مدة ثلث السنة[1] بسبب انتظاره مجيء الموسم المقبل .

هـ- مهنة الحلاقة : حيث ورد أن المجلس البلدي في الطفيلة أعطى ترخيص لأحد الحلاقين سنة 1938م[2]، ويبدو أنه أول حلاق في القضاء يعمل بموجب ترخيص .

و- النحّاس : وهو الذي يقوم بصناعة بعض الأواني من مادة النحاس التي توجد بكثرة في المنطقة وخاصة في وادي ضانا، حيث وجد فيها عشرات الأفران القديمة[3]، وقد أوردت السجلات الشرعية أن علي بن سالم بهلول كان نحاساً[4] .

ز- الحدادة : حيث ورد في سجلات عقود الزواج أن حسين بن علي الكردي من بصيرة كان والده حداداً[5]، وهناك أدوات كثيرة استخدمت قديماً من قبل أهالي المنطقة كانت تصنع من الحديد، ومنها المحاريث التي تصنع من الخشب والحديد .

ح- مهنة البناء : ومما ورد حول مهنة البناء أن المعلم أبو محمد البناء قام ببناء درج مقابل دائرة الصحة في قضاء الطفيلة، وقد صرفت له البلدية ثمانية جنيهات[6]، ورافق البناء وجود أشخاص يعنون بحجارة البناء أطلق عليهم تسمية الحجّارين، ومنهم عبد الله بن إبراهيم النابلسي الحجار[7] .

ط- الغزل : وهي مهنة نساء القضاء اللاتي يقمن بجمع الصوف وشعر الماعز ثم غسله ونسجه إلى خيوط بواسطة أداة خشبية مكونة من عصا صغيرة في رأسها قطعة من الخشب على شكل نجمة، يتوسطها مسمار معكوف، وتسمى

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (2)، 5 / ج / 1358هـ / 1939م، ص231 ح19 .
(2) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1938م، ص36 .
(3) بيركهاردت، رحلات ، ج2 ص27 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (4)، 14 / ج / 1362هـ / 1943م، ص90 ح26 .
(5) سجل عقود الزواج (4)، عدد 33، 1 / ص / 1347هـ / 1928م .
(6) سجل بلدية الطفيلة، قرار 36، 14 / 10 / 1941م، ص30 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (5)، 18 / ذا / 1365هـ / 1946م، ص172 ح55 .

هذه الأداة (المغزل)[1]، وتتم به صناعة البسطة[2] وبيوت الشعر وكثير من الأدوات .

ومن الملاحظ أن المهن كانت تسمى أحياناً عند الأهالي (الكار)، مثل كار النجارة[3]، كما أن صاحب المهنة كان يطلق عليه (المعلم)، فقد ورد ((أنَّ المعلم راشد أبو محيسن قام بتصليح صوبة البلدية وتركيبها))[4]، وكذلك أشارت السجلات الشرعية إلى أعمال قام بها أفراد من القضاء مثل (المرابعة)[5]، حيث يرابع أحدهم عند أناس آخرين، وفي الغالب ترتبط برعي المواشي مقابل أجرة معينة، ويسمى القائم بهذه الأعمال مرابعاً .

3.3 التجارة :

اهتم أبناء منطقة الطفيلة بالتجارة إلى جانب اهتمامهم بالزراعة، وقد ساهمت العناصر الوافدة إلى المنطقة في تنشيط الحركة التجارية، وبخاصة القادمة من دمشق والخليل، إذ أوردت جريدة المقتبس سنة 1328هـ/ 1910م أنَّ ((أكثر التجار في القضاء هم من دمشق ومن خليل الرحمن، ولكن منذ مدة قليلة بدأ الأهلون يشتغلون بالتجارة))[6] .

إنَّ موقع قضاء الطفيلة الجغرافي جعل سكانه يقومون ببعض النشاط التجاري، وذلك أنَّ محمل الحج الشامي يقع على الجانب الشرقي من القضاء، وكذلك وجود مدن مثل الخليل في الغرب والكرك في الشمال أدى إلى بعض التبادل التجاري، وقد أشار الرحالة بيركهاردت إلى تأثر الفلاحين في المنطقة التي يسميها الجبال بسبب توقف نشاط المحمل الشامي[7]، إذ كانوا يبيعون

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6) ، 6 / ر / 1343هـ / 1924م، ص78 ح64 .
(2) القطامين، العين البيضاء، ص45 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 6 / ج / 1342هـ / 1924م، ص30 ح27 .
(4) سجل بلدية الطفيلة، قرار 205، 4 / 1 / 1941م، ص18 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 26 / ج / 1343هـ / 1925م، ص98 ح81 .

(6) الحوراني، عمران الطفيلة، جريدة المقتبس، 1328هـ / 1910م .

(7) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص122 . توقفت قافلة الحج الشامي سنة 1811م بسبب سيطرة الوهابيون بقيادة آل سعود على محطات طريق الحج الواقعة شمال =

منتجاتهم الزراعية إلى قافلة الحج، وكذلك أشار جوسان إلى أهمية الخط الحجازي التجارية بالنسبة لأهالي المنطقة، حيث ذكر أنّ الخط الحديدي الحجازي ينقل القسم الأكبر من التجارة [1] .

أما الخليل فقد ارتبطت مع قضاء الطفيلة بعلاقات تجارية متميزة . يدل على ذلك وجود طريق تجاري يربط المدينتين، يمتد ما بين قرية بصيرة حتى قرى خليل الرحمن، وقد جرى وصف هذا الطريق من قبل أحد السالكين له، وهو السيد عمر عناني المعلم في مدرسة بصيرة سنة 1929م، حيث ذكر أن أهالي بصيرة عادةً ما يذهبون في قافلة عن طريق وادي عربة إلى مدن فلسطين، فيأخذون معهم منتجاتهم من المواشي لبيعها في مناطق مثل مدينة الخليل وقراها[2] .

تبدأ القافلة تحركها من قرية بصيرة إلى الضحل الذي يحتوي على أشجار كثيفة من اللزاب، ثم السير في وادي عربة، ثم الوصول إلى سهل فسيح يسمى (سطح الأمعز) الذي تكثر فيه قبور أهالي بصيرة نتيجة قتلهم من قبل قطّاع الطرق الذين يتخذون هذا المكان مستقراً لهم، إذ يتميز بوجود ممر ضيق، فتسهل محاصرة من يمر فيه وخاصة عند نهاية هذا الممر المسمى (أخدود النخبار)، ثم تبدأ بعده رؤية منطقة أخرى تسمى (نقب الزويرة) التي تقرب من جنوب البحر الميت، وفيه ماء يسمى ماء الزويرة الذي يكثر فيه الصعاليك، ثم يتم الوصول إلى الموضع الأخير قبل الخليل وهو (كسيفة)[3] .

ولم تكن الخليل هي المدينة الفلسطينية الوحيدة التي يذهب إليها أهالي الطفيلة للتجارة، بل وصلت تجارتهم إلى مناطق أخرى مثل غزة، فقد ذكر بيركهاردت أنَّ ((أهل الجبال يبيعون صوفهم وزبد وجلود حيواناتهم في غزة،

=المدينة المنورة، وقد أوعزت الدولة العثمانية إلى محمد علي باشا في مصر بتجهيز حملة إلى الجزيرة العربية لدحر النشاط الوهابي، فنجحت هذه الحملة في هدفها .

(1) جوسان، العادات العربية، ص231 .
(2) عناني، ضرب المكانس، ص36 .
(3) المصدر نفسه، ص36 –43 .

حيث يشترون جميع الكماليات القليلة التي يحتاجون إليها))[1]، وكذلك كان بدو الحويطات المجاورين للمنطقة يذهبون إلى غزة لبيع الرماد الذي يستعمل في صناعة الصابون، حيث يجمعونه من جبال الشراة [2] .

أما أهم السلع التي تتم المتاجرة بها فهي الدخان، فقد حصل بائعو التبغ في الطفيلة على الدرجة الأولى تبعاً لقانون بيع التبغ[3]، ويقول جوسان عنه ((يستهلك الدخان بشكل دائم في الكرك والطفيلة))[4] .

وفي أحيان يتم أخذ بعض أنواع التربة إلى الخليل ليصنع منها الزجاج[5]، وهذه التربة توجد في المنطقة الغربية من وادي عربة . كذلك ورد أن أهالي المنطقة كانوا يبيعون قرون البدن لتجار من الخليل ((الذين يأخذونها إلى القدس، حيث تصنع منها مقابض للسكاكين والخناجر))[6] .

وبشكل عام فقد كثر استيراد السلع القطنية والسكر والأرز والقهوة، وفي المقابل أهتم أهالي الطفيلة بتصدير منتجات أغنامهم وبعض محاصيلهم الزراعية مثل زيت الزيتون والقمح الفائض عن الحاجة[7] .

كذلك شهدت محطة الحسا نشاطاً تجارياً واسعاً من قبل أهالي المنطقة، حيث قام سكان الطفيلة بتزويد الحجيج الشامي بكميات كبيرة من المؤن التي يبيعونها لقافلة الحج عند قلعة الحسا، حتى أنَّ بيركهاردت يقول: ((الأرباح التي يجنونها من هذه التجارة تكون كبيرة جداً))[8] .

وفي عهد الإمارة ازداد نشاط محطة جروف الدراويش، حيث صدرت كميات كبيرة من الدقيق الذي يتم نقله من محطة الجروف إلى لواء معان،

---

(1) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص122 .
(2) المصدر نفسه، ج2، ص127 .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 156، 13/ ذا / 1345هـ / 1927م، ص13 .
(4) جوسان، العادات العربية، ص233 .

(5) عبد الكريم رافق، " فلسطين في عهد العثمانيين -1-، ص814 .
(6) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص122 .
(7) أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ص78 .
(8) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص122 .

وكذلك كان سكان الطفيلة يبيعون الحبوب الحبوب على البدو الضاربين خيامهم في شرق المنطقة بجوار الحسا والجروف، حتى أن قضاء الطفيلة كاد أن يخلو من الحبوب سنة 1930م بسبب ذلك[1] .

كما أوردت دائرة الزراعة أنواعاً من الحيوانات التي تم تصديرها من الطفيلة إلى سوريا وفلسطين سنة 1929م، حيث تم تصدير 89 رأس من البقر، و645 رأس من الضأن، و 1062 رأس من الماعز[2]، وقد قلت الصادرات سنة 1930م، ولعل سبب ذلك يرجع إلى مدى جودة الموسم الزراعي المتفاوت من سنة لأخرى .

أما ما يتعلق بالتجارة الداخلية فقد شهد القضاء نشاطاً تجارياً يكاد يكون أوسع من النشاط التجاري الخارجي، حيث أوردت التقارير وجود 27 دكاناً أو محل بقالة في الطفيلة سنة 1927م[3]، وازداد العدد سنة 1928م حتى وصل إلى 41 محل بقالة تم ترخيصها من قبل البلدية[4]، وفي سنة 1929م تم ترخيص 44 بقالاً في القضاء[5]، وفي سنة 1939م بلغ عدد البقالين 37 بقالاً[6] . كذلك وجد في القرى المجاورة للقصبة 16 بقالاً سنة 1929م[7]، وازداد عددهم سنة 1937م حتى وصلوا عشرين دكاناً[8] .

كذلك شهدت المنطقة نشاطاً للباعة المتجولين، حيث قامت البلدية بإعطاء ترخيصاً لأحد الباعة المتجولين سنة 1929م[9]، كما كان يوجد بائع متجول في

---

(1) دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص19 .
(2) المصدر نفسه، ص76 .
(3) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص48 .
(4) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1928م، ص25 .

(5) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1929م، ص31 .
(6) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1939م، ص34 .
(7) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1929م، ص31 .
(8) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1937، ص45 .
(9) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1929م، ص31 .

قرى القضاء سنة 1938م[1]، وهؤلاء الباعة يطلق عليهم أهالي المنطقة اسم (الدوّاج)، الذي في الغالب يبيع القماش وأدوات النساء .

ومن التجار الذين تم ذكرهم في الطفيلة ؛ التاجر عليان بن قاسم أبو ظريفة الشامي[2]، كما كان عبد الحميد بن عبد الكريم بن محمد مسودة تاجراً بقصبة الطفيلة وهو من أهالي مدينة خليل الرحمن[3]، وكذلك ذكرت سجلات البلدية وجود دكان للحاج فراس العوران في الطفيلة، حيث قام بتأجيرها للسيد أحمد أبو راس المدني وهو من تجار الطفيلة وكان بدل الإيجار ثمانية جنيهات فلسطينية لمدة سنة واحدة[4] .

وكان عبد السلام بن عبد الحميد جويحان يعمل بالتجارة في الطفيلة وغور الصافي[5]، كما كان جبريل بن خليل الأشهب له دكان يبيع فيه اللحوم[6]، ومن تجار الطفيلة أيضاً حمد زنون[7]، ومحمود بن إسماعيل القطاطشة الذي بلغت مجموع ديونه على الآخرين ثلاث ليرات إنكليزية وثمان ليرات فرنساوية و4480 مجيدي و48 مد حنطة و54 مد شعير[8] .

تعامل أهالي المنطقة في تجارتهم بأنواع من البيوع، فبالإضافة إلى التعامل بالنقد، فقد تبايع أهالي المنطقة ببيع المقايضة أو ما يسمى المبادلة، ومن ذلك أن أهالي القضاء كانوا يقومون بمبادلة الثمر والحبوب التي لديهم مع عربان البدو بما لديهم من زبدة ومنتجات المواشي مثل الإبل[9] .

ومن أمثلة المقايضة أنَّ عيد بن عودة أبدل ثوره ببهيم بعد أن أخذ زيادة

---

(1) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1938م، ص37 .
(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص257 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (1)، 26 / ش / 1345هـ / 1927م، ص19 ح14 .

(4) سجل بلدية الطفيلة، 16 / 11 / 1940م، ص14 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (5)، 20 / م / 1366هـ / 1946م، ص181 ح73 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (5)، 5 / را / 1362هـ / 1943م، ص49 ح5 .
(7) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1064، 13 / ج / 1364هـ / 1945م، ص4 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 5 / ص / 1343هـ / 1924م، ص65 ح54 .
(9) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص121 .

على الثور مقدارها أربع عشرة مجيدي[1]، كما ورد أنَّ ((محمد الدمشقي باع فرسه الزرقاء المائلة للبياض في الطفيلة إلى نوري شاوش بن نوري بفرسٍ حمراء وخمسة وثمانين ريالاً مجيدياً))[2] .

4.3 الضرائب والرسوم :

خضعت المنطقة لضرائب الدولة العثمانية منذ البدايات الأولى لوجود العثمانيين في البلاد العربية، وقد عُرفت الضرائب والرسوم في المنطقة التي كانت تسمى إدارياً إما ناحية جبال كرك أو ناحية جبل حميدة، فكان الأهالي يدفعون رسوم عن الثروة الحيوانية، فقد بلغ حاصل طفيل/ الطفيلة من رسم معزة/الأغنام، والنحل 1000 آقجة سنة 1596م، وأما في النمتة فبلغ 1500 آقجة، وفي صنفحة 500 آقجة[3]، كما بلغ الحاصل من المزارع في كل من مزرعة بصيرة 1500 آقجة، ومزرعة قرقور 1000 آقجة، والمعطن 500 آقجة، وقلعة السلع 500 آقجة، ومزرعة بعناتا في صنفحة 500 آقجة[4] .

ومما يدل على الأهمية الزراعية للمنطقة، وجود ضريبة تسمى (عادات عربان)، وكذلك (رسم بادهوا)، ورسم مجبي على الطواحين، حيث فرضت الدولة في منطقة الطفيلة 120 آقجة على عمل أربع طواحين[5]، وفي ذلك إشارة للازدهار الزراعي في المنطقة .

أما في فترة الدراسة فقد ظهرت عدة أنواع من الضرائب في نهاية الحكم العثماني، ومعظمها استمر في عهد الإمارة، وبعضها جرى عليها تعديلات،

---

(1) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 14 / ش / 1330هـ ، ص35 نومرو 38 .
(2) سجل شرعي العقبة، 11 / م / 1337هـ، ص14 ح66 .

(3) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970، ورقة 41 .

(4) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 185، ورقة 75-76 .

الآقجة : أصغر وحدة نقد مسكوكة من الفضة لدى الدولة العثمانية، وتزن 0,731 غراماً من الفضة، وفي أواخر القرن السابع عشر بدأت البارة تحل محل الآقجة . أنظر : خليل الساحلي، " النقود في البلاد العربية في العهد العثماني "، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، م2، أيار 1971م، ص108-109 .

(5) السوارية والطراونة، منطقة الكرك والشوبك، ص152.

وأهم هذه الضرائب :

أ . **ضريبة العُشر :** وقد فرضت على أصحاب الأراضي من مجموع الحاصل الزراعي ، فجعلتها الدولة العثمانية في البداية كما أقرها الشرع الإسلامي أي 10% من غلة الأراضي[1]، وقد كانت تجبى على أساس الالتزام حيث كانت الدولة العثمانية تلزم جباية هذه الضريبة إلى أحد المتنفذين بعد أن يلتزم بأكبر مبلغ و يسمى هذا الملتزم بالعَشّار[2]، وقد أصبحت هذه التسمية نذير شؤم على الفلاحين، إذ كان يرافق الجباية للعشر الظلمُ الكبير الواقع على الفلاحين .

ومن أجل سد العجز المالي في الدولة العثمانية ؛ فقد أضافت الدولة على العشر واحداً على المائة باسم المنافع من أجل الاشغال العمومية، ونصفاً على المائة باسم المعارف، فصارت نسبة العشر (11,5%)، ثمَّ أضافت الدولة نصفاً آخر باسم الخزينة، فبلغ العشر اثني عشر[3]، ثم في سنة 1316 مالية صدرت إرادة سنية عثمانية بأخذ بدل العشر بمقدار 12,63% ، فأصبح الملتزمون يأخذونه 13% تفادياً من تشويش الحساب[4] .

لقد خضعت أراضي وحاصلات قضاء الطفيلة لهذه الضريبة، فقد بلغت عائدات الحكومة العثمانية من الأعشار في القضاء سنة 1325 مالية / 1909م 139,017 قرشاً[5] .

---

(1) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1 ص12 ؛ غرايبة، سورية ، ص61 ؛ عبد الله سعيد، " النظام الضريبي في لبنان وأثره على الزراعة "، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، ع43-44، أيلول – كانون أول 1992م، ص232 ؛ الصلاح، " تطور نظام ضريبة الأراضي "، مجلة دراسات، ص90 .

(2) Samuel Bergheim, ((Land Tenure Palestine)), P.E.F., July 1894 ,P197

(3) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 141، 14/ ج/1327هـ/ 1909م، ص1-2 .
(4) المصدر نفسه .
(5) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص206.

أما في العهد الفيصلي فقد فرضت ضريبة الأعشار في لواء الكرك الذي يتبع له قضاء الطفيلة، وقد قرر مجلس إدارة الحكومة العربية في دمشق تخفيض نسبة حاصلات هذه الضريبة إلى ثلاثين على المائة من العشر بسبب قلة الأمطار في سنة 1919م [1] .

استمرت هذه الضريبة في المنطقة أثناء عهد الإمارة، حيث فرضت على المزارعين اعتبارًا من سنة 1921م، ولكن في هذه السنة وحتى سنة 1923م قررت حكومة إمارة شرقي الأردن إعفاء المزارعين من بقايا الأعشار المفروضة عليهم، وذلك نتيجة رداءة الموسم الزراعي[2]، ثم ورد اعفاء آخر لأهالي المنطقة من سمو الأمير عبد الله، حيث جاء على لسان الحكومة :

((أُعفي الأهلون في مقاطعة الطفيلة من ضريبة الأعشار وبدلات الطريق وضريبة الأراضي والمسقفات لسنة 1926- 1927 المالية . وأُعفي الأهلون في قرية عيمة من كافة بقايا الضرائب 10/ 10 / 1927م.

عبد الله))[3] .

كما ورد تأجيل آخر لضريبة العشر وذلك سنة 1928 – 1929المالية عن أهالي قرى عيمة وضانا وبصيرة وصنفحة وعرب المنَّاعين[4]، وذلك استناداً إلى قرار اللجنة المؤلفة لدراسة الوضع الزراعي العام في شرقي الأردن .

أما حاصلات ضريبة الأعشار في عهد الإمارة ؛ فكان في قضاء الطفيلة سنة 1928م 2569 ليرة فلسطينية و995 مليم، وفي سنة 1929م وصل 1878 ليرة فلسطينية و 13مليم، وسنة 1930م كان 1844ليرة فلسطينية و400 مليم،

وأما سنة 1931م فقد ازدادت حاصلات الأعشار لتصل إلى

(1) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 26، 17/ ش/1337هـ /1919م، ص5.
(2) جريدة فلسطين، يافا، عدد 915، 1926/10/8م، ص1.
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 171، 20 / جا / 1346هـ/1927م، ص2.
(4) جريدة الشرق العربي، عدد 201، 24 / را /1347هـ /1928م، ص7 ؛ جريدة فلسطين، يافا، عدد1118 ،21 أيلول 1928م، ص2 .

(2996 ليرة و185 مليماً)[1]، مما يعني أن موسم سنة 1931م كان جيداً، وذلك لاعتماد ضريبة العشر على مدى جودة الحاصلات الزراعية التي تقوم على توفر الأمطار الغزيرة أساساً، وقد بلغ مجموع حاصلات الأعشار في إمارة شرقي الأردن سنة 1931م (10053 ليرة و640 مليماً)[2]، وهذا يشير إلى أن قضاء الطفيلة كان يشكل مورداً مالياً متميزاً للخزينة يبلغ حوالي 30% من مجموع حاصلات مناطق جنوب شرقي الأردن فيما يتعلق بضريبة العشر فقط .

واعتباراً من سنة 1932م فقد ألغيت ضريبة العشر وكذلك ضريبة الويركو وبدل الطريق، وحل مكانها جميعاً (ضريبة الأراضي)[3]، وذلك ضمن مشروع قانون ينص على فرض ضريبة موحدة على الأراضي .

ب . **ضريبة الويركو:** وقد كانت زمن الدولة العثمانية على نوعين، وهما (ويركو التمتع) الذي صدر سنة1254هـ/1829م، وقد فرض على التجار وأصحاب الحرف والمهن وأصحاب الرواتب بنسبة 30-40 على الألف من مجموع الربح السنوي[4]، والنوع الثاني هو (ويركو الأملاك) الذي صدر سنة 1277هـ/1861م، وقد فرضته الدولة العثمانية بنسبة أربعة على الألف على الأراضي المخمنة، وثمانية على الألف على الأراضي المغروسة أو المقام فيها أبنية[5] .

لقد فرضت هذه الضريبة بنوعيها على أهالي القضاء، فبلغت واردات ويركو التمتع سنة 1327هـ/1909م(2,160) قرشاً، وأما ويركو الأملاك فبلغ في تلك السنة (81,090) قرشاً[6].

(1) الجريدة الرسمية، عدد 374، 4/ ن /1351هـ /1933م، ص519.

(2) الجريدة الرسمية، عدد 367، 3/ ب/1351هـ / 1932م، ص467

(3) الجريدة الرسمية، عدد 334، 13/ ن/1350هـ / 1932م، ص 68.

(4) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1410هـ / 1990م، ص352-353. سيشار له (الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة) .

(5) دفتر مفصل نواحي جبل عجلون، ص ك ؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص352 .

(6) الحوراني، عمران الطفيلة ، المقتبس، 1328هـ/ 1910م

بقيت ضريبة الويركو تجبى في عهد الإمارة حتى سنة 1932م، حيث تم إلغاء الويركو وحلت مكانه ضريبة الأراضي[1]، ويبدو أن النوع الأول من الويركو وهو (ويركو التمتع) قد بقي تحت مسمى (ضريبة التمتع)[2].

ج . **ضريبة بدل الطريق** : وتسمى ضريبة العمال أو (مال الطرق)، وقد فرضت بموجب نظام الطرق والمعابر، الصادر عام 1286هـ/1869م الذي ينص على أن يعمل كل فرد عمره ما بين 16-60 سنة في شق الطرق وإصلاحها مدة أربعة أيام في السنة، وقد تم تعديل القانون بأن يتم دفع بدل نقدي للذي لا يرغب بالعمل يصل ما بين عشرين قرشاً قي السنة إلى ثلاثين قرشاً[3]، وذلك بحسب المنطقة، وقد بلغ وارد الخزينة العثمانية من بدل الطريق عام 1327هـ/1909م (18,000) قرشاً[4] .

وبعد سنتين من تأسيس إمارة شرقي الأردن، صدر قرار سنة 1342هـ/1923م يقضي بتنزيل بدل الطريق إلى 24 قرشاً، بدلاً من 32 قرشاً[5]، مما يظهر أنَّ هذه الضريبة كانت في نهاية العهد العثماني مرتفعة على الأهالي حتى أنها وصلت إلى 32 قرشاً .

أصبح مقدار بدل الطريق عام 1344هـ/1926م خمسة وعشرين قرشاً مصرياً[6]، وفي عام 1928م تم تعديل بدل الطريق ليصبح (250) ملاً عن كل

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد 334، 13/ ن/1350هـ، 1932م، ص68 ؛ محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص134 .

(2) تقارير عن شرقي الأردن 1934م، ص43 ؛ تقارير حكومة الانتداب عام 1939م، ص35 ؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص12.
(3) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص358 ؛ عبد الله سعيد، النظام الضريبي في لبنان وأثره على الزراعة، ص238.
(4) الحوراني، عمران الطفيلة ، المقتبس، 1328هـ/ 1910م .
(5) جريدة الشرق العربي، عدد 17، 6/ ص/ 1342هـ / 1923م، ص3.
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 155، 28/ ل/ 1345هـ/ 1927م، ص7.

مكلف[1]، وقد استثني من هذه الضريبة أفراد ذكروا في ذيل قانون بدلات الطريق المؤرخ في27 شباط 1929هـ، ومنهم المسجونين لمدة سنة فأكثر شريطة أن يكون فقيراً[2] . وفي سنة 1932م تم استبدال ضريبة بدل الطريق والويركو والعشر لتصبح جميعها ضريبة الأراضي[3] .

لقد بلغت عائدات خزينة الإمارة من بدل الطريق في قضاء الطفيلة من بقايا سنة 1928م (465 ليرة و212 مليماً)، وفي سنة 1929م(219 ليرة و744مليماً)، وانخفضت سنة 1930م لتصل إلى (129 ليرة و505 مليماً)، واستمر الانخفاض سنة 1931م ليصل 94 ليرة ونصف[4] .

ومن خلال الأرقام السابقة يظهر أنَّ بدلَ الطريق في المنطقة مستمر في الانخفاض الذي وصل إلى النصف في سنة 1929م، ويبدو أنَّ لهذا الانخفاض أسباب لعل أهمها وجود دائرة النافعة أو التي تسمى الإسعاف، حيث كان جُل اهتمامها إصلاح الطرق من خلال العمال العاملين تحت سقفها، وكذلك ارتباط رسوم الطرق بالبلدية، مما يجعلها رسماً غير مقيد بزمن .

د . **ضريبة المسقفات (الأبنية)** : حيث فرضت على بيوت السكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[5]، وكانت تضاف لها ضرائب أخرى فتزداد قيمة تحصيلها وخاصة مع نهاية الدولة العثمانية .

وقد أصبحت ضريبة المسقفات تسمى (ضريبة الأبنية والأراضي)، وذلك ضمن قانون صدر سنة 1925م، وهو (قانون ضريبة الأراضي والمسقفات)، وجرى له تعديل سنة 1928م تحت اسم (تعديل قانون ضريبة الأراضي

والمسقفات الداخلة ضمن حدود البلديات لسنة 1928م)[6] . وقد ورد في القانون

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 187 ،26 / ل/ 1346هـ/ 1928م، ص8.
(2) جريدة الشرق العربي، عدد 141، 25 / ر/1345هـ/1926م، ص1.
(3) الجريدة الرسمية، عدد334 ،13/ ن/1350هـ/ 1932م، ص29.
(4) الجريدة الرسمية، عدد367 ،3/ ب/1351هـ/ 1932م، ص466 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 374، 4/ ن/1351هـ/ 1933م، ص518.
(5) دفتر مفصل نواحي جبل عجلون، ص ل ؛ المدني، التنظيمات العثمانية، ص58 .
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 121، محذوف التاريخ، ص9 ؛ الشرق العربي، عدد 192، 26/ ن / 1346هـ –1928م، ص3.

المؤرخ في 6 كانون الأول 1925م أن نسبة الضريبة 12% من قيمة الإيجار[1]، وهذه القيمة تختلف بنسبة أقل إذا كان البناء لسكنى أصحابه حتى يصل 4%، كما خفضت الحكومة سنة 1926م قيمة هذه الضريبة لتصبح 10% على أبنية الإيجار[2].

كانت بلدية قضاء الطفيلة تقوم بالإشراف على تطبيق ضريبة الأراضي والمسقفات ضمن حدودها بمساعدة المالية، وقد طبق قانون هذه الضريبة سنة 1933م على مناطق حدود البلديات في معان والكرك الطفيلة، وكذلك سنة1934–1935م[3]، وقد بلغت حاصلات البلدية في قضاء الطفيلة من هذه الضريبة سنة 1928م 924 ليرة و667 مليماً، وفي سنة 1929م بلغت 790 ليرة و195 مليماً، وأما في سنة 1930م فقد انخفضت كثيراً لتصل 458 ليرة و827 مليماً، ثم عادت للارتفاع عام 1931م حيث بلغت 918 ليرة و541 مليماً [4]، وكانت هذه النسب قد وردت ضمن قانون اعفاء بقايا الضرائب لسنة 1932م .

هـ . **ضريبة الأراضي** : وهي تختلف عن ضريبة العشر، فهي تسمى (الميري)، وهي : ضريبة مالية سنوية قدرها 3 – 5 % من إنتاج الأرض سواء أنتجت أم لم تنتج، كما أنها كانت زمن الدولة العثمانية يختلف مقدار تحصيلها من منطقة لأخرى، حيث كانت تقدر بحسب الفدان[5]، والأفدنة أنواع ؛ فهناك

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 121، محذوف التاريخ، ص9 .

(2) جريدة الشرق العربي، عدد 129، 1 حزيران 1926م، ص9 ؛ محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص135 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 367، 3/ ب /1351هـ- 1932م، ص466 .

(4) Samuel Bergheim, "land Tenure Palestine" ،P. E. F ،July 1894 PP 191-192 .

(5) عبد الكريم رافق، فلسطين في عهد العثمانيين -2-، ص947 ؛ يوسف نعيسة، " ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، مجلة دراسات تاريخية، دمشق عدد 36 ،35، آذار-حزيران 1990م، ص164 .

الفدان الخطاط، والفدان الإسلامي، والفدان الروماني[1]، أي أننا نستطيع القول بأن نسبة هذه الضريبة تعتمد على مساحة الأرض سواء استغلت أم لم تُستغل .

لقد صدر قانون ضريبة الأراضي لسنة 1933م، والذي نص على أن تكون ضريبة الأراضي بدلاً من الويركو والعشر وبدل الطريق، كما نص هذا القانون على طريقة جباية الضريبة التي يشرف عليها القائمقام، وأما نسبة حاصل هذه الضريبة فقد حدده القانون بمعدل 6% من دخل الأرض السنوي، وتقدر هذه القيمة بعد نشر قوائم التثمين للأراضي المراد أخذ الضريبة عليها[2]، وبالتالي يظهر أن هذا القانون جاء ليوفق بين نوعين من الضرائب كانا يفرضان على أرضٍ واحدة، وهما ضريبة العشر وضريبة الميري زمن الدولة العثمانية، مما يجعل الأمر واضحاً لدى الفلاح .

فُرضت ضريبة الأراضي في قضاء الطفيلة طبقاً للقانون الصادر سنة 1933م، وبدأ التطبيق اعتباراً من بداية سنة 1934-1935 مالية في عيمة وقصبة الطفيلة وصنفحة ومزرعة التوانة، ومزرعة البقعة، والأراضي الأميرية في بصيرة، وضانا ومزرعة الرشادية التي تخص الأرض الأميرية فيها، ومزرعة العالية[3]، وقد بلغت سنة 1934م (84 ليرة و440 مليماً)[4]، وفي سنة 1935م بلغت نسبة التحصيلات 83% في الطفيلة لغاية شهر شباط، كما بلغت نسبة التحصيلات عن بقايا السنين السابقة 63%[5] .

كما ورد أن بعض الفلاحين من أهالي القضاء قدموا اعتراضات على قوائم التثمين التي يشرف عليها القائمقام[6]، وكذلك نص قانون ضريبة الأراضي

---

(1) الفدان : يعني مساحة من الأرض تعادل ما يحرثه الزوج من فدان البقر في يوم كامل، ويساوي 4200متراً مربعاً . أنظر : فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، ص98 . سيشار له (هنتس، المكاييل والأوزان) .

(2) الجريدة الرسمية، عدد384، 6/ ذ /1351هـ/1933م، ص94-95 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 399، 13/ جا / 1352هـ/1933م، ص327 .

(4) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934، ص38 .

(5) الصلاح، تطور نظام ضريبة الأراضي، ص98 .

(6) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص132 .

على بعض الإعفاءات في تطبيق هذه الضريبة، فقد ورد في المادة السادسة منه أنّه((إن كانت حالة المزروعات العمومية في حوض ما لا تبرر التوصية بإعفاء أكثر من 10% من الضريبة المتحققة على ذلك الحوض وثبت أنَّ أفرادا مِن المزارعين في الحوض المذكور قد أُتلفت مزروعاتهم الخاصة، فيجب أن تدون أسماء هؤلاء المزارعين في التقرير مع بيان النسبة الموصى بإعفائها لكل واحد منهم))[1]، وقد شمل الإعفاء قرى بكاملها، وذلك في حالة تلف مزروعاتها .

و . **ضريبة المواشي/ الأغنام**: وقد فرضت زمن الدولة العثمانية بنسبة رأس واحد عن كل عشرة رؤوس من الغنم، ثم أصبحت تدفع نقداً بمعدل 20 قرشا عن كل رأس من الإبل أو البقر، وخمسة غروش أي ربع ريال عن كل رأس من الغنم أو الماعز[2]، وقد بلغت واردات الخزينة العثمانية من ضريبة أو رسم الأغنام سنة 1325مالية /1909م (179,078) قرشاً، بينما بلغت واردات رسم الجمال (4,016) قرشاً[3]، مما يشير إلى اعتماد أهالي المنطقة على الأغنام إضافة إلى الجمال، وخاصة في مناطق العشائر البدوية .

وفي العهد الفيصلي تم استيفاء رسوم الأغنام عن سنة 1337هـ/ 1919م بنسبة أربعة قروش مصرية عن كل رأس غنم[4] .

أما في عهد الإمارة فقد استمر فرض هذه الضريبة، حيث صدر قانون ضريبة المواشي لسنة 1929م، والذي بين مقدار ضريبة المواشي من خلال

المادة الثانية منه، فقد فرض 120 مليماً في السنة عن كل رأس من الإبل أو من البقر، وفرض 50 مليماً عن كل رأس من الضأن أو من الماعز في الـسنة[5]،

(1) الجريدة الرسمية، عدد 517، 8/ ن / 1354هـ/1936م، ص115 .
(2) دفتر مفصل نواحي جبل عجلون، ص ل ؛ غرايبة، سورية، ص61 ؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص 355 ؛ المدني، التنظيمات العثمانية، ص58.
(3) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328 هـ/1910م .
(4) العاصمة، دمشق، عدد 11، 24/ ج/1337هـ/1919م، ص5 .
(5) مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص580.

وكانت هذه الضريبة تفرض بعد التعداد السنوي العام الذي تقوم به لجنة تـسمى (لجنة التعداد)[1] .

لقد فرضت ضريبة المواشي على قرى القضاء مثل عيمة وضانا وبـصيرة وصنفحة، كما فرضت على العشائر البدوية مثل المناعين، وقـد بلـغ مجمـوع واردات هذه الضريبة في قضاء الطفيلة عن سنة 1938-1939م (1162 ليـرة و300 مليماً) من أصل 35 ألف جنيه جبيت في مناطق الإمارة، في حين بلغـت سنة 1939-1940م (1607 ليرة و150 مليماً)[2] .

ز . **ضريبة الدخل** : لقد حلت هذه الضريبة محل ضريبة التمتع العثمانية، حيث فرضت بموجب(قانون ضريبة الدخل) الصادر سنة 1933م، إذ كانـت فـي البداية تقتطع كجزء من مرتبات الموظفين بنسبة 1,5% على أصحاب الرواتـب والأجور التي تبلغ ستين جنيهاً فلسطينياً سنوياً، حتى تصل إلى 3% لأصـحاب الرواتب التي تبلغ 552 جنيهاً فلسطينياً سنويا أو أكثر من ذلك[3]، وفـي عـام 1945م تم تقسيم إمارة شرقي الأردن إلي ثلاثة أقسام لأخذ ضريبة الدخل، وقـد كانت المنطقة الثالثة هي المنطقة الجنوبية التي ضمت أقضية الكـرك الطفيلـة ومعان والعقبة، وكان عبد الرحمن بك خليفة مأموراً لتقدير ضريبة الدخل علـى هذه المناطق[4] .

وهناك ضرائب كانت الدولة العثمانية قد فرضتها على رعاياها، ولكن لم تشكل اهتماماً لدى أهالي المنطقة نظراً لوقوعها في ما يشبه عزلة إدارية نتيجة تأخر انضمامها إداريا للعثمانيين، ومن هذه الضرائب ؛ البدل العسكري الذي

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 216، 17 / ش / 1347هـ/1929م، ص2-3 ؛ علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص135 .

(2) تقارير حكومة الانتداب عام 1939م، ص37 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 384 ،6/ ذ / 1351هـ/1933م، ص111 ؛ مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص650-665 ؛ محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص135.

(4) الجريدة الرسمية، عدد826، 6/ ب/1364هـ/1945م، ص226.

فرض على الذين يرغبون بالخدمة العسكرية[1]، وضريبة المعارف وهي جزء من مقدار ضريبة العشر يصل إلى 0,05% أو جزء من ضريبة المسقفات تصل إلى 5%[2]، وضريبة إعانة السكة الحجازية التي بلغت سنة 1327هـ/1909م (2,507) قرشاً[3] .

إضافة للضرائب فقد عرفت المنطقة أنواعاً من الرسوم التي لم تقيَّد بزمن، واختلفت باختلاف وتنوع المؤسسات الإدارية المسؤولة عن جبايتها، ومن أهم هذه المؤسسات :

أ . **مصارفات واخراجات المحكمة الشرعية** : أشارت جريدة المقتبس إلى أن حاصلات المحكمة الشرعية في الطفيلة سنة 1327هـ/1909م بلغت 240 قرشاً[4]، وهذه الحاصلات كانت تؤخذ من قبل الخصوم الحاضرين إلى المحكمة الشرعية، والقضايا التي تتم فيها، ومنها جمع حصر الإرث، والزواج والطلاق والمخالعة، والنفقة، والوكالة، والوصاية وغيرها .

لقد أوردت سجلات محكمة الطفيلة الشرعية في نهاية كثير من حججها مقدار الرسوم التي يدفعها أحد الطرفين - المدعي أو المدعى عليه-، وفي الغالب يكون الزوج هو من يدفع المصارفات، ففي سجل سنة 1923م ورد ما يلي : ((وضمانة مصاريف هذه المحاكمة البالغة مائة واثنين وتسعين قرشاً

وخمسة أعشار إلزاما))[5]، وفي قضية أخرى دفع الزوج مصارفات الدعوى التي قدمتها زوجته تطلب نفقة لها، فكان مجموعها ثمانية وسبعون قرشاً مصرياً ونصف[6]، وكان مجموع رسوم المحاكمات في دعوى ذُكرت سنة 1939م جنيه و100 مليماً[7] .

---

(1) دفتر مفصل نواحي جبل عجلون، ص ك ؛ المدني، التنظيمات العثمانية، ص 34 .

(2) غرايبة، سورية، ص62 .

(3) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .

(4) المصدر نفسه .

(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 1/ ر/1342هـ/1923م، ص10 ح9 .

(6) سجل شرعي الطفيلة ، (6)، 3/ ذ/1342هـ/1924م، ص49 ح43 .

(7) سجل شرعي الطفيلة (2)، 28/ جا /1358هـ/1939م، ص229 ح15 .

أصدرت حكومة إمارة شرقي الأردن عدة قوانين بينت مقدار الرسوم التي يجب على المحكمة الشرعية أخذها، ومن هذه القوانين ؛ نظام في أصول المحاكم الشرعية لسنة 1942م، وكذلك (ذيل لقانون رسوم المحاكم)الصادر سنة 1927، و(قانون رسوم عقد النكاح) الصادر سنة 1928م[1] .

ومن الاخراجات – أي الرسوم المتفرقة في حجة واحدة – التي فرضت في المحكمة الشرعية : تجهيز وتكفين وثمن قبر المتوفى، والذي بقيت تركته للوارثين من بعده، حيث بلغت 387 قرشاً تقتطع من التركة، ورسم الدعوى الذي بلغ 480 مل، وكذلك خرج تحرير التركة بمقدار 50 قرشاً، وثمن طوابع 22 قرشاً، ورسم حصر إرث تركة المتوفى 30 قرشاً، وكان رسم الدلالة قد وصل إلى 10 قروش[2]، وأحياناً تصل الدلالة إلى أقل من ذلك أي خمسة قروش، وكان إخراج صورة عن الدعوى من أجل التركة يتطلب دفع 100 مليماً[3] .

كما بلغت رسوم الوصاية على القاصرين 30 قرشا[4]، وأما رسوم عقد النكاح فقد بلغت سنة 1933 جنيه فلسطينياً واحداً[5]، وكان يؤخذ على دعاوى الطلاق والنفقة والوصاية واثبات الوراثة وحق الحضانة، والطاعة الزوجية ما

بين (30 _ 100) قرشاً بحسب القضية[6]، كما تم الغاء بعض الرسوم، ومنها رسوم الطوابع مثل طوابع الواردات وطوابع الحجازي الذي الغي سنة 1933م[7].

---

(1) مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص301-310 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 26/ جا/1342هـ/1924م، ص25 ح23 ؛ سجل شرعي الطفيلة رقم 7، ،8/ ص/1345هـ/1926م، ص181 ح30 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 15/ ج/1343هـ/1925م، ص92 ح76 ؛ سجل شرعي الطفيلة (2)، 28/ جا/1358هـ/1939م، ص229 ح15 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 6/ ر/1343هـ/1924م، ص78 ح64
(5) الجريدة الرسمية، عدد 378، 14/ ل/1351هـ/1933م، ص45 .
(6) مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص302 .
(7) الجريدة الرسمية، عدد 378، 14/ ل/1351هـ/1933م، ص45 .

ب . **رسوم المحاكم النظامية** : وهي الرسوم المتعلقة بمحكمة البداية ومحكمة الصلح لدى قضاء الطفيلة، وأما محاكم الاستئناف فلم تكن قد وجدت في المنطقة، وقد أورد سجل حاكم الحقوق في الكرك أن هناك مصارفات يدفعها المدعى عليه وهي 10 قروش قيديه، و75 قرشاً خَرج للقضية، و30 قرشاً خَرج تبليغ، ويؤخذ 37 قرشاً و20 بارة عن خَرج الوكالة، و5 قروش و20 بارة ثمن طوابع للدعويات وغير ذلك، كما يدفع المدعي خمسة قروش قيديه، و20 قرشاً خرج تبليغ، و60 قرشاً مباشرية أول وآخر، وخمسة قروش ثمن طوابع للدعويات، و20 قرشاً أوراق حجازية عدد 2، و (20 بارة و قرش) دوائر رسم ومقطوع التبليغ وغيرها من الرسوم التي بلغ مجموعها (464) قرشاً[1] .

وقد أصدرت إمارة شرقي الأردن قانوناً سنة 1929، نظمت فيه رسوم المحاكمات وبينته مفصلاً، ومما ورد فيه، يستوفى 50 مليماً رسماً مقطوعاً عن كل صورة حكم أو قرار أو عريضة أو طلب أو اعتراض أو لائحة أو استدعاء أو وكالة أو أية ورقة متعلقة في دعوى قيد في سجل المحكمة[2]، وهذا الرسم متفاوت بالنسبة للحكم والقرار حتى يصل إلى 500 مل .

ج . رسوم الطابو/ تسجيل الأراضي : كان رسم الطابو يندرج ضمن مجموعة الرسوم والضرائب المتفرقة التي تعرف باسم (بادهوا)[3]، في القرن السادس عشر الميلادي، وقد ذكرت سجلات طابو الطفيلة وجود رسوم متفرقة ضمن رسم الطابو التي كانت تفرض على أهالي المنطقة، ومنها رسم قيمة تحرير الأملاك والتي بلغت ما بين 50 – 1000 قرشاً[4]، بحسب مساحة وقيمة الأرض، كما ورد رسم (بدل الفراغ)، والذي وصل ما بين 300 – 800

---

(1) دفتر حاكم حقوق الكرك رقم (4)، قرار رقم 82,91/1010,47، ص76 .

(2) الجريدة الرسمية، عدد 221، 24/ ن /1347هـ/1929م، ص116–118 .

(3) دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970، ورقة 190 .

(4) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (1) كانون ثاني 1321مالية، ص5 ؛ دفتر طـابو الطفيلـة يوقلمه (3)، نيسان 1323مالية، ص37 ؛ دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، كانون أول 1325مالية، ص30 .

قرشاً[1]، وكذلك (ثمن ورق وكاتبيه)[2] .

بلغ مجموع عائدات الدولة العثمانية من رسم الطابو، وذلك تحت اسم (رسم الفراغ والانتقال) سنة 1325مالية /1909م (2235) قرشاً[3]، وقد حددت إمارة شرقي الأردن أسعار الأراضي بحسب الموقع وذلك لمعرفة قيمة بدل البيع أو الفراغ لهذه الأراضي[4]، وذلك سنة 1927م .

كما صدر (قانون معدل للرسوم التي تستوفى في دائرة تسجيل الأراضي سنة 1932م)، والذي تم تحديد رسوم تسجيل الأراضي من خلاله بحسب المعاملة، فكان رسم البيع يفرض عليه 2% من بدل البيع والحد الأدنى للرسم 500 مل، والمبادلة 1% من مجموع قيمة المبادلة، والهبة 2%، والانتقال ما بين (1–3%)، وكذلك ترك الأموال غير المنقولة بالتوصية، وفرض على معاملة الإفراز 2% من قيمة المال المفروز، والتسجيل الجديد 2%[5] وغير ذلك .

د . رسوم الحراج : إن قضاء الطفيلة يشتهر بوجود الأشـجار التـي تـصلح للاحتطاب مثل البلوط والصنوبر والحور، وقد أوردت جريدة الـشرق العربـي

(جدول رسوم الحراج) من خلال نوع المـواد أو الأشـجار، وثمـن رخـصة الاحتطاب والتفحيم لمدة سنة بالغرش المصري، ومن ذلك أن أخذ مائة كيلو من الحطب يتطلب دفع قرشين مصريين، ومائة كيلو من عفص البلوط يؤخذ عليـه خمسة قروش، والسنديان يؤخذ عليه 20 قرشاً عن المتر المكعب الواحد، وأمـا حطب البطم فيؤخذ عليه عشرة قروش لكل مائة كيلو[6]، وغيرها من الأشـجار التي وجدت في المنطقة .

(1) دفتر طابو الطفيلة دائمي (6)، 6 آب 1325مالية، ص2-6 .
(2) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (1)، 19كانون ثاني1321 مالية، ص5.
(3) خليل الحوراني، عمران الطفيلة ، المقتبس 1328هـ/1910م .
(4) جريدة الشرق العربي ،عدد173، 20/ ج/1345هـ/1927م، ص7 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 342، 22/ ذ ا /1932/1350م، ص140-141 .
(6) جريدة الشرق العربي، عدد 161، 15/ م /1346هـ/1927م، ص10

وقد وجدت رسوم أخرى ظهرت في المنطقة بشكل عام، مثل التمغـة وهـي الطوابع التي توضع على المعاملات الرسمية، ورخص الصيد وحمل الـسلاح، وضريبة رخص الصناعات والمهن[1] .

5.3 النقود :

تعامل الأهالي في قضاء الطفيلة بعدة أنواع من النقود منذ العهد العثماني، وقد بقيت معظم النقود العثمانية متداولة في المنطقة في عهد الإمارة، ومم يلفـت النظر كثرة أنواع النقود في المنطقة التي منها :

أ . **الريال المجيدي التركـي** : والذي تم سكه من الفضة ، وسمي بذلك نسبة الى السلطان العثماني عبد المجيد (1839ـ1861م)، حيث ضُرب في عهده، فكـان القطعة النقدية الرئيسة المتداولة والذي يـساوي 20 قرشـاً عـام 1296هـ/ 1880م[2]، كما أوردت جريدة البشير أنّ مجلس إدارة ولاية سورية قرر سـنة 1894 م أن يتم تداول الريال المجيدي بثلاثة وعشرين ونصف من القرش[3] .

استمر التعامل بالريال المجيدي الفضي في عهد السلطان عبد الحميد والعهد الرشادي الذي يمثل نهاية الوجود العثماني في البلاد العربية ، ثم تعاملت به الحكومة الفيصلية في سورية ، وبقي التعامل به في عهد إمارة شرقي الأردن حتى سنة 1929م، وذلك حين أعلنت الحكومة أنها : ((تنوي أن تبطل التعامل بالعملة الفضية التركية في صناديقها منذ 1929/4/1م وأن لا تعتبرها عملة رسمية لديها بعد ذلك التاريخ))[4].

كان الريال المجيدي يعادل سنة 1919م 20 قرشاً تركياً أو 12 قرشاً

---

(1) محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص134 – 136 .

(2) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص28 ؛ مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث، ص10 ؛ عبد الرحمن عطّار، قصة النقود والمصارف في سورية (1880 – 1980)، ص32 . سيشار له (عطّار، قصة النقود) .

(3) جريدة البشير، بيروت، عدد 1140، 1894/8/29م، ص3

(4) الجريدة الرسمية، عدد 213، 1929/1/1م، ص17 .

مصرياً[1]، وأما في عهد الأمارة فكان يتراوح بين ثمانية قروش مصرية[2] أو تسعة قروش مصرية[3]، وهو الغالب في التعامل، وفي سنة 1925م تم تداوله بسعر ثمانين مليماً[4] .

كما وُجد من أجزاء الريال المجيدي ؛ نصف مجيدي وربع مجيدي الذي يساوي خمسة قروش، وبرغوث كبير الذي يساوي قرشين وبرغوث صغير، ونصف برغوث أي نصف قرش[5]، واختلفت قيمة البرغوث من فترة لأُخرى، فهو سنة 1923م كان يساوي نصف قرش، والبرغوث الصغير ربع قرش[6] .

لقد تعامل أهالي الطفيلة بالريال المجيدي في تجارتهم، فقد باع أحدهم بهيماً بقيمة عشرة مجيديات ونصف[7]، وكثر التعامل بالريال في المهور، حتى كان أكثر عملة يتم بها تحديد المهور، ومن ذلك أنّ مهر المرأة سلمة السبول كان سبعمائة ريال مجيدي[8]، كما كانت النفقات والمصارفات في الغالب تقدر بالريال المجيدي[9] .

ب . **القرش التركي** : ظهر في أواخر القرن السابع عشر الميلادي[10]، وقد وُجد في أواخر الدولة العثمانية وزنان للغرش / القرش : الأول يسمى القرش الصاغ[11] أي الصحيح، حتى أن العامة تقول (صاغ سليم)، وهذا القرش

---

(1) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 28، 22/ ش/1337هـ /1919م، ص5 .

(2) محمد محافظة، إمارة شرق الأردن، ص206 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 10/ ب/1342هـ /1925م، ص103 ح85 ؛ نوفان السوارية، سجلات قرارات المجالس البلدية ، ص285 .

(4) جريدة الشرق العربي، عدد 111، 15آب 1925م، ص16 .

(5) عطّار، قصة النقود، ص29 .

(6) نوفان السوارية، سجلات قرارات المجالس البلدية ، ص285 .

(7) سجل شرعي الكرك (حجج عامة) 18/ ص/1331هـ ، ص58 ح63 .

(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 27/ ج/1344هـ /1926م، ص146 ح4 .

(9) سجل شرعي الطفيلة (6)، 3/ ن/1342هـ /1924م، ص49 ح43 .

(10) عبد الكريم رافق، " الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام "، مجلة دراسات تاريخية ،عدد 35 و36، آذار- حزيران 1990م، ص112 .

(11) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 13 / ب / 1334هـ، ح31 .

يساوي 1 إلى 100 من الليرة العثمانية، وأما الثاني فيسمى القرش الشرك أو الدارج على حسب التسعيرة التجارية المحلية، ولأنه فاسد فقد أُطلق عليه اسم مغشوش[1]، وكان القرش الصاغ يُصنع من معدن النيكل وأحيانا يُخلط مع النحاس الأحمر، وفي هذه الحالة يسمى (متليك) بشرط أن يكون 10 بارات[2] لأن القرش الصاغ يساوي 40 بارة[3] .

أكثرت سجلات المحكمة الشرعية من أمثلة التعامل بالقرش وبخاصة القرش الرائج، فمن الأمثلة التي قُدر فيها مقدار نفقة إحدى الزوجات ما ورد أنَّ خميس الخريصات قدّر لزوجته ((نفقة عدتها بالغة ما بلغت مبلغ خمسمائة قرش عملة الطفيلة الرائجة))[4] .

ج . **البارة** : وهي تعني باللغة التركية النقد بشكل عام، كما أنها تعني فراطة أو فكة، وقد ضربت قديماً قدم الآقجة، ثم حلت محل الآقجة في أواخر القرن السابع

عشر لكثرة الغش في الآقجة، وكان وزن البارة (1,224) غرام تحوي (1,050) غرام من الفضة الخالصة، والبارة هي أصغر وحدة نقد عثماني[5] .

ومن فئاتها خمس بارات وعشر بارات وعشرين بارة وأربعين بارة، كما توجد البارة السوقية، فكل (50 بارة سوقية) تعدل قرشاً واحداً[6] . كما استعملت البارة في السجلات الشرعية حين توجد قيم نقدية أقل من القرش، ومثال ذلك أن مجموع قيمة تركة صبحية العوران كانت (1167 قرشاً و 30 بارة)[7] .

---

(1) عطّار، قصة النقود، ص27 .

(2) سليم عرفات المبيض، النقود العربية الفلسطينية، ص225 .

(3) عطّار، قصة النقود، ص32 ؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص370

(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 3/ ر/1342هـ /1923م، ص10 ح10 .

(5) خليل الساحلي، " النقود في البلاد العربية "، مجلة كلية الآداب، ص107 – 109 ؛ عبد الكريم رافق، " الفئات الاجتماعية وملكية الأرض " مجلة دراسات تاريخية، ص112.

(6) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص368 ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص71 ؛ عطّار، قصة النقود، ص32 .

(7) سجل شرعي الطفيلة (6)، 15/ ج/ 1343هـ /1925م، ص92 ح76.

د . الليرة العثمانية : وقد ضربت من الذهب في عهد السلطان عبد المجيد سنة 1848م، وقيمتها 100 قرش[1]، ومن فئاتها نصف ليرة وتساوي 50 قرش، وربع ليرة التي يكون فيها من الذهب (25,5214) قمحة[2]، وقد بقي التعامل بالليرة العثمانية في العهد الفيصلي، حيث كانت بنفس القيمة السابقة، بما يعادل 116 قرشاً مصرياً[3] .

وكذلك استخدمها أهالي الطفيلة أثناء عهد الإمارة في التجارة والمهور وفرض النفقات ومقدار التركات وغير ذلك من المعاملات، ومن الأمثلة الواردة في السجلات الشرعية أن مقدار مهر إحدى الزوجات كان خمس عشرة ليرة عثمانية ذهباً[4]، كما ورد أنَّ مهر إشتيه بنت عبد الفتاح السعودي : ((ثمانون ليرة منها خمس وعشرون ليرة عثمانية وثلاثون ليرة إنكليزية وخمسٌ وعشرون ليرة فرنساوية))[5] .

اختلفت قيمة الليرة العثمانية من فترة لأُخرى، ففي سنة 1894م تم تـداولها في ولاية سورية بمائة وستة وعشرين قرشاً ونصف[6]، بينما نقصت قيمتها فـي عهد الإمارة حتى أصبحت تعادل (88) قرشاً[7]، وفي سنة 1941م بلغت قيمتها (1جنيه فلسطيني و683 مل)[8]، ثم بلغت 1 ليرة فلسطينية و699 مليماً[9] .

هـ . **الليرة الإنكليزية** : وهي من العملات الأُوربية الذهبية التي دخلـت بـلاد الشام منذ أوائل عام 1860م[10]، وقد كانت قيمتها في ولاية سورية سنة 1894م

---

(1) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص28؛ مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى، ص10.

(2) عطّار، قصة النقود، ص28 ؛ شقيرات، الإدارة العثمانية، ص71 .

(3) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 79، 5/ را /1338هـ /1919م، ص4-5 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (3) ،15/ ذا /1347هـ/1929م، ص19 ح3 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (1)، 16/ ذا /1345هـ/1927م، ص30 ح30 .

(6) جريدة البشير، بيروت، عدد 1140، 29 آب 1894م، ص3 .

(7) محمد محافظة، إمارة شرق الأردن، ص206 .

(8) الجريدة الرسمية، عدد 700، 1/ ص/1360هـ /1941م، ص73 .

(9) الجريدة الرسمية، عدد 704، 19/ را/1360هـ /1941م، ص110 .

(10) شيري فاتر، " وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية بدمشق "، المـؤتمر الـدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج1، ص115 .

139 قرشاً[1]، كما بلغت قيمتها في قضاء الطفيلة أواخر القرن التاسـع عـشر 138 قرشاً[2]، وفي العهد الفيصلي كانت قيمتها (107,142) قرشاً تركياً [3]، ثم أصبحت 106 قروش[4] .

وفي عهد الإمارة كان سعر الليرة الإنكليزية أحد عـشر ريـالاً مجيـدياً تركياً ونصف[5]، وأما سنة 1941م فقد بلغت قيمتها (1جنيـه فلـسطيني و870 مل)[6] . ومن فئاتها: الليرة الأنكليزية، ونصف الليرة[7]، ومن أمثلـة التعامـل بالليرة الإنكليزية لدى أهالي الطفيلة، أنّ سلامة الحجاج دفع لزوجته ((مهراً قدره تسعون ليرة إنكليز ذهب))[8] .

و . **الليرة الفرنساوية** : وتسمى أيضاً (الليرة النابوليونية)[9]، وقد وصلت قيمتها سنة 1894م (110,5) قرشاً[10]، وفي سنة 1899م بلغت في الطفيلة 109 قرشاً و10 بارة[11]، وفي سنة 1919م كانت قيمتها ما بين 84-87 قرشاً عثمانيـاً أو

ما يعادل 100,77 قرشاً مصرياً[12]، حيث كانت متداولة في العهد الفيصلي، ثم زاد التعامل بها في سورية نتيجة الانتداب الفرنسي منذ سنة 1920م، وبلغت قيمتها في عهد الإمارة 1ليرة فلسطينية و492 مليماً[13] .

---

(1) جريدة البشير، بيروت، عدد 1140، 29 آب 1894م، ص3 .
(2) الطراونة، منطقة البلقاء، رسالة، ص372 .
(3) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 38، 28/ ن/1337هـ /1919م، ص6 .
(4) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 79، 5/ ر ا/1338هـ /1919م، ص4 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 27/ ج/1344هـ/1926م، ص146 ح4 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 700، 1/ ص/1360هـ /1941م، ص73 .
(7) عطّار، قصة النقود، ص40 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 5/ ش/1343هـ /1925م، ص105 ح86 .
(9) شيري فاتر، وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية بدمشق، ص115 .
(10) جريدة البشير، بيروت، عدد 1140، 29 آب 1894م، ص3 .
(11) الطراونة، منطقة البلقاء، رسالة، ص372 .
(12) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 79، 5/ ر ا /1338هـ /1919م، ص4-5 .
(13) الجريدة الرسمية، عدد 704، 19/ ر ا / 1360هـ / 1941م، ص110 .

ومن فئات الليرة الفرنساوية فئة العشر فرنكات، والعشرين فرنك[1]، وقد كانت متداولة في قضاء الطفيلة خاصةً من قبل القادمين من جهات سورية، فقد أوردت السجلات الشرعية أنّ سالم الطرمان كان مديناً لمحمود بن إسماعيل القطاطشة بأربع ليرات فرنساوي أي ما يعادل (310) قروش[2]، كما ورد أيضاً أن زعل الدلابيح كان قد استدان من محمود القطاطشة ثلاث ليرات فرنساوية[3].

وهناك عملات تم تداولها في عهد الإمارة، ليس لها علاقة بالدولة العثمانية، وهي إما نقود سورية أو مصرية، ثم أصبح التعامل بالنقود الفلسطينية، حتى استقر الأمر على التعامل بالعملة الأردنية القائمة على الدينار الأردني، وأهم هذه العملات :

ز . **القرش السوري** : وهي العملة التي أصدرها البنك السوري سنة 1920م لتكون العملة الرسمية للمملكة الفيصلية في سورية والتي تقوم على الليرة

السورية[4]، وقيمة القرش غرام واحد، وأما أعشاره فتضرب من معدن النيكل[5]، كما تم إصدار فئات للقرش السوري وهي غرش واحد وخمسة غروش وعشرة غروش وخمسة وعشرين غرشاً وخمسين غرشاً أي نصف ليرة سورية [6]، وقد تم تداول القرش السوري في إمارة شرقي الأردن حتى 15 شباط 1922م، حيث تم إحلال القرش المصري مكانه في التعامل وذلك بموجب قانون النقد رقم 47[7] .

ح . **الليرة السورية أو الدينار الذهبي السوري** : والذي يعادل مائة قرش سوري، وقد نقش عليه كلمة الملك فيصل الأول، وعلى الوجه الآخر كُتب دينار

---

(1) عطّار، قصة النقود، ص40 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 10/ ب/1343هـ /1925، ص103 ح85 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 5/ ص/1343هـ /1924م، ص68 ح54 .
(4) جريدة العاصمة، دمشق، عدد150، 16/ ذ/1338هـ 1920م، ص1 .
(5) جريدة البشير، بيروت، عدد 2565، 4 أيار 1920م، ص3 .
(6) جريدة العاصمة، دمشق، عدد150، 16/ ذ/1338هـ /1920م، ص1 .
(7) محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص38 .

المملكة السورية سنة 1920م[1]، ومن فئاته ليرة واحدة وخمس ليرات، وخمسة وعشرين ليرة وخمسين ليرة ومائة ليرة[2] .

ط . **القرش المصري** : وهو من العملات التي تم تداولها بكثرة في قضاء الطفيلة في العقد الأول من تأسيس الإمارة، حيث كانت تسعة قروش مصرية تعدل ريالاً مجيدياً تركياً[3]، كما كان كل خمسة قروش تركية تساوي ثلاثة غروش مصرية، وذلك في عهد الحكومة العربية في سورية[4]، والأمثلة على ورود القرش المصري في السجلات الشرعية كثيرة، ومن ذلك ما ورد في حجة أنَّ ((مصارفات الدعوى ثمانية وسبعون قرشاً ونصف قرش مصري))[5] .

انتهى التعامل بالقرش المصري في تاريخ 1928/3/31م، وذلك عندما أعلنت الحكومة ((وقف التداول القانوني بالنقود المصرية، وسوف لا تقبلها الحكومة بعد ذلك ولا تستبدلها))[6]، وقد حل مكانه النقد الفلسطيني[7] .

ي . **الليرة الورقية المصرية** : حيث كانت من العملات المتداولة أثناء الحكم الفيصلي في سورية، وكانت قيمتها 100 قرش مصرياً أو 102 قرش عثمانياً[8]، وبقيت الليرة الورقية المصرية بالقيمة نفسها في عهد الإمارة[9]، كما كانت العملة المصرية تتعرض للتزييف، ومن ذلك ما ورد في جريدة الشرق

---

(1) سهيلة الريماوي، التجربة الفيصلية في بلاد الشام، ص37 ؛ الكردي، شرقي الأردن والعهد الفيصلي، ص113 .

(2) جريدة العاصمة، دمشق، عدد150، 16/ ذ / 1338هـ1920م، ص1 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 15/ ج/1343هـ /1925م، ص92 ح76 .

(4) جريدة العاصمة، دمشق، عدد17، 13/ ب/1337هـ/1919م، ص8 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (6)، 3/ ذ /1342هـ /1924م، ص49 ح43 .

(6) جريدة الشرق العربي، عدد 178، 1 /1928/2م، ص13 ؛ جريدة فلسطين، يافا، عدد 1056، 14 / 1928/2م، ص6 .

(7) محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص38 .

(8) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 79، 5 / را / 1338هـ /1919م، ص5 ؛ جريدة العاصمة، عدد 38، 28 / ن /1337هـ /1919م، ص6 .

(9) سجل شرعي الطفيلة (6)، 29 / م /1343هـ /1924م، ص64 ح54 .

العربي أنه لوحظ وجود نقود مصرية تتداولها الأيدي وهي مزيفة[1] . ومن النقود المصرية كذلك الجنيه المصري الذهبي الذي كان يعادل سنة 1930م 128غرشاً سورياً[2] .

ك . **النقد الفلسطيني** : بدأ التعامل بالعملة الفلسطينية حين أصدر المجلس التنفيذي قراراً بذلك في 1 تشرين ثاني 1927م[3]، حيث صدر قرار جاء في المادة الأولى منه ((قانون إحلال النقد الفلسطيني محل النقد المصري والعثماني لسنة 1927م ويعمل به من بداية شهر تشرين الثاني 1927م، والمادة الثانية – تحل لفظة (جنيه فلسطيني) محل لفظة (جنيه مصري أو ليرة عثمانية) ولفظة (عشرة ملات) محل لفظة (قرش مصري أو قرش عثماني))[4]، ثم تبع ذلك قانون إيقاف التعامل بالنقد المصري في 1928/3/31م[5] مما جعل النقد الفلسطيني هو العملة الرسمية المتداولة في الإمارة .

أما وحدات النقد الفلسطيني فكانت تقوم على الجنيه الفلسطيني الذي يعادل (97,5) قرشاً مصرياً، ويساوي (1000 مل)، وأما حجم الجنيه فهو (165×89) مليمتر، ومن فئاته جنيه واحد، وخمس جنيهات فلسطينية، وعشر جنيهات، وخمسون جنيهاً، ومائة جنيه[6] .

كما تم استبدال الليرة الفلسطينية بالجنيه الفلسطيني في التعامل الرسمي وذلك حين صدر قرار بأن ((يستعاض عن كلمة جنيه في الدفاتر والنماذج الحسابية المستعملة بكلمة ليرة فلسطينية، ويصطلح عليها بحرف (ل ف)، وعن كلمة مليم بكلمة (مل)، وترتب المطبوعات الجديدة على هذا النمط وحتى

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 140، 8 / ر /1345هـ / 1926م، ص11 .

(2) جريدة البشير، بيروت، عدد 2565، 4 أيار 1920م، ص1 .

(3) جريدة الشرق العربي، عدد 169، 24 / ر /1345هـ / 1927م، ص1 .

(4) جريدة الشرق العربي، عدد 174، 25 / ج/1345هـ /1927م، ص3 .

(5) سعد أبو دية، صفحات مطويّة من تاريخ الأردن، ص287 .

(6) جريدة الشرق العربي، عدد 170، 1 /1927/11م، ص9 .

لا يحصل التباس فيما بعد ينبغي أن لا تستعمل كلمة قرش))[1]، ولكن هذا لم يُلغ كلمة جنيه إطلاقا، بل نجدها دارجة في السجلات الشرعية وقرارات البلدية وغيرها وخاصة في فترة الثلاثينات .

تعامل أهالي قضاء الطفيلة بجميع فئات النقد الفلسطيني المتمثلة في (ل ف) أي الليرة الفلسطينية، وتُكتب أحياناً (لف)، والمل أو المليم الذي منه مل واحد برونز، وملان برونز بحجم 28 مليمتر، وخمس ملات نيكل، وعشر ملات، وعشرين ملاً[2]، وخمسين ملاً فضة، ومائة مل فضة بحجم 29 مليمتر، و(500) مل وهو ما يعادل نصف جنيه أو ليرة فلسطيني[3] .

بقيت هذه الفئات حتى سنة 1950م حين بدأ التعامل بالدينار الأردني الذي حل مكان الليرة الفلسطينية، والفلس الذي حل محل المليم[4]، وكانت العشر ملات تسمى قرش، و50 مل تسمى شلن و100 مل تسمى (بريزة) أو 10 قروش، وهي من الفضة الخالصة[5] .

ومن أمثلة التعامل بالنقد الفلسطيني في المنطقة ما ورد في المهور، حيث كان أول استخدام للجنيه الفلسطيني في المهور سنة 1929م في سجلات عقود زواج الطفيلة، وهو مهر مغيظة من ضانا الذي قدره ثلاثون جنيهاً فلسطينياً[6] .

كما كثر التعامل بالمليم فيما يتعلق بأسعار الأدوات، فقد كان سعر رطل اللحم البياض المجروم 240 مليماً[7]، وكان ثمن مائة كيلو أرز في الطفيلة (3لف و100مل)[8]، وكذلك كانت قيمة الرسوم في دفاتر الطابو /أراضي الطفيلة

---

(1) جريدة الشرق العربي، عدد 169، 20 /1927/10م، ص2 ؛ مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص497 .

(2) مجموعة القوانين والأنظمة، ج1، ص504 .

(3) جريدة الشرق العربي، عدد 170، 1927/11/1م، ص9 .

(4) أبو دية، صفحات مطويّة، ص287 .

(5) سليم عرفات المبيض، النقود العربية الفلسطينية، ص279-282 .

(6) سجل عقود زواج (4) عدد 3، 6/ ل/1347هـ /1929م .

(7) سجل بلدية الطفيلة، قرار 202، 1941/2/11م، ص18

(8) الجريدة الرسمية، عدد 730، 15/ م/1361هـ/1942م .

تحسب بالمل والليرة، فكان بدل فراغ الأراضي يساوي 700 لف، وثمن ورق وكاتبية يساوي 80 مل [1]، وبلغت نفقة إحدى الزوجات في كل شهر مبلغاً قدره ثمانية جنيهات ومائتين وأربعين ملاً[2] .

6.3 الأوزان والمكاييل والمقاييس :

استخدم سكان قضاء الطفيلة أنواعاً عديدة من الأوزان والمكاييل والمقاييس في تحديد السلع الموجودة لديهم، ومن ذلك :

أ . **الرطل** : الذي منه الرطل النابلسي، والرطل الشامي، والذي ورد التعامل به في قضاء الطفيلة هو الرطل الشامي[3]، وفي الغالب كان استخدامه وزناً لسلع مثل الأرز والسكر والزيت واللبن الجميد[4]، والقهوة والشاي والصابون، والسمن البلدي[5]، وغيرها من السلع التي أشارت لها سجلات المحكمة الشرعية، كما

ورد أن سعر رطل اللحم البياض بعظم هو 200 مل[6]، والرطل يساوي 12 أوقية، والرطل الشامي عشر أواق[7] .

ب . **الأوقية / الوقية** : وقد وُزن بها سلع كثيرة منها الصابون والزيت والكاز والسمن[8]، والقهوة والشاي والكبريت[9]، فقد ورد في السجلات الشرعية أنه

---

(1) سجل طابو الطفيلة (7)، 1923/6/5م، ص1 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (4)، 17/ ر/1362هـ /1943م، ص91 ح30 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 723، 12/ ل/1360هـ/1941م، ص341 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 730، 15/ م /1361هـ/1942م، ص32 .

(4) سجل شرعي الطفيلة (1)، 16/ ن /1345هـ/1927م، ص21 ح19 ؛ سجل شرعي الطفيلة (6)، 23/ ش /1344هـ/1926م، ص152 ح9 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 647 ،25/ ب /1358هـ/1939م، ص569 .

(6) سجل بلدية الطفيلة ، قرار 202، 11/ 1941/2م، ص18 .

(7) هنتس، المكاييل والأوزان، ص30 ؛ غازي مبارك، " الأوزان والمقاييس والمكاييل في السلط "، مجلة التراث الشعبي، بغداد، سنة 11، عدد3، 1980م، ص138 . سيشار له (مبارك، الأوزان في السلط) .

(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 23/ ش / 1344هـ /1926م، ص152 ح9 .

(9) الجريدة الرسمية، عدد 647، 25/ ب /1358هـ /1939م، ص569 .

كان من السلع ضمن أحد المهور ((رطل وأربعة أوقية زيت زيتون، وثمانية أوقية سمن غنم))[1]، وتعادل الأوقية 250 غراماً[2] .

ج . **الكيلو** : وهو من الأوزان قليلة الاستخدام في فترة الدراسة، وأهم السلع التي استُخدم لوزنها السكر والأرز والشاي، حيث ورد أنّ ثمن كيس السكر الذي وزنه 25 كيلو يساوي 490 مليماً[3] .

د . **القنطار** : ويزن (100) رطل، أو 182 كيلو[4]، ويستخدم في وزن السلع الثقيلة .

هـ . **المُد** : وفي الغالب يستخدم لكيل الحبوب مثل الحنطة والشعير والعدس، وكذلك وزنت به سلع أخرى مثل لبن الجميد، ومن أمثلة ما ورد من نفقات أنّ

سليمان الحوامدة فرض نفقة لزوجته ومنها ((مد ونصف حنطة، سعر المد ثلاثة ريالات وأربعة أواق زيت حلو))[5]، والمُد يساوي صاعين .

و . **الصاع** : ومنه الصاع البلقاوي الذي يساوي 6,5 كيلو غرام[6]، وقد كثر استخدامه في وزن الحبوب وخاصة القمح[7]، ومن ذلك أن ثمن الصاع في الطفيلة من القمح نصف جنيه، وصاع الشعير 35 قرشاً[8] .

وأحياناً يطلق على الصاع (نصمد) أي نصف مد لأنّ المد صاعين، ومثال

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 11/ را /1342هـ/1923م، ص1 ح1 .

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص375 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 647، 25/ ب /1358هـ/1939م، ص568 .

(4) غرايبة، سورية ، ص241 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (1)، 16/ ن/1345هـ/1927م ، ص22 ح19 ؛ سجل شرعي الطفيلة (6)، 25/ ر/1342هـ/1923م، ص18 ح18 .

(6) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص80 .

(7) كان أهالي المنطقة يستخدمون وعاءً يُعمل من الخشب على شكل أسطواني يكيلون به الحنطة والطحين، حيث يقومون بمسك الوعاء جيداً ثم يَعدّون مع الكيّال . انظر : مبارك، الأوزان في السلط، ص141 .

(8) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1177، 28/ ر/1366هـ /1947م، ص5 .

ذلك أنه كان في ذمة إشتيان العجارمة لزوجته ((أربعة نصامد حنطة تعّهد بدفعها من بيدر موسم السنة القادمة))[1] .

ز . **القيراط** : وزنه مختلف من مكان لآخر، ففي سورية يساوي ربع المثقال[2]، ومن الأمثلة على وزن القيراط في السجلات الشرعية أنّ حصة مريم بنت سالم من أهالي معان والمقيمة بالطفيلة من ميراث زوجها ((ثلاثة قراريط بحسب تقسيم القيراط))[3] .

ومن المكاييل التي كان لها استعمال ولكن يبدو أنه قليل في المنطقة ما يلي:

ح . **العشراوية** : فيقال عشراوية قمح وتعادل 20 صاعاً[4] .

ط . **الثُمنية والربعية**: أي ثُمن المد وربع الصاع[5]، ومثال ذلك أنَّ ثُمنية العدس كانت تُباع في الطفيلة بخمسة قروش[6]، والربعية هي في الأصل مكيال مصري

استخدم في وزن الحبوب، وتعادل ربع المد أو نصف الصاع[7] فقد ورد في السجلات الشرعية وزن ربعية عدس[8] .

كذلك ورد مكيال العلبة الذي يعادل 6 صاعات أو (6,4) جالون[9]، والكيل أو الكيلة التي تعدل 12 صاعاً، والفردة وتعادل 24 صاعاً، والغرارة التي تعدل 144 صاعاً[10]، والحمل وهو أنواع بحسب المحمول والسلعة، فهناك حمل

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (1) 11/ ش/1345هـ /1927م، ص18 ح11

(2) هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص44 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (1)، 6/ ل /1345هـ/1927م، ص24 ح24 .

(4) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص377 .

(5) مبارك، الأوزان في السلط ، ص141 .

(6) سجل شرعي، الطفيلة (1) 14/ ن /1345هـ /1927م، ص23 ح20 .

(7) هنتس، المكاييل والأوزان، ص62 ؛ مبارك، الأوزان في السلط ، ص141 .

(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 9/ ب /1344هـ /1926م، ص148 ح5 .

(9) غرايبة، سورية ، ص241 .

(10) جوسان، العادات العربية، ص231 .

الجمل الذي يصل إلى 100 رطل أو قنطار، أي ما يعادل 288 كيلو[1]، وحمل الحطب .

كما ورد ذكر مكاييل مثل التنكة، والغالون /الجالون، وبخاصة ما يتعلق بسلع مثل الزيت والكاز[2]، فقد بلغ سعر الغالون الواحد من الزيت المعدني في معان والطفيلة 300 مليماً[3]، كما ورد كذلك مكيال الكمشة، والحفنة والعِدل والكيس /الشوال[4]، فقد ورد إلى الطفيلة عدد من أكياس السكر وزن كل كيس مائة كيلو أو 25 كيلو، ومثله من أكياس الأرز[5]، ومكيال الجرة مثل جرة زيت الزيتون التي تعدل 16 أوقية، وجرة الماء التي تزن حوالي 26 كيلو[6] .

أما أهم المقاييس المستخدمة في قياس المساحات فمنها :

ي . **الذراع** : وهو أنواع مختلفة ، فمنها الذراع الاسلانبولي ويعادل (68،5) سم والمستخدم لقياس الأبنية[7] ، كما ذكرت سجلات الطابو قياس (ذراع مربع)[8] والمستخدم للأراضي ، وأما ما ورد في السجلات الشرعية فهو الذراع الحديد المستخدم في الأقمشة والذي يعادل (58,187) سم[9] .

ومن أمثلته في السجلات الشرعية أنّ فضة الزرقان ادعت على زوجها قائلةً : ((اطلب تكليفه بشراء ثوب توبيت قدره اثنا عشر ذراعاً من أبو عرضين سعر الذراع ثلاثون قرشاً))[10] .

---

(1) محمد مراد، "علاقات بدو البلقاء مع أصحاب المصابن في نابلس "، ملتقى عمان الثقافي العاشر، ، ص82 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 24/ را/ 1342هـ /1923م، ص6 ح6 .

(3) الجريدة الرسمية، عدد 387، 7/ م/1352هـ /1933م، ص149 .

(4) مبارك ، الأوزان في السلط، ص142 .

(5) الجريدة الرسمية، عدد 723، 12/ ل/1360 /1941م، ص341 .

(6) مراد، علاقات بدو البلقاء مع أصحاب المصابن في نابلس، ص82 .

(7) عبد الكريم رافق، " البنية الاجتماعية والاقتصادية لمحلة باب المصلى بدمشق "، مجلة دراسات تاريخية، سنة 8، عدد 25-26 ، 1987م، ص30 .

(8) دفتر طابو الطفيلة يوقلمه (1)، كانون ثاني 1321مالية، ص5 .

(9) هنتس، المكاييل والأوزان ، ص84-87 .

(10) سجل شرعي الطفيلة (1)، 16/ ن /1345هـ /1927م، ص21 ح19 .

ك . **المتر** : وقد أستخدم في دفاتر طابو الطفيلة تحت مسمى (أولك) بالعثمانية، وأما في عهد الإمارة فأصبح متراً[1]، كما ورد في قانون تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها لسنة 1930 أنه ((يستعمل المتر في كافة المقاييس وتعيين مساحات الأراضي بالدونمات باعتبار الدونم ألف متر مربع))[2] .

ومن أمثلته في السجلات الشرعية أن السيد عبد العزيز الحناقطة متولي أوقاف الطفيلة أجّر قطعة أرض الوقف الكائنة بالطفيلة والتي مسافتها مائة وثلاثون متراً[3] .

ل . **الدونم العتيق** : وهو أقل من الدونم الجديد، حيث يعدل (918، 972م^2)[4]، وقد ورد في دفاتر الطابو ((أنّ قطعة الأرض السَيح المذكورة هي سبعة آلاف دونم عتيق))[5] .

7.3 أسعار الأدوات :

تعددت الأدوات التي استخدمها سكان الطفيلة في معيشتهم، وقد خضعت هذه الأدوات في أسعارها إلى ظروف معينة، أهمها مدى جودة الموسم الزراعي، فإذا حل المحل على البلاد ارتفعت أسعار الأدوات والمأكولات مثل الحنطة واللبن واللحوم وغيرها، كما أن السلع التي يتم صنعها في المنطقة تكون أقل سعراً من السلع المستوردة من خارج القضاء، والجداول الآتية تبين أسعار المحاصيل الزراعية في الطفيلة وأسعار الحيوانات، وبعض الأطعمة، والأدوات المنزلية لسكان المنطقة :

---

(1) دفتر طابو الطفيلة (7)، 5 حزيران 1923م، ص1 .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 287، 26/ ب /1349هـ /1930م، ص646 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (4)، 13/ ص/1360هـ /1941م، ص24 ح4 .
(4) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، رسالة، ص380 .
(5) دفتر طابو الطفيلة (7)، 5 حزيران 1923م، ص1 .

جدول رقم (14)

أسعار المحاصيل الزراعية في قضاء الطفيلة

السلعة	السعر	المصدر
رطل الدخان الهيشي	180 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص81

كيلو الدخان الهيشي	400 مل 5 لف	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص61
رطل الزبيب	57-72 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص81
كيلو الزبيب سنة1928	600 مل 1 لف	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص 62
مد قمح	70 قرشاً	سجل (5)، 11/ را/1361هـ/1942م، ص28 ح21
رطل القمح	120 قرشاً مصرياً	جريدة البشير، عدد 2528، 1920/2/5م، ص4
كيلو الكرسنة والجلبانة	7 ملات	الشرق العربي، عدد 136، 13/ ص/1345هـ /1926
كيلو الحمص	12 مليم	الشرق العربي، عدد 136، 13/ ص/1345هـ /1926
صاع الحمص	54-58 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص80 .
صاع الذرة البيضاء	40-47 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص80
كيلو الذرة البياض	375 مل	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص59
صاع الذرة الصفراء	48-52 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص80
صاع السمسم	65-70 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص80
كيلو السمسم	30 مليم	الشرق العربي، عدد 136، 13/ص/1345هـ /1926
كيلو الشعير1928	100 مل 1 لف	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص56
كيلو الشعير1930	610 مل	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص56

جدول رقم (15)

أسعار الحيوانات في قضاء الطفيلة

السلعة	السعر	المصدر

ثور	70 ريال مجيدي	سجل (2)، 3/ ش/1347هـ/1929م، ص26 ح1
ثور	20 ريال مجيدي	سجل الكرك، 24/ذا/1329هـ، ص16 ح18
ثور الحرث	500 مل 5 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
العجول	800 مل 2 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
الأبقار	500 مل 3 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
بقرة	25 ريالاً مجيدياً	سجل (6)، 17/ر/1342هـ/1923م، ص13 ح17
بهيم	10 ريالات مجيدي	سجل الكرك، 16/ب/1329هـ، ص7 ح6
بهيم	150 قرشاً	سجل (6)، 26/جا/1342هـ/1924م، ص25 ح23
الجمال	10 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
البغال	10 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
فرس زرقاء	903 غروش صاغ	سجل الكرك، 13/ب/1334هـ، ص59 ح31
فرس الركوب	18 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
فرس سمرة	2500 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص1343هـ/1924م، ص65 ح54
حصان الركوب	11 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
رأس ماعز	جنيه فلسطيني	سجل (2)، 13/ص/1348هـ/1929م، ص32 ح9
رأس ماعز	ريال مجيدي	سجل الكرك ،16/ب/1329هـ، ص7 ح6
رأس ماعز كبير	130 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 26/جا/1342هـ/1924م، ص25 ح23
رأس ماعز صغير	100 قرش مصري	سجل (6)، 26/جا/1342هـ/1924م، ص25 ح23
رأس ماعز واحد	80 قرشاً فلسطينياً	سجل (3)، 26/ن/1348هـ/1930م، ص35 ح5
رأس الماعز	900 مل	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74
رأس الضأن	200 مل 1 لف	التقرير السنوي لدائرة الزراعة عام 1930م، ص74

جدول رقم(16)

أسعار الملابس والأقمشة في قضاء الطفيلة

السلعة	السعر	المصدر
ذراع قماش يمني	10 قروش تركية	سجل (1)، 17/جا/1345هـ/1926م، ص9 ح64
ذراع قماش شيت	10 قروش تركية	سجل (1) 17/ج/1345هـ/1926م، ص10 ح64
عصابة	30 قرشاً تركياً	سجل (1)، 17/جا/1345هـ/1926م، ص9 ح64
قناع صاية نسائي	80 قرشاً تركياً	سجل (1)، 17/جا/1345هـ/1926م، ص9 ح64
مشايّة/حذاء نسائي	40 قرشاً تركياً	سجل (1)، 17/جا/1345هـ/1926م، ص9 ح64
مشايّة	50 قرشاً تركياً	سجل (1) 17/ج/1345هـ/1926م، ص10 ح64
مديّة	60 قرشاً تركياً	سجل (1) 17/ج/1345هـ/1926م، ص10 ح64
عصابة	40 قرشاً تركياً	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1
منديل	15 قرشاً تركياً	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1
منديل أسود	20 قرشاً تركياً	سجل (1) 14/ن/1345هـ/1927م، ص23 ح20
قميص	6 قروش	سجل (2)، 2/ج/1355هـ/1936م، ص179 ح26
حذاء	5 قروش	سجل (2)، 25/ل/1354هـ/1936م، ص167 ح2
كبر حرير	45 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
حطة حرير	135 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
مرير	15 قرشاً مصرياً	سجل (6) ،16/ش/1343هـ/1925م، ص106 ح87
منديل أسود	20 قرشاً تركياً	سجل (1)، 14/ن/1345هـ/1927م، ص23 ح20
ذراع توبيت من نوع قماش أبوعرضين	20 قرشاً تركياً	سجل (1) 17/ج/1345هـ/1926م، ص10 ح64

جدول رقم (17)

أسعار الأدوات المنزلية في قضاء الطفيلة

السلعة	السعر	المصدر
أجرة مسكن شرعي	60 قرشاً	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1
أجرة مسكن شرعي	30 قرشاً تركياً	سجل (1)، 16/ن/1345هـ/1927م، ص22 ح19
بيت شعر	400 قرشاً	سجل (6)، 16/جا/1342هـ/1924م، ص24 ح24
رواق بيت شعر	50 قرشاً	سجل (6)، 16/جا/1342هـ/1924م، ص24 ح23
مذهبة صوف	9 قروش مصرية	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
مخلاية صوف	54 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
خرج صوف	9 قروش مصرية	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
رطل صوف	45 قرشاً مصرياً	جريدة البشير، عدد 2528، 1920/2/5م، ص4
كيلو صوف	500 مل 3 لف	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص63
عدل صوف	54 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
زيت كاز للضوء	الوقية قرش تركي	سجل (1)، 14/ن/1345هـ/1927م، ص23 ح20
وقية صابون	5 قروش	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1
لوح صابون	5 قروش	سجل (5)، 9/ن/1361هـ/1942م، ص41 ح48
عدل	20 قرشاً	سجل (6)، 16/جا/1342هـ/1924م، ص24 ح23
حبال	5 قروش	سجل (6)، 16/جا/1342هـ/1924م، ص24 ح23
بارودة ألمانية	4,5 ليرات فلسطينية	سجل (3)، 24/ذ/1348هـ/1930م، ص37 ح10
حمل حطب	8 قروش تركية	سجل (1)، 14/ن/1345هـ/1927م، ص23 ح20
مشط عظم	3 قروش فلسطينية	سجل (2)، 7/را/1357هـ/1938م، ص212 ح12
مشط رمان	3 قروش فلسطينية	سجل (2)، 7/را/1357هـ/1938م، ص212 ح12
فرشة	15 ريال مجيدي	سجل (2)، 3/ش/1347هـ/1929م، ص26 ح1
سجادة	20 ريال مجيدي	سجل (2)، 3/ش/1347هـ/1929م، ص26 ح1
بساط أبيض	27 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
مخدة	9 قروش مصرية	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
تخت حديد	54 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
لحاف	15 ريال مجيدي	سجل (2)، 3/ش/1347هـ/1929م، ص26 ح1
مزودة	20 مجيدي	سجل (2)، 19/ن/1347هـ/1929م، ص28 ح3
صحن نحاس	15 قرشاً مصرياً	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
طنجرة نحاس	9 قروش مصرية	سجل (6)، 5/ص/1343هـ/1924م، ص64 ح54
بارودة	جنيهان فلسطينيان	سجل (2)، 8/ب/1349هـ/1930م، ص50 ح13
ثمن فاتر وأقلام مدرسية	9 قروش	سجل (5)، 9/ن/1361هـ/1942م، ص41 ح48

جدول رقم (18)

أسعار الأطعمة في قضاء الطفيلة :

السلعة	السعر	المصدر
مد حنطة	50 قرشاً تركياً	سجل (1)، 17/ج/1345هـ/1926م، ص10 ح64
مد حنطة	18 قرشاً	سجل (2) ،7/را/1357هـ/1938م، ص212 ح12
كيلو الحنطة	585 مل	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص56
وقية بصل	نصف قرش	سجل (1)، 17/ج/1345هـ/1926م، ص10 ح64
ثمنية عدس	7 قروش	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1 .
ربعية عدس	قرشان فلسطينيان	سجل (2)، 7/را/1357هـ/1938م، ص212 ح12
كيلو العدس	12 مليم	الشرق العربي، عدد 136، 13/ص/1345هـ /1926م
صاع العدس	52-56 مل	تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص80 .
كيلو العدس	625 مل	دائرة الزراعة، التقرير السنوي لعام 1930م، ص57
نصف مد برغل	25 قرشاً	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1 .
رطل لبن جميد	40 قرشاً	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1 .
رطل جميد	10 قروش تركية	سجل (1) 17/ج/1345هـ /1926م، ص10 ح64
رطل اللبن	12 قرشاً مصرياً	جريدة البشير، ع 2528، 1920/2/5م، ص4
وقية أرز	3 قروش	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1 .
كيس أرز وزن مائة كيلو	700 مل 2 لف	الجريدة الرسمية، عدد723، 12/ل/1360هـ/1941م، ص341
نصف رطل سكر	15 قرش	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1 .
رطل السكر (مكعبات)	135 مل	الجريدة الرسمية، عدد723، 12/ل/1360هـ/1941م، ص341
كيس سكر ناعم وزن 100 كغم	500 مل 4 لف	الجريدة الرسمية، عدد723، 12/ل/1360هـ/1941م، ص341
نصف وقية شاي	10 قروش	سجل (1)، 9/ب/1345هـ/1927م، ص11 ح1 .
وقية شاي	5 قروش فلسطينية	سجل (2)، 7/را/1357هـ/1938م، ص212 ح12 .
وقية سمن	10 قروش	سجل (1)، 13/ب/1345هـ/1927م، ص12 ح4 .
رطل سمن	17 قرش	سجل (2)، 11/ذا/1354هـ/1936م، ص169 ح5 .
أوقية سمن	7 قروش تركية	سجل (1) 17/ج/1345هـ /1926م، ص10 ح64 .
وقية ملح	نصف قرش	سجل (1)، 13/ب/1345هـ/1927م، ص12 ح4 .
ربع صاع جريشة	8 قروش	سجل (5) 9/ن/1361هـ/1942م، ص 41 ح48 .
مد دقيق	65 قرش	سجل (5) 9/ن/1361هـ/1942م، ص 41 ح48 .
رطل لحم	18 قرشاً	سجل (2) ،7/را/1357هـ/1938م، ص212 ح12 .
رطل لحم بعظم	60 قرشاً مصرياً	جريدة البشير، ع2528، 1920/2/5م، ص4 .
رطل لحم مجروم	240 مل	قرارات المجلس البلدي، قرار 28، 1941/9/25م، ص 61

رطل زيت	18 قرشاً	سجل (2)، 11/ذا/1354هـ/1936م، ص169 ح5 .

8.3 مستوى المعيشة :

من خلال ما أوردته سجلات المحكمة الشرعية من إشارات حول مقدار النفقات التي تم فرضها، يظهر أنّ الدخل الفردي لدى كثير من أهالي المنطقة كان منخفضاً، فقد ورد أنّه قد فرضت نفقة لمرأة كل شهر 13 ريالاً مجيدياً، ولأُخرى في كل يوم ريالاً مجيدياً واحداً .

كذلك ورد أنَّه قد ((انتخب خبيران هما : السيد عبد بن خلف الداوديّة والسيد محمد بن الحاج عيد الحوامدة وأخبرا بأنه يكفي نفقة للمدعي في كل شهر جنيهان ونصف على اخوته المدعى عليهم))[1]، ومن الأمثلة أيضاً على مقدار ما يكفي الفرد الواحد لمعيشته ؛ أنّ شاهدين في المحكمة أخبرا بقولهما: ((أقل قدر يكفي لهذه المدعية صالحة وأشاروا إليهاماية وعشرين قرشاً فلسطينياً وذلك نظير طعامها وشرابها وكسوتها وسائر لوازمها الضرورية لكل شهر))[2] .

أما إن كان الفرد طفلاً صغيراً فقد كان يكفيه نفقة تصل إلى ثلاثين قرشاً فلسطينياً، وأحياناً أربعين قرشاً في الشهر الواحد[3]، وأما ما يكفي الفرد الواحد من الكسوة أو اللباس، فكان يصل أحياناً إلى خمسة عشر جنيهاً فلسطينياً في السنة[4]، وذلك حسب حالة الشخص الذي تفرض عليه النفقة .

ونستطيع القول أنّ أهالي القضاء بشكل عام كانوا في حالة من الفقر، حتى وصل الحال في أحيان إلى عدم وجود القوت اليومي لبعض العائلات، فقد أوردت جريدة الجزيرة أنّه ((بلغت الحالة من ضنك المعيشة أنّ بعض العائلات تُمسي بدون قوت فإلى متى تدوم هذه الحال))[5] .

(1) سجل شرعي الطفيلة (5)، 27 / ذ / 1360هـ /1942م، ص21 ح2 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (2)، 16 / م / 1359هـ /1940م، ص246 ح6 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (2) 16 / ن / 1347هـ/1929م، ص27 ح2 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (5) 8 / جا /1365هـ/1946م .
(5) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1177، 28 / ر /1366هـ/1947م، ص5 .

كما أوردت جريدة الجزيرة أنّ صالح باشا العوران نائب الطفيلـــة قابـــل فخامة رئيس الوزراء ليطلعه على حالة الجفاف وما يعانيه أهالي الطفيلـــة مـــن ضنك وعناء[1]، ولا شك أنّ الفترات السابقة كانت أشد مضاضة علـــى ســـكان المنطقة، وخاصةً ما قبل 1892م، حيث كانت الفوضى الإدارية، واستمرار غزو القبائل البدوية للمنطقة، ثم تسلُّط جباة الدولة العثمانية الذين لا يعرفون إلا جمـــع الضرائب .

(1) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1203، محذوف التاريخ، ص3 .

الفصل الرابـــــع

الحياة الاجتماعيـــــــة

1.4 السكان والعلاقات الاجتماعية :

1.1.4 أعداد السكان : فيما يتعلق بأعداد سكان قضاء الطفيلة أواخـــر العهـــد العثماني ما بين 1892- 1918م، فقد وردت إحـــصاءات ذات أعـــداد مختلفـــة ومتضاربة لسكان القضاء، من هذه الإحصاءات ما ورد في جريدة المقتبس سنة 1910م بأنّ عدد سكان القضاء يقدر بحوالي عـــشرين ألـــف نـــسمة[1]، وفـــي إحصاءات أخرى وصل عدد السكان إلى 7,750 نسمة[2]، وفي جريدة المقتـــبس سنة 1911م أنّ سكان القضاء15000 ألف نسمة[3] .

أما حول أعداد سكان كل قرية من قرى القـــضاء، فنجـــد أيـــضاً أعـــداداً متضاربة، حيث ورد أنّ عدد سكان قصبة الطفيلة حوالي 700 بيت[4]، أي مـــا يعادل 3500 نسمة، لأن البيت يمثل أسرة، والأسرة في العادة يقدر متوسط عدد أفرادها خمسة أفراد، كما ذكرت سالنامة ولاية سورية سنة 1317هـــ/1899م أنَّ عدد سكان قصبة الطفيلة 360 خانة[5]، وأورد الحـــوراني أنّ عـــدد ســـكان القصبة سنة 1909م يصل حوالي 12,000[6]، كما ذُكر أنّ عدد ســـكان قريـــة صنفحة نحو 150 بيتاً أي حوالي 750 نسمة، وسكان قرية عيمة نحو 170 بيتاً، أي حوالي 850 نسمة[7]، ولم يتم ذكر عدد سكان قرية بصيرة وقريـــة ضـــانا، ولكن بيركهاردت ذكر أعداد أهالي بصيرة ســـنة 1812م بـــأن لـــدى عـــرب السعودية ما يزيد على مائة وعشرين خيمة[8]، وذلك أثناء وجودهم في الشوبك .

(1) الحوراني، عمران الطفيلة ، المقتبس، 1328هـ/1910م .
(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص236 .
(3) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 566، 4 / م /1329هـ/1911م، ص1 .
(4) Libbey and Hoskins ،The Jordan Valley and Petra ،II ، P19 .
(5) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .
(6) نوفان الحمود، " الطفيلة عاصمة الجبال "، المجلة الثقافية، م10، 1986م، ص198 .
الخانة : تعني الأسرة
(7) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .
(8) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص134 .

وفي عهد الإمارة نلحظ الاستمرار في اختلاف أعداد الإحصاءات حول سكان الطفيلة، ففي سنة 1922م ذكرت إحصاءات نيابة العشائر أنّ عدد سكان قصبة الطفيلة 2,500 نسمة[1]، كما ذكرت تقارير دائرة الصحة أنّ عدد سكان القصبة 4071 نسمة عام 1927م، وسكان القرى 3884 نسمة[2]، وفي سنة 1937م بلغ عدد سكان القصبة 4000 نسمة، وسكان القرى 3500 نسمة[3] .

ونحن نعلم أنّ عدد السكان عادةً يكون في تزايد، وهذا يناقض الأعداد الواردة في تقارير دائرة الصحة التي نستطيع القول أنها غير دقيقة، ولا تقوم على إجراء الإحصاء الشامل للمنطقة، خاصةً وأنّ القضاء يحوي إضافة للقصبة وجود أربع قرى يفوق سكانها عدد سكان القصبة، وكذلك وجود عربان البدو المجاورين للمنطقة .

ومن الإحصاءات الواردة أيضاً في عهد الإمارة، إحصاء عام 1946م المستند إلى بطاقات توزيع المؤن، والذي وصل فيه عدد سكان قصبة الطفيلة إلى (5,746) نسمة[4] .

يبدو أنَّه من الصعب توافر إحصائية دقيقة حول أعداد سكان قضاء الطفيلة، سواء كان ذلك في زمن الدولة العثمانية أو في عهد الإمارة، و يرجع ذلك لأسباب كثيرة أهمها عدم القيام بإحصاء شامل لأهالي المنطقة، وكذلك تخوف الأهالي من إحصاء النفوس خاصة زمن الدولة العثمانية، وساهمت تنقلات أهالي المنطقة ما بين فصلي الشتاء والصيف طلباً للمرعى، وخاصةً لدى البدو المجاورين للمنطقة في عدم معرفة الإحصاء الدقيق، ومعظم الإحصاءات التي

توافرت لنا مصدرها مشاهدات الرحالة الأجانب للمنطقة أثناء زياراتهم لها في فترات مختلفة، وهذه الإحصاءات أيضاً ينقصها الدقة .

---

(1) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج2، ص311 ؛ محمد محافظة، إمارة شرق الأردن، ص243 .
(2) دائرة الصحة العامة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص11 .
(3) دائرة الصحة العامة، التقرير السنوي لعام 1937م، ص7 .
(4) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص316 ؛ أحمد التل، تطور نظام التعليم في الأردن، ص54 .

2.1.4 . التركيب السكاني لأهالي الطفيلة :

تنوعت العناصر السكانية القاطنة في قضاء الطفيلة، وذلك بحسب النمط المعيشي لكل عنصر، ونستطيع أن نُجمل هذه العناصر في ثلاث فئات هي :

1. **الفلاحون** : وهم يشكلون الغالبية العظمى من أهالي قضاء الطفيلة، والذين يعيشون مرحلة وسطى بين التمدن والبداوة، ذلك أنّ هذه الفئة تسكن بيوت الطين المبنية بجوار بعضها بعضاً، وكل مجموعة منها تشكل قرية من قرى القضاء، وأكبر تجمع من بيوت الطين يوجد في القصبة، حيث تتوسط القلعة هذه البيوت، وهذا ما يجعل سكان هذه البيوت يشبهون أهل المدن، ولكن هناك أمر آخر يجعلهم يشبهون البداوة أيضاً وهو سُكناهم في بيوت الشعر صيفاً، وقد لاحظ الرحالة الأجانب تنقل الأهالي في سكناهم بين بيوت الطين وخيم الشعر[1] .

وصفت سالنامة ولاية سورية أهالي الطفيلة بأنهم ((يخرجون في فصل الربيع بصحبة حيواناتهم إلى المناطق المرتفعة، حيث ينصبون خيامهم، ويبقون هناك طيلة فصل الصيف، يرجعون بعدها إلى دورهم في المدينة في فصل الشتاء))[2]، وأهم المناطق التي يقيمون فيها خيامهم هي التوانة والحرير[3]، وبالتالي فأهالي القضاء من الفلاحين لديهم ازدواجية بين البداوة والزراعة في آنٍ معاً[4] .

ينقسم الفلاحون في الطفيلة إلى خمسة تجمعات هي : القصبة وقرى عيمة وصنفحة وبصيرة وضانا، فأما القصبة فتتألف من سبع حمولات هي ؛ الحميدات

وعددهم سنة 1910م نحو 500 نسمة، والعبيديين وعددهم مشابه لعدد الحميدات، والبحارات وعددهم أيضاً نحو 500 نسمة، والكلالدة وهم أربعون بيتاً سنة 1910م، وقد وصفهم الحوراني في تلك الفترة بأنهم أفقر عشائر الطفيلة[5]،

(1) Libbey and Hoskins ،The Jordan Valley and Petra ،II ، P19 .

(2) نوفان الحمود، " الطفيلة عاصمة الجبال ، ص199 .

(3) Musil, Alois, Arabia Petraea, II, PP5-6 .

(4) أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار في الأردن، ص77 .

(5) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .

ويبدو أنّ ذلك يرجع إلى ما حل بهم من مقتلة سُميَّت بمقتلة الكلالدة، ثم نزوحهم إلى الكرك، حتى عادوا إلى الطفيلة في بداية القرن العشرين، وأما الوهيبات فكانوا عشرين بيتاً سنة 1910م، والهلالات كانوا خمسين بيتاً[1]، وحمولة القطيفات[2] .

وكل حمولة لها شيخ أو أكثر، فالحميدات كان شيخها سنة 1910م ذياب العوران[3]، ثم ابنه صالح باشا في عهد الإمارة[4]، وصالح المحاسنة شيخ العبيديين أواخر العهد العثماني وعقد العشرينات من عهد الإمارة[5]، والبحارات شيخهم إبراهيم خضير بن محمود المرافي، والكلالدة شيخهم مصطفى المحيسن، والوهيبات شيخهم عبد الرحمن، والهلالات شيخهم ياسر الزغايبة سنة 1910م، ثم عبد ربه الشبيلات سنة 1928م، والقطيفات شيخهم عبد ربه بن زايد[6]، وكان حسن العطيوي ومحمد بن سويلم الحوامدة من شيوخ الحميدات[7] .

وأما قرية عيمة وما يجاورها من أراضٍ مثل إضباعة وإرحاب، فتسكنها عشائر الثوابية التي تتألف من عدة فرق هي : عشيرة السعود وعيال عواد والربيحات والرعود والخوالدة والحراسيس[8]، وقد ورد وصفهم في جريدة المقتبس عن قرية عيمة أنّ : ((وسكانها مشهورون بإكرام الضيف))[9]، تعرضت عيمة إلى هجرة بنسبة عالية أفقدها حيويتها، إذ بدأت بعض العائلات الهجرة

(1) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .

(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 20 / جا /1343هـ/1924م، ص88 ح72 .

(3) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .

(4) وثيقة بعنوان (ثورة الكرك بقلم هزاع المجالي)، سـجلات بلديـة الكـرك (36)، 1937-1938م .
(5) بولس سلمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن، ص262 .
(6) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م ؛ سجل بلدية الكرك (36)، 1937-1938م ؛ بولس سلمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن، ص262 .
(7) سجل بلدية الكرك (36)، 1937-1938م ؛ بولس سلمان، خمسة أعوام في شـرقي الأردن، ص262 .
(8) النوايسة، الطفيلة، ص30 ؛ ميشيل بيفرس، قرية عيمة، ص11 .
(9) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .

منها سنة 1929م وسنة 1930م إلى أحد جبال عمان الـذي سُـمي فيمـا بعـد (حي الطفايلة)، ثم ازدادت هذه الهجرات في فترة الثلاثينيـات والأربعينيـات، وسبب هذه الهجرة هو البحث عن عمل[1] .

وفي قرية صنفحة والسلع والمعطن والنمته وعابل سـكن الحمايـدة الـذين يتألفون من أربع حمولات هي السوالقة[2]، والشتيات[3]، والعمور، والمحاسنة[4]، وهذه الحمولات تتوزع إلى عشائر متعددة .

وفي قرية بصيرة سكن عرب السعودي، الذين قـدموا مـن الـشوبك فـي منتصف القرن التاسع عشر[5] ليكونوا أحدث القاطنين في قضاء الطفيلـة، وقـد ورد في جريدة المقتبس سنة 1910م بأنَّ أهالي بصيرة ((أحسن أهـل القـضاء خُلقاً وكرماً))[6] .

وسكن قرية ضانا العطاعطة، الذين يرجعون في أصولهم إلى قبيلـة بنـي حميدة، وهم ثلاث عشائر : الخوالدة والنعانعة والخصبة[7] .

2 . **البدو** : وعلى الأغلب أنهم من أصحاب الإبل، وقد قطن قضاء الطفيلة ثـلاث قبائل من البدو بحسب انتشار مراعيها، وهذه القبائل هي :

أ . **الحجايا** : كانت قبيلة الحجايا تسكن بجوار قلعة الحسا في القرن السابع عشر الميلادي، حيث اهتموا بنقل المؤن إلى قافلة الحج الشامي المارة مـن محطـة الحسا، فكانوا يقومون بتأجير الجمال لأفراد القافلة ويبيعون الشعير وسلع أخرى

---

(1) أحمد أبو خليل، " حي الطفايلة في عمان، الهجرة من الفقر إلى الفقر "، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، ص517-518 .

(2) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 16 / ب /1329هـ/ 1911م، ص7 ح6 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (7)، 1 / ذ /1342هـ/1924م، ص23 ح26 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 10 / ب /1343هـ/1925م، ص103 ح85 ؛ القطامين، العين البيضاء، ص31 .
(5) جوسان، العادات العربية، ص349 .
(6) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .
(7) بولس سلمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن، ص263 ؛ بيك، شرقي الأردن وقبائلها، ص491 .

للقافلة، إضافةً إلى قيامهم بحماية القافلة أثناء مرورها من الحسا[1] .

كانت إبل الحجايا تصل أثناء انتشارها للرعي إلى مناطق التوانة ومشارف قرية عيمة، مما كان يسبب اشتباكات تصل إلى القتل بين أهالي عيمة والقصبة مع الحجايا وذلك أواخر العهد العثماني[2]، وفي عهد الإمارة أصبحت العلاقات تتميز بالهدوء مع الفلاحين في القضاء، وظهر أُناس من الحجايا ممن كانت لهم علاقات حسنة مع أهالي الطفيلة أمثال الشيخ غيث الهدايات[3] .

ب . **المناعين** : وهم من الحجايا، وقد سكنوا في المنطقة الشرقية للقضاء قرب التوانة وجروف الدراويش، وفي البِقعة التي تسمى (بِقعة المناعين) ارتبطت قبيلة المناعين مع أهالي الطفيلة بعلاقات تجارية وعلاقات اجتماعية حتى أصبح أفراد من المناعين يقطنون القصبة والمناطق المجاورة لها، وقد وردت أمثلة كثيرة في سجلات محكمة الطفيلة الشرعية حول تحاكم عرب المناعين لدى المحكمة الشرعية، ومن ذلك ((حضور سالم العقّار من المناعين ومعه زوجته إحيية المشاهير))[4]، وكذلك حضر إلى المحكمة سليمان أبو إجفيني من عرب المناعين يطلب انحصار إرث والده الشرعي[5] .

والمناعين ينقسمون إلى فروع منها العقّار والصواوية والمشاهير والمراغية والمسعوديون الذين منهم النواصرة[6] . كما ذكرت جريدة المقتبس أنّ المناعين أرادوا التحضر والاستقرار، وذلك بإنشائهم عشرة بيوت في الجروف سنة 1909م[7]، وبلغ عدد المناعين في تلك الفترة حوالي 800 نسمة[8] .

(1) إبراهيم الشرعة ، " موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي " ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية ، م29 ، عدد 2، ربيع أول 1423هـ/ حزيران 2002م، ص331 .
(2) جريدة فلسطين، يافا، عدد 109، 19 / ص /1330هـ/1912م، ص2 .
(3) سجل بلدية الكرك (36)، 1937- 1938م .
(4) سجل شرعي الطفيلة (3)، 30 / ذ /1352هـ/1934م، ص106 ح16 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (3)، 24 / ب /1353هـ/1934م، ص118 ح42 .
(6) بولس سلمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن، ص262 ؛ بيك، شرقي الأردن وقبائلها، ص315 .
(7) الحوراني، عمران الطفيلة، المقتبس، 1328هـ/1910م .
(8) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص251 .

ج . **الحويطـات** : سكنت فروع من قبيلة الحويطات مناطق جنوب شرق الطفيلة وخاصةً منطقة الرشادية، ومن هذه الفروع الجازي والمطالقة والذيابات[1]، ومما ورد من أمثلة على تحاكم أفراد من الحويطات لدى محكمة شرعية الطفيلة أنّ عطا الله المطالقة قال في دعواه : ((إنني مستعد للإنفاق على زوجتي وتهيئة مسكن لها بين عرباننا في الرشادية))[2] .

3 . **العناصر الوافدة** : سكن الطفيلة في فترة الدراسة عناصر من خارج القضاء، فمنهم من استقر وأصبح جزءً من أهالي المنطقة، ومنهم من قفل إلى أماكن أخرى مثل الأرمن الذين نفتهم الدولة العثمانية بعد ثورة الأرمن سنة 1915م إلى مناطق عديدة مثل دمشق، ووصل عبر الخط الحديدي الحجازي بضعة عائلات وصلت ست عشرة عائلة إلى الطفيلة[3]، ولما دخلت الجيوش العربية قضاء الطفيلة أعطى الأمير فيصل الأرمن الأمان وقال إنهم في منزلة أنفسنا وأبنائنا وعوائلنا[4]، ولكن يظهر أنّ الأرمن فضلوا الرجوع إلى بلادهم وذلك بعد خروج العثمانيين .

وحسب ما ورد في سجلات الطفيلة الشرعية فإن العائلات الأرمنية التي سكنت المنطقة كانت تعتنق النصرانية، وقد خصصت لهم الدولة العثمانية مقبرة في الجهة الشرقية من جبل جابر الأنصاري في القصبة لدفن موتاهم فيها، وذكرت السجلات أنهم دفنوا الكثير من موتاهم في تلك المقبرة[5] .

أما العناصر الأخرى الوافدة إلى الطفيلة فكانت عربية من مناطق مجاورة، وأكثرها كانت من مدن فلسطين مثل الخليل والقدس ونابلس[6]، كما أقام أناس

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (3)، 7/ ج/1355هـ/ 1936م، ص142 ح12 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (5)، 23 / ن /1363هـ/1944م، ص97 ح47 .
(3) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص267 .
(4) جريدة القبلة، مكة المكرمة، عدد 182، 10 / ش /1336هـ/1918م، ص3 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (3)، 18 / ل /1353هـ/1935م، ص122 ح3 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (2)، 26 / ص /1355هـ/1936م، ص174 ح15 .

من مدن الشام وبيروت في المنطقة[1]، وكذلك كثر القادمون من مناطق الكرك ومعان ومأدبا إلى القضاء[2] .

تنوعت الأسباب التي جعلت كثيراً من الناس يأتون إلى الطفيلة، وأهم هذه الأسباب القدوم للعمل في إحدى دوائر الحكومة داخل القضاء، ومنها وظيفة القائمقام والمالية وكتابة الرسائل والقضاء والمحاكم النظامية وغيرها من الوظائف التي يندر وجود أحد من أهالي القضاء فيها، كما وُجد أُناس في القضاء جاءوا للعمل أو التجارة، إذ كثرت الأمثلة على ذلك في السجلات الشرعية، ومن ذلك أنّ إسماعيل حقي بن وصفي التركي الأصل قدم من الأستانة، حيث كان من أفراد الضابطية في قصبة الطفيلة وخرج من القضاء عند دخول الجيوش العربية المنطقة سنة 1918م[3]، وأقام علي أبو هلالة مع أبنائه من أهالي معان في قرية بصيرة للعمل في بابور الطحين الذي لديهم في الطفيلة[4] .

كثرت علاقات الزواج التي تمت بين أهالي قضاء الطفيلة وآخرين من خارج القضاء، ومن ذلك زواج هويشل بن علي من بصيرة من ثريا الحطيبات من أهالي قرية العراق في الكرك سنة 1913م[5]، وزواج فارس الخريصات من سارة الحلبي[6]، وزواج مطلق السعايدة من أمينة الكردي من أهالي الصالحية بدمشق[7]، وزواج عبد الله الربيحات من رحمة الكراشين من أهالي معان المقيمة

بعيمة[8]، وزواج محمد القطاطشة من فاطمة الشحادة من أهالي بشرى التابعة

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (3)، 26 / ل /1357هـ/1938م، ص180 ح40 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (3)، 20 / جا /1353هـ/ 1934م، ص114 ح34 ؛ سجل شرعي الطفيلة (3)، 25 / ش /1354هـ/1935م، ص135 ح32 .
(3) سجل شرعي الكرك (حجج عامة)، 14 / ر /1337هـ/1918م، ح20 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (2)، 5 / ج /1358هـ/1939م، ص230 ح18 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (2)، 7/ ص/1347هـ/ 1928م، ص5 ح4 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (6)، 8/ ب / 1343هـ / 1925م، ص99 ح82 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (6)، 7/ ذ / 1344هـ/ 1926م، ص168 ح22 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (7)، 27/ ر / 1343هـ/ 1924م، ص176 ح125 .

لإربد[1] . كما تزوج عبد العزيز النابلسي المقيم بالطفيلة من فلحة القطيطات من الطفيلة[2]، وتزوج عبد ربه القيسي من الرملة والمقيم بالطفيلة من فضية بنت عبد الهادي من الطفيلة[3] .

وذكرت السجلات أناساً آخرين أقاموا في الطفيلة، ومنهم ؛ جبريل الأشهب الخليلي، وعطية قطيش الخليلي، ومضحي جويحان الخليلي[4]، وأحمد الجلاد من الشام، وأحمد القهوجي من الشام أيضاً[5]، وعبد الحميد التلفيتي من قرية تلفيت التابعة للواء نابلس[6]، وسليمان الحمصي، ومحمد أبو السعود الشامي[7] .

وفي المقابل عمل أفراد من أهالي الطفيلة في مناطق أخرى مثل مدينة القدس والخليل، ومن ذلك أنّ ((حامد بن عودة الغنومين وجراد بن سحيمان وسلامة بن قريع الرفوع وعيد بن حمد العطاونة العودات من قرية بصيرة وعلي بن جفال الخوالدة من قرية ضانا كانوا يعملون في معمل الحجارة بباب الخليل في القدس الشريف))[8]، كما كان سالم مهنّا من قرية ضانا مقيماً في قرية يطّا التابعة لقضاء الخليل من أجل العمل[9]، وكان محمد الزغايبة من الطفيلة يعمل في القدس ومقيماً بباب العامود[10] .

3.1.4 الزواج :

بعد القيام بإحصاء عدد عقود الزواج التي تم إجراؤها في محكمة شرعية الطفيلة وذلك بأخذ سنة بداية وجود سجلات عقود الزواج مثل سنة 1927م،

وسنة تكون نهاية فترة الدراسة مثل سنة 1945م، تبين وجود

42

(1) سجل شرعي الطفيلة (2)، 24/ ذ / 1348هـ / 1930م، ص37 ح10 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 29/ ر / 1344هـ/ 1925م، ص130 ح116 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (6)، 28/ م/ 1345هـ/ 1926م، ص167 ح27 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (4)، 21/ ج/ 1359هـ/ 1940م، ص8 ح11 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (3)، 26/ ل/1357هـ/ 1938م، ص180 ح40 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (6)، 23 / م/ 1343هـ/ 1924م، ص61 ح52 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (7)، 7/ ج / 1342هـ/ 1924م، ص7 ح8 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (2)، 28/ را / 1354هـ/ 1935م، ص153 ح11 .
(9) سجل شرعي الطفيلة (2)، 15/ ر / 1352هـ/ 1933م، ص114 ح19 .
(10) سجل شرعي الطفيلة (2)، 26/ ص / 1355هـ/ 1936م، ص174 ح15 .

حالة زواج سنة 1927م[1]، بينما بلغت عقود الزواج سنة 1945م 111حالة زواج[2]، مما يشير إلى تزايد حالات الزواج سنة بعد أخرى، الأمر الذي نعزوه إلى عوامل عديدة أهمها تحسّن ظروف المعيشة .

ومن الملاحظ أيضاً حول أعداد عقود الزواج في كل شهر، أنّ شهر تشرين أول سنة 1927م بلغت فيه عقود الزواج أحد عشر عقداً، بينما كانت هناك شهور أخرى لم يجر فيها إلا عقد زواج واحد، بل إنّ شهر أيار من سنة 1927م لم يتم فيه إجراء عقد زواج قط، ولعل ذلك يرجع لأسباب أهمها انشغال الأهالي بموسم الحصاد الذي يكون ما بين شهر أيار وتموز من كل عام، ثم تقل أعمال الناس في شهري أيلول وتشرين الأول، فيتفرغوا لأمور تزويج الأبناء[3] .

لقد ذكرت سجلات محكمة الطفيلة حالات كثيرة من زواج القواصر، إذ تكون الزوجة قاصرة ودون سن البلوغ، حتى أنّ عمرها يصل في أحيان اثنتي عشرة سنة[4]، أو ثلاث عشرة سنة[5]، ولما صدر قرار بمنع زواج مَن هي دون الست عشرة سنة حسب قانون حقوق العائلة، أصبحت المحكمة تمنع إجراء عقد القاصر عن البلوغ، ومن ذلك ((أنّه جرى عقد نكاحها على المدعى عليه سليمان المرقوم وهي عمرها دون ست عشرة سنة، والحال انّه يُشترط في الأهلية للزواج أن يكون سن الخاطب والمخطوبة ست عشرة سنة كما هو صريح المادة الثالثة من قانون حقوق العائلة فقد حكمنا بفسخ النكاح المذكور))[6].

كما ذكرت السجلات الشرعية وجود حالات من الزواج كانت تتم بشكل غير رسمي، بأن يقول أحدهم نريد الطفلة فلانة الصغيرة إلى ابننا الصغير فلان، على أن يتم الدخول الشرعي حين يكبران، ومثال ذلك : ((قائلاً في دعواه أنّ

---

(1) انظر : سجلات عقود الزواج، رقم 1، ورقم 2 .
(2) انظر : سجلات عقود الزواج، رقم 28، 30، 31، 32، 33 .
(3) عبد الله رشيد، " مدخل لدراسة التراث الشعبي في محافظة الطفيلة "، مجلة أفكار، ص140 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 17 / ر /1342هـ/1923م، ص13 ح13 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (7)، 1 / ذ /1342هـ/1924م، ص23 ح26 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (2)، 14 / ب /1358هـ/1939م، ص233 ح21 .

هذه المدعى عليها كان والدها زوجنيها منذ تسعة عشر عاماً تقريباً وهي إذ ذاك صغيرة وتسلم مني كامل مهرها زواجاً خارجاً عن واسطة المحكمة))[1]، ولكن المحكمة الشرعية كانت ترفض هذا الزواج، ومثاله أنّ القاضي الشرعي أقر عدم صحة زواج سالمة التي عمرها سنتان من خاطبها فالح الذي عمره أيضاً سنتان[2] .

كذلك انتشر في المنطقة ما يسمى بزواج البدل، ومن ذلك : ((... حيث أنّ المدعية فلاحة اعترفت بأنني تزوجتها بديلة بأختي عذاب التي زوجتها إلى والد زوجتي .. ومن عاداتنا في هذه البلاد أنّ نأخذ المرأة في مقابلة الأخرى وهذا هو المهر عندنا))[3] .

وأكثر الحالات التي يتم فيها زواج المبادلة تكون بإعطاء أخت الزوج الأول للثاني وإعطاء أخت الزوج الثاني للأول دون تسمية مهر للبديلتين[4]، وهذا ما يجعل الأمر له عواقب سيئة، إذ تنجم المشكلات من جراء ذلك، وقد أورد الرحالة جوسان أنّ بدو الحجايا لا يرغبون هذا النوع من الزواج، لأنه لا يؤدي إلى الاستقلال في الزواج[5] .

في أواخر سنة 1923م صدر قرار بمنع زواج البدل، وتم تعميمه على المحاكم الشرعية، حيث ورد إلى محكمة الطفيلة النص الآتي ((بناءً على إرادة مولانا سمو الأمير المعظم المؤرخة 11 رجب 1340هـ بمنع نكاح الشِغار

المنهي عنه شرعاً والذي لم يزل جارياً إلى الآن في القرى وسواد العربان، وأنّ من يُجري ذلك بعد نشر الإرادة يُعرّض نفسه للجزاء الشديد الصارم))(6)، وبعد ذلك استمر زواج البدل ولكن بتسمية مهر لكلتا الزوجتين .

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (5)، 22 / ر /1364هـ/1945م، ص108 ح9 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (1)، 10 / ص /1346هـ/1927م، ص33 ح37 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (2)، 29 / ج /1350هـ/1931م، ص71 ح25 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (6)، 30 / جا /1343هـ/1924م، ص90 ح74 .
(5) جوسان، العادات العربية، ص57 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (7)، 17 / جا /1342هـ/1923م، ص6 ح7 .

جدول رقم (19)

قرى الأزواج وأعمارهم في قضاء الطفيلة سنة 1927م[1]

قرية الزوجة	بكر / ثيب	عمر الزوجة	قرية الزوج	عمر الزوج
عيمة	ثيب	35	عيمة	40
عيمة	بكر	13	عيمة	14
قصبة الطفيلة	بكر	16	قصبة الطفيلة	35
القصبة	ثيب	19	القصبة	20
القصبة	ثيب	25	القصبة	30
القصبة	ثيب	35	القصبة	40
صنفحة	ثيب	30	صنفحة	35
القصبة	ثيب	23	القصبة	30
القصبة	ثيب	15	القصبة	20
عيمة	بكر	16	عيمة	30
بصيرة	بكر	18	بصيرة	30
بصيرة	ثيب	35	بصيرة	45
عيمة	بكر	20	القصبة	25
صنفحة	بكر	16	صنفحة	17
صنفحة	بكر	16	القصبة	25
ضانا	ثيب	16	القصبة	18
عيمة	بكر	16	عيمة	16
القصبة	بكر	16	القصبة	30

القصبة	بِكر	17	القصبة	35
صنفحة	بِكر	17	صنفحة	18
صنفحة	ثيب	27	صنفحة	25
صنفحة	بِكر	18	صنفحة	25
صنفحة	ثيب	30	القصبة	25
بصيرة	بِكر	17	بصيرة	17
من صالحية الشام	ثيب	25	من قرية جالود	28
بصيرة	ثيب	30	بصيرة	45
القصبة	بِكر	18	القصبة	35

(1) سجلات عقود الزواج، رقم 1، ورقم 2 .

يظهر في الجدول السابق، أنّ أكثر حالات الزواج كانت تتم بين أهالي القرية الواحدة، ولا يعني ذلك عدم وجود حالات كان الزوج من قرية والزوجة من قرية أخرى .

كما يُظهر الجدول كثرة زواج المرأة الثيب، ويبدو أنّ العنوسة لم يكن لها ذكر في تلك الفترة، ودليل ذلك تدني سن الزواج لدى المرأة مقارنة بالرجل .

لقد وُجدت حالات تعدد الزوجات باثنتين أو ثلاث، إذ في الغالب يكون مكان سكناهن في بيت واحد، ومثال ذلك قول إحدى الزوجات : ((خرجت من بيتي لكون بيتي الذي أسكن فيه يوجد ثلاث زوجات له غيري في البيت))(1) .

4.1.4 المهور/ مهر الزوجة :

ذكرت سجلات عقود الزواج مهراً لكل زوجة يتم الدخول بها، ينقسم هذا المهر إلى معجل ومؤجل(2)، كما أنّ المهر يكون أحياناً عيناً كإعطاء ولي الزوجة قطعة أرض أو أعداد من الماشية، أو المحاصيل الزراعية، وفي الغالب يفرض المهر نقداً حسب العملة التي يكثر التعامل بها مثل الريال المجيدي الذي كثر ذكره في عقود الزواج التي ترجع لفترة العشرينات، كما كثر ذكر الجنيه الفلسطيني في فترة الثلاثينيات(3) .

ومن الأمثلة على المهور أنّ أحد الأزواج فرض على نفسه مهراً قدره ((اثنتين وعشرين نعجة و ثمانية رؤوس ماعز وأربع عشراويات حنطة وأربع

عشراويات شعير وشقة بيت شعر وباروده أم أصبع وخمسة وعشرين ليرة إنكليزية))(4) .

كذلك من أمثلة الأراضي التي تُعطى مهراً : ((من أصل المهر قطعة أرض تسمى اذراع يد صالح وقطعة أرض تسمى الحنو وقطعة أرض تسمى اهجيج وقطعة أرض سقي مغروسة بشجر التين في ضانا تسمى الزبيدي))(5) .

والجدولان الآتيان يبينان تنوع قيمة المهور العينية والنقدية :

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (6)، 4 / ب /1342هـ/1924م، ص36 ح34 .

(2) سجل عقود الزواج (1)، 4 / ر /1345هـ/1926م .

(3) سجل عقود الزواج (13)، 26 / ب /1355هـ/1936م .

(4) سجل شرعي الطفيلة (2)، 25 / جا /1348هـ/1929م، ص40 ح18 .

(5) سجل شرعي الطفيلة (3)، 22 / ج /1350هـ/1931م، ص60 ح24 .

جدول رقم (20)

إحصائية عشوائية للمهور في قضاء الطفيلة سنة 1927م

المهر المعجل	المهر المؤجل	المصدر
300 ريالاً تركياً	5 ريالات	سجل(1)، 1345هـ/1927م
300 ريالاً تركياً وعشرون رأس ماعز	5 مجيديات	سجل(1)، 1345هـ/1927م
300 ريالاً تركياً (كله معجل)		سجل(1)، 1345هـ/1927م
50 ريالاً مجيدياً (كله معجل)		سجل(1)، 1345هـ/1927م
200 ريالاً مجيدياً (كله معجل)		سجل(1)، 1345هـ/1927م
400 ريالاً مجيدياً (كله معجل)		سجل(1)، 1345هـ/1927م
550 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(1)، 1346هـ/1927م
خمس قطع أراضي في صنفحة، و13 رأس ماعز و100 ريال مجيدي، وبندقية ألمانية، وشقة بيت شعر	5 ريالات مجيدية	سجل(1)، 1346هـ/1927م
100 ليرة إنكليزية ذهب	لا يوجد	سجل(1)، 1346هـ/1927م
25 ليرة إنكليزية ذهب	5 ريالات	سجل(1)، 1346هـ/1927م
بستان مشجر تين وزيتون، وبقرة وعشرة أمداد حنطة وخمسة أمداد شعير	لا يوجد	سجل(1)، 1346هـ/1927م
قطعة أرض في عفرة، وأرض تلعة حسين، و600 قرشاً تركياً	5 ريالات	سجل(1)، 1346هـ/1927م

100 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(1)، 1346هـ/1927م
400 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(1)، 1346هـ/1927م
300 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م
500 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م
800 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م
60 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م
27 ريالاً مجيدياً	لا يوجد	سجل(2)، 1346هـ/1927م
300 ريالاً مجيدياً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م
500 ريالاً مجيدياً	300 ريالاً	سجل(2)، 1346هـ/1927م
400 ريالاً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م
100 ريال تركي وشجرتين زيتون وقطعة أرض	لا يوجد	سجل(2)، 1346هـ/1927م
400 ريالاً	5 ريالات	سجل(2)، 1346هـ/1927م

جدول رقم (21)

إحصائية عشوائية للمهور في قضاء الطفيلة سنة 1945م

المهر المعجل	المهر المؤجل	المصدر
ثلاث قطع أراضي في البِقعة وحوض القريحية، ودار سكن	77 جنيهاً لحين الدخول	سجل (28)، 1364هـ/1945م
320 جنيهاً	50 جنيهاً فلسطينياً	سجل (28)، 1365هـ/1945م
150 جنيهاً فلسطينياً	لا يوجد	سجل (30)، 1364هـ/1945م
50 جنيهاً للزوجة، و60 جنيهاً لوالد الزوجة	لا يوجد	سجل (30)، 1364هـ/1945م
350 جنيهاً وأثاث	150 جنيهاً	سجل (30)، 1364هـ/1945م
25 جنيهاً	5 جنيهات	سجل (30)، 1364هـ/1945م
250 جنيهاً وفرشتين ولحاف وبساط وشرشف وصندوق	5 جنيهات	سجل (30)، 1364هـ/1945م
450 جنيهاً وثلاثة لحف وثلاث فرشات	لا يوجد	سجل (30)، 1364هـ/1945م
300 جنيهاً	لا يوجد	سجل (30)، 1364هـ/1945م
300 ليرة فلسطيني	150 ليرة	سجل (31)، 1364هـ/1945م
500 ليرة فلسطيني	6 ليرات	سجل (31)، 1364هـ/1945م
150 ليرة فلسطيني	لا يوجد	سجل (31)، 1364هـ/1945م
100 ليرة فلسطيني	لا يوجد	سجل (31)، 1364هـ/1945م

160 ليرة	50 ليرة	سجل (31)، 1364هـ/1945م
250 ليرة	لا يوجد	سجل (31)، 1364هـ/1945م
195 جنيهاً وقطعة أرض	60 جنيهاً	سجل (32)، 1363هـ/1945م
150 جنيهاً	لا يوجد	سجل (32)، 1363هـ/1945م
160 جنيهاً، و34 رأس ماعز، وقطعة أرض في حوض أرويم، وأخرى في عرفة	لا يوجد	سجل (32)، 1363هـ/1945م
140 جنيهاً، وبقرة وحمار، وعشرون عنزاً وأربعون مد حنطة وأربعون مد شعير وشقة بيت ولحاف وفرشة	لا يوجد	سجل (32)، 1363هـ/1945م
20 ليرة	لا يوجد	سجل (31)، 1364هـ/1945م
300 ليرة	لا يوجد	سجل (31)، 1364هـ/1945م
400 جنيهاً	لا يوجد	سجل (32)، 1363هـ/1945م

من خلال النظر في الجدول الأول يظهر أنّ العملة المتداولة في مقدار المهور هي الريال المجيدي التركي، كما يظهر أنّ معظم المهور التي فُرضت للزوجات كان مقدارها 300 ريال مجيدي، ويليها في الكثرة 400 ريال مجيدي، وهذا لا يمنع وجود مهور ذات مقدار عالٍ يصل إلى 550 ريال مجيدي .

وأما سنة 1945م فكانت العملة المتداولة في أغلب المهور هي الجنيه الفلسطيني أو الليرة الفلسطينية، وهي العملة الرسمية في تلك الفترة، كما أنّ أقل مهر فُرض كان 20 ليرة فلسطينية، بينما سنة 1927م بلغ أقل مهر مفروض 27 ريالاً مجيدياً، إذ يظهر أنَ المرأة الثيب كان مهرها يقل عن مهر البكر، فالمرأة الثيب التي عمرها 35 سنة وصل مهرها 20 ليرة، ونجد غلاءً في المهور لدى بعض الأفراد ذوو المكانة والوظيفة الرفيعة وهم في الغالب ليسوا من أهل الطفيلة .

ومن الملاحظ أيضاً وجود بعض المهور التي تحوي مهراً عينياً إضافة لمقدار نقدي، كما أنّ المهر المؤجل في أغلب الأحيان يبلغ خمسة ريالات أو خمس جنيهات، وأحياناً لا يوجد مهر مؤجل مفروض .

في الفترة ما بين 1933- 1939م كان مقدار الغالبية العظمى من المهور يُحدد بثلاثين جنيه فلسطيني[1]، وذلك يرجع إلى إصدار الحكومة قراراً سنة 1932م يقضي بعدم إجراء عقد زواج يكون فيه المعجل أكثر من ثلاثين ليرة[2].

5.1.4 . **المخالعة :**

وهي الطلاق الذي تطلبه الزوجة من زوجها مقابل أن تدفع له بدل هذا الطلاق، وفي الغالب يكون بدل المخالعة بإرجاع المهر الذي أخذته الزوجة سابقاً أو جزء منه[3]، ومن أمثلة المخالعة التي كثرت في السجلات الشرعية، قول أحد الأزواج : ((إنني طلقت زوجتي هذه عمشة من السلع طلقة واحدة لقاء دفعها لي مائة وثلاثين جنيهاً فلسطينياً مقسطة على قِسطين))[4] .

---

(1) سجل عقود الزواج (13)، 26 / ب /1355هـ/1936م .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 402، 27 / جا /1352هـ/1933م، ص340 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (5)، 14 / ذ /1364هـ/1945م، ص136 ح66 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (4)، 19 / ج /1363هـ/1944م، ص126 ح21 .

وقد أظهرت السجلات الشرعية اختلاف مقدار بدل المخالعة من حالة إلى أخرى، والجدول الآتي يبين ذلك :

جدول رقم (22)

مقدار بدل المخالعة في قضاء الطفيلة

مقدار بدل المخالعة المدفوع من قبل الزوجة	المصدر
المخالعة على بدل قدره 415 ريالاً مجيدياً	سجل شرعي الطفيلة (6)، 1926م، ص192 ح42
مخالعة الزوجة مقابل أن تدفع له 500 مجيدي	سجل شرعي الطفيلة (6)، 1925م، ص100 ح83
المخالعة على بدل قدره 350 ريالاً مجيدياً	سجل شرعي الطفيلة (6)، 1926م، ص184 ح32
المخالعة على بدل قطعة أرض ورأس بقر	سجل شرعي الطفيلة (1)، 1927م، ص14 ح6
المخالعة مقابل 225 ريالاً مجيدياً	سجل شرعي الطفيلة (1)، 1927م، ص15 ح8
المخالعة مقابل أن تدفع الزوجة 1400 قرشاً فلسطينياً حين تتزوج بزوج آخر من	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1930م، ص37 ح9

بعده	
طلاقاً بائناً مقابل أن تدفع الزوجة 40 رأس ماعز	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1931م، ص56 ح16
المخالعة مقابل 200 ريالاً مجيدياً	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1927م، ص1ح3
المخالعة مقابل 50 ريالاً مجيدياً	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1928م، ص15 ح22
أن تدفع الزوجة 30 جنيهاً للزوج عندما تتزوج بغيره	سجل شرعي الطفيلة (4)، 1943م، ص94 ح38
حضانة ابنة الزوج، ودفع 10 ليرات إن تزوجت بغيره	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1938م، ص167 ح6
إسقاط نفقة عدة الزوجة	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1938م، ص169 ح12
التنازل عن النفقة، وتربية ابن الزوج	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1938م، ص173 ح23
إبراء الزوج من حقوق الزوجة، ودفع الزوجة 20 ليرة فلسطينية إذا تزوجت بغيره	سجل شرعي الطفيلة (3)، 1938م، ص176 ح31

يتبين من الجدول السابق أنّ مقدار بدل المخالعة الذي كانت تدفعه الزوجة متنّوع من حالة لأخرى، فهو مرة يكون نقداً يصل إلى 500 ريالاً مجيدياً، وفي حالات أخرى يكون عيناً بإرجاع الزوجة سلعاً معينة إلى زوجها مثل أعداد من المواشي أو قطع من الأراضي، وفي الغالب يرافق بدل المخالعة مقداراً من المال تدفعه الزوجة حين تتزوج بغير الزوج الأول .

لقد بلغت حالات المخالعة في السجلات الشرعية عن سنة 1928م ثلاث عشرة حالة[1]، وهذا يدل على انتشار المخالعة في قضاء الطفيلة كظاهرة لها أسبابها وعواملها التي قد تكون من أهمها زواج القاصرات الذي لا يجعل للزوجة حرية الاختيار، وزواج البدل الذي يلزم البديلين على الطلاق في حال طلاق أحد الطرفين لزوجته .

6.1.4 الأسرة :

فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة لم توجد إحصائية دقيقة حول ذلك، ولكن رأى الباحث أنّ الحجج التي تضم قضايا حصر الإرث قد تعطينا ملامح شبه

دقيقة حول عدد أفراد الأسرة في قضاء الطفيلة، ومن أمثلة حجج حصر الإرث : ((وفاة عبد الله المحيسن بالطفيلة منذ ثمانية سنوات عن زوجته وعن أبنائه الذكور الأربعة وعن بنته))(2)، ففي هذه الحجة يكون الاستنتاج بأن عدد أفراد هذه الأسرة سبعة أفراد، بينما يكون في حجة أخرى أكثر من ذلك، فقد ورد أنّ سحيمان السعودي توفي منذ خمس سنوات وترك زوجته وأولاده الذكور الأربعة وبناته الأربع أيضاً(3)، وهنا بلغ عدد أفراد الأسرة عشرة أفراد .

والجدول الآتي يبين عدد أفراد عشرين أسرة في الطفيلة تم أخذها بصورة عشوائية في سنة واحدة هي 1934م :

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (2)، 1928م، ص3- 18 ح1-23 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (3)، 11 / جا /1348هـ/1929م، ص27 ح16 .
(3) سجل شرعي الطفيلة (3)، 7 / ب /1348هـ/1929م، ص39 ح23 .

جدول رقم (23)

إحصائية عدد أفراد الأسرة بشكل تقريبي في قضاء الطفيلة سنة 1934م

قرية رب الأسرة	عدد الزوجات	عدد الأبناء الذكور	عدد البنات	مجموع أفراد الأسرة	المصدر
عيمة	1	–	2	4	سجل 3، ص99
بصيرة	1	1	1	4	سجل 3، ص100
القصبة	1	2	–	4	سجل 3، ص101
القصبة	1	1	–	3	سجل 3، ص102
القصبة	1	1	–	3	سجل 3، ص103
القصبة	1	–	3	5	سجل 3، ص104
القصبة	3	1	3	8	سجل 3، ص105
عرب المناعين	1	2	3	7	سجل 3، ص106
القصبة	1	2	1	5	سجل 3، ص106
ضانا	1	–	2	4	سجل 3، ص106

القصبة	1	2	2	6	سجل 3، ص107
القصبة	1	3	2	7	سجل 3، ص108
القصبة	1	1	2	5	سجل 3، ص110
القصبة	2	7	4	14	سجل 3، ص111
القصبة	1	1	3	6	سجل 3، ص112
القصبة	2	4	2	9	سجل 3، ص113
القصبة	1	3	2	7	سجل 3، ص113
القصبة	1	–	2	4	سجل 3، ص113
عيمة	1	–	5	7	سجل 3، ص114
القصبة	2	3	3	9	سجل 3، ص119

من خلال الجدول يتبين أنّ متوسط عدد أفراد الأسرة في قضاء الطفيلة في فترة الثلاثينات مثل سنة 1934م حوالي ستة أفراد، ومن الملاحظ أنّ تعدد الزوجات ظاهرة تشكل في هذه الإحصائية نسبة 20% من مجموع حالات الزواج، والتي في الغالب تكون الزواج باثنتين، وأما نسبة الذكور إلى الإناث من الأبناء فهي متفاوتة من حالة لأخرى .

كما نلحظ ارتفاع عدد أفراد الأسرة في القصبة بالنسبة إلى القرى المجاورة، ولعل ذلك يجعلنا نقول أنّ الظروف المعيشية لأهالي القصبة كانت أحسن حالاً من معيشة أهالي القرى، يرجع ذلك إلى القرب من الخدمات وأهمها دائرة الصحة، لانّ الأمراض كانت تسبب عائقاً خطراً أمام تزايد سكان القضاء.

7.1.4 بيوت الحجارة والطين :

يُعد بيت الطين المأوى المناسب للفلاحين في قضاء الطفيلة، إذ ما زالت آثار تجمعات البيوت القديمة ماثلة في قصبة القضاء، وفي ضانا وبصيرة وصنفحة وعيمة، وبعض البيوت من هذه التجمعات ذُكرت في السجلات الشرعية، ومن ذلك وجود بيت حجر له ساحة أمامه في حارة القرعان وهو من تركة محمد الزغاميم[1]، كما ورد وجود ((دار سكن تحتوي على بيت واحد في حارة الخوالدة من قرية ضانا ودار تقع في حارة النعانعة))[2]، وكذلك كان لعودة

الله العوامرة داراً في حارة عيال عواد في عيمة مكونة من غرفة وساحة سماوية[3] .

كما أوردت سجلات الطابو وصفاً لبعض البيوت في الطفيلة، ومن ذلك وجود دار في القصبة مؤلفة من ثلاث غرف وساحة سماوية[4]، ويبدو أنّ بعض فروع قبيلة الحويطات اتجهوا نحو الاستقرار، وذلك يتمثل في وجود ثلاث عشرة داراً في الرشادية ذكرتها سجلات الطابو سنة 1923م، وكل دار تتشكل من أربع غرف، وإضافة لذلك يوجد أربع دور خراب في تلك المنطقة[5] .

وصف جوسان بيت الحجر الذي يسكنه أنصاف البدو على حد قوله لأنهم يرتحلون منه إلى الخيام صيفاً، فقال : إنّ البيت يكون مستطيلاً يمتد بين 12–15 متراً وعرضه بين 8 – 10 أمتار، إذ يتم بناء القناطر التي يصل عددها

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (3)، 26 / را /1354هـ/1935م، ص124 ح8 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (3)، 29 / ر /1351هـ/1932م، ص73 ح24 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (2)، 21 / ج /1353هـ/1934م، ص144 ح29 .

(4) سجل طابو الطفيلة (8)، آب 1946م، ص19 .

(5) سجل طابو الطفيلة (7)، حزيران 1923م، ص1 .

ثلاث إلى أربع، ثم توضع العوارض الخشبية التي تعلوها شجيرات شوكية وشجيرات البلان والقش وذلك لمنع تسرب التراب الذي يتم وضعه في الأعلى على شكل طبقة طينية سميكة[1]، وأما العوارض الخشبية فهي في الغالب من أشجار اللزاب التي يكثر وجودها في الجهة الغربية من القضاء[2]، حيث يتم حرق سيقان تلك الأشجار حرقاً بسيطاً حتى تتماسك .

لقد وصفت بيفرس بيوت عيمة وضانا الحجرية وصفاً دقيقاً، بدءاً من مواد البناء التي تكون الحجارة الركن الأساس فيها، ثم كيفية البناء القائم على خلط الطين بالتبن، ثم وضع هذا المزيج بين الحجارة المتراصة على شكل طبقات دون مراعاة تناسقها وتشذيبها . ثم السقف الذي يحتاج بناؤه إلى توافر قوائم الخشب والقصب الذي يجلبه الأهالي من وديان عفرا وضانا وعيمة وغيرها على ظهور الدواب[3] .

أما المحتوى الداخلي للبيت فبالإضافة للقناطر التي يرتكز عليها السقف يوجد المدخل الرئيسي للبيت الذي يمثل بوابة تعلوها حجرة مستطيلة، ويوجد تهوية أو طاقة عن يمين أو شمال البيت، وفي آخر البناء يتم وضع الكوارة على مصطبة وذلك لتخزين الحبوب فيها، وتنقسم الحجرات في العادة إلى غرفة لسكن أفراد العائلة، وأخرى لخزن أدوات المنزل، وثالثة للمواشي[4] .

8.1.4 اللباس :

ذكرت السجلات الشرعية إشارات حول لباس أهالي القضاء، فمما ورد حول لباس الرجال ارتداء الكبر الذي يشبه الثوب الطويل ولكنه مفتوح من الأمام، والحطة التي توضع على الرأس، والثوب والعباءة والمنديل

(1) جوسان، العادات العربية، ص75 .
(2) عناني، ضرب المكانس، ص36 .
(3) ميشيل بيفرس، المساكن التقليدية في جنوب الأردن، ص17 – 18 .
(4) ميشيل بيفرس، قرية عيمة، ص12– 13 ؛ ميشيل بيفرس، المساكن التقليدية في جنوب الأردن، ص20 – 22 .

والعقال[1] المسمى المرير[2]، والحذاء، وجبة الجوخ التي تغطي النصف العلوي من جسم الرجل وتكون مفتوحة من الأمام[3] .

وأما لباس المرأة فمنه البرقع الذي قال عنه بيركهاردت ((ترتدي النساء اعتباراً من الكرك وإلى الجنوب على طريق الحج البرقع المصري الذي لا تعرفه نساء سوريا))[4]، وكذلك لبست المرأة في الطفيلة الثوب الطويل والعصابة التي تلفها حول رأسها والقميص[5]، وكانت الصاية من لباس الرأس المصنوعة إما من قماش الشرقي أو من قماش الوطني أو قماش توبيت أبو عرضين وهي أنواع من الأقمشة التي عرفها سكان القضاء[6]، ولبست المرأة المشاية وهي الحذاء .

يظهر أنّ السواد كان هو اللون الغالب على لباس المرأة، فالثوب كان لونه أسود، والصاية والمنديل أسودان أيضاً[7]، حتى أصبح لبس السواد عادة نساء قضاء الطفيلة .

وتزينت المرأة في الطفيلة بالحلي، ومنها أساور فضة، وقلادة فضة، ومشبك فضة وجوز مدالي فضة وجوز حوامل من الفضة، وقلادة معدن[8]، ولعلها تكون من النحاس، وخواتم ذهب، وكروان ذهب، وشبايك فضة[9]، كما كانت المرأة تجعل الليرة العثمانية الذهب في مجموعة واحدة توضع في العنق للزينة، وتسمى (العصملّية) أي العثمانية .

---

(1) سجل شرعي الطفيلة (4)، 21/ ج/1365هـ/ 1946م، ص168 ح12 .
(2) سجل شرعي الطفيلة (6)، 16/ ش/1343هـ/ 1925م، ص106 ح87 .
(3) جوسان، العادات العربية، ص58 .
(4) بيركهاردت، رحلات، ج2، ص177 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (5)، 25/ را /1361هـ/ 1942م، ص29 ح24 .
(6) سجل شرعي الطفيلة (4)، 27/ ن/1365هـ/ 1946م، ص171 ح17 .
(7) سجل شرعي الطفيلة (6)، 27/ ص/1345هـ/ 1926م، ص188 ح38 ؛ سجل شرعي الطفيلة (1)، 14/ ن/1345هـ/ 1927م، ص23 ح20 .
(8) سجل شرعي الطفيلة (6)، 3/ م/1342هـ/ 1924م، ص55 ح48 .
(9) سجل شرعي الطفيلة (6)، 27/ ج/1344هـ/ 1926م، ص146 ح44 .

2.4 الصحة :

في أواخر العهد العثماني كانت الحالة الصحية لمنطقة الطفيلة متردية، يتضح ذلك من خلال عدم وجود مستشفيات وأطباء في المنطقة، فإذا اشتد المرض بأحد الأهالي فإنه لا سبيل أمامه سوى الذهاب إلى الكرك حيث المستشفى العسكري العثماني هناك[1]، ومما ورد في السجلات الشرعية أن محمد بن ديب الدمشقي الذي كان شرطة سواري في الطفيلة أصيب بمرض فذهب إلى المعالجة في مستشفى الكرك[2] .

ومع انطلاقة العهد الفيصلي تأسست مديرية الصحة الملكية (المدنية) في العاصمة دمشق، وأنشئ لها فروع في المنطقة، ومن ذلك فرعٌ في الطفيلة[3]،

فكان هذا الفرع يمثل مركزاً صحياً مزوداً بطبيب معين من قبل مديرية الصحة[4] .

أما في عهد الإمارة فإنَّ سنة 1923م كانت بداية عمل السيد وجيه التكريتي طبيباً في الطفيلة، وذلك بعد إعلان ((إدارة الصحة احتياجها إلى طبيب فعّال لطبابة الطفيلة الشاغرة براتب ستة عشر جنيهاً مصرياً))[5] .

وقد أوردت دائرة الصحة في شرقي الأردن في تقاريرها أنه في سنة 1926م كان يوجد في الطفيلة (عيادة دائرة الصحة)، وفيها طبيب واحد من أصل ثمانية وعشرين طبيباً كانوا في الإمارة، وقد وصل مجموع الحضور لهذه العيادة 759 مريضاً، وازداد العدد في سنة 1927م حتى وصل 3649 مصاباً[6]، والجدول الآتي يبين عدد الحضور لدى العيادة :

---

(1) جريدة فلسطين، يافا، عدد 98، 14 / 12 / 1911م، ص2 .

(2) سجل شرعي العقبة، 11/ م / 1337هـ/1918م، ص14 ح66 .

(3) هند أبو الشعر، " شرقي الأردن في عهد الحكومة الفيصلية "، ملتقى عمان الثقافي العاشر، ص421 .

(4) محمد الكردي، شرقي الأردن والعهد الفيصلي، ص133 .

(5) جريدة الشرق العربي، عدد 19، 1/ 10 / 1923م ، ص3 .

(6) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص36 ؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص313 .

جدول رقم(24)

مجموع الحضور لدى عيادة دائرة الصحة في قضاء الطفيلة من سنة (1926–1939م)[1]

السنة	مجموع الحضور	الإصابات بالملاريا	الإصابات بأمراض عينية	إصابات بأمراض أخرى
1926م	759	75	191	493
1927م	3649	501	538	1431
1928م	4192	736	415	1355
1929م	7071	346	1011	1539
1930م	7315	125	1020	1547

1931م	4961	164	472	1188
1932م	5855	57	712	1823
1936م	6074	39	731	2376
1937م	8623	40	606	1070
1938م	12193	30	945	2253
1939م	15348	8	1516	1943

يتضح من خلال الجدول السابق أن حضور المرضى إلى عيادة دائرة الصحة في الطفيلة كان يزداد سنة بعد أخرى، مما يعني أهمية الدور الذي كانت تقوم به هذه العيادة رغم قلة الإمكانيات، كما يُظهر الجدول أعداد المصابين بمرض الملاريا الذي يُعد من أقوى الأمراض التي كانت تفتك بأهالي المنطقة، وخاصة القريبين من مستنقعات المياه ومنطقة الأغوار، حيث يظهر أن أعداد المصابين كانت في نقصان مستمر، وذلك نتيجة قيام العيادة بمكافحة مثل هذه الأمراض السارية إن أمكن، ليس فقط في القصبة بل في القرى والمناطق المجاورة .

---

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على تقارير دائرة الصحة العامة من سنة 1927–1939م .

لقد احتوت عيادة دائرة الصحة في القضاء بالإضافة إلى طبيب الحكومة (مأمور صحة) وهو من موظفي الصنف الثاني[1]، ويتم دفع مرتبه من مخصصات البلدية، ويعمل تحت إدارة طبيب الصحة العامة[2] .

أما المهام التي تقوم بها عيادة دائرة الصحة ؛ فقد كان إجراء الفحوصات لدى المصابين بالأمراض السارية من أهم تلك الأعمال، وذلك للتقليل من هذه الأمراض، كما كانت العيادة تقوم بمعالجة مرضى أفراد الجيش العربي الأردني الذين كانوا يخدمون في قضاء الطفيلة، حيث بينت تقارير الصحة أنَّ عدد حضور مرضى أفراد الجيش في عيادة الطفيلة سنة 1927م بلغ 61 فرداً[3]،

وفي سنة 1929م وصل عدد الحضور 108، أما سنة 1931م فقد كان الحضور 89 فرداً[4] .

وكذلك قامت العيادة بمعالجة المسجونين في سجن الطفيلة ، فقد بلغ عدد المسجونين الذين عولجوا في عيادة دائرة الصحة سنة 1927 (41) سجيناً[5] ، وفي سنة 1930م كان عدد الحضور 69، منهم أربع حالات تمت لهم إدخالات في العيادة ، وحالتان لديهم إصابة بمرض السفلس[6] ، كان يتم إجراء فحص للمسجونين للتأكد من عدم إصابتهم بأمراض، مثل الديزنتاري والسلفس والسل الرئوي والملاريا وأمراض أخرى .

كانت عيادة قضاء الطفيلة تعنى بالجانب الوقائي للأمراض السارية ، وذلك للتخفيف من نسبة المصابين بها ، يدل على ذلك قيام العيادة بتبخير البيوت، ففي سنة 1931م بلغ عدد البيوت التي بخرت في الطفيلة ضد أمراض التيفوس والحمى الراجعة 103 بيوت[7]، وقد قل عدد تبخيرات البيوت سنة1938م فكان

---

(1) دائرة الصحة العامة، التقرير السنوي لعام 1939م، ص2 .
(2) دائرة الصحة العامة، التقرير السنوي لعام 1928م، ص3 .
(3) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص40 .
(4) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1929م، ص26 ؛ دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1931م، ص42 .
(5) دائرة الصحة ، التقرير السنوي لعام 1927م ، ص41.
(6) دائرة الصحة العامة ، التقرير السنوي لعام 1930 م ، ص41 .
(7) دائرة الصحة العامة ، التقرير السنوي لعام 1931م ، ص19.

التبخير ضد التيفوس والحمى الراجعة خمسة بيوت، والتبخير ضد الأمراض السارية الأخرى ثلاثة بيوت[1] .

كما أنّ من مهام طبيب الحكومة أيضاً القيام بفحص الحالات التي ترد إليه من المحكمة الشرعية في الطفيلة، وتقديم تقرير يحوي نتيجة الفحص يسمى (رابور)، ومما ورد في السجلات الشرعية حول ذلك ؛ أنّ امرأة أحضرت))استدعاءً مذيلاً برابور طبيب الحكومة بأن المستدعية محمومة وتحتاج للمعالجة لمدة عشرين يوماً"))[2]، وكذلك ورد أنّ القاضي الشرعي أحال محمد

العوران إلى طبيب دائرة الصحة في قضاء الطفيلة لأجل الكشف عليه وإعطائه شهادة بشفائه(3) .

لقد كان طبيب الحكومة يرأس المجلس البلدي بنفسه، ويتولى أمر التنظيفات مباشرةً، ويصادق على الجداول الشهرية لأجور العمال العائدة للتنظيفات في البلدية(4)، وهو عضو في مجلس إدارة قضاء الطفيلة .

أما شهادات الولادة التي تتم في القضاء ، فقد تكفلت دائرة صحة الطفيلة بإخراجها وحفظها ، إذ ورد من بنود قانون الصحة الصادر سنة 1926م أنه يجب على الطبيب الذي يحضر الولادة أو القابلة أن يبلّغوا عن الولادة خلال مدة خمسة عشر يوماً(5) وبعد ولادة الطفل تصدر له دائرة الصحة شهادة ولادة تحتوي على اسم المولود وتاريخ ولادته ، وعلى ختم دائرة الصحة، وتوقيع طبيب الحكومة(6) .

ساهم طبيب الصحة بنشر الوعي الصحي في القضاء ، وذلك من خلال القيام بجولات تفتيشية إلى القرى ، وتفقد المدارس وبيوت السكن، وكذلك إلقاء المحاضرات، فقد أوردت جريدة الجزيرة أن الدكتور شاكر بك الزّهار ألقى

---

(1) دائرة الصحة العامة ، التقرير السنوي لعام 1938م ، ص10 .

(2) سجل شرعي الطفيلة (6) ، 4 / 4 /1343هـ / 1924م، ص74 ح61 .

(3) سجل شرعي الطفيلة (2) ، 9 / 2 /1353 هـ /1934م ، ص136 ح14.

(4) الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص303 .

(5) مجموعة القوانين والأنظمة، ج3، ص1 .

(6) سجل شرعي الطفيلة (2)، 3/ م/1354هـ/ 1935م، ص150 ح5 .

أولى محاضراته الطبية التي تتضمن كثيراً من الفوائد في توقي الأمراض وتجنب ويلاتها(1)، وكانت هذه المحاضرة في نادي الأنصار بقضاء الطفيلة .

لقد أولت دائرة الصحة عناية بالغة بتلاميذ المدارس، حيث كانت ترسل لجان لفحص الطلبة ومعالجة المصابين منهم، وجدول رقم (25) يبين عدد الطلبة الذين أُجري لهم الفحص .

كما كانت دائرة الصحة تقوم بتطعيم الأطفال الذين ولدوا خلال ثلاثة أشهر ضد الجدري(2)، حيث تجري حملة تطعيم مرتين في السنة، وتكون الحملة داخل

القصبة وفي القرى المجاورة، وقد بلغ عدد الذين أُجري لهم تطعيم ضد الجدري سنة 1928م في المرة الأولى 1277 في القصبة، أما في القرى فوصل 769[3].

وفي سنة 1930م تأسس في القضاء مستشفى ذو سريرين لعزل المصابين بالأمراض السارية في الطفيلة[4]، وذلك عند حدوث أي طارئ مفاجئ، ثم أُضيف لهذا المستشفى سريران فأصبح ذا أربعة أسرة سنة 1931م[5] .

أما سنة 1937م فأصبح يحوي ستة أسرة[6]، وقد بلغت مجموع الإدخالات إلى هذا المستشفى 21 حالة سنة 1931م، بينما بلغت ثمان حالات سنة 1939م، منها حالتان وفايات[7]، بالتالي فقد كان هذا المستشفى المصّغر رافداً ومعيناً لعيادة صحة الطفيلة .

---

(1) جريدة الجزيرة ، عمان، عدد1153، 1946/11/29م ، ص2.
(2) جريدة الشرق العربي، عدد124، 1926/3/1م ، ص2 ؛ مجموعة القوانين والأنظمة،ج3، ص2.
(3) دائرة الصحة ، التقرير السنوي لعام 1928 م ، ص15.
(4) دائرة الصحة العامة ، التقرير السنوي لعام 1930م ، ص15.
(5) دائرة الصحة العامة ، التقرير السنوي لعام 1931م ، ص34 .
(6) موسى، إمارة شرقي الأردن ، ص361.
(7) دائرة الصحة العامة ، التقرير السنوي لعام 1939م، ص22

جدول رقم (25)

عدد تلاميذ المدارس الذين تم فحصهم من قبل دائرة الصحة[1]

السنة	عدد الطلاب الذين تم فحصهم	المصابون بالتراخوما	المصابون بتضخم الطحال	المصابون بالسل	الذين تطعموا ضد الجدري	الذين عولجوا من الملاريا

1927م	197	61	7	_	116	1
1928م	201	90	47	_	73	70
1929م	350	90	47	_	48	78
1930م	96	56	1	1	157	21
1931م	77	30	6	_	91	22
1932م	116	65	4	2	22	8
1937م	116	54	12	_	_	8
1938م	586	35	1	_	118	1
1939م	355	150	5	_	_	_

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على تقارير دائرة الصحة العامة عام 1927 – 1939م .

جدول رقم (26)

أسماء أطباء الحكومة في دائرة صحة قضاء الطفيلة

السنة	اسم الطبيب	المصدر
السيد وجيه التكريتي	كانون أول 1932م	قدم من سوريا . الشرق العربي ، ع31،ص2، 1923/12/31م.
الطبيب محمد خير بك القباني	كانون ثاني 1925م	كان عضواً في اللجنة الاقتصادية في مقاطعة الطفيلة . الشرق العربي ع18، ص3، 1925/1/19م.
محمد فريد عبد الله المفتي	حزيران 1927م	الشرق العربي ،ع 159 ،1927/6/15م ، ص10.
الدكتور زكي أبو السعود	حزيران 1928م	الجريدة الرسمية ، ع222 ،31929/18م ، ص2-3.
الدكتور جودت الساطي	حزيران 1929م	دائرة الصحة ، التقرير السنوي لعام 1929م ، ص8.
الدكتور جميل حاطوم	حزيران 1931م	مصلحة الصحة ، التقرير السنوي لعام 1931م ، ص8.
الدكتور رشيد الطبري	حزيران 1932م	مصلحة الصحة ، التقرير السنوي لعام 1932م ، ص1.
الدكتور شوكت محمد المفتي	أيلول 1932م	الجريدة الرسمية ، ع364 ، 1932/9/16م ، ص418.
الدكتور نقولا بولس	أيلول 1934م	تقارير عن إمارة شرقي الأردن عام 1934م ، ص69.
الدكتور شاكر بك الزهار	أيلول 1945م	جريدة الجزيرة ، ع 1064، 1945/5/25م ، ص4. وقد نُقل إلى معان.
ناصيف بك جميل	أيلول 1946م	جريدة الجزيرة ، ع 1165 ،1946/12/27م ، ص4.

يبين الجدول السابق أسماء أطباء الحكومة الذين كان يتم تعيينهم في عيادة دائرة الصحة ، ويظهر أن بعضهم كان يحصل على ترخيص يخول له القيام بمهنة الطبابة بشكلٍ خاص إضافةً إلى وظيفته في دائرة الحكومة، ومثال ذلك أنّ المجلس التنفيذي قرر الترخيص للطبيب زكي أبو السعود وهو طبيب الحكومة

في الطفيلة تعاطي مهنته بصورة خاصة شريطة ألا يؤثر على أعماله الرسمية[1]، وكان محمد فريد عبد الله المفتي طبيباً خاصاً، ومحل إقامته الطفيلة[2] .

إضافة لطبيب الحكومة فهناك القابلة التي كان لها دور صحي هام، وتعد مهنة القبالة قديمة، حيث أوردها القاسمي في قاموس الصناعات تحت اسم (الدّاية) وهي اسم لامرأة عندها معرفة ومهارة في صنعة التوليد[3] .

كما ورد في (نظام قابلات البلدية) أنّ على قابلة البلدية أن تحضر كل ولادة تقع ضمن المنطقة التي عُينت لها[4]، مما يعني أن القابلة تُعين من قبل المجلس البلدي وتتقاضى مرتبها من البلدية ، وأنَّ ما تستوفيه من أُجور وهو 250 مليم إلى 500 مليم على كل حالة ولادة هو رسوم عائدة للبلدية .

وفي البداية كانت القابلة تعطى ترخيص من قبل دائرة الصحة، بعد أن تدفع رسوم الرخصة ، كما أنها أحياناً تقوم مقام طبيب الصحة في حالات منها ؛ طلب قاضي المحكمة الشرعية الكشف على امرأة ما[5] . ومن أسماء القابلات الواردة في السجلات : القابلة أُم علي ، وفي سنة 1923م كانت قابلة الطفيلة هي خانم بنت علي[6] .

أما عن الأمراض، فقد انتشر في المنطقة عدة أمراض تعد من الأمراض السارية والخطرة على الأهالي، والجدول التالي يبين أهم تلك الأمراض في قضاء الطفيلة :

---

(1) الجريدة الرسمية ، عدد222، 18 /1929/3م ، ص2.

(2) جريدة الشرق العربي ، عدد 159 ، 1927/6/15 م، ص10.

(3) ظافر القاسمي، " المظاهر الاجتماعية في قاموس الصناعات الشامية "، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام ، جامعة دمشق ، ص158.

(4) الجريدة الرسمية ، عدد 580 ، 1937/11/16م.

(5) سجل شرعي الطفيلة (3) ، 1357/10/20هـ / 1938م، ص179 ح38.

(6) سجل شرعي الطفيلة (7) ، 1342/4/1هـ / 1923م، ص7 ح9.

جدول رقم (27)

الأمراض السارية في قضاء الطفيلة

المرض	1927م		1928م		1929م		1930م		1931م	
	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات
تيفوئيد									1	–
ذات الرئة	6	1	19	9	22	9	33	3	8	2
ديزنتاري	1	–			12	–	4	1	5	2
حمى نفاس									1	–
بارا تيفوئيد									1	–
بنت الحمراء	1	–			1	–	1	–		
جدري مائي	5	–	27	–	3	–	7	–	10	–
انفلونزا							114	–	17	1
سعال ديكي							94	18	41	12
النكاف أبو كعب	2	–			43	–	20	–	3	–
تيفوس									8	–
حصبة			1	–	14	–				
حمى راجعة										
البثرة الخبيثة					1	–	2	–		
التهاب السحايا الدماغي الشوكي										
السل بأنواعه	30	4	24	10	33	4	21	12	9	3
سفلس							51	2	13	9
ليشمانيا							6	–	2	–
داء المفاصل الحاد			2	–	1	–	5	–		
ملاريا										
برص										
حمى مالطية										
الأمراض الزهرية	38	–								
الاسقور بيت			106	–			1	–		
الداء الإفرنجي					70	1				
بلهارزيا							1	–		

المرض	1932م		1937م		1939م		1940م		1941م	
	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات	إصابات	وفيات
تيفوئيد	8	1			14	1	2	–	4	1
ذات الرئة	16	7			7	2	2	–	6	1
ديزنتاري	9	3	15	–	3	–	7	–	5	–
حمى نفاس					1	–	1	–		
بارا تيفوئيد	8	2								
بنت الحمراء	1	–			2	–				
جدري مائي							4	–	6	–
انفلونزا	16	1	8	–	24	–	10	1	15	–
سعال ديكي	5	–	12	1	15	–				
النكاف (أبو كعب			61	–						
تيفوس									49	5
حصبة	328	41	46	11	4	–				
حمى راجعة	1	–	1	–						
البثرة الخبيثة	1	–							1	–
التهاب السحايا الدماغي الشوكي					1	1	1	1		
السل بأنواعه	13	1	4	–	83	2				
سفلس	14	–	1	–	67	–				
ليشمانيا										
داء المفاصل الحاد	2	1			1	–				
ملاريا			40	–	7	–				
برص					1	–				
حمى مالطية					18	3	18	–	1	–
الأمراض الزهرية										
الاسقور بيت										
الداء الإفرنجي										
بلهارزيا (1)										

(1) أُخذت الإحصائيات الواردة في هذا الجدول من الجريدة الرسمية أعدد (660 – 731) ؛ والتقارير السنوية لدائرة الصحة العامة .

يبين الجدول السابق عدداً قليلاً من الأمراض التي يُعد بعضها من الأمراض المزمنة والخطرة ، ومنها البثرة الخبيثة التي تسمى (الجمرة) والدزنتاري الذي يسمى(الزحار)[1]، والسعال الديكي المسمى(الشهقة)[2]، ومن النتائج التي تظهر في الجدول أنَّ أكثر الأمراض التي كانت تؤدي إلى الوفاة عند الأهالي مرض الحصبة ، ثم يليها مرض ذات الرئة والسعال الديكي، كما يظهر أنّ مرض الحصبة يشكل نسبة متفاوتة بين سنة وأُخرى حتى أنه يصل في سنة 1932م إلى (328) حالة إصابة ، بينما نجده في سنة 1930م ينعدم كلياً .

وأهم النتائج التي تظهر في الجدول السابق، أنَّ المنطقة كانت تصاب في فترات بوباء يفتك بها، وهو إما أن يكون مرضاً ما مثل الحصبة وذات الرئة والأنفلونزا، أي أنّ الإصابة بأعداد كبيرة من السكان تكون حصيلته الموت الذي قد تصل نسبته 32% من مجموع الإصابات ، وإما أن يكون الوباء كارثة طبيعية ، فالمنطقة جزء من بلاد الشام التي أُصيبت عبر فترات طويلة بالزلازل مثل زلزال سنة 1173هـ/1759م ، وزلزال سنة 1927م ، كما أن الطاعون ليس ببعيد عن المنطقة والذي كان يودي بعشرات الآلاف من السكان ، وكان الجفاف عاملاً آخر في إصابة البلاد بالوباء كما حصل ذلك عام 1195هـ/1780م ، وعام 1202هـ/1787م[3] .

ولم يقتصر الأمر على أمراض معينة فقط بل كانت هناك أمراض أخرى مثل الجدري، ومرض التراخوما[4] والتيفوس الذي كان يصيب أفراد عشائر البدو المجاورين للمنطقة، مما يؤدي لانتقاله إلى أهالي المنطقة[5] .

أما مرض الملاريا فكان الشغل الشاغل لبلدية القضاء، وذلك أن هذا المرض ينتشر نتيجة وجود مستنقعات المياه، وحيث أنّ المنطقة تكثر فيها عيون

---

(1) تقارير حكومة الانتداب عام 1939م ، ص62 .

(2) دائرة الصحة العامة، التقرير السنوي لعام 1927م ،ص26 .

(3) عبد الكريم رافق، فلسطين في عهد العثمانيين –1– ، ص 719 .

(4) عناني، ضرب المكانس، ص51 .

(5) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص54 .

المياه والينابيع، وكذلك تشير التقارير الصحية إلى أنَّ أكثر الإصابات بالملاريا كانت من الذين يترددون على أغوار الأردن لأجل الزراعة أوالعمل[1]، وقد كان اهتمام البلدية يكمن في القيام بتنشيف المياه الراكدة، وإصلاح عيون الماء مثل إصلاح عين ماء الجهير[2]، وذلك خوفاً من أن تفرخ البعوض الحاملة لمرض الملاريا في هذا الماء، مما يؤدي الى الإصابة التي تصل أحياناً إلى ربع السكان[3]، وقد تم وضع مبلغ (350) لف سنة 1936م في حساب بلدية الطفيلة وذلك لمكافحة الملاريا فيها وكذلك مبلغ (350) لف لتحسين موارد المياه في قضاء الطفيلة[4]، إضافة الى جهود مستشفى الأمراض السارية في القضاء .

ومن الأمراض التي انتشرت في المنطقة مرض تضخم الطحال، حيث كانت دائرة الصحة تشكل لجان صحية تقوم بفحص تلاميذ المدارس لمعرفة مدى إصابتهم بهذا المرض، فقد وصل عدد الذين تم فحصهم سنة 1928م في القصبة وقرى القضاء الأربع 576 حالة، كان منهم 102 مصابون بتضخم في الطحال إما تضخم جزئي أو معتدل أو كبير[5]، وقد بلغ معدل إصابات الأولاد بتضخم الطحال في قرية صنفحة 6% عام 1927م، وفي قرية بصيرة 7%[6] .

لقد بذلت دائرة الصحة جهوداً متواصلة من أجل التقليل من انتشار الأمراض السارية ونشر الوعي الصحي، ورغم هذه الجهود إلا أن الظروف الصحية بقيت سيئة وبخاصة لدى القبائل البدوية المجاورة للمنطقة، وقد وصلت نسبة الوفيات في قضاء الطفيلة إلى (284) في الألف[7]، وهي نسبة عالية مقارنة بغيرها من المناطق .

---

(1) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص19.

(2) سجل بلدية الطفيلة، قرار 165، 1940/10/1م، ص11 ؛ تقارير عن شرقي الأردن عام 1935م، ص55 .

(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 53، 1941/11/24م، ص36 ؛ جريدة الدفاع، يافا، عدد 18، 26/ م /1353هـ/1934م، ص7.

(4) الجريدة الرسمية، عدد 527، 16/ ر/1355هـ/1936م، ص269 .

(5) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1928م، ص15 .

(6) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1927م، ص65 .

(7) أحمد التل، تطور نظام التعليم في الأردن 1921-1989م، ص52 .

3.4 التعليم :

أ . **التعليم في العهد العثماني** : عام 1261هـ/1845م أعلن السلطان عبد الحميد ((أنَّ ضمان الرفاهية للأهالي على الوجه الأكمل أمر منوط بالقضاء على الجهل))(1)، فإن دلت هذه العبارة على شيء فإنها تدل على وعي الدولة العثمانية إلى أهمية إنشاء المدارس ونشر العلم، ويظهر ذلك فيما تم عمله من إصلاحات علمية كان أهمها إنشاء دار الفنون المشابهة للجامعة في زماننا هذا .

وبعد انضمام قضاء الطفيلة للإدارة العثمانية، تم افتتاح أول مكتب ابتدائي في القضاء سنة 1894م(2) ليكون أول مدرسة حكومية في تاريخ الطفيلة، وكان موقع هذا المكتب في القصبة، وقد أشارت سالنامة ولاية سورية لهذا المكتب 1316هـ/1898م(3)، وكذلك سنة 1317هـ/1899-1900م، حيث ذكرت أنّ فيه معلم واحد هو إسماعيل أفندي، والذي كان عضواً في شعبة المعارف المشرفة على التعليم في قضاء الطفيلة وبلغ عدد الطلاب في تلك السنة 35طالباً(4)، وفي سنة 1910م ازداد عدد الطلبة فوصل 50 طالباً(5) .

---

(1) محمد سالم الطراونة، " أثر التنظيمات العثمانية على التعليم في منطقة الكرك (1262-1337هـ/1846-1918م)، " مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، م62، عدد 2، أبريل 2002، ص36 .

(2) جريدة البشير، بيروت، عدد 1154، 5 كانون أول 1894م، ص2 .
المكتب يعني المدرسة الرسمية التي تديرها الدولة، أما المدرسة فتعني زمن الدولة العثمانية المدرسة غير الرسمية مثل مدارس الطوائف والمدارس الخاصة، وأحياناً يُطلق عليها (مكاتب خصوصية) . انظر : فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص271، فاضل بيات، " مصطلحات عثمانية في التعليم ومؤسساته "، مجلة البيان، جامعة آل البيت، م3، عدد 3، شتاء 1422هـ/2002م، ص230 -232 .

(3) سالنامة ولاية سورية، 1316هـ / 1898م، ص227 .

(4) سالنامة ولاية سورية، 1317هـ / 1899م، ص233-234 .

(5) الحوراني، عمران الطفيلة ، المقتبس، 1328هـ/1910م .

وأول مكتب ابتدائي في القرى كان في قرية عيمة حيث تم تأسيسه قبيل سنة 1910م، وبلغ عدد الطلاب فيه سنة 1328هـ/1910م 20 طالباً[1]، وفي سنة 1911م تأسس مكتب ابتدائي في قرية صنفحة، وآخر في قرية بصيرة، وثالث في قرية ضانا[2] .

كانت مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية ثلاث سنوات، وقد نص قانون التعليم الابتدائي الصادر سنة 1913م على إلزامية التعليم، وأن يكون التعليم مجاني، وأما لغة التدريس الرسمية فكانت العثمانية، ثم بعد ذلك أصبحت العربية إضافةً للعثمانية[3] .

وأما المواد التي تُدّرس في هذه المرحلة فهي : ألف باء عثماني، وأجزاء من القران الكريم، والحساب الذهني، والقراءة، والحفظ، والإملاء، وعلم الحال، والتاريخ، والجغرافيا، والأخلاق، والنظافة، والإرشاد، ومادة أشياء[4] .

وفي سنة 1911م أنشأت الدولة العثمانية مكتباً رشدياً في قصبة الطفيلة، وذلك بمعونة الأهالي الذين تبرعوا بما يستطيعون لتأسيس هذه المدرسة[5]،

---

(1) الحوراني، عمران الطفيلة ، المقتبس، 1328هـ/1910م .

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص304 .

(3) غرايبة، سورية، ص163 ؛ مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث، ص215 ؛ بيَّات، دراسات في تاريخ العرب، ص373 .

(4) الطراونة، " التعليم في منطقة الكرك "، مجلة كلية الآداب، ص42 .

(5) أوردت جريدة المقتبس سنة 1329هـ /1911م أسماء الذين تبرعوا من أهالي قضاء الطفيلة لبناء المدرسة الرشدية وهم :

– الشيخ ذياب العوران دفع من جيبه الخاص	4700 قرشاً صحيحاً
– محمود الشباطات عن حمولة العودات في صنفحة	1370 قرشاً
– عيسى البداينة عن حمولة الحساسنة في صنفحة	551 قرشاً
– مفلح الحمران عن حمولة القطامين في صنفحة	952 قرشاً و10 بارات
– مضيان الجرايشة عن حمولة السوالقة في صنفحة	602 قرشاً و30 بارة
– عيد الشراري عن قرية بصيرة	3009 قرشاً
– ثلجي الخوالدة عن قرية ضانا	3116 قرشاً
– محمد الحوامدة عن حمولة الحميدات	133 قرشاً =

وبلغت تكلفة إنشاء هذه المدرسة أربعة آلاف ليرة عثمانية[1]، وكانت مدة، وأما المواد التي يأخذها طلبة هذه المرحلة فهي : القرآن الكريم مجوَّداً، العلوم الدينية، النحو العثماني، القراءة التركية، الإملاء التركي، الحساب، معلومات مدنية، معلومات فنية، التاريخ، الجغرافيا، اللغة العربية، اللغة الفرنسية، اللغة الفارسية، الهندسة، حُسن الخط، الرسم، حُسن الحال والحركة والسلوك[2] .

تعاقب على إدارة المدرسة الرشدية مديرون كُثر، منهم السيد أحمد البخاري من أهالي الميدان في دمشق الذي دُفن في الطفيلة، ثم خلفه السيد عزت المغربي، الذي بقي حتى وفاته وجرى دفنه في الطفيلة، ثم جاء بعده السيد زكريا الحلبي الذي بقي مديراً للمدرسة حتى خروج العثمانيين من المنطقة[3] .

ب . **التعليم في عهد الإمارة** : أصبحت المدارس في قضاء الطفيلة زمن إمارة شرقي الأردن على نوعين : الأول مدرسة أولية كاملة في قصبة الطفيلة مدة الدراسة فيها سبع سنوات، والثاني مدارس أولية في القرى[4]، حيث بلغ عددها أربع مدارس هي مدرسة عيمة ومدرسة صنفحة الأميرية، ومدرسة بصيرة

=- إبراهيم بن محمود عن حمولة البحارات	1292 قرشاً
- صالح المحاسنة عن حمولة العبيديين	1287 قرشاً
- محمود المحيسن عن حمولة الكلالدة	1198 قرشاً و 20 بارة
- سالم الغبابشة عن حمولة القطيفات	779 قرشاً
- ياسر الزغايبة عن حمولة الهلالات	969 قرشاً
- عبد الرحمن الشرايدة عن حمولة الوهيبات	342 قرشاً
-عبد القادر المعاني من قرية بصيرة	38 قرشاً
- إعانات متفرقة	465 قرشاً و20 بارة .

(1) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص309 .

(2) وثيقة " شهادة الطالب سليم أفندي القسوس من الكرك "، حصل الباحث على نسختها الموجودة لدى الدكتور محمد سالم الطراونة .

(3) فؤاد العوران، " مدرسة الطفيلة الثانوية للبنين "، مجلة رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم في الأردن، السنة 12، عدد 1، أيلول – تشرين أول 1968م، ص114 .

(4) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 828، 20 / ل /1358هـ/1939م، ص2 ؛ محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص152 ؛ عدنان لطفي، التطوير التربوي والاجتماعي في عهد الإمارة، ص149 .

الأميرية، ومدرسة ضانا الأميرية[1]، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، والصفوف هي التمهيدي والأول والثاني والثالث، وفي سنة 1939م أُستبدل الصف الأول الابتدائي بالصف التمهيدي، فأصبحت الصفوف تتكون من : الأول، الثاني، الثالث، الرابع .

أما المواد التي يدرسها الطلبة فكانت على النحو الآتي :

الصف التمهيدي : مواد اللغة العربية (قراءة، قواعد، محفوظات، محادثة، خط)، حساب، تاريخ، جغرافيا، صحة، أشياء، رسم، تدريب، القرآن الكريم، الديانة، الرياضة، النشيد[2] .

الصف الأول : مواد اللغة العربية (قراءة، قواعد، محفوظات، محادثة، خط)، حساب، تاريخ، جغرافيا، صحة، زراعة، تدريب، القرآن الكريم، الديانة، الرياضة، النشيد[3] .

الصف الثاني : مواد اللغة العربية (قراءة، قواعد، إملاء، محفوظات، محادثة، خط)، حساب، تاريخ، جغرافيا، صحة، زراعة، رسم، تدريب، القرآن الكريم، الديانة، الرياضة، النشيد[4] .

الصف الثالث : مواد اللغة العربية (قراءة، قواعد، محفوظات، إنشاء، خط)، حساب، تاريخ، جغرافيا، صحة، زراعة، رسم، تدريب، القرآن الكريم، الديانة، الرياضة، النشيد[5] .

الصف الخامس : مواد اللغة العربية(قراءة، قواعد، إملاء، محفوظات، إنشاء، خط)، مواد اللغة الإنكليزية (قراءة، إملاء وخط، محادثة)، الحساب، التاريخ العربي، الجغرافيا، الصحة، الأشياء، المعلومات الزراعية، الرسم، الرياضة[6] .

---

(1) تعني كلمة أميرية : المدرسة الحكومية التي تتولى إدارتها مديرية المعارف في عهد الإمارة .

(2) سجل علامات طلبة مدرسة صنفحة الأميرية، سنة 1936-1937م .

(3) المصدر نفسه .

(4) سجل علامات طلبة مدرسة بصيرة الأميرية، 1937-1938م .

(5) سجل علامات طلبة مدرسة صنفحة الأميرية، سنة 1938-1939م .

(6) سجل علامات طلبة مدرسة الطفيلة الابتدائية، 1941-1942م .

الصف السادس : مواد العلوم الدينية (القرآن الكريم، الديانة)، مواد اللغة العربية (قراءة، قواعد، إملاء، محفوظات، إنشاء، خط)، مواد اللغة الإنكليزية (قراءة، قواعد، إملاء وخط، إنشاء، ترجمة)، حساب، هندسة، مواد الاجتماعيات (التاريخ العربي، التاريخ العام، الجغرافيا)، مواد الطبيعيات (أشياء، المعلومات الزراعية)، الرسم، الرياضة[1] .

وفي سنة 1941-1942م أُضيف لمدرسة الطفيلة الابتدائية صف آخر هو **الصف السابع**، والمواد التي تُدرس فيه هي : العلوم الدينية (القرآن الكريم، الديانة)، اللغة العربية (قراءة، قواعد، إملاء، محفوظات، إنشاء)، اللغة الإنكليزية (قراءة، قواعد، إملاء، إنشاء، ترجمة، محادثة)، الرياضيات (حساب، هندسة)، الاجتماعيات (التاريخ العام، الجغرافيا، المدنية)، الطبيعيات (أشياء، المعلومات الزراعية)، الرسم، الرياضة[2] .

أما أعمار الطلبة فتراوحت في الصف الأول ما بين 6-9 سنوات، وفي الصف الثاني 9-11سنة، وفي الصف الثالث 9-13سنة، وفي الصف الرابع10-13سنة، وأما الصف الخامس فكانت أعمار الطلبة بين 12-16سنة، والصف السادس بين 11- 15 سنة، وفي الصف السابع من 12-17 سنة[3]، وبالتالي يظهر وجود تفاوت في الأعمار في كل صف، ولعل ذلك يعود لكثرة نسبة الرسوب في كل صف، وكذلك عدم حرص الأهالي على تسجيل أبنائهم في المدرسة في سن مناسب وهو ست سنوات للصف الأول .

ومن خلال جداول العلامات في بعض مدارس القضاء نستطيع معرفة أعداد الطلبة في كل صف، وكذلك معرفة مجموع أعداد طلبة كل مدرسة، والجداول التالية تبين ذلك :

---

(1) سجل علامات طلبة مدرسة الطفيلة الابتدائية، 1941-1942م .

(2) المصدر نفسه .

(3) سجل علامات طلبة مدرسة الطفيلة الابتدائية، سنة 1939- 1940م، 1941 - 1942م .

جدول رقم (28)

أعداد طلبة مدرسة الطفيلة الابتدائية سنة 1941-1942م

الصف	السنة الدراسية	عدد الطلبة
الصف الأول شعبة " أ "	1941-1942م	30
الصف الأول شعبة "ب"	1941-1942م	30
الصف الثاني	1941-1942م	55
الصف الثالث	1941-1942م	49
الصف الرابع	1941-1942م	62
الصف الخامس	1941-1942م	27
الصف السادس	1941-1942م	30
الصف السابع	1941-1942م	16
المجموع		**299**

جدول رقم (29)

أعداد الطلاب في مدرسة بصيرة سنة 1937-1938م .

الصف	السنة الدراسية	عدد الطلبة
التمهيدي	1937-1938م	28
الأول	1937-1938م	10
الثاني	1937-1938م	11
الثالث	1937-1938م	6
المجموع		**55**

يتبين من الجدولين السابقين أن عدد طلبة مدرسة الطفيلة الابتدائية في سنة 1941م هو 299 طالباً، وأما مدرسة بصيرة فإنّ عدد طلبتها هو55 طالباً، وذلك أن الأولى تشكل مركز القضاء، وكذلك يلحظ زيادة أعداد الطلبة في الصف الأول، وذلك نتيجة زيادة وعي الأهالي في الاهتمام بتدريس أبنائهم .

جدول رقم (30)

أعداد الطلاب في مدرسة صنفحة الأميرية ونسبة النجاح فيها

الصف	السنة الدراسية	عدد الطلبة	ناجح	مكمل	راسب
التمهيدي	1936–1937م	18	14	1	3
الأول	1936–1937م	22	12	2	8
الثاني	1936–1937م	6	5	1	0
الثالث	1936–1937م	7	6	0	1
التمهيدي	1938–1939م	19	13	0	6
الأول	1938–1939م	17	12	1	4
الثاني	1938–1939م	15	12	1	2
الثالث	1938–1939م	7	7	0	0
المجموع		**111**			

يظهر أن النجاح في الصف التمهيدي يشكل أقل نسبة نجاح مقارنة بالصفوف الآخر، وأما متوسط نسبة الرسوب في الصف التمهيدي ما بين 30% – 40%، وهي نتيجة كبيرة مقارنة بغيرها .

ج . **الزيارات والتفتيشات** : ورد في سجل الزيارات في مدارس القضاء وجود زيارات لبعض المسؤولين في إمارة شرقي الأردن، ومن ذلك زيارة متصرف لواء الكرك لمدرسة الطفيلة الابتدائية في 1 / 3 /1939م وكتب في خانة الملحوظات : ((زرت مدرسة الطفيلة الأميرية واستمعت إلى تقرير المعلمين وألقيت بعض [الأسألة] على بعض الطلبة في نفس الدروس التي يمارسونها وقد سررتُ بالنتيجة، كما أنني وجدت بناء المدرسة صحي وموافق من كل الوجوه، ولفت نظري بصورة خاصة [قرائة] الصغار القرآن الكريم بلا غلط وشكرتُ الأستاذ))(1) .

وفي 7 تشرين الأول 1939م قام وزير الداخلية والدفاع بزيارة إلى مدرسة الطفيلة، وأبدى ملحوظاته حول بناء المدرسة والعناية بالتلاميذ، وكذلك قام وزير

(1) سجل الزيارات في مدرسة الطفيلة الابتدائية، ص1 .
الصواب (الأسئلة ، قراءة) .

المواصلات بزيارة إلى المدرسة في 1940/4/2م، وعبّر عن سروره تجاه ما وجده من لطف مدير المدرسة والمعلمين، وحُسن انتظام الطلبة[1] .

ومن الزيارات التفتيشية للمدارس ما قام به قائمقام الطفيلة من زيارة لمدرسة قرية صنفحة الأميرية في 1938/12/14م، إذ وجد بعض التلاميذ جالسين على الأرض نتيجة نقص المقاعد في المدرسة[2] .

وكان لمفتشي المعارف دور فعّال في مراقبة أحوال المدارس في المنطقة، وأحياناً يتم إبتعاث مفتشين من مديرية المعارف في عمان لتفقد حال المدارس مثل مدارس المنطقة الجنوبية[3]، وكان مفتش المعارف في لواء الكرك يقوم بالإشراف على مراقبة حالة التعليم في الطفيلة، ومن ذلك الإشراف على فحص الإكمال المنعقد في شهر أيلول من كل عام[4].

كان المفتش يشرف على المدارس الأميرية والخاصة معاً، وقد وجد مفتش أول ثم مفتشين اثنين يتبعان له ومفتش آخر لحدائق المدارس[5]، والذي تركزت مهامه في تقديم الإرشاد الزراعي للطلبة والمعلمين لتطوير مزروعات حديقة المدرسة، ومن ذلك ما ورد في تقرير مفتش الزراعة سنة 1938م حين زار حديقة مدرسة صنفحة الأميرية إذ جاء في التقرير ((زرت مدرسة وحديقة قرية صنفحة بتاريخ 1938/5/26م، وقد وجدت المدرسة سائرة سيرها الطبيعي وبعد تفتيش الحديقة وإرشاد المعلم لكيفية تقليم الأشجار وإلى النواحي المطلوب لإصلاحها أُسجل هنا الأعمال التي يقتضي إتمامها ....))[6] .

تعددت مهام مفتش المعارف، وأهمها تفتيش المدارس الأميرية والإشراف على المدارس الخصوصية، وتقديم التوصيات لوزارة المعارف بشأن ترفيع

(1) سجل الزيارات في مدرسة الطفيلة الابتدائية، ص1.
(2) سجل الزيارات في مدرسة صنفحة الأميرية، ص1 .

(3) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 982، 7 / جا /1359هـ/1940م، ص2 .
(4) سجل العلامات الفصلية والسنوية لفحص الإكمال في مدرسة الطفيلة الابتدائية ، سنة 1944م .
(5) محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص150 .
(6) سجل التفتيش والتوجيه، مدرسة صنفحة الأميرية، ص1 .

ونقل المعلمين، ومراجعة جداول العلامات للطلبة[1]، وتقديم التوجيهات المناسبة للمعلمين بخصوص طرق التـدريس، والأسـاليب المناسـبة داخـل صـفوف الدراسة[2] .

د . **أبنية المدارس والأدوات المدرسية :** كانت أبنية مـدارس قـضاء الطفيلـة تتألف في الغالب من غرفة واحدة، وقد ورد أنّ مدرسة الطفيلة كانت في بيـت صالح باشا العوران الذي أجّر ذلك البيت لمديرية المعـارف[3]، كمـا ذكـرت تقارير دائرة الصحة أنّه تم بناء مدرسة للحكومة في قرية بصيرة سنة 1928م، وبناء مدرسة أخرى في قرية صنفحة في العام نفسه[4] ، ولعل مدرسة بـصيرة هذه هي التي وصفها المعلم عمر عناني سنة 1929م بأنها عبارة عن بناء خشبي مستطيل الشكل، بطول يزيد عن ثمانية أمتار وعرض ثلاثـة أمتـار ونـصف، ويحتوي البناء ثلاث قناطر حجرية، ونافذة في الجهة الغربية، ويوجـد سـاحة بطول خمسة أمتار وعرض أربعة أمتار، وتقع في الجهة الجنوبية مـن البنـاء، وفي آخر البناء المستطيل الشكل كانت توجـد غرفـة صـغيرة جـداً لمعلـم المدرسة[5] .

أما أثاث المدرسة وأدوات الطلبة، فكانت المقاعد من الخشب، وكل مقعـد يجلس فيه تلميذان، وكذلك كان للغرف الصفية لوح خشبي أسود اللون[6]، وكذلك ورد في سجل لوازم مدرسة صنفحة الأميرية وجود جرس نحاسي لتنبيه الطلبة بموعد الحصص[7]، ووجود سجلات للمدرسة وخـرائط، وخـزائن، وطاولـة، وخاتم للمدرسة مصنوع من الخشب[8] وغير ذلك من لوازم أثاث المدرسة .

---

(1) عدنان لطفي، التطوير التربوي في الإمارة، ص105 .
(2) سجل التفتيش والتوجيه، مدرسة صنفحة الأميرية، ص1-2 .
(3) سجل بلدية الطفيلة، قرار 18، 18 / 11 /1940م، ص14 .

(4) دائرة الصحة، التقرير السنوي لعام 1928م، ص20 .
(5) عناني، ضرب المكانس، ص20 .
(6) تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، ص26 .
(7) سجل اللوازم المخصصة والأثاث في مدرسة صنفحة الأميرية، رقم1، ص1-27 .
(8) سجل اللوازم المخصصة في مدرسة ضانا الأميرية، سنة 1938م، 1- 3 ؛ سجل اللوازم المخصصة والأثاث الثابت في مدرسة صنفحة الأميرية، رقم 2، ص3 .

جدول رقم (31)

أسماء المعلمين في مدارس الطفيلة

اسم المعلم	المدرسة	سنة الخدمة	ملحوظات
إسماعيل أفندي	الطفيلة الابتدائية	1897-1900م	
صبحي بك عبد الهادي[1]	الطفيلة الابتدائية	1924م	كان مديراً للمدرسة
بكر صدقي قدورة المغربي[2]	الطفيلة الابتدائية	1928م	كان مديراً للمدرسة
عبد الله العطيوي[3]	صنفحة الأميرية	1937م	
عمر عبد الرحمن عناني	بصيرة الأميرية	1929-1930م	ثم نُقل إلى مدرسة وادي موسى
محمد موسى المعايطة[4]	بصيرة الأميرية	1930م	
شوكت رزق[5]		1942م	
حامد مريش[6]	الطفيلة الابتدائية	1926م	نُقل من مدرسة تجهيز السلط ليصبح معلم أول في الطفيلة، ثم أصبح مديراً لها
نصوح القادري اللبناني[7]	الطفيلة الابتدائية	1926م	كان مديراً للمدرسة، ومرتبه عشر جنيهات
بهجت العشي[8]	الطفيلة الابتدائية	1928م	كان معلماً للغة الإنكليزية
السيد موسى[9]	عيمة	1919م	

(1) سجل شرعي الطفيلة (7)، 8 / ل /1342هـ/1924م، ص19 ح22 .
(2) جريدة الشرق العربي، عدد 200، 1 أيلول 1928م، ص14 .
(3) الجريدة الرسمية، عدد 567، 12 / ر /1356هـ/1937م، ص422 .
(4) عناني، ضرب المكانس، ص48 .
(5) الجريدة الرسمية، عدد 743، 17 / ج /1361هـ/1942م، ص211 .

(6) محمد خريسات، " التعليم في الصلت " ، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م 14، عدد 5، 1987م، ص52 .
(7) جريدة الشرق العربي، عدد 139، 1 تشرين أول 1926م، ص7 .
(8) جريدة الشرق العربي، عدد 202، 30 / را /1347هـ/1928م، ص18 .
(9) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 17، 13 نيسان 1919م، ص7 .

اسم المعلم	المدرسة	سنة الخدمة	ملحوظات
السيدة نظمية[1]	الطفيلة الابتدائية	1919م	أول معلمة في مدرسة الطفيلة، وهي من خريجات المدارس الرشدية
يوسف بن إبراهيم الجيوسي[2]	الطفيلة الابتدائية	تشرين الأول 1928م	كان معلماً في مدرسة الصناعة في عمان، ثم أصبح مديراً لمدرسة الطفيلة
عايد أفندي بن سلامة الحمارنة[3]	الطفيلة الابتدائية		كان معلماً للغة الإنكليزية
الآنسة سعاد فريد[4]	الطفيلة الابتدائية	أيلول 1940م	
حنا الشوارب[5]	الطفيلة الابتدائية	1946م	
شوكت موسى المحيسن [6]		كانون أول 1946م	
عبد القادر النحاس المصري			
كامل البغدادي			
بسيم الخماش			
حافظ جاسر [7]			
عبد الله المدادحة			
عيسى القطاطشة[8]			

---

(1) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 19، 21 / ب /1337هـ/1919م، ص6 .
(2) الجريدة الرسمية، عدد 259، 18 / ذا /1348هـ/1930م، ص212 . وهو من طولكرم في فلسطين .
(3) جريدة الشرق العربي، عدد 206، 1 / جا /1347هـ/1928م، ص9 .

(4) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1009، 23 / ش /1359هـ/1940م، ص3 .
(5) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1166، 11 / ص /1366هـ/1947م، ص5 .
(6) الجريدة الرسمية، عدد 879، 21 / م /1366هـ/1946م، ص464 .
(7) فؤاد العوران، " مدرسة الطفيلة الثانوية "، مجلة رسالة المعلم، ص115 .
(8) كان معلماً في الكرك سنة 1928 – 1929م ، ثم في الطفيلة . انظر : هزّاع المجالي، مذكرات، ص14 .

4.4 الدور الوطني والقومي لأهالي الطفيلة

كان لسكان قضاء الطفيلة دور ملموس وطنياً وقومياً، تمثل ذلك في العديد من الأحداث والمواقف منذ نهاية الدولة العثماني واستمراراً بهذا الدور في عهد الإمارة، ولتوضيح هذا الدور يجب ذكر أبرز الأحداث التي مرت على المنطقة وموقف أهالي الطفيلة منها، وأهم هذه المواقف :

أ . **موقف أهالي الطفيلة من ثورة الكرك سنة 1910م** : نتيجة لأسباب عديدة كان أهمها قرار الدولة العثمانية تحرير النفوس في لواء الكرك من أجل فرض التجنيد الإجباري على الأهالي، بدأت الثورة أو ما أُطلق عليها الفتنة أو هية الكرك في 22 تشرين ثاني 1910م[1]، بعد تحركات واسعة قام بها رجال العشائر في الكرك وعلى رأسهم الشيخ قدر المجالي، بدأت الثورة بهجوم أفراد من قرية المزار جنوب الكرك على دورية عسكرية مؤلفة من ضابط وخمسة جنود كانوا متجهين إلى الطفيلة، فقتلوهم وسلبوا أسلحتهم[2] .

نتيجة هذه الحادثة أضطر المخططون للثورة الإعلان عن بدئها قبل موعدها، مما أدى إلى تأخر اشتراك مناطق أخرى مثل الطفيلة، الأمر الذي جعل بعض الأشخاص مثل محمد كرد علي يعتقدون أنّ أهالي معان والطفيلة لم يشتركوا في الفتنة[3] .

بعد حادثة المزار توجهت جموع عشائر الكرك صوب القلعة، حيث حاصروا الحامية داخلها وأحرقوا دار الحكومة، ثم امتدت الثورة إلى مناطق أخرى كان أبرزها محطات سكة الحديد، مثل سواقة والقطرانة وفريفرة والحسا وجروف الدراويش[4] .

(1) القسوس، مذكرات ، ص60 .

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص285 ؛ أبو دية، ثورة الكرك 1910م ، ص138 .

(3) محمد كرد علي، خطط الشام، ج3 ص111 .

(4) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 549، 15 / ذ /1328هـ/1910م، ص2 ؛ جريدة البشير، بيروت، عدد 2006، 3 شباط 1911م، ص3 ؛ سليمان موسى، " الأردن في أواخر العهد العثماني " ، المجلة العسكرية، عدد 182، تشرين أول 1980م، ص140 .

تمثل موقف أهالي الطفيلة من الثورة بالقيام بمهاجمة مأموري الحكومة والجند في دار الحكومة الواقعة في القصبة[1]، حيث تمت محاصرة الموظفين داخل القلعة، مما جعل الحكومة تقوم بتوجيه طابورين من العسكر وسرية فرسان وبطارية مدفع بقيادة البيكباشي وحيد بك إلى الطفيلة، وقد نجحت هذه القوة في فك الحصار عن القلعة، وألقت القبض على عدد من أهالي المنطقة المشتركين في الهجوم[2] .

كما قام أهالي قرية صنفحة وعلى رأسهم مختار القرية محمود بن موسى الشباطات بمهاجمة مأموري الحكومة والجنود القادمين لجمع الضرائب من أهالي القضاء[3] .

ومن جانب آخر قامت القبائل البدوية المجاورة للمنطقة بدور فعّال أثناء الثورة تمثل بقيام بدو الحويطات والمناعين والحجايا بمهاجمة محطة الحسا وجروف الدراويش، وقطع أسلاك البرق فيهما، وكذلك تخريب الخط الحديدي المار من المنطقة[4]، وقيام أفراد من الحويطات بنهب تلغراف ضانا[5]، ولعله مخفر الرشادية الواقع قرب قرية ضانا .

بعد أن استطاعت القوات العثمانية إخماد الثورة، بدأت مرحلة المحاكمات ومطاردة الثوار، وقد أُدين عدد كبير من أهالي الطفيلة كان جرمهم يتمثل بالمشاركة في حادثة الكرك، حيث تم نقل المسجونين من أهالي المنطقة مع إخوتهم من أهالي الكرك إلى سجن قونية[6]، ومن المسجونين من أهالي الطفيلة:

1- عبد بن سليم السبايلة .

2- عبد ربه بن علي المرايات .

3- عودة بن إسماعيل القطاطشة .

---

(1) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 545، 6 / ذ /1328هـ/1910م، ص2 .

(2) القسوس، مذكرات، ص74 .

(3) أبو دية، ثورة الكرك 1910م، ص141 .

(4) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 549، 5 / ذ /1328هـ/1910م، ص2 .

(5) السوارية والطراونة، إضاءات جديدة على ثورة الكرك، ص46 .

(6) المرجع نفسه، ص61 .

4- محمود بن موسى الشباطات .

5- عيسى بن ربيع البداينة .

6- إبراهيم بن عبد الله الجرادين .

7- سليمان بن علي الزغايبة .

8- علي بن محمد المرايات .

9- عبد القادر بن مروح البداينة، المحكوم عليه بالسجن بتهمة المساعدة على فرار سجين .

بلغت مدة سجن كل واحد من السابق ذكرهم ثلاث سنوات ، وجميعهم متهمون بالمشاركة في حادثة الكرك [1] .

وكذلك قامت الدولة العثمانية بمنح الشيخ ذياب العوران وسام من الدرجة الرابعة لقيامه بحماية مأموري الحكومة والجنود في القضاء[2] .

ب . موقف أهالي الطفيلة من الثورة العربية الكبرى : انطلقت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي في 10 حزيران 1916م، وكانت المناطق الواقعة شمال المدينة المنورة بقيادة الأمير فيصل الذي استطاع برفقة المتطوعين معه السيطرة على مناطق عدة كان أهمها العقبة ثم معان، ثم الوصول إلى مناطق أخرى بدءاً بالطفيلة فالكرك وعمان حتى الوصول إلى دمشق في 1 تشرين الأول 1918م[3] .

والذي يهمنا في هذا المقام مدى مشاركة أهالي الطفيلة في الثورة، فقد ورد في مذكرات الأمير زيد بن الحسين في إحدى رسائله ((أما عن أهل الطفيلة فإنهم

معنا وليس علينا، وأنّ أكثرهم قد غادروا الأودية لمطاردة الأشرار))[4]، وأبرز

---

(1) السوارية والطراونة، إضاءات جديدة على ثورة الكرك، ص55-57 .

(2) جريدة المقتبس، دمشق، عدد 573، 11/م/1329هـ/1911م، ص2 .

(3) جريدة القبلة، مكة المكرمة، عدد 151، 18 / ر /1336هـ/1918م، ص2 ؛ جريدة القبلة، عدد 157، 10 / جا /1336هـ/1918م، ص3 ؛ سليمان موسى، " الأردن في أواخر العهد العثماني "، المجلة العسكرية، ص142 .

(4) سليمان موسى، مذكرات الأمير زيد، ص43 .

مواقف أهالي المنطقة مشاركتهم في معركة الطفيلة يوم 25 كانون الثاني 1918م، التي انتهت بهزيمة فادحة للقوات العثمانية بقيادة حامد فخري الذي كان من جملة القتلى في تلك المعركة، وهو برتبة قائمقام وحاصل على وسام ألماني من الدرجة الثانية لمشاركته في الحرب العالمية الأولى[1] .

تكونت القوات العربية المشاركة في معركة الطفيلة من حامية بقيادة راسم سردست، كانت توجد في منطقة التوانة، وتطوع للاشتراك مع هذه الحامية رجالات من أهالي الطفيلة أكثرهم من سكان قرية عيمة، إضافة إلى الأرمن الذين كانوا قد لجأوا إلى الطفيلة، ويُكنون العداء الشديد للأتراك[2] .

لقد انتهت المعركة التي سُميت بحد الدقيق بنصر لأهالي الطفيلة ما زالوا يتغنون به، إذ سقط منهم أكثر من ثلاثين شهيداً وفي المقابل خسر الأتراك ما يقرب 250 أسيراً وأربعة مدافع وسبعة وعشرين رشاشاً[3]، ولم ينج إلا القليل من الجنود الذين فروا إلى المناطق الوعرة القريبة من منطقة المعركة .

أدت هذه المعركة إلى دخول الجيوش العربية إلى قصبة الطفيلة بقيادة الأمير زيد، حيث تمت السيطرة على دار الحكومة، وانضم كثير من الموظفين العاملين في القضاء إلى القيادة العربية[4] .

لقد قدّر قادة الجيوش العربية وعلى رأسهم الأمير فيصل مشاركة أهالي الطفيلة في الثورة العربية بدءاً من إرسال الشيخ ذياب العوران ابنه عبد السلام إلى الأمير فيصل يدعوه إلى التقدم للطفيلة وأنّ أهالي المنطقة معه[5] .

كما أوردت جريدة العاصمة أنّ مجلس الشورى في دمشق قرر تخصيص راتب شهري قدره عشر جنيهات إلى صالح المحاسنة من الطفيلة لاشتراكه في المحاربة أثناء هجوم الجيش العربي على عساكر الترك وإصابته بعيار ناري أدى إلى قطع رجله[6] .

---

(1) جريدة القبلة، مكة المكرمة، عدد160، 21 / جا /1336هـ/1918م، ص2 .
(2) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص50-51 .
(3) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج1، ق2، ص545 .
(4) سجل شرعي العقبة، 3 / ب /1337هـ/1918م، ص45 ح237 .
(5) سليمان موسى، مذكرات الأمير زيد، ص21 .
(6) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 7، 8 / ج /1337هـ/1919م، ص7 .

ج . مشاركة أهالي الطفيلة في المؤتمر السوري : الذي أُفتتح في 7 حزيران 1919م، حيث مثّل قضاء الطفيلة السيد عبد المهدي محمود المرافي، ثم السيد حسن العطيوي[1] .

د . احتجاج أهالي الطفيلة على قرار الحلفاء بتجزئة سورية : كتب أهالي الطفيلة 29 كانون الأول 1919م إلى الملك فيصل بن الحسين مذكرة احتجاج لينقلها إلى دول الحلفاء التي تريد أن تقتسم البلاد السورية .

إذ أوردت جريدة العاصمة تحت عنوان (احتجاج الطفيلة) : ((نحن رؤساء عشائر ومشايخ أهالي قضاء الطفيلة يوجد تحت قيادتنا خمسة آلاف مقاتل من الذين مارسوا الحروب واشتهروا بحرب (حِد الدقيق) لقاء غاية الاستقلال المنشودة، نحتج بكل قوانا على ما شاع عن الاتفاق المؤقت القاضي بتجزئة سورية، ونطالب حلفاءنا الكرام بالوفاء بوعودهم وإننا نبذل النفس والنفيس في سبيل الوحدة السورية والاستقلال، تكرموا بإبلاغ شعورنا لممثلي وقواد الحلفاء الأهلون بهياج عظيم بفارغ الصبر ينتظرون الجواب، وتكرموا بقبول فائق الاحترام))[2] .

هـ . موقف أهالي الطفيلة من القضية الفلسطينية : نتيجة للترابط الديني والقومي بين الأهلين في الطفيلة ومناطق فلسطين الذي سانده الترابط التجاري وذهاب كثير من سكان الطفيلة للعمل في مناطق مثل الخليل والقدس في

فلسطين، أدى ذلك إلى مشاركة أهالي الطفيلة العناء والشعور ذاته الذي كان لدى أهالي فلسطين منذ بدء التغلغل الصهيوني للبلاد، إذ تمثل موقف أهالي الطفيلة بالاحتجاجات التي نشرها بعض المثقفين من الطفيلة، ومن ذلك ما كتبه مصطفى المحيسن بالنيابة عن أهالي الطفيلة قوله : ((نحتج على الحقوق الجديدة التي منحها المندوب السامي لليهود لمساسها بشعائرنا الدينية))[3]، وقد بعث بها الشيخ مصطفى المحيسن من الطفيلة في 16 /1929/10م .

---

(1) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص88 ؛ الكردي، شرقي الأردن والعهد الفيصلي، ص62 .

(2) جريدة العاصمة، دمشق، عدد 88، 7 / ر /1338هـ/1919م، ص2 .

(3) جريدة فلسطين، يافا، عدد 1272، 25 تشرين الأول 1929م، ص1 .

كما ورد احتجاج آخر من أهالي الطفيلة سنة 1933م، جاء فيه :

((باسم دم العروبة نحتج على أفعال الإنكليز والصهيونيين المغايرة للإنسانية بأهالي فلسطين . مرسلة من أهالي الطفيلة))[1]، وقد بعثوا بها إلى سمو الأمير عبد الله في عمان .

كذلك شارك أعضاء اللجنة التنفيذية من أهالي المنطقة أمثال مصطفى المحيسن في الاحتجاج ضد الاستعمار الصهيوني في البلاد[2] .

وعندما وصلت اللجنة المعنية لتقسيم فلسطين (Palestine Partition Commission) إلى الطفيلة عام 1938م قابلها أهالي الطفيلة بالمظاهرات التي أدت إلى مغادرتهم المنطقة بعد أن تسلموا برقية ورد فيها ((الطفيلة المضربة لمرور اللجنة الفنية فيها تعلن استنكارها الشديد لفكرة التقسيم، وكل حل ينافي سيادة العرب واستقلالهم في فلسطين فاشل))[3] .

لم يقتصر موقف أهالي الطفيلة على الاحتجاجات الكلامية، بل قدم أناس منهم أرواحهم على ثرى القدس، وشاركوا فعلياً في المظاهرات التي كانت تجري في مدن فلسطين، ومن هؤلاء الشهيد سليمان بن درويش بن موسى العطاونة من عشيرة السعودي في قرية بصيرة الذي استشهد أثناء مشاركته في المظاهرة التي وقعت في القدس الشريف أواخر شهر تشرين الأول سنة 1933م[4] .

وكذلك كان العاملون من أهالي الطفيلة في مدن فلسطين أمثال محمد بن جراد الصوافين من صنفحة وغيره، يشاركون أهالي فلسطين مظاهراتهم واحتجاجاتهم ضد الصهيونية[5] .

و . مشاركة أهالي الطفيلة في الأحزاب الأردنية : بعد استقرار الحالة السياسية لإمارة شرقي الأردن تألفت عدة أحزاب ساهمت في الفعاليات السياسية، ودخل

(1) جريدة فلسطين، يافا، عدد 2480، 9 تشرين الثاني 1933م، ص4 .
(2) جريدة الجامعة العربية، القدس، عدد 996، 24 / ن /1351هـ/1933م، ص1 .
(3) خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية، ص196 .
(4) سجل شرعي الطفيلة (3) ، 15 / ل / 1352هـ/1934م ، ص100 ح5 .
(5) سجل شرعي الطفيلة (3) ، 2/ ص/1357هـ/1938م ، ص168 ح10 .

كثير من أهالي الطفيلة في هذه الأحزاب، ومن ذلك المشاركة في المؤتمر الوطني الذي انبثق عن حزب اللجنة التنفيذية .

ومنذ الانطلاقة الأولى للحزب كان مصطفى المحيسن من أبرز أعضائه الفاعلين[1]، حيث مثّل منطقة الطفيلة في المؤتمر الوطني المنعقد في عمان 25 تموز 1928م برئاسة حسين باشا الطراونة[2]، وحين تم تشكيل الهيئة الإدارية لحزب اللجنة التنفيذية سنة 1933م كان مصطفى باشا المحيسن بوظيفة نائب رئيس الحزب وكان ناجي باشا العزام الرئيس ، كما كان صالح باشا العوران والشيخ حمود العوران من أعضاء الحزب أيضاً[3] .

وفي سنة 1944 تألف حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني ، بهدف إعادة نشاط الحزب القديم ، وكان وحيد العوران من أعضاء هذا الحزب[4] .

كما كان صالح العوران ، وعودة القرعان ، وحسن العطيوي من الأعضاء المؤسسين لحزب الإخاء الأردني الذي تأسس سنة 1937م[5] . كذلك كان صالح العوران من أعضاء الهيئة التأسيسية لحزب التضامن الأردني سنة 1933م[6] .

وشارك صالح العوران في المؤتمر الإسلامي الذي عقد سنة 1931م في القدس ، وكذلك كان ضمن المشاركين في مؤتمر بلودان سنة 1937م محمد

(1) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص231-233 .
(2) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص293 .
(3) المرجع نفسه، ص331-334 .
(4) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص249 .
(5) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1 ص361 ؛ خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية، ص143 .
(6) موسى، إمارة شرقي الأردن، ص237 ؛ خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية، ص136 . من الأعضاء المؤسسين لحزب التضامن الأردني : مثقال الفايز ورفيفان المجالي وشمس الدين سامي ومتري الزريقات، وأبرز أهداف الحزب كانت الدفاع عن كيان شرقي الأردن . أنظر : ميسون عبيدات، التطور السياسي لشرق الأردن، ص189 .

المحيسن وفرحان الشبيلات وقد حضر المؤتمر 411 مندوباً[1]، وعقد فريق من الشباب العربي منهم فرحان الشبيلات اجتماعاً لانتخاب لجنة لعقد مؤتمر شبابي عربي في بغداد 1938م[2] .

أما المعارضة فكان لبعض أهالي الطفيلة مشاركة فيها، ومنهم محمد بطّاح المحيسن الذي كان من أبرز المعارضين في الإمارة، حتى أنّ الحكومة أصدرت بحقه قراراً يقضي بالإقامة الجبرية عليه في الطفيلة سنة 1934م[3] بعد

---

(1) خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية، ص176-192 .
(2) المرجع نفسه، ص192 . ولد فرحان الشبيلات سنة 1911م، وقد تخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت، تقلد عدة وظائف ؛ ففي البداية كان معلماً في مديرية المعارف حيثفقد هذه الوظيفة سنة 1936م، ثم عمل مراقباً للوازم، وعمل مفتشاً في دائرة الأراضي والمساحة، وعمل وكيلاً لوزارة المواصلات، ورئيساً للديوان الملكي، وتقلد منصب أمين أمانة عمان، ووزيراً للدفاع وغيرها . أنظر : الجريدة الرسمية، عدد745، 19/ب/1361هـ/1942م، ص245 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 788، 21/ر ا/1363هـ/1944م، ص48 ؛ هزّاع المجالي، مذكرات، ص103، كتاب شخصيات أردنية، ص186 .
(3) ولد محمد بك المحيسن سنة 1888م، وأتم دراسته في المدرسة الرشدية الكائنة في الطفيلة، ثم التحق بمدرسة عنبر الثانوية في دمشق، سافر بعدها إلى فرنسا ثم إلى

أمريكا الشمالية، توفي قي 1942/3/7م، ومن الوظائف التي تقلدها :أ- مفتش في مديرية المعارف العامة سنة 1925م . ب- مدير مدرسة تجهيز إربد بالوكالة سنة 1928م . ج- قائمقام لمأدبا، ثم قائمقام للعقبة سنة 1929م . د- قائمقام لجرش سنة 1931م، ثم قائمقام لعجلون سنة 1932م . هـ- عُيّن رئيساً للديوان العالي في 1933/7/16م، وقد أنعم عليه سمو الأمير عبد الله بوسام النهضة من الدرجة الثانية. أنظر : سجل شرعي الطفيلة (4)، 1361/1/5هـ/1942م، ص42 ح12 ؛ جريدة الشرق العربي، عدد 119، 30/جا/1344هـ/1925م، ص15 ؛ الجريدة الرسمية، عدد 396، 10/ر/1352هـ/1933م، ص306 ؛ جريدة فلسطين، عدد 1832، 4 تشرين أول 1931م، ص6 ؛ فوزي الخطبا، الطفيلة الإنسان والتاريخ، ص229-231 ؛ فوزي الخطبا، "صفحات مطوية، محمد المحيسن "، المجلة الثقافية، عدد 8، 1405هـ/ 1985م، ص250 .

أن أُتهم بالإحتفاظ بأوراق سرية لديه(1)، ونتيجة كتاباته أصبح يُطلق عليه (الكاتب الناهض محمد المحيسن)(2) .

وكان فرحان الشبيلات وسعد جمعة ومحمد عودة القرعان من المناصرين للدكتور صبحي أبو غنيمة الذي يمثل أساس المعارضة في الإمارة(3) .

ز . المشاركة في الأحداث الوطنية لإمارة شرقي الأردن : ما من حدث يظهر على ساحة الإمارة، إلا ونجد له صدى عند أهالي الطفيلة، ومن ذلك تأثر المنطقة في بداية عهد الإمارة بغزوات الوهابيين بقيادة آل سعود في الجزيرة العربية، والذين يُطلق عليهم الإخوان أو المتدينة، وقد عبّر محمد المحيسن بالنيابة عن أهالي الطفيلة عن معارضة الأهالي لهذه الحركة التي كثرت غزواتها لمناطق شرقي الأردن، جاء ذلك في مقال كتبه في جريدة الشرق العربي بعنوان (الوهابيون أو جرثومة فساد الجزيرة)(4) .

ومن الأحداث التي كان لأهالي الطفيلة مشاركةً فيها ؛ ذكرى استقلال إمارة شرقي الأردن في 25 مارس 1923م، ففي سنة 1945م استذكر أهالي الطفيلة ومنهم السيد شوكت المحيسن ذكرى الاستقلال، وذلك في مقال نشرته جريدة الجزيرة ورد فيه : ((وما أن انبثق فجر اليوم التاسع من شوال عام 1341هـ

حتى أعلنت هذه الإمارة استقلالها للعالم فأقرته الحكومات ولا سيما الحكومة البريطانية ... ونحن نذكر ذلك اليوم بكل فخر ونعتز بذكره المجيد))[5] .

---

(1) أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين، ج1، ص65-66.

(2) المصدر نفسه، ص61-63 .

(3) الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ج1، ص428 .

(4) جريدة الشرق العربي، عدد 71، 23 / ص /1343هـ/1924م، ص3 .

(5) جريدة الجزيرة، عمان، عدد 1066، 21 / ج /1364هـ/1945م، ص3 .

5.4 الخاتمة

تعددت الموضوعات التي تناولها الباحث في هذه الدراسة، ونستطيع حصرها في جوانب جغرافية، وإدارية، واقتصادية، واجتماعية، ولذلك تنوعت نتائج هذه الدراسة، ولعل ما هدف إليه الباحث في البداية كان إبراز الجوانب الحضارية لمنطقة الطفيلة، وهذه تُعد أهم نتيجة توصل لها الباحث في دراسته .

فمن نتائج الفصل الأول وجود عدد من الجبال التي تحيط بقرى ومناطق الطفيلة، وكذلك تعدد الأودية التي تختلف في عمقها، كما أنّ نتائج معدلات هطول الأمطار تُشير إلى أنّ إقليم البحر الأبيض المتوسط شبه الجاف هو المناخ السائد في مناطق غربي قضاء الطفيلة، والإقليم الصحراوي هو السائد في المناطق الشرقية للقضاء، كما خرج الباحث بنتائج أخرى حول مواقع عيون المياه، وحول الطرق التي تربط المنطقة بغيرها من المناطق وتاريخ إنشاء هذه الطرق .

وفي الفصل الثاني توصل الباحث إلى أنّ نهاية سنة 1892م وبداية سنة 1893م كانت بداية تأسيس قائمقامية في الطفيلة ، كما توصل الباحث إلى أن أول منطقة دخلتها العساكر العثمانية ومأمورو الإدارة في لواء معان هي منطقة

الطفيلة، وتسلسل الباحث في مكونات الجهاز الإداري والجهاز القضائي في الطفيلة منذ سنة 1893م حتى 1946م، وفي ما يتعلق بحالة الأمة في المنطقة فقد استنتج الباحث أنها كانت في حالة سيئة تسودها الفوضى والإضراب، وقد بقي الحال كذلك حتى سنوات الثلاثينيات من عهد الأمارة، إذ تحسنت حالة الأمن بشكل تدريجي .

بعد استعراض الحالة الزراعية لمنطقة الطفيلة تبين للباحث انتشار الماعز بأعداد تفوق أعداد الثروات الحيوانية الأخرى، وذلك بسبب وعورة المنطقة، وكذلك ظهر اهتمام أهالي المنطقة بزراعة الحبوب وخاصةً القمح أكثر من المزروعات الأخرى .

كما ظهر للباحث وجود عدة مهن امتهنها أُناس من أهالي المنطقة، وأما التجارة فقد تبين أن نشاط العناصر الوافدة في التجارة كان يفوق نشاط العناصر المحلية .

وتبين للباحث خضوع منطقة الطفيلة لأنواع عديدة من الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على الأهالي، واستمرت معظم هذه الضرائب في عهد إمارة شرقي الأردن، وبعضها تم تعديلها أو إلغاؤها، وإضافةً للضرائب فقد كانت معظم الدوائر الإدارية تأخذ رسوماً مقابل القيام بإجراء معاملات تُفيد سكان المنطقة .

وحاول الباحث إحصاء أنواع النقود والأوزان والمكاييل والمقاييس التي استخدمها أهالي المنطقة، وقد ظهر له أنواعاً عديدة منها .

وظهر للباحث أنّ أعداد السكان كان متبايناً وغير موثوق به في الغالب وذلك نتيجة عدم وجود إحصاء شامل ودقيق للسكان سواءً في العهد العثماني أو عهد الإمارة، كما ظهر للباحث وجود عناصر وافدة إلى المنطقة إما بصورة مؤقتة كإقامة الأرمن سنة 1915م أو بصورة دائمة .

وحول موضوع الزواج فقد وجد الباحث انتشار زواج البدل وزواج القواصر في المنطقة، ووجد أنّ المهور كانت تتفاوت بين مهور عينية ومهور نقدية تُحسب بالريال المجيدي أو الليرة الفلسطينية في غالب الأحيان، كما ظهر

للباحث كثرة حالات المخالعة لدى نساء المنطقة، ومن النتائج حول عدد أفــراد الأسرة تبين أنّ متوسط ذلك بلغ ستة أفراد .

أما ما يتعلق بالصحة فقد وجد الباحث أنّ المنطقة كانت تتعرض بين فتــرة وأخرى إلى موجة من الأمراض السارية التي تفتك بأعداد كبيــرة مــن أهــالي المنطقة كالحصبة والسل، وفي موضوع التعليم ظهر للباحــث أنّ أول مدرســة أُنشئت في الطفيلة هي مدرسة الطفيلة الابتدائية ســنة 1894م، وأول مدرســة رشدية أُنشئت سنة 1911م، كما أنّ نوعية التعليم ومستواه تحــسّن فــي عهــد الإمارة، وأنّ عدد الطلبة كان يزداد سنة بعد أخرى .

شارك أهالي الطفيلة في كثير من الأحداث التي وقعت في المنطقة، وكانت لهم مواقف بارزة تجاه تلك الأحداث سواءً على الساحة الوطنية أم الساحة الدينية والقومية .

وبشكل عام فقد خلص الباحث إلى أنّ منطقة الطفيلة تميزت في فترة أواخر الدولة العثمانية حتى نهاية عهد الإمارة بموقــع جغرافــي وتجــاري مرمــوق، وبتشكيل إداري مترابط، وبحياة اقتصادية متنوعــة فــي مــصادرها، وحيــاة اجتماعية مترامية الموضوعات، وذلك كله يشكل جانب حضاري على قدر مــن الأهمية، ويستحق الدراسة والتعمق في موضوعاته .

المراجع

أ . المراجع العربية :

الأب إمبروسيوس، 1878– 1920م، **البشير**، بيروت .

أبو الشعر، هند، 28/1/ 2002م، " **شرقي الأردن في عهد الحكومة الفيصلية** "، أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، وزارة الثقافة، عمان .

أبو جابر، رؤوف سعد، 1984م، **تطور الزراعة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية .

أبو خليل، أحمد، 2003م، " **حي الطفايلة في عمان، الهجرة من الفقر إلى الفقر**"، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد للنشر، عمان .

أبو دية، سعد، 1418هـ/1998م، **صفحات مطوية من تاريخ الأردن**، طُبع بدعم من البنك الأهلي الأردني، عمان– الأردن .

أبو دية، سعد، 1987م، " قراءة في أوراق علي خلقي الشرايري "، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، م14، عدد10 .

أبو دية، سعد، 1990م، "العلاقات العربية العثمانية، ثورة الكرك 1910م " **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، عدد 37 و 38، أيلول– كانون أول .

أبو دية، سعد، 1993م، **البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة 17،.

أبو سمور، حسن، 1996م، " تدهور الغطاء النباتي في حوض وادي الطفيلة "، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، م23، عدد 2 .

أبو صوفة، محمد، **الأردن في التاريخ والشعر والصورة**، نشر بدعم من وزارة الثقافة، دار الينابيع للنشر .

أبو عليان، عزمي عبد، 1420هـ/ 1999م، **التقسيمات الإدارية في الأردن (1921–1952م)**، مؤسسة الرأي العام .

الأرشمندريت، بولس سلمان، 1929م، **خمسة أعوام في شرقي الأردن**، مطبعة القديس بولس في حريصا .

إلياس سلامة وآخرون، 1986م، **دراسة مياه الاستشفاء في منطقة عفراء**، مركز البحوث والدراسات المائية، الجامعة الأردنية .

إلياس سلامة، تموز1986م، **مياه الاستشفاء في الأردن**، مركز البحوث والدراسات المائية، الجامعة الأردنية، عدد 7 .

إمارة شرقي الأردن، 1923– 1929م، **الشرق العربي**، تحرير محمد الشريقي، عمان .

إمارة شرقي الأردن، 1929- 1946م، **الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن**، عمان .

أمين عواد مهنا، 1988م، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، دار الجيل .

بحيري، صلاح الدين، 1411هـ/ 1991م، **جغرافية الأردن**، ط2، مكتبة الجامع الحسيني، عمان .

البخيت، محمد عدنان، شعبان 1403هـ / أيار 1983م، " معان وجوارها، استعراض تاريخي "، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، عدد 12.

البلبيسي، أسامة، 1969م، " العوامل الاجتماعية والطبيعية وأثرها على الأراضي الزراعية في الأردن "، **مجلة الزراعة في الأردن**، السنة الثالثة، عدد 13.

بلدية الطفيلة، 1940/3/9- 30 /1960/7م، **سجل قرارات المجلس البلدي في الطفيلة** .

بلدية الكرك، 1936م، **سجل بلدية الكرك، رقم 28 (سجل غرامات وسرقة الحيوانات الضالة)** .

بلدية الكرك، 1937 – 1938م، **سجل بلدية الكرك، رقم 36** .

البلمان، عامر خلف، 1991م، **التحليل المكاني لإنتاج الزيتون في محافظة الطفيلة**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية .

بني يونس، مأمون أصلان، 2000م، **قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن (1516 – 1918م)**، مؤسسة حمادة ودار الكندي .

بيَّات، فاضل مهدي، 2003م، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان .

بيَّات، فاضل مهدي، 28/1/ 2002م، " **شرقي الأردن في النظام الإداري العثماني في ضوء الوثائق العثمانية** " أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، وزارة الثقافة، عمان .

بيَّات، فاضل مهدي، شتاء 1422هـ/2002م، " مصطلحات عثمانية في التعليم ومؤسساته "، **مجلة البيان**، جامعة آل البيت، م3، عدد 3 .

بيركهاردت، يوهان، 1969م، **رحلات بيركهاردت في سوريا الجنوبية**، ترجمة أنور عرفات، المطبعة الأردنية .

بيفرس، ميشيل، 1413هـ/1993م، **قرية عيمة، دراسة حالة قرية في جنوب الأردن**، ترجمة عبد العزيز محمود، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة .

بيفرس، ميشيل، 1993م، **المساكن التقليدية في جنوب الأردن، قرى عيمة وضانا وخربة النوافلة**، السفارة الفرنسية ووزارة السياحة والآثار الأردنية .

تريسترام، هـ . ب ، 1407هـ/1987م، **رحلات في شرق الأردن عام 1872م**، ترجمة أحمد عويدي العبادي، الدار العربية للنشر، عمان .

تقارير بريطانية عن شرق الأردن (الأشغال) 1932-1942، 2004م، إعداد محمد خريسات وجورج طريف، مطبعة الشباب، عمان .

تقارير حكومة الانتداب البريطاني عن شرق الأردن (من 1939/4/1 – 1939/9/30م)، 1413هـ/1993م، جمع وإعداد محمد سالم الطراونة، منشورات لجنة إحياء التراث، جامعة مؤتة، المطبعة الوطنية

تقارير عن شرقي الأردن عام 1934م، 1987م، عداد محمد عبد القادر خريسات، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .

تقارير عن شرقي الأردن من 1 /1935/1 – 1935/12/31م، 1986م، إعداد وتحرير محمد عبد القادر خريسات، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .

التل، أحمد يوسف، 1989م، **تطور نظام التعليم في الأردن 1921 – 1989م**، ط2، وزارة الثقافة والشباب، عمان.

جوسان، أنطون، 1997م، **العادات العربية في بلاد مؤاب**، ترجمة سامي النحّاس، دار الينابيع للنشر، عمان .

حاكم الحقوق المنفرد، 28 نيسان 1919 – 11 حزيران 1919م، **دفتر تسجيل الإعلامات**، دمشق .

حاكم حقوق الكرك، 16 تشرين أول 1918 – 22 مايس 1919م، **دفتر سجل المأمورين/كرك بدايت محكمه سي استنطاق دائره سي .**

الحكومة العربية الفيصلية، 1919– 1920م، **جريدة العاصمة**، دمشق .

الحكيم، يوسف، 1966م، **سورية والعهد العثماني**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
الحمود، نوفان رجا، 1401هـ/1981م، **العسكر في بلاد الشام بين القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**، دار الآفاق الجديدة، بيروت .
الحمود، نوفان رجا، 1986م، " الطفيلة عاصمة الجبال "، **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية عدد 10.
الحوراني، خليل رفعت، " عمران الطفيلة "، **جريدة المقتبس**، دمشق، عدد 546، 8 ذو الحجة 1328هـ/ 1910م .
الحوراني، خليل رفعت، 1414هـ/ 1994م، **ماضي الكرك وحاضره**، إعداد وجمع محمد سالم الطراونة، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة .
خريسات، محمد عبد القادر، 1987م،" التعليم في الصلت (السلط) من 1850-1926م " **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، م14، عدد 5 .
خريسات، محمد عبد القادر، 1991م، **الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية (1918 – 1939م)**، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .
الخطبا، فوزي، 1405هـ/1985م، "صفحات مطوية، محمد المحيسن "، **المجلة الثقافية**، الجامعة الأرنية، عدد 8، عمان .
الخطبا، فوزي، 1406هـ/1985م، **الطفيلة الإنسان والتاريخ**، دار عمار، دار الفيحاء عمان- الأردن .
د.م **دفتر مفصل ضرائب نواحي جبل عجلون في العهد العثماني لعام 1312هـ/ 1892م** ، 1417هـ / 1996م، دراسة أيمن إبراهيم الشريدة، مركز ناصر، إربد- الأردن .
د.م **دفتر مفصل لواء عجلون**، طابو دفتري رقم 185، 1991م، ترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .
د.م **دفتر مفصل لواء عجلون**، طابو دفتري رقم 970، 1989م، ترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .

د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1308 – 1309هـ/ 1891م، دفعة 23، مطبعة ولايت سوريه .
د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1310 – 1311هـ/ 1893م، دفعة 25، مطبعة ولايت سوريه .
د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1311 – 1312هـ/ 1894م، دفعة 26، مطبعة ولايت سوريه .
د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1312 – 1313هـ/ 1895م، دفعة 27، مطبعة ولايت سوريه .
د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1316هـ/ 1898م، دفعة 30، مطبعة ولايت سوريه .
د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1317هـ/ 1899م، دفعة 31، مطبعة ولايت سوريه .
د.م **سالنامة ولاية سورية**، سنة 1318هـ/ 1900م، دفعة 32، مطبعة ولايت سوريه.
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1326هـ/ 1908م، دفعة 64، أحمد إحسان مطبعه سي، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1312هـ/ 1895م، دفعة 51، در سعادت، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1285هـ/ 1868م، دفعة 23، در سعادت، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1311هـ/ 1893م، دفعة 49 ، در سعادت، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1312هـ/ 1894م، دفعة50، دار الطباعة العامرة، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1314هـ/ 1896م، دفعة 52، در سعادت، استانبول .

د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1315هـ/ 1897م، دفعة 53، مطبعة أحمد إحسان ، استانبول
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1316هـ/ 1898م، دفعة 54، مطبعة أحمد إحسان، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1318هـ/ 1900م، دفعة 56، در سعادت، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1322هـ/ 1904م، دفعة 60، مطبعة أحمد إحسان، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1323هـ/ 1905م، دفعة 61، در سعادت مطبعة أحمد إحسان، استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1324هـ/ 1906م، دفعة 62، در سعادت، مطبعة أحمد إحسان استانبول .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1328مالية / 1912م، دفعة 66، سلانيك مطبعه سي .
د.م، **سالنامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1333-1334مالية / 1915 - 1916م، دفعة 67، هلال مطبعه سي .
د.م، **سانامة دولت عليه عثمانية**، سنة 1327مالية /1911م، دفعة 65، سلانيك مطبعة سي .
دائرة الأراضي والمساحة، 1958م، **فهرس الأسماء الجغرافية**، المملكة الأردنية الهاشمية.
دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة دائمي، رقم 6**، آب 1325 مالية/1909م- كانون أول 1333 مالية/ 1916م .
دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة يوقلمه، رقم 1**، كانون ثاني 1321مالية/ 1905م- تشرين أول 1321مالية / 1905م .
دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة يوقلمه، رقم 2**، كانون ثاني 1321مالية/1905م- نيسان 1323مالية / 1907م .

دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة يوقلمه، رقم 3**، كانون ثاني 1322مالية/ 1906م- نيسان 1323مالية / 1907م .

دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة يوقلمه، رقم 4**، كانون ثاني 1322مالية/1906م- كانون أول 1322مالية /1906م .

دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة يوقلمه، رقم 5**، كانون أول 1322مالية/1906م- تموز 1325مالية /1909م .

دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة، رقم 7**، حزيران 1923م- نيسان 1927م.

دائرة الأراضي، **سجل طابو الطفيلة، رقم 8**، كانون أول 1929- كانون أول 1950م .

دائرة الزراعة والحراج والمعادن في إمارة شرق الأردن، **التقرير السنوي لعام 1930م**، وضعه علي طبارة مدير الزراعة .

دائرة الصحة العامة، 1927م، **التقرير السنوي لعام 1927م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1928م، **التقرير السنوي لعام 1928م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1929م، **التقرير السنوي لعام 1929م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1930م، **التقرير السنوي لعام 1930م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1931م، **التقرير السنوي لعام 1931م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1932م، **التقرير السنوي لعام 1932م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1937م، **التقرير السنوي لعام 1937م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1938م، **التقرير السنوي لعام 1938م**، إمارة شرق الأردن .

دائرة الصحة العامة، 1939م، **التقرير السنوي لعام 1939م**، إمارة شرق الأردن .

الدباغ، مصطفى مراد، 1393هـ/1973م، **بلادنا فلسطين**، ط2، مطبوعات رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل .

الدستور، 2م، 1301هـ/1883م، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل الخوري، ، المطبعة الأدبية، بيروت .

رافق، عبد الكريم، " فلسطين في عهد العثمانيين -1-، من مطلع القرن العاشر الهجري / 16م إلى مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ 19م "، **الموسوعة الفلسطينية**، ق2، م2 .

رافق، عبد الكريم، " فلسطين في عهد العثمانيين -2-، من مطلع القرن 13هـ/19م إلى عام 1336هـ/1918م "، **الموسوعة الفلسطينية**، ق2، م2.

رافق، عبد الكريم، 1987م، " البنية الاجتماعية والاقتصادية لمحلة باب المصلى بدمشق"، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، عدد25 و26 .

رافق، عبد الكريم، آذار - حزيران 1990م، " الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام "، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، السنة 11، عدد 35 و 36 .

الرواضية، المهدي عيد، 2002م، **الأردن في موروث الجغرافيين والرحالة العرب**، منشورات وزارة الثقافة، عمان .

الريماوي، سهيلة، 1988م، **التجربة الفيصلية في بلاد الشام**، مطبعة التوفيق، عمان.

الساحلي، خليل، 1971م، " النقود في البلاد العربية في العهد العثماني "، **مجلة كلية الآداب**، الجامعة الأردنية، م2، أيار .

سعيدوني، ناصر الدين، " **نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام** "، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام، جامعة دمشق .

سليمان القوابعة، 1985م، **الطفيلة موجز في جغرافيتها التاريخية**، 2ج .

السوارية، نوفان رجا، 1998م، " سجلات قرارات المجالس البلديـــة، مـــصدراً لدراسة تاريخ المدينة الأردنية، بلدية مأدبا نموذجاً "، **دراسات في مصادر تاريخ العرب الحديث**، جامعة آل البيت .

السوارية، نوفان ومحمد الطراونـــة، 1422هـــ/ 2002م، " منطقـــة الكـــرك والشوبك خلال الفترة (934 – 1033هـ / 1527 – 1625م) "، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، م29، عدد 1.

السوارية، نوفان ومحمد الطراونة، 1999م، **إضاءات جديدة على ثورة الكـــرك 1328هـ/ 1910م**، دار رند للنشر، الكرك – الأردن .

الشباطات، علي سليمان، 1993م، **تقييم جيومورفولوجي لأراضي حوض الغوير الأعلى والأوسط في الطفيلة**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية .

الشرعة، إبراهيم فاعور، 1423هـ/2002م، " موقف القبائل البدوية من قافلـــة الحج الشامي في القرنين 17هـــ، 18 ميلادي "، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، م9، عدد 2 .

شقيرات، أحمد صدقي، 1413هـ / 1992م، **تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن (1864 – 1918م)**، آلاء للطباعة، عمان .

شيري فاتر، 1398هـ/ 1978م، " **وثائق البيع المثبتة في المحاكم الـــشرعية بدمـــشق** "، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام (1516 – 1939م)، ج1، جامعة دمشق .

صحيفة فلسطين،2001م، **أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين (1923 – 1931م)**، ج1، جمع وإعداد زهير غنايم وجـــورج طريـــف، مكتبـــة الشباب عمان .

الصلاح، محمد أحمد، 1406هـ، **الإدارة في إمـــارة شـــرق الأردن (1921 – 1946م)**، دار الملاحي للنشر، إربد – الأردن .

الصلاح، محمد أحمد، 1416هـ/ 1996م، " تطور نظام ضريبة الأراضي فـــي إمارة شرقي الأردن "، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، م23، عدد 1 .

صيام، يوسف مصطفى، 1993م، **تطور وســائط النقـل فـــي الأردن (1900– 1988م)**، سلسلة كتاب الأم في تاريخ الأردن، عمان .

الطراونة، محمد سالم، 1410هـ/ 1990م، **تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، (1281-1337هـ/1864-1918م)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية .

الطراونة، محمد سالم، 1992م، **تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، 1281-1337هـ/1864-1918م** ، مطابع الدستور، عمان .

الطراونة، محمد سالم، أبريل 2002م، " أثر التنظيمات العثمانية على التعليم في منطقة الكرك (1262-1337هـ/1846-1918م) " ، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، م62، عدد 2 .

الطراونة، موسى سليم، 1997م، **العوامل المؤثرة في صياغة النسيج العمراني وإبراز الهوية المعمارية في الطفيلة**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الطويسي، باسم، 29 – 30 / 8 / 2002م، **التاريخ الاجتماعي لمنطقة البتراء وجوارها**، أعمال مؤتمر " بيت الأنباط " .

ظبيان، محمد تيسير، 1939- 1947م، **الجزيرة**، عمان .

العابدي، محمود، 1972م، **نحن والآثار**، العام الدولي للكتاب عمان .

عبد الله رشيد، 1999م، " مدخل لدراسة التراث الشعبي في محافظة الطفيلة "، **مجلة أفكار**، وزارة الثقافة، عدد 80 .

عبد الله رشيد، 2002/1/28م، " **مقدمة في سيرة الداعية الإسلامي أحمد الدباغ** "، أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، وزارة الثقافة، عمان .

عبد الله سعيد، أيلول- كانون أول 1992م، " النظام الضريبي في لبنان وأثره على الزراعة "، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، السنة 13، عدد 43 و 44 .

عبيدات، ميسون منصور، 1993م، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة**، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .

عثمان، عدنان لطفي، 1995م، **التطوير التربوي والاجتماعي في عهد إمارة شرقي الأردن**، دار الينابيع للنشر، عمان .

عطّار، عبد الرحمن، 1988م، **قصة النقود والمصارف في سورية (1880 – 1980م)**، دمشق .

عناني، عمر عبد الرحمن، 2001م، **ضرب المكانس، من يوميات معلم في البادية**، ط2، دار وائل للنشر، عمان .

العوران، فؤاد، أيلول– تشرين أول 1968م، " مدرسة الطفيلة الثانوية للبنين " ، **مجلة رسالة المعلم**، وزارة التربية والتعليم في الأردن، سنة 12، عدد1

عوض، عبد العزيز، آذار – حزيران، 1990م، " نظام ملكية الأرض في بلاد الشام (1839 – 1914م) "، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، السنة 11، عدد 35 و 36 .

غرايبة، عبد الكريم، 1961 – 1962م، **سورية في القرن التاسع عشر(1840 – 1876م)**، معهد الدراسات العربية العالية، دار الجيل للطباعة.

فردريك .ج. بيك، **تاريخ شرقي الأردن وقبائلها**، تعريب بهاء الدين طوقان، الدار العربية للنشر، عمان – الأردن دون تاريخ .

القاسمي، ظافر، " **المظاهر الاجتماعية في قاموس الصناعات الشامية** "، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام، جامعة دمشق .

القسوس، عوده، د ت، **مذكرات عوده القسوس وثورة الكرك 1910م** (1877– 1943م)، نسخة مصورة .

القطامين، حمود، 1984م، **العين البيضاء في سطور**،غير منشور، من أوراق أحمد عويدي العبادي، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية .

الكردي، محمد علي، 1413هـ/1993م، **شرقي الأردن و العهد الفيصلي (1918 – 1920م)**، دار عمار، عمان .

كركبرايد، أليك سيث، 1987م، **خشخشة الأشواك، مذكرات المعتمد البريطاني بشرق الأردن** (1917–1951م)، ترجمة أحمد عويدي العبادي، دار الفدين للنشر، المفرق–الأردن .

الماضي، منيب وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900 – 1959م)**، ط2، مكتبة المحتسب، عمان .

مالكولم ياب، 1998م، **نشوء الشرق الأدنى الحديث (1792– 1923م)**، ترجمة خالد الجبيلي، الأهالي للطباعة، سورية – دمشق .

مبارك، غازي، 1980م، " الأوزان والمقاييس والمكاييل في السلط "، **مجلة التراث الشعبي**، وزارة الثقافة والأعلام – بغداد، السنة الحادية عشرة، عدد 3 .

المبيض، سليم عرفات، 1989م، **النقود العربية الفلسطينية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المجالي، هزّاع، **مذكرات**، دون تاريخ ومكان نشر .

مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية 1946م، 3ج، جمع موادها : محمد البخيت وعلي الحسن ومحمود القطب، مطبعة الاستقلال العربي، عمان.

محافظة، علي، 1989م، **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة (1921 – 1946م)**، ط2، مركز الكتب الأردني، عمان .

محافظة، محمد، 1990م، **إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن**، دار الفرقان، عمان – الأردن .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (2)**، 1346هـ/1927م–1347هـ/ 1928م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (4)**، 1347 / 1928–1351هـ/ 1931م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (13)**، 1355هـ/ 1936م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (19)**، 1359هـ/1940م–1361هـ/1942م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (21)**، 1362هـ/ 1943م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (3)**، 1347هـ/ 1928م–1348هـ/ 1930م .

محكمة الطفيلة الشرعية، 1923م، **سجل وثائق شرعية الطفيلة رقم (6)**، 21/تشرين أول/ 1923م – 23 / تشرين أول / 1926م .

محكمة الطفيلة الشرعية، 1926م، **سجل الوثائق الشرعية رقم (1)**، 13 ربيع ثاني 1345هـ/ 30 أيلول 1926م – 20ربيع الثاني 1346هـ/ 17 تشرين أول 1927م .

محكمة الطفيلة الشرعية، 1927م، **سجل الإعلامات الشرعية رقم (2)**، 17 تشرين ثاني 1927م – 2 كانون أول 1940م .

محكمة الطفيلة الشرعية، 1927م، **سجل الوثائق الشرعية رقم (3)**، 5 كانون أول 1927– 14 تشرين أول 1939م .

محكمة الطفيلة الشرعية، 1941م، **سجل الإعلامات الشرعية رقم (5)**، 1941–1946م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (1)**، 1345هـ/1926م–1346هـ/1927م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (5)**، 1351هـ/ 1931–1353هـ/ 1933م

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (28)**، 1364هـ/1945م–1365هـ/1946م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (30)**، 1364هـ/ 1945م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (31)**، 1364هـ/ 1945م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (32)**، 1363هـ/ 1945م .

محكمة الطفيلة الشرعية، **سجل عقود الزواج رقم (33)**، 1364هـ/ 1945م .

محكمة الطفيلة الشرعية،1923م، **دفتر ضبط إعلامات شرعية الطفيلة رقم (7)،** 2 / تشرين ثاني / 1923– 7 شعبان 1346هـ / 29 كانون ثاني 1928م .

محكمة الطفيلة الشرعية،1939م، **سجل الوثائق الشرعية رقم (4)**، 1939–1947م .

محكمة العقبة الشرعية، 1918م، **سجل شرعي العقبة (ضبط المرافعات والمحاكمات وغيرها بمحكمة العقبة)**، 1336– 1343هـ/ 1918–1925م .

محكمة الكرك الشرعية، 1911م، **سـجل شـرعي الكـرك، رقـم 3**، 1329-1334هـ/ 1911 - 1916م .

محكمة الكرك الشرعية، 1919م، **سـجل شـرعي الكـرك، رقـم 2**، 1337-1341هـ/ 1919- 1923م .

محكمة الكرك الـشرعية،1911م، **سـجل حجـج شـرعية عـامـة**، 1329-1337هـ/191- 1919م .

محمد كرد علي، " سكة الحجاز "، **مجلة المقتطف**، م 29، 1321هـ/1904م .

محمد كرد علي، 1403هـ/1983م، **خطط الشام**، 6ج، ط3، مكتبـة النـوري دمشق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت .

محمد مراد، 28/1/ 2002م، " **علاقات بدو البلقاء مع أصحاب المـصابن فـي نابلس**"، أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، وزارة الثقافة، عمان .

المدرسة الأميرية في الطفيلة، **سجل الزيارات**، من 1 /1939/3م .

مدرسة الطفيلة الابتدائية، **جدول العلامات الفصلية والـسنوية للطلبـة**، الـسنة الدراسية 1941-1942م، حتى السنة الدراسية 1946-1947م .

مدرسة الطفيلة الابتدائية، **جدول علامات الطلبة**، سنة 1939 - 1946م .

مدرسة بصيرة الأميرية، **جدول علامات الطلبة**، سنة 1937 - 1938م .

مدرسة صنفحة الأميرية، **جدول العلامات الفصلية والـسنوية للطلبـة**، الـسنة الدراسية 1936-1937م، حتى السنة الدراسية 1952-1953م .

مدرسة صنفحة الأميرية، **سجل التفتيش والتوجيه** من 1938/5/6م، إلى سـنة 1975م .

مدرسة صنفحة الأميرية، **سجل الزيارات**، من 1938/12/24 .

مدرسة صنفحة الأميرية، **سجل اللوازم المخصصة والأثاث الثابت** رقم (1)، يبدأ في 1934/9/4م حتى 1937/11/22م .

مدرسة صنفحة الأميرية، **سجل اللوازم المخصصة والأثاث الثابت** في مدرسـة صنفحة الأميرة رقم (2)، من 1937/5/10م .

مدرسة ضانا الأميرية، **سجل اللوازم المخصصة والأثاث الثابت**، مـن 3 /11/ 1938م .

المدني، زياد، 1413هـ/ 1992م، " **التنظيمات العثمانية في ولاية سوريا** "، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، تحرير : محمد البخيت ومحمد يونس، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان .

موسى، سليمان، 1976م، **مذكرات الأمير زيد : الحرب في الأردن (1917 – 1918م)**، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، عمان .

موسى، سليمان، 1990م، **إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن،** منشورات لجنة تاريخ الأردن ، جمعية عمال المطابع، عمان .

موسى، سليمان، تشرين أول 1980م، " الأردن في أواخر العهد العثماني "، **المجلة العسكرية**، عدد 182 .

نعيسة، يوسف جميل، آذار– حزيران 1990م، " ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر "، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، السنة 11، عدد 35 و 36 .

النوايسة، طلعت، 18/ 8/ 1982م، **الطفيلة**،غير منشور، نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الأردنية .

نوفل، نعمة الله نوفل، 1990م، **كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام**، تحقيق ميشال أبو فاضل وجان نخّول، طرابلس– لبنان .

هاردنج، لانكستر، 1983م، **آثار الأردن**، تعريب سليمان موسى، ط3، منشورات وزارة السياحة والآثار، عمان – الأردن .

هنتس، فالتر، 1971م، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، ترجمة : كامل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية .

الوثائق الهاشمية، 1417هـ/ 1996م، **أوراق عبد الله بن الحسين، سكة حديد الحجاز .**

ب . المراجع الأجنبية :

Musil, Alois, 1907, **Arabia Petraea,** In Kommission bei Alfred Holder,Vol II .

Samuel Bergheim, E, ((**Land Tenure In Palestine**)), P. E. F, Quarterly Statement, London July 1894

William Libbey and Franklin Hoskins, **The Jordan Valley and Petra**, Vol II, New york and London 1905 .

الملحق (أ)

نماذج من بعض الوثائق التي اعتمدت عليها الدراسة .

إحدى صفحات سجل محكمة الطفيلة الشرعية رقم (2) ، سنة 1350هـ/ 1931م

صفحة من سجل محكمة الطفيلة الشرعية رقم (3) ، سنة 1353هـ/ 1935م

نموذج لأحد عقود الزواج ضمن سجلات عقود الزواج في محكمة الطفيلة الشرعية

صفحة من سجل قرارات مجلس بلدي الطفيلة

وثيقة مطالبة أهالي الطفيلة تنصيب الشيخ أحمد الدباغ مفتياً في القضاء عام 1946م

وثيقة شكر من رئيس الوزراء لقائمقام الطفيلة والمحاسب والبلدية سنة 1934م

استقبال أهالي الطفيلة للعساكر العثمانية سنة 1893م، بعد صدور قرار تشكيل القائمقامية فيها، كما أوردته جريدة البشير، بيروت، عدد 1124، 9 أيار 1894م، ص2

إعانات أهالي قضاء الطفيلة التي تبرعوا بها من أجل بناء المدرسة الرشدية سنة
1329هـ/ 1911م، نقلته جريدة المقتبس

إعانات أهالي قضاء الطفيلة التي تبرعوا بها من أجل بناء المدرسة الرشدية سنة
1329هـ/ 1911م، نقلته جريدة المقتبس

احتجاج أهالي الطفيلة على محاولة الحلفاء تقسيم سورية، نشرته جريدة العاصمة سنة 1338هـ/ 1919م

قصبة الطفيلة سنة 1895م، حيث تظهر قلعة الطفيلة التي تتوسط بيوت الطين،

كما صورها الرحالتان (ليبي وهوسكن) .

Libbey and Hoskins , The Jordan Valley and Petra , II , P 17 .

الجانب الجنوبي الشرقي من قلعة الطفيلة ، إذ يظهر في الصورة مسجد وأبواب محلات تجارية قديمة، سنة 1930م .

- محمد أبو صوفة ، الأردن في التاريخ والشعر والصورة ، ص147 . نقلاً عن مجموعة أرسلان رمضان .

خريطة لطريق الحج الشامي ترجع لسنة 1308هـ/ 1885م، وفيها موقع الطفيلة ومحطة الحسا، نقلها أحمد شقيرات في كتابه تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن، عن الأرشيف العثماني في استنبول .